

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة والأدب العربي



الدرس الصوتي عند المفسرين في القرن السادس
الهجري "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز
لابن عطية أنموذجا"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

تخصص: الصوتيات العربية بين التراث والمعاصرة

رئيسا	المركز الجامعي النعامة	أستاذ التعليم العالي	أ.د أحمد جلايلي
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الجليل مرتاض
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الناصر بوعلي
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذة التعليم العالي	أ.د أمينة طيبي
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. عبد الحكيم والي دادة
عضوا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر "أ"	د. ابراهيم مناد

بإشراف:

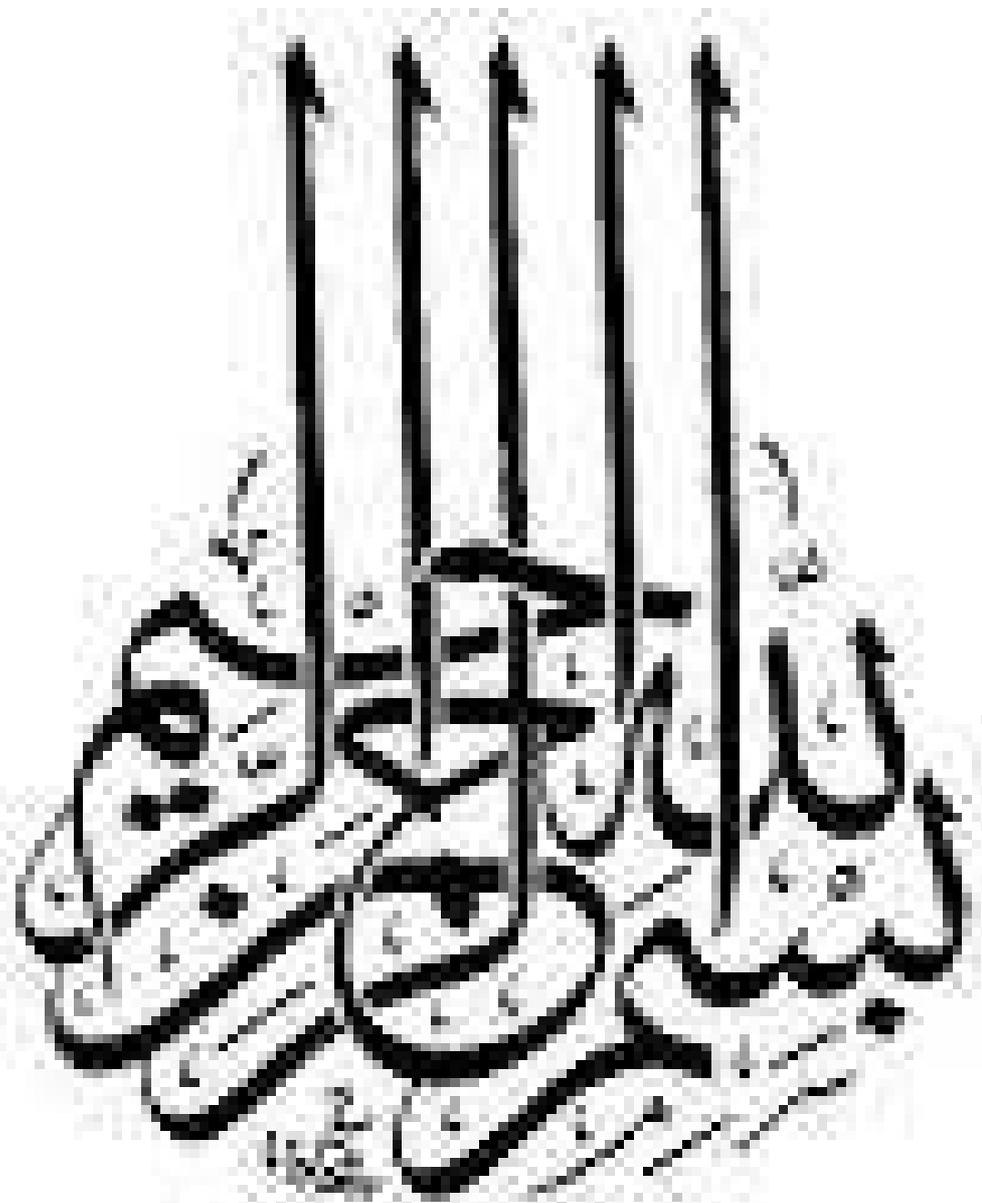
أ. د عبد الجليل مرتاض

إعداد الطالبة:

فرح ديدوح

السنة الجامعية:

1435 هـ -- 1436 هـ/2015 م - 2016 م



الإهداء :

إلى العزيز أبي و الحبيبة أمي .

﴿ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء : 24]

إلى عائلتي الكريمة.

أهدي هذا العمل .

الشكر :

قال الله تعالى: ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ ﴾

[لقمان: 14]

فالحمد و الشكر لله الذي وفقني لهذا وإليه المناب .

ثمّ الشكر إلى كلّ المدرسين الذين تعاقبوا على تعليمي من الطور

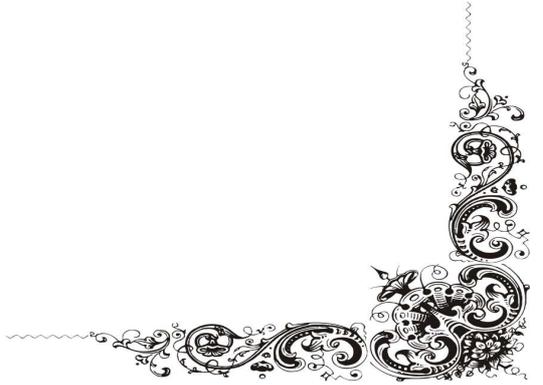
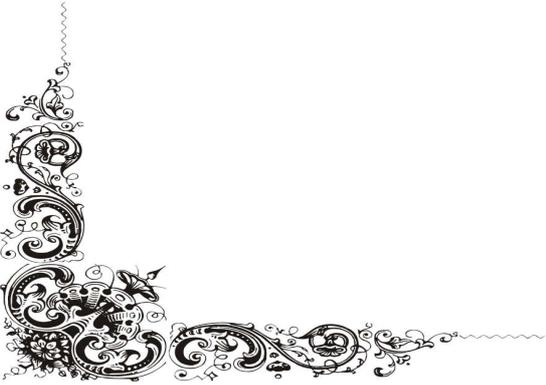
الابتدائي حتى الجامعي .

و إلى أعضاء لجنة المناقشة وإلى معلمي الفاضلين: المهدي بوروبة

وعبد الجليل مرتاض.



مقدمة



نشأ الدرس الصوتي عند العرب نشأة أصيلة؛ لأن الدافع الأساس للعناية به الحفاظ على القرآن الكريم وفهم ألفاظه، وهذا ما دفع علماء اللغة إلى تأليف أصوات اللغة ودراستها دراسة علمية تعتمد الملاحظة والاستقراء، فقد كان القرآن الكريم المادة اللغوية الأكثر دقة لمثل هذه الدراسات، كيف لا وهو الخطاب الإلهي الذي نزل على النبي محمد ﷺ بلسان العرب ولغته لتيسير فهمه؛ لذلك كان علم تفسير كلام الله من أشرف العلوم، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه »، ومن أجل تحقيق ذلك استثمر علم التفسير كثيرا من العلوم التي انتشرت بانتشار التدوين، فقد شغل علماء المسلمين في كيفية تفسير القرآن الكريم وما ينبغي للمفسر أن يعتمد في تفسير ألفاظه وتراكيبه ومعانيه، وقد نبهوا في مقدمات تفاسيرهم إلى العدة التي ينبغي للمفسر أن يتسلح بها، وكانت اللغة من أهم هذه العدة.

وانطلاقا من هذا المعطى، يهمنّا كثيرا الوقوف على الجهود التي بذلها ابن عطية (ت543هـ) في المجال الصوتي، فعلم التفسير من أهم العلوم التي انصرفت إلى النظر في معاني ألفاظ القرآن ودلالاتها، وشرحها استنادا إلى المعارف اللغوية وما يتعلّق بها، ومن التتاسير التي بسطت القضايا اللغوية في مجال تفسير القرآن الكريم والوصول إلى معانيه "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لابن عطية؛ الذي أجمع أهل العلم على أنه غاية في الصحة والدقة والتحرير، وعليه ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا: "الدرس الصوتي عند المفسرين في القرن السادس الهجري المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية أنموذجا"؛ محاولين سبر جهود ابن عطية في مادة محدّدة وواضحة؛ هي تفسيره.

ولا نُنكر أنّ ما شجعنا أكثر على تناول هذا الموضوع الأستاذ المشرف؛ لعلمه بأهمية وفائدة الدراسات التي تصبّ في هذا الموضوع، فتوظيف المعلومات الصوتية في كتب التفسير لم يحظ بدراسة منفصلة تستقرئ جوانبه والجهود التي بُذلت من قبل المفسرين في التأسيس له، ومناهجهم في ذلك بطريقة وصفية تحليلية.

وهذا لا ينكر وجود دراسات سابقة تستحق الذكر؛ تناولت جوانب أخرى من الدراسة الصوتية عند المفسرين، نذكر منها: "الظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز في ضوء علم اللغة الحديث" لعبد القادر سيلا، إضافة إلى "الدرس النحوي في تفسير ابن عطية" لعبد الحسين خليل مليطان.

ومن المفيد أن نذكر أنه حين اخترنا هذا الموضوع لم يكن يدفنا إلا الموضوع نفسه، ولم يكن نصب أعيننا غاية بذاتها نتوخاها ونرمي إلى إقامة الدليل عليها غير الغاية المجردة التي سينتهي إليها البحث الموضوعي وحده، فقد لاحظنا كثرة الظواهر الصوتية في التفسير فأردنا تتبعها؛ لأنها شكّلت ظاهرة لا يمكن إغفالها.

إضافة إلى رغبتنا في الكشف عن منهج ابن عطية في توظيف المعارف الصوتية وأثرها في التفسير، ومعرفة ضوابط التعامل مع هذه المادة في تفسير القرآن الكريم، مما جعل الإشكال في هذه الدراسة يأخذ الصياغة التالية: ما هو منهج ابن عطية في عرض المادة الصوتية؟ وهل ترقى جهوده في هذا الميدان إلى أن تؤسس درسا مستقلاً له منهجه ومصطلحاته الخاصة؟

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن نعرضه في تمهيد وثلاثة فصول، استهللناه بمقدمة وذيلناه بخاتمة.

نتناول التمهيد: علاقة علم التفسير بعلوم اللغة، حاولنا من خلاله أن نبين كيف تخدم اللغة بصفة عامة علم التفسير، إضافة إلى عرض رأي العلماء في ذلك.

وأفردنا الفصل الأول للحديث عن ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس، خصصنا المبحث الأول منه لبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس؛ بدأناه بتتبع أصول ونشأة علم الأصوات عند المشاركة بداية بأبي الأسود الدؤلي، أما المبحث الثاني فكان لابن عطية والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تناولنا فيه

التعريف بابن عطية من حيث شخصيته وثقافته العلمية والمصادر التي كوّنت شخصيته العلمية؛ والتي اعتمدها في تفسيره، كما تطرّقنا إلى الحديث عن كتاب المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، فعرفناه وبينّا زمن تأليفه، مبينين القيمة العلمية لهذا التفسير استناداً إلى ما ذكره العلماء وما قيل حوله. وقد ختمنا هذا الفصل بالحديث عن منهج ابن عطية في التفسير، وذلك من خلال ذكر طريقته في تفسير مفردات القرآن الكريم ومنهجه في الاستشهاد.

أمّا الفصل الثاني فوسمناه: الدراسة الصوتية للمصوّتات، استهللناه بالحديث عن الإشارات التي أوردها ابن عطية في متن تفسيره؛ والتي تتعلّق بالجانب الأصواتي للمصوّتات، بعد ذلك قسّمناه إلى سبعة مباحث؛ تناولنا فيها مختلف الظواهر الصوتية التي توفّر عليها المحرّر الوجيز من التناوب بين المصوّتات و بين المصوّتات والسكون، إضافة إلى المماثلة بين المصوّتات؛ التي أخذت أشكالاً كثيرة تمثّلت في ظواهر تتعلّق بالضبط الحركي، نحو تحريك الصوت الحلقّي بالفتحة وكسر حرف المضارعة، إضافة إلى ظاهرة الاتباع والإمالة، وكذا المدّ والقصر في المصوّتات، وختمناه بالحديث عن الوقف واختلاف القراء فيه.

في حين خصّصنا الفصل الثالث للدراسة الصوتية الصوامت، قسّمناه إلى مباحث ستّة حسب ما توفّر من مادة في المحرر الوجيز، فجعلنا المبحث الأوّل لظاهرة الإعلال؛ كان القصد منه إظهار أهمية علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال، والثاني تحدّثنا فيه عن تحقيق الهمز وتسهيله وعن الدّاعي إليه؛ ناسبين إياه إلى قبائله المعيّنة، أمّا المبحث الثالث فكان للإبدال إضافة إلى الإدغام، وبعدها انتقلنا إلى الحديث عن اهتمام ابن عطية بالدلالة الصوتية؛ وذلك من خلال اختلاف القراءات القرآنية. وختمنا الفصل بالحديث عن الدراسة الصوتية عند ابن عطية في ميزان الدرس اللساني الحديث؛ مركّزين على نقد المصطلحات

التي اعتمدها ابن عطية مقارنة بما هو معتمد في الدراسات الصوتية الحديثة؛ بما أن مفتاح كل علم مصطلحاته.

أما الخاتمة فكانت حوصلة لأهمّ النتائج المتوصّل إليها في هذا البحث.

وجاءت فصول المذكورة مندرجة في المنهج الوصفي والتحليلي معاً؛ بخاصة أثناء عرض المادّة الصوتيّة التي استقرّناها من التفسير، مع اللجوء إلى المنهج التاريخي في بعض المسائل التي تطلّبت ذلك؛ بخاصة ما تعلق بعرض آراء العلماء في مسألة أو ظاهرة معيّنة وتتبع الظواهر اللهجية، وتجلّى في الرسالة المنهج المقارن؛ حيث وازناً بين دراسة ابن عطية وما أقرّه الدرس اللساني الحديث؛ فكان التحليل أداتاً في ذلك أيضاً.

وقد اعتمدنا في هذا البحث جملة من المصادر والمراجع تراوحت بين القديم والحديث اختصّت باللغة والقراءات القرآنية إضافة إلى المعاجم.

فيما يخصّ النحو، اعتمدنا: الكتاب لسيبويه، ومؤلفات ابن جني، نذكر منها: سر صناعة الإعراب والخصائص، وقد كانت غنيّة بالمادّة الصوتية بخاصة ما تعلق منها بالدراسة الوظيفية.

وفي صنف القراءات والتفسير عدنا إلى مكي بن أبي طالب في مؤلّفه: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، وعدنا أيضاً إلى الحجّة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، كما اعتمدنا كتاب ابن جنّي: المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، مع حجّة القراءات لأبي زرعة. ومن التفاسير اعتمدنا المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ وهو محلّ الدراسة إضافة إلى الدرّ المصون للسمين الحلبي والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي بحيث نقل لنا هذان المؤلفان كثيراً من آراء ابن عطية في بعض المسائل المتعلقة بتوجيه القراءات.

وأفدنا في المعاجم من تهذيب اللغة للأزهري ولسان العرب لابن منظور، إضافة إلى معجم الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس.

أمّا الصعاب التي واجهتنا فما كنّا لنذكرها لولا صعوبة التعامل مع القرآن الكريم مما يتطلبه من حذر في التعامل مع ألفاظه وما يتعلق بها من دلالات.

وإقراراً بالفضل لأولى الفضل أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذين الكريمين: الأستاذ المهدي بوروبة؛ الذي أشرف في البداية على هذا البحث ولكن حالته الصحية . شفاه الله . حالت دون استكمالها، فتبناه مشكوراً الأستاذ عبد الجليل مرتاض في لمساته الأخيرة بالتصحيح والتوجيه فجزاهما الله عنّا كل خير.

بتاريخ: السبت 15 من أفريل 2016

الطالبة: فرح ديدوح . تلمسان .



تذکرہ



تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة

شرف الله هذه الأمة بنزول القرآن الكريم عليها، فجعلها خير أمة أخرجت للناس، وكان القرآن الكريم دستورَها ونظامها وقوامها، فأقبلت عليه تلاوة وحفظا وتفسيرا وعملا، وأينما ساروا فهو إمامهم ودليلهم، ما إن يفتحوا بلدا حتى ينشروه بين أهله ويعلموهم إياه ويفسروه لهم، هكذا كان شأنهم وهكذا كان منهجهم. (1)

فقد أولوه عناية كبيرة وشددوا على طالبه ومفسره في العدة التي يجب عليه التسلح بها؛ حتى يتأتى له تفسير كلام المولى عز وجلّ تفسيرا دقيقا يتناسب ومقاصده، يقول القرطبي(ت671هـ): «فلما كان كتاب الله هو الكفيل بجميع علوم الشرع؛ الذي استقلّ بالسنة والفرض، ونزل به أمين الأرض، رأيت أن أشتغل به مدى عمري، وأستفرغ فيه منّي، بأن أكتب فيه تعليقا وجيزا يتضمن نكتا من التفسير واللغات، والإعراب والقراءات، والردّ على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدة لما نذكره من الأحكام ونزول الآيات، جامعا بين معانيها، ومبينًا ما أشكل منها بأقوال السلف ومن تبعهم من الخلق.» (2)

أشار العلماء المفسرون في مقدمات تفاسيرهم إلى العدة والعلوم التي ينبغي على المفسر أن يمتلكها، قال ابن جزى(ت741هـ): «اعلم أنّ الكلام على القرآن يستدعي الكلام في إثني عشرة فنا من العلوم، وهي: التفسير والقراءات، والأحكام والنسخ، والحديث

(1) - فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، منهج المدرسة الأندلسية في التفسير "صفاته وخصائصه"، مكتبة التوبة، ط1، 1997، ص:05.

(2) - القرطبي، عبد الله بن محمد بن أحمد أبو بكر، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، ط1، 2006، 07/1.

تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة

والقصص، والتصوّف وأصول الدين وأصول الفقه، واللغة والنحو والبيان، فأما التفسير فهو المقصود بنفسه، وسائر هذه الفنون أدوات تُعين عليه أو تتعلّق به أو تتفرّع منه»⁽¹⁾.

وهذه العلوم لا يمكن للمفسّر أن يأخذ بعضها دون بعضها الآخر؛ لأنّ كل علم يخدم غيره من العلوم، يقول السمين الحلبي(ت756هـ): «ورأيت أنّ هذه العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض، لا يحصل للناظر كبير فائدة بدون الاطلاع على باقيها، فإنّ من عرف كون هذا فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ مثلا، ولم يعرف كيفيّة تصريفه ولا اشتقاقه ولا كيفيّة موقعه من النظم، لم يحل بطائل، وكذا لو عرف موقعه من النظم ولم يعرف باقيها.»⁽²⁾ إذ لا يُمكن تفسير كلام المولى عزّ وجلّ باعتماد أصول الفقه فقط، أو علوم اللغة لوحدها؛ وإنّما يتمّ ذلك بعلوم كثيرة يكمل بعضها بعض.

نزل القرآن الكريم بلغة العرب؛ لذا وجب تفسيره باللغة التي نزل بها، يقول ابن فارس(ت395هـ): « إنّ علم اللغة كالواجب على أهل العلم؛ لئلاّ يحيدوا في تأليفهم أو فُتياهم عن سنن الاستواء، وكذلك الحاجة إلى علم العربيّة، فإنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني»⁽³⁾. فالإعراب له أهمية كبيرة في اللغة العربية؛ لذلك اهتمّ اللغويون العرب القدامى به كظاهرة، وعقدوا له أبوابا في مؤلّفاتهم النحويّة، كابن جنّي(ت392هـ)؛ الذي عقد بابا أسماه:

⁽¹⁾ ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبّي أبو القاسم، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبط: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1، 1995، 09/1.

⁽²⁾ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (756هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت ، 04/1.

⁽³⁾ ابن فارس، الصاحبّي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2، 2007، ص 35.

تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة

"باب القول في الإعراب"، وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. (1) وقد وافقه في هذا

الشاطبي (ت790هـ) بقوله: "القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من

هذا الطريق خاصة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 02]، إلى

غير ذلك مما يدل على أنه عربيّ وبلسان العرب لا بلسان العجم، فمن أراد تفهمه، فمن جهة

لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى طلب فهمه من غير هذه الجهة." (2)

يفهم من كلام ابن فارس والشاطبي أنّ معرفة اللغة وعلومها شرط أساس لكلّ طالب

علم؛ لأنّ اللغة هي الوسيلة الفضلى للتبحّر في مختلف العلوم، وليست قصراً على أهل اللغة

فقط، وفي هذا يضيف ابن فارس قائلاً: "أما الآن، فقد تجوّزوا حتى إنّ المحدث يحدّث

فيلحن، والفقهاء يؤلّف فيلحن، فإذا نُبِّها قالوا: ما ندري ما الإعراب، وإنّما نحن محدّثون وفقهاء،

فهما يُسرّان بما يُساء به اللبيب" (3). فهذا تنبيه واضح من ابن فارس على أنّ كلّ علم كيفما

كان اتّجاهه يحتاج صاحبه إلى معرفة بدقائق اللغة؛ لأنّ معرفة قواعد اللغة والتمكّن منها

تعين على الفهم الصحيح لذلك العلم.

وهذا ما أكّده الزركشي (ت794هـ) بقوله: "التفسير علم يُفهم به كتاب الله المنزل على

محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو

(1) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت. لبنان، دط، 2006، ص: 68.

(2) الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات، ضبط: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفا، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997، 102/2.

(3) نفسه، ص 35.

تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة والتصريف، وعلم البيان وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج إلى معرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ⁽¹⁾.

يُفهم من هذا أنّ اللغة ليست الوسيلة الوحيدة التي يتوجّب على المفسّر التسلّح بها، بل لا بدّ لمفسّر القرآن الكريم التزوّد بمصادر أخرى تمكّنه من بلوغ المقاصد الصحيحة والسليمة لأيّ القرآن الكريم.

وقد بيّن ابن خلدون (ت808هـ) علاقة علوم اللغة بالتفسير قائلاً: «ثم صارت علوم اللسان صناعيّة من الكلام في موضوعات اللغة وأحكام الإعراب، والبلاغة في التراكيب، فوضعت الدواوين في ذلك، بعد أن كانت ملكات للعرب لا يرجع فيها إلى نقل ولا كتاب، فتتوسى ذلك وصارت تُتلقّى من كتب أهل اللسان، فاحتيج إلى ذلك في تفسير القرآن؛ لأنّه بلسان العرب وعلى منهاج بلاغتهم»⁽²⁾.

وعليه فالتفسير اللغوي جزء من علم التفسير، ومع أن حيّزه كبير؛ إلاّ أنّه لا يستقلّ بتفسير القرآن⁽³⁾ إذ كلّ العلوم في شرف خدمته، وما من علم منها إلاّ وهو وسيلة من وسائل توضيح معانيه، وتحلية مقاصده ومراميّه، فعلوم البلاغة وسيلة إلى الكشف عن بلاغة القرآن الكريم وسرّ إعجازه، وعلم الفقه وأصوله وسيلة إلى الكشف عن تشريعاته وأحكامه، وعلم النحو والصرف كلاهما وسيلة إلى ضبط ألفاظه وفهم معانيه، وهكذا بقيّة العلوم، مهما

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت، 13/1.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن (ت808هـ)، المقدّمة، دار الفكر، بيروت. لبنان، 2004، ص 421.

(3) ينظر: مساعد بن سليمان ناصر الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، دط، دت، ص 50.

تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة

كثرت وعلا شأنها كلها مسخرة لخدمة القرآن الكريم، فهو كتاب رب العالمين⁽¹⁾.

وبسبب هذه العلاقة التي تجمع علم التفسير بسائر العلوم، جعله ابن عطية (ت542هـ) العلم الذي استنفذ فيه كل معارفه، يقول: «فلما أردت أن أختار لنفسي وأنظر في علم أحد أنواره لظلم رمسي، سبرتها بالتنوع والتقسيم، وعلمت أن شرف العلم على قدر شرف المعلوم، فوجدت أمتها حبالا وأرسخها جبالا، وأجملها آثارا وأسطعها أنوارا: علم كتاب الله جلت قدرته وتقدست أسماؤه، هو العلم الذي جعل للشرع قواما واستعمل سائر المعارف خداما، منه تؤخذ مبادئها، وبه تعتبر نواشئها»⁽²⁾.

وليس أدل على أهمية اللغة في تفسير القرآن الكريم من المؤلفات التي صنعها العلماء في غريب القرآن، يقول أبو عبيد(ت412هـ) «فإن اللغة العربية إنما يُحتاج إليها لمعرفة غريبي القرآن وأحاديث الرسول عليه السلام والصحابة التابعين.⁽³⁾ ومثالا لذلك نذكر حديث أبي وائل في قول الله عز وجل: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: 78]، قال: ذُلُوكُهَا: غروبها، قال وهو في كلام العرب: ذَلَكْتَ بَرَا حٍ. قال أبو عبيد: قوله ذَلَكْتَ بَرَا حٍ، يقول: غابت وهو ينظر إليها وقد وضع كفه على حاجبه.»⁽⁴⁾ ومثال ذلك أيضا تفسير قوله تعالى:

(1) محمد حسين الذهبي، علم التفسير، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ص 09.

(2) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت. لبنان، ط1، دت، 07/1.

(3) أبو عبيد الهروي أحمد بن محمد بن احمد بن عبد الله الشافعي (ت412هـ)، كتاب الغريبين: غريبي القرآن والحديث، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة، دط، 1970، ص: 05.

(4) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، تحقيق: محمد حسين محمد محمد شرف، عبد السلام هارون، المطابع الأميرية، 1984، 410/5.

تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة

﴿وَفِيكَهَّهٖ وَأَبًا﴾ [عبس: 31]، قال ابن اليزيدي: الأبُّ: المرعى، وقال غيره: الأبُّ للبهائم

كالفاكهة للناس، وقال شمير: الأبُّ: مرعى للسوائم. وأنشد: (1)

فَأَنْزَلَتْ مَاءً مِنَ الْمُعْصِرَاتِ فَأَنْبَتَ أَبًا وَعُلبَ الشَّجَرُ.

واعتماد اللغة في تفسير غريب القرآن الكريم أمر أشار إليه المفسرون، يقول القرطبي:

«ومن كماله أن يعرف الإعراب والغريب، فذلك ممّا يسهّل عليه معرفة ما يقرأ، ويزيل عنه

الشكّ فيما يتلو، وقد قال أبو جعفر الطبري سمعت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثين سنة أفتي

الناس في الفقه من كتاب سيبويه، قال محمد بن يزيد: وذلك أنّ أبا عمرو الجرمي كان صاحب

حديث، فلمّا علم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يتعلّم منه النظر

والتفسير.» (2)

وقد كان ابن عباس (ت68هـ) أوّل من اعتمد اللغة والشعر في تفسير غريب القرآن؛

حيث كان يسأل عن معاني بعض ألفاظ القرآن الكريم فكان يفسرها بالعودة إلى الشعر

الجاهلي. (3) فالغريب لا يعرفه إلا عالم متمرس باللغة؛ لأنّ لكل قبيلة لهجتها وأفصح اللهجات

لهجة قريش، إلا أن هناك بعض الألفاظ في القرآن الكريم جاءت على غير لهجة قريش. (4)

(1) كتاب الغريبين: غريب القرآن والحديث، ص: 07.

(2) الجامع لأحكام القرآن، 1/39.

(3) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تعليق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، 2003، 2/223.

(4) الإتيان في علوم القرآن، 2/161.

تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة

ويمثل الشعر إضافة إلى ما ذكرنا مصدرا مهماً من مصادر اللغة العربية؛ لذلك اعتمده العلماء في تفسير القرآن الكريم، فقد سأل رجل عكرمة عن الزنيم، فقال: هو ولد الزنا، وتمثل ببيت شعر: (1)

زَنِيمٌ لَيْسَ يُعْرَفُ مَنْ أَبُوهُ بَغِيٌّ الْأُمُّ نُو حَسَبِ لَيْمِ.

كان ابن عطية كغيره من العلماء مدركاً لأهمية اللغة والإعراب في تفسير القرآن الكريم، يقول: "إعراب القرآن أصل في الشريعة؛ لأنّ بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع" (2) لذلك نجد تفسيره يزخر بمختلف علوم اللغة من صوت ونحو وصرف ودلالة. يقول إبراهيم عبد الله رفيده: «وأثبت أنّ نحائنا السابقون هم الذين أبلوا أحسن البلاء في توثيق نصّ القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات وبيان عللها ووجوهها واختلاف قرائها، وأنهم هم الذين هيأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعّالة لفهم معانيه والاجتهاد في أحكامه وتفصيل آدابه، وكان ما قاموا به من أبحاث في كتبهم النحوية وكتب معاني القرآن والاحتجاج، وما غاصوا فيه من تحليل لآياته؛ كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز، ومكّنهم من تفسيره العقلي.» (3) فلولا الإعراب ومعرفة قواعده ما كان ليتسنى لنا أن نفهم معاني القرآن المبين، ولا أن ندرك مواطن جماله ومحالّ بلاغته وإعجازه وسائر أوامره ونواهيته، ومصادر

(1) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، 1971، ص:64.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 40/1.

(3) النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1990، 09/1.

تمهيد _____ علاقة علم التفسير بعلوم اللغة

أحكامه في حلاله وحرامه، وآيات وعده ووعيده.⁽¹⁾ إذ لولا الإعراب لما أمكننا تبين المقصود

من دلالة كثير من الآيات. فتحصيل معنى اللفظ لا يكون إلا بتفسير وجوه حركات الإعراب؛

إذ كان قد عُلم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ

الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها.⁽²⁾

لم يبتعد ابن عطية في تفسيره عمّا قدّمناه، فقد أكثر من الاستشهاد بالشعر العربي،

والاحتكام إلى اللغة العربية عند توجيه بعض المعاني، واهتمّ كثيرا بالصناعة النحوية، وكثيرا

ما كان يتعرّض للقراءات المختلفة ويفسّر بعضها ببعض.⁽³⁾ فالقراءات لها اتصال وثيق وقوي

بالتفسير، فبعض القراءات توضّح المعنى المراد، وبعضها يزيل الإشكال، وكثيرا ما تضيف

القراءات القرآنية معاني جديدة للآيات. وفيما يلي من بحث، سنتبين كيف استثمر ابن عطية

علوم اللغة في علم التفسير بعد أن نعرض إلى بعض الجوانب من حياته وشخصيته العلمية؛

التي مكّنته من تأليف المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

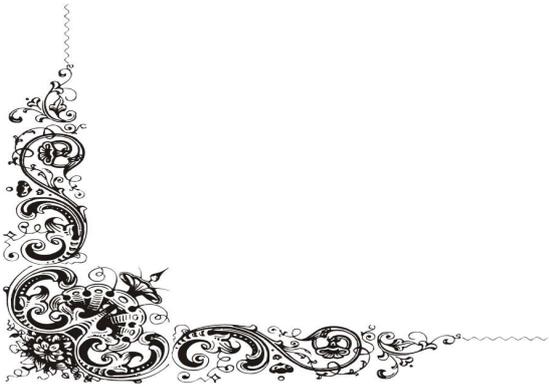
⁽¹⁾ سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط1، 1985، ص: 12.

⁽²⁾ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989، ص: 28.

⁽³⁾ منهج المدرسة الأندلسية في التفسير، ص: 15.



الفصل الأول



الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

سنقدم في هذا الفصل دراسة عن أصول التفكير الصوتي عند المشاركة وعند الأندلسيين، تمهيدا لدراسة ابن عطية للأصوات؛ بما أنه لغوي أندلسي استثمر المادة اللغوية التي وقرت عند نحاة المشرق، وسنتطرق طبعا إلى التعريف بابن عطية وتفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

أولا: بوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس:

تقوم اللغة على جملة من الأنظمة متكاملة الأداء، انطلاقا من أدق جزء فيها؛ الذي هو الصوت إلى الوحدات الكلامية الكبرى، وفي هذا يقول الجاحظ (ت 255 هـ): «الصوت هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظا، ولا كلاما موزونا، ولا منثورا، إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاما؛ إلا بالتقطيع والتأليف»⁽¹⁾.

ما قاله الجاحظ يبرز لنا بوضوح أهمية الصوت؛ فهو اللبنة الأساس في البناء اللغوي، وفي الكلام، وبالتالي في التواصل اللغوي، يقول ابن جني (ت 392 هـ) معرّفا للغة: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»⁽²⁾ وعليه، فالأصوات هي مادة الألفاظ وأساس الكلام المركب.

(1) - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255 هـ)، البيان و التبيين، وضع حواشيه: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 2003، 63 / 1.

(2) - ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت . لبنان، 2006، ص: 67.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

تنبّه علماءنا القدامى إلى أهمية الأصوات في الدراسات اللغوية بنواحيها المتعددة:

الصرفية، والنحوية، والدلالية، والجانب الصوتي هو الأول والأهم، وهو المقدمة لدراسة باقي المستويات، وبخاصة المستوى الصرفي؛ الذي يعتمد اعتماداً يوشك أن يكون تاماً المعلومات الصوتية، كذلك لعلم الأصوات تأثير واضح في الدراسات النحوية، ومما يدلّ على هذا التأثير غنى المؤلفات النحوية بالبحوث الصوتية.¹

لم يُترك البحث في هذا المجال للغويين وحدهم، وإنما احتضنه جملة من العلماء على اختلاف تخصصاتهم، وهذا للارتباط الوثيق بين العلوم وحاجة بعضها لبعض. كما لم ينشأ هذا العلم دونما مقدّمات أو أسباب، وإنما كانت له بواعث استلزمت نشأته، سنحاول تبينها عند كلّ من اللغويين المشاركة، وعند نحاة ولغويي الأندلس.

[1] عند علماء المشرق.

كانت العرب قديماً تتكلم على سجيّتها وسليقتها، يقول الخليل (ت 175 هـ): «إنّ العرب نطقت على سجيّتها و طباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها»².

ولكن لما كانت الفتوحات الإسلامية والحروب، واختلط العرب بالشعوب الأخرى، تسرّب الفساد واللحن إلى لغة كثير من العرب؛ ولاسيما إلى الأبناء الجدد من الأمهات غير

1 - يُنظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة . مصر، 2005، ص: 244 - 247.

2 - الزجاجي، أبو القاسم (ت 337 هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: زكي المبارك، دار النفائس، بيروت . لبنان، ط6، 1996، ص: 66.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

العربيات، وإلى الأعاجم الذين دخلوا الإسلام، لذلك هب أولوا الغيرة على العربية والإسلام إلى محاربتة؛ بوضع النحو واستنباط قواعده.¹

وليس معنى هذا أن العرب كانوا لا يخطئون على مستوى الأفراد أحيانا، لقد كانوا مثل غيرهم يخطئون، إلا أنها أخطاء قليلة لا تغض من شأن قائلها²، يقول ابن الأثير (ت637هـ): «كان اللسان العربي صحيحا محروسا، ولا يتطرق إليه الزلل إلى أن فُتحت الأمصار وخالط العرب غير جنسهم؛ فاختلفت الفرق وامتزجت الألسن»³.

ويقول الشيخ ابن حامي (ت1318هـ) معللا اتجاه العلماء إلى التأليف في ترتيل القرآن: «إن العلماء ما ألفوا تأليفهم، وسهروا ليلهم، واشتغلوا نهارهم بالتأليف في علم التجويد وإتقان مخارج الحروف وصفاتها، واعتنائهم بذلك غاية الاعتناء؛ إلا خوفا مما وقع له، وحذرا من استحكام الطبائع، وتغييرها للحروف عند مخالطة العجم للعرب، فكيف لمن نشأ هو وأوائله، ومن تقدّمه بأرض العجم؛ التي لم يدخلها الإسلام ولا القرآن إلا بعد قرون كثيرة غاية، ولم تدخلها العربية إلا متغيرة»⁴ إلا أن اللحن في أصوات اللغة لم يكن واحدا، وإنما غلب على كل ناحية من نواحي الأرض نوع من لحن الأصوات؛ إلا أن اللحن الغالب على

1 - يُنظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت . لبنان، ص: 8، ويُنظر: عبد الجليل مرتاض، بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، مؤسسة الأشراف، بيروت . لبنان، 1988، ص: 56.

2 - يُنظر: إبراهيم العريض، العربية قبل سيويه وبعده، مجلة اللسان العربي، مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب، الرباط، 1975، المجلد: 12، الجزء: 1، ص: 76.

3 - ابن الأثير محمد الدين، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: ظاهر أحمد الزاوي وعمر الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1963، 1/ 5.

4 - ابن حامي، ملاحن القراء، تحقيق: محمد عبد الله بن عمر، دار الفكر، ص: 83 . 84.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

الأصوات التي لم تكن لها نظائر في لغة العجم الأصلية؛ إذ كان يثقل عليهم إخراج أصوات الحلق وأصوات الإطباق.¹

إنّ البوادر الأولى للحن كانت في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد روي أنّ

النبي ﷺ سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»².

وقد استقلّ اللحن إلى أن وصل إلى قراءة القرآن، فقد روي أنّه قدم أعرابي في خلافة أمير

المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: «من يقرئني شيئا مما أنزل الله على محمد

ﷺ، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾³ بالجرّ، فقال

الأعرابي: أَوَ قد برئ الله من رسوله ! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه»⁴. وأمثلة

1 - ينظر: الخفاجي، ابن سنان أبو محمد عبد الله الحلبي (ت 466هـ)، سر الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت . لبنان، 1982، ص: 49، وملاحن القراء، ص: 86 . 89.

2 - الخصائص، ص: 313، والقرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد الأنصاري المغربي (ت 461 هـ)، الموضح في التجويد، ضبط: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 2006، ص: 13. ذكر الألباني أنّه حديث ضعيف؛ لأنّه روي عن سعد بن عبد الله بن سعد عن أبيه، ووالد سعد وهو الأيلي غير معروف، ولم يترجموا له، ولم ينكروا له رواية عن أبيه، ينظر: محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض . المملكة العربية السعودية، ط1، 1992، 315/2.

3 . جزء من الآية: 03 من سورة التوبة.

4 - أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، 2002، ص: 19. والأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577 هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، 2003، ص: 17.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

اللحن في القرآن الكريم وفي الكلام اليومي كثيرة¹ نستغني عن ذكرها كلها.

إنَّ الحرص على محاربة اللحن والحدّ منه دفع الأئمة والفقهاء إلى تحريم الصلاة خلف الإمام الذي يلحن؛ لأنّ كلام الله عز وجل منزّه عن اللحن، فليس الذي تكلم به كلام الله تعالى، وإنّما كلامه هو؛ فصار كمن تكلم في الصلاة متعمداً.²

تكفّل علماء العربية ببيان اللحن وذكر السبب الموجب لانتشاره، فقسموه إلى لحن خفي وآخر جلي، فالأوّل هو عدم إعطاء الأصوات حقوقها في النطق، أمّا الآخر فهو المتعلّق بفساد الإعراب.³

مثل هذا اللحن في القرآن الكريم كان حافظاً لأبي الأسود الدؤليّ (ت 68 هـ) مع أمثاله على وضع حلّ يجنب القارئ الوقوع في مثل هذا الخطأ؛ الذي يغيّر معنى الآيات الكريّمات، والذي يؤدي في مواضع كثيرة إلى تغيير حكمه تعالى، فالخط العربي الذي كتبت به مصحف عثمان رضي الله عنه لا يعرف النقط ولا الشكل، ولهذا لم يكن هذا الخطّ بمأمن

1 - ينظر: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم (ت 276 هـ)، عيون الأخبار، تحقيق: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان، ط5، 2002، 1/ 557، وينظر: ابن عبد ربّه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، شرح: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان، ط5، 1983، 2/ 478 وما بعدها.

2 - يُنظر مكي الصقلي (ت504)، تنقيف اللسان وتنقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، 2004، ص: 247.

3 - يُنظر: الموضح في التجويد، ص: 11 وما بعدها، ويُنظر: الكلبي، ابن جزي أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي الشهيد (ت 488 هـ)، المختصر البارع في قراءة نافع، تحقيق: محمد الطبراني، مراجعه: توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2003، ص: 144 - 145، ويُنظر: ابن الجزري، محمد بن محمد بن علي بن يوسف (ت 833 هـ)، التمهيد في علم التجويد، خرّج أحاديثه: فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، 2006، ص: 22، ويُنظر: لطيفة عبّو، اللحن الجليّ والخفيّ في علم التجويد، مجلة الأثر "مجلة جامعية محكمة"، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: 8 ماي 2002، ص: 77 - 81.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

من التصحيف والتحريف، فرسم خطي مثل: "ضرب" يمكن أن يُقرأ على عدد من صور القراءة، مثل: "ضَرَبَ". "ضُرِبَ". "ضَرَبَ". "ضُرِبَ". "صِرْتُ". "صِرْتُ". "صِرْتُ".¹

ويتجلى جهد أبي الأسود الدؤلي في نقط المصحف الشريف؛ حيث قال لكتابه: «إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقُط نقطه فوقه على أعلاه، وإن ضمنت فمي فانقُط النقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة نقطتين»².

إنّ الأساس الذي اعتمده أبو الأسود الدؤلي في وضع هذه النقط؛ التي هي المصوتات كما سماها المحدثون، هو أساس عضوي فيزيولوجي يعتمده الدرس الصوتي الحديث.³

أمّا عن السبب الذي جعل أبا الأسود الدؤلي يرمز للمصوتات بنقط كنقط الإعجام، فهو أنّ الإعراب يتمّ بالتفريق بين الحركات، والإعجام يفرّق بين الحروف المتشابهة في الرسم، وكان النقط يفرّق بين الحركات المختلفة في اللفظ، فلما اشتركا في المعنى أُشرك بينهما في الصورة، وجُعِل الإعجام بالسّواد والإعراب بمداد أحمر.⁴

1 . تمام حسان، الأصول "دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي"، دار الثقافة، الدار البيضاء . المغرب، ط 1991، ص: 23.

2 - ابن النديم (ت 380هـ)، الفهرست، ترجمة: يوسف علي طويل وأحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1997، ص: 63، والموضح في التجويد، ص: 18، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 18.

3 - يُنظر: عبد الفتاح المصري، الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة، مجلة التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق . سوريا، العدد: 13 - 14، ص: 233.

4 - يُنظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، المحكم في نقط المصحف، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق . سوريا، 1960، ص: 43.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

يتبين لنا ممّا تقدم أنّ ظهور اللحن كان الدافع الأوّل لظهور المصوّتات رسماً؛ حيث كانت هذه الأخيرة قبل هذا الوقت تستنتج من الكلام. غير أنّ هذا الصنيع الذي قام به أبو الأسود الدؤليّ لقي بعض التشكيك والطعن من قبل بعض المستشرقين وبعض الدارسين المحدثين، فزعموا أنّه اقتبس ذلك من الكلدان، أو من السريان جيرانه في العراق.¹

وممّا يضاف إلى هذا الصنيع، اختراع الخليل بن أحمد الفراهيدي لعلامات الضبط؛ التي ما نزال نستعملها إلى اليوم؛ إذ أخذ من حروف المدّ صورها المصغّرة للدلالة عليها، فالضمة واو صغيرة؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، وتكون في أعلى الحرف، والكسرة ياء متّصلة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوطة فوقه.²

أمّا عن سبب وعلّة اتخاذ المصوّتات لهذه الأشكال في الرسم، فتتّضح من قول الزجاجي (ت337هـ): «وأما الحركات، فلما كانت بعض الحروف عُملت على صورها، فالضمة واو صغيرة على هذه الصورة: (ـُ)، والفتحة ألف صغيرة ممتدّة على طول الحرف، ولو لم يكن كذلك لالتبست بالألف، وصورتها: (ـِ)، والكسرة ياء صغيرة؛ وجُعلت من أسفل الحرف؛ لأنّها قد يخلّ بها سرعة الخط؛ فتلتبس بالفتحة، وصورتها: (ـِ)»³.

1 - يُنظر: محمد عطية الأباشي، الآداب السامية "مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وعروقتها وأسرار جمالها" دون دار نشر، ط2، 1984، ص: 200، و يُنظر: عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، ص: 13 - 14.

2 - يُنظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة. مصر، دط، دت، ص: 33.

3 - ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت 669 هـ)، شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، تحقيق: صاحب أبو جناح، 1982، 2/ 355.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

علّ أبو عمرو الداني (ت444هـ) اتّخذ المصوّتات لهذه المواضع، بقوله: «فموضع الفتحة من الحرف أعلاه؛ لأنّ الفتح مستعل، وموضع الكسرة من أسفله؛ لأن الكسر مستقل، وموضع الضمة من وسطه أو أمامه؛ لأنّ الفتحة كما حصلت في أعلاه والكسرة في أسفله؛ لأجل استعلاء الفتح، وتسفل الكسر، بقي وسطه؛ فصار موضعا للضمة»¹.

نلاحظ ممّا تقدّم، أنّ المصوّتات التي استتبطها كل من أبي الأسود الدؤليّ والخليل بن أحمد كانت على أساس صوتي؛ فقد تنبّه الخليل للعلاقة التي تجمع المصوّتات القصيرة بالطويلة؛ إذ كان يدرك تماما أنّ الاختلاف بينهما يكمن في الكمية؛ أي في زمن النطق؛ لذلك وضع للأولى رموزا مصغّرة عن الأخرى.

لولا هذه الرموز التي اخترعها أبو الأسود الدؤليّ والخليل لضبط القرآن الكريم، لما كان لدى المسلمين بحوث علمية في اللسان العربي، ولما تمكّنوا من ضبط المناهج الدقيقة التي عرفت عنهم فيما بعد؛ إذ ما كانت لتتحقّق وتتّسع لولا هذه الفكرة الأساسية التي انطلقت منها.²

تواصلت جهود العلماء القدامى في دراسة اللّغة من جانبها الصّوتي، إلّا أنّ دراستهم لم تكن مستقلة، وإنّما ضمّنها غيرها من البحوث كما سيتضح. فبالنسبة لأصحاب المعاجم، وفي مقدّماتهم الخليل بن أحمد، فإنّه تناول الدراسة الصوتية في مقدّمة كتاب العين، وهي تعدّ أوّل مادّة في علم الأصوات دلّت على أصالة علم الخليل، وأنّه صاحب هذا العلم ورائده

1 - المحكم في نقط المصحف، ص: 42.

2. يُنظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص: 54 - 55.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

الأول، يقول محققاً العين: «في هذه المقدمة بواكير معلومات صوتية لم يدركها العلم فيما خلا العربية من اللغات إلا بعد قرون عدّة من عصر الخليل»¹.

قام منهج الخليل في هذه الدراسة على الأخذ بمخارج الأصوات؛ مخالفاً الترتيب الأبجدي، يقول: «فلم يمكنه أن يبتدئ التأليف من أول أ ب ت ث، وهو الألف؛ لأن الألف حرف معتلّ؛ فلما فاتته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني . وهو الباء . إلا بعد حجة واستقصاء النَّظَر، فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها، وذاقها، فصيّر أولها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق»².

لهذه الأسباب عدل الخليل عن الترتيب الألفبائي إلى الترتيب الصوتي؛ المبني على أساس المخارج، وهذا لإدراكه أنّ اللغة منطوقة قبل أن تكون مخطوطة، فكان ترتيبه لها كالاتي:³

ع	ح	هـ	خ	غ	ق	ك	ج	ش	ض	ص	س	ز	ط	د	ت	ظ	ث	ذ	ر	ل	ن	ف	ب	م	و	ا	ي	ء
---	---	----	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

رسم لنا الخليل الطريقة الصوتية التي يمكن بها معرفة مخرج الصوت، جاء في

المقدمة قوله: «إنما كان دَوَاقِه إِيَّاهَا أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يُظهر الحرف، نحو: اب،

ات، إح، إع، إغ»⁴.

1 - الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة

والإعلام، العراق، 10 / 1.

2 - كتاب العين، 47 / 1.

3 - نفسه، 48 / 1.

4 - نفسه، 47 / 1.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

أمّا فيما يخص النحاة، فقد خصّصوا بعض الأبواب في كتبهم النحوية لهذه الدراسة؛ بوصفها مدخلا لدراسة الظواهر التشكيلية من إدغام وإعلال وإبدال، قال سيبويه (ت180هـ) بعد وصفه مخارج الأصوات: «وإنّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات؛ لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تُبدله استئقالا كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك»¹ وليس بعيدا عن هذا المبرد (ت285هـ) أيضا بعد أن أنهى حديثه عن مخارج الأصوات وصفاتها: " وإنّما قدّمنا هذه المقدمات في مواضع الأصول؛ لنُجريها في مسائل الإدغام على ما تقدم منّا فيه، غير رادّين له، ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله. »²

وكذلك فعل معظم النحاة، فقد قدّموا دراسة ووصفا لمخارج الأصوات تمهيدا لدراسة الإدغام.³ الدراسة الصوتية التي أثرت عن سيبويه و من تأخّر عنه وافقت إلى حدّ قريب ما أقرّه علم الأصوات الحديث، يقول براجستراسر مادحا عمل سيبويه بعد أن ذكر مخارج الأصوات

1 - سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1999، 4 / 575.

2 - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1 / 226.

3 - يُنظر على سبيل المثال: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340 هـ)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1996، ص: 214، و يُنظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمرو (ت 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1999، ص: 520.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

كما وردت عنده: «فهذا كلّ صحيح ما فيه شكّ من وجهة نظر علماء الغرب»¹.

ويلاحظ على دراسة الخليل ومن تبعه للأصوات، أنّها كانت توجّل في آخر كتبهم، وهذا في نظر بعض دليل على أنّهم لم يكونوا يقدرّون العلاقة اللغوية التي تربط بين الأصوات والنحو حقّ قدرها.² مع أنّ القدامى كانوا يدركون أنّ أوّل مستوى هو الصوتي؛ غير أنّهم أخروه لدقّته، وليكون توطئة لفهم المسائل الصرفية كالإبدال والإدغام.

ظلت الدّراسة الصوتية مبنوثة في ثنايا الكتب النحوية، وجزءاً من أجزائها إلى أن جاء ابن جني وأفردها بمؤلّف خاصّ، أسماه: "سر صناعة الإعراب"³، و جعل البحث فيها علماً قائماً بذاته، يقول: «وهذا القبيل من هذا العلم - أعني علم الأصوات والحروف - له تعلق ومشاركة بالموسيقى»⁴ فقد أدرك ابن جني أنّ علم الأصوات علم قائم برأسه يبحث في الأصوات و مشكلاتها.

تحدّث ابن جني في مدخل هذا الكتاب عن الصوتيات العربيّة ما عكس قدرته في التحليل والتعليل؛ حيث تدرّج في عرضه للمادة الصوتية، فعرّف الصوت، وجهاز النطق؛

1 - براجشتراسر Bergastrasser، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط2، 1994، ص: 51.

2 - يُنظر: عبد الفتاح المصري، الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات النحوية العربية والمعاصرة، ص: 235.

3 - يقصد ابن جني بسر صناعة الإعراب: الكشف عن أسرار تألّف الأصوات في العربية، و بالصناعة ما في تألّف الحروف من حسن وقبح، ينظر: محمد بلقاسم، الدرس الصوتي في سر صناعة الإعراب لابن جني، مجلة الأثر، مجلة دورية أكاديمية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: 4، ماي 2005، ص: 73.

4 - ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 2005، 1/ 22.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

الذي شبهه بالناي، يقول: «ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها؛ التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبه بعضهم الحلق والقم بالناي»¹ والظاهر أنّ هذا التشبيه لم يكن من ابتداع ابن جني نفسه، وإنّما أخذه عن غيره، يتّضح هذا من قوله: "ما شبه بعضهم."

إضافة إلى هذا، عدّد ابن جني الأصوات ووصف مخارجها، كما قسمها إلى أقسام مختلفة، وهكذا إلى أن ختم كتابه بالحديث عن تصريف حروف المعجم، واشتقاقاتها، وجمعها، وائتلاف الحروف مع بعضها بعض، ومذهب العرب في ذلك حين أفراد الحروف في صياغة الأمر.²

مما تقدّم، نقول إنّ علم الأصوات العربية نشأ في أحضان القرآن الكريم سعياً لصيانتها وحفظه من اللحن و التحريف.

تمكّن اللغويون القدامى من تقديم دراسة علمية للأصوات العربية، أقرّ علم الأصوات الحديث كثيراً من جوانبها رغم الفرق الهائل في أدوات البحث؛ حيث اعتمد القدامى الملاحظة والاستقراء فقط، يقول تمام حسان: «لست أشك لحظة واحدة في أنّ هؤلاء العلماء الأجلاء قد استطاعوا بالملاحظة فقط، ومعها كلّ الصعوبات التي تواجه الطليعة في العادة إلى أن يصلوا إلى وصف دقيق للأصوات العربية، دون أن تكون لهم من الوسائل الآلية التي

1 - سر صناعة الإعراب، 1 / 21.

2 - نفسه ، 2 / 405 و ما بعدها.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

يستخدمها المحدثون ما يستطيعون بواسطته توثيق نتائج مدركاتهم الحسية»¹.

يكفي العرب فخرا اعتراف كثير من الأمم بفضلهم وريادتهم في هذا العلم، يقول
براجشتراسر Bergastrasser: «لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق،
وهما: أهل الهند، والعرب»² ويقول فيرث: " إنَّ علم الأصوات قديما نشأ في خدمة لغتين
مقدستين، هما: السنسكريتية، والعربية»³.

إنَّ براعة اللغويين القدامى في هذا الجانب راجع إلى أنَّه بُني على القراءات القرآنية،
فهي الوثيقة التاريخية التي نقلت لنا صورة العربية الفصحى في جميع نواحيها، فهي على
اختلاف رواياتها سجلّ دقيق لما كان يجري في كلام العرب من تصرفات صوتية ولغوية،
ولا فرق في ذلك بين قراءة من السبعة أو من غيرها ممّا سمّي بالشواذ؛ إذ كلها فصيحة.⁴
ذلك أنَّ الاختلاف في القراءات القرآنية مردّه بالدرجة الأولى إلى الاختلاف في اللهجات، وقد
سجّل القرآن الكريم لهجات لمجموعة من القبائل.⁵

1 - تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبنائها، دار الثقافة، الدار البيضاء . المغرب، 2001، ص: 49.

2 - التطور النحوي للغة العربية، ص: 11.

3 - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب " مع دراسة لقضية التأثير و التأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988،
ص: 114.

4 - يُنظر: عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي " أبو عمرو بن العلاء"، مكتبة الخانجي،
القاهرة . مصر، 1987، ص: 09.

5 - أوّل من جمع اللهجات كان ابن عباس، و ذكر أنه سمعها من قبائل مشهود لها بالفصاحة، ينظر: ابن عباس، اللغات
في القرآن، تحقيق: توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة القاهرة، 1995، ص: 12. و ذكر السيوطي ما يُقارب الأربيعين
لهجة، يُنظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت،
2003، 2/ 102.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

لعلّ هذه الدراسة أخذت حَقَّها من العناية عند القراء وعلماء التجويد الذين أفادوا من عمل الخليل؛ إذ وجدوا أمامهم السبل ممهّدة لدراساتهم الجديدة¹؛ فقد صُدِّرت معظم الكتب التي ألفت في القرآن وقراءاته، وتفسيره بمباحث عن الأصوات العربية؛ إذ كان لزاما على كل مقرئ أو مجوّد للقرآن الكريم أن يكون عارفا بالأصوات العربية يقول الحافظ ابن الجزري (ت833هـ) في مقدّمة²:

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ	مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ القُرْآنَ آثِمٌ.
لأنَّهُ بِهِ الإِلهُ أَنْزَلَا	وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا.
وَهُوَ أَيْضاً حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ	وَزِينَةُ الأَدَاءِ وَالقِرَاءَةِ.
وَهُوَ إعْطَاءُ الحُرُوفِ حَقَّهَا	مِنْ صِفَةِ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا.

فتجويد القرآن الكريم محتم على كلّ قارئ للقرآن الكريم؛ لذلك ينبغي عليه أن يكون ملماً بمبادئ علم التجويد، من صحة الأداء؛ بإتقان مخارج الأصوات ومعرفة صفاتها المميّزة لها عن نظيرتها في المخرج، وهذا لا يتأتّى إلا بالرياضة والتدريب.

والعناية بالجانب الصوتي للغة لم يكن قصرا على النحاة واللغويين فقط، وإنما هو مجال تشاركه معهم الفلاسفة المسلمون الذين أقرّوا بالعلاقة الوثيقة بين النحو والمنطق، وهذا ما ذكره الفارابي (ت339هـ) في قوله: «وهو؛ أي: المنطق، يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين وألفاظ، يفارقه في أنّ علم النحو إنما يعطي قوانين تخص أمة ما، وعلم

1. ينظر: مهدي المخزومي، عبقرى من البصرة، دار الرائد العربي، بيروت. لبنان، ط2، 1986، ص: 40.

2. ابن الجزري، شرح متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، شرح: عبد الفتاح القاضي، قصر الكتب، البلدة، دط،

دت، ص: 13 . 14.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

المنطق إنما يعطي قوانين مشتركة، تعمّ ألفاظ الأمم كلّها»¹.

وأكد هذه العلاقة أيضا ابن حزم (ت456هـ) في أثناء حديثه أو دفاعه عن المنطق بقوله: «فأما علم النحو واللغة والخبر وتمييز حقّه من باطله، والشعر والبلاغة والعروض، فلها في جميع ذلك تصرف شديد، وولوج لطيف، وتكرّر كثير ونفع ظاهرين»².

يظهر ممّا تقدّم أنّ الفلاسفة المسلمين اطلّعوا على الفكر والثقافة اليونانيين، وأخذوا منهما المنطق خدمة للغة العربية، بما يتماشى وطبيعة قواعدها، ولم يفرضوه عليها فرضا، والدليل على ذلك أنّ علوم النحو واللغة والعروض صُنّفت في الإسلام قبل أن يعرّب المنطق اليوناني.³

إنّ المطّلع على مؤلفات الفلاسفة المسلمين يلاحظ اطلّاعهم على الفكر اليوناني، وحتى على الثقافة اليونانية، فكثيرا ما نجد عبارة "قال اليوناني"، و"اعلم أنّ اليونانيين"⁴.

1 - تلخيص منطق أرسطو، نقلا عن الفارابي، كتاب إحصاء العلوم، ص: 60 - 61.

2 - ابن حزم (ت 465 هـ)، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت. لبنان، ط1، ص: 10.

3 - ابن تيمية، نقض المنطق، تحقيق: محمد بن عبد الرزاق حمزة و سلمان بن عبد الرحمن الصنيع، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة. مصر، ط1، 1951، ص: 169.

4 - يُنظر: إخوان الصفا، الرسائل، دار صادر، بيروت. لبنان، دط، دت، 3/ 89، و الباقلائي، أبو بكر (ت 403 هـ)، نكت الانتصار لنقل القرآن، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، القاهرة. مصر، 1971، ص: 251، والبيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت 440 هـ)، في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردودة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، دط، دت، ص: 18، ويُنظر: فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين بن أبي علي التميمي البكري الشافعي (ت 604 هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تحقيق: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة. مصر، 2003، 8/ 74.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

كذلك استفاد الفلاسفة المسلمون من مادة غنية جدا، وهي التي أخذوها عن النحاة واللغويين العرب، فكثيرا ما كانوا يستشهدون بأرائهم، يظهر هذا في مؤلفات أغلبهم، نحو قول إخوان الصفا (القرن الثالث الهجري): «والأصل في هذه الكلمة موضوعها في اللغة على ما أجمع عليه النحويون»¹. وقول الباقلاني (ت403هـ): «وقد ضرب الخليل لذلك مثلا، فقال: الكلام إذا تنافر وبُعِدَ البُعْدَ الشديد فهو بمنزلة الطَّفَر والخروج عن الشيء المعتدل»².

كذلك أبو العلاء المعري (ت449هـ) أكثَرَ من الاستشهاد بأقوال النحاة واللغويين العرب، وحتى إنه عرض الاختلاف بين القراء، بل أكثر من ذلك، فقد كان مطلقا على الاختلافات اللغوية بين مذهبي: الكوفة والبصرة، وعلى اختلاف لهجة الحجاز عن لهجة تميم.³

أمّا فخر الدين الرازي (ت604هـ) فقد استفاد أيضا من التراث النحوي القديم في دراسته للأصوات، يتمثل ذلك في نقله لكثير من آراء اللغويين، نحو قوله: «نكر علي بن عيسى الرُّماني عن النحاة أنّ مخارج الحروف ستة عشر»⁴. ونحو قوله أيضا: «أجمعوا على أنه لا يُمال لفظ الرحمن، وفي جواز إمالاته قولان للنحويين: أحدهما أنه يجوز، ولعله قول

1 - الرسائل، 3 / 100.

2 - نكت الانتصار لنقل القرآن، ص: 265.

3 - يُنظر: المعري، أبو العلاء (ت 449هـ)، رسالة الصاهل و الشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، القاهرة . مصر، ط2، 1984، ص: 254 - 271 - 270 - 254 - 447.

4 - الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت . لبنان، ط1، 2004، ص: 52.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

سيبويه»¹.

هناك قضية من المهم الإشارة إليها، وهي أنّ الفلاسفة المسلمين كانوا على اطلاع وإمام بالقضايا التي أثّرت حول القرآن الكريم وقراءاته؛ إذ كثيرا ما كانوا يشيرون إليها ويستطردون الحديث فيها، حتى إنّ منهم من ألف فيها، مثل الباقلاني والقاضي عبد الجبار الأسدي (ت415هـ)، فقد ناقشا هذه القضايا في ردّهم على من قال بخلق القرآن²، ولابن تيمية (ت728هـ) رسالة في الأحرف السبعة، أولها: «ما يقول سيّدِي . جمع الله له خير الدنيا والآخرة . في قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، ما المراد بهذه السبعة»³.

فقد أفتى ابن تيمية في كثير من القضايا التي كانت محلّ جدال ونقاش بين علماء عصره، ونلاحظ مثل هذا الاهتمام أيضا في مجموع الفتاوى؛ إذ تحدّث عن الأصوات، وعن أحكامها داخل التركيب وخارجه، ومخالفة الأصوات في النطق على ما هي عليه في الخطّ، كذلك تحدّث عن اختلاف القراء في مقادير المدّات والأصوات.⁴

1 - التفسير الكبير، 1/ 109.

2 . ينظر: الباقلاني، أبو بكر بن الطيب البصري (ت403هـ)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق وتعليق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، دط، دت، ص: 78 وما بعدها.

3 - ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن محمد (ت 728 هـ)، رسالة في الأحرف السبعة، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2008، ص: 48 وما بعدها.

4 - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد قاسم بمساعدة الله، المكتب التعليمي السعودي، المغرب، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، 13/ 412، 413.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

إنّ الدراسة الصّوتية بوجه خاص، واللغوية بوجه عامّ عند الفلاسفة المسلمين لم تكن مساعهم ولا هدفهم منذ البداية، فقد أوضح أبو بكر الشهرستاني (ت 548 هـ) سبب عناية الفلاسفة باللفظ والكلام في قوله: «لما كانت المخاطبات النظرية بألفاظ مسموعة، والأفكار العقلية بأقوال عقلية، فتلك المعاني التي في الذّهن؛ من حيث يتأدّى بها إلى غيرها كانت موضوعات المنطق، ومعرفة أحوال تلك المعاني مسائل علم المنطق، وكان المنطق بالنسبة إلى المعقولات على مثال النّحو بالنسبة إلى الكلام، والعروض إلى الشعر، فوجب على المنطقيّ أن يتكلّم في الألفاظ من حيث تدلّ على المعاني»¹.

أدرك الفلاسفة المسلمون أنّ الأساس الذي تُبنى منه الدراسة الصوتية واللغوية هو القرآن الكريم وقراءته، فقد أنشعبت من ألفاظ القرآن الكريم علم اللغة، ومن إعراب ألفاظه علم النحو، ومن وجوه إعرابه علم القراءات، ومن كفيّة التصويت بحروفه علم مخارج الحروف، إذ أوّل أجزاء المعاني التي منها يلتئم النطق هو الصوت.²

هذا وتحدّث الفلاسفة المسلمون عن كلّ ما له علاقة بالصوت، فعرفوه، وميّزوا بينه وبين الحرف، كما تحدّثوا عن الأسباب المؤدية إلى حدوثه، فحدّدوا خصائصه، وكيفية انتقاله، فالفارابي مثلاً تحدّث عن آليّة النطق وكيفية حدوث أصوات الأمة وألفاظها، يقول: «وظاهر أنّ تلك التّصويّات، إنّما تكون من القرع بهواء النّفس لجزء أو أجزاء من حلقة،

1 - الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر (ت 548 هـ)، الملل والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت. لبنان 1997، 492/2.

2 - يُنظر: الغزالي، أبو حامد (ت 505 هـ)، جواهر القرآن، تحقيق: محمد رشيد رضا الفيّاتي، دار إحياء العلوم، بيروت. لبنان، 1986، ص: 36.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

أو بشيء من أجزاء ما فيه، وباطن أنفه أو شفتيه، فإنّ هذه هي الأعضاء المقرّعة بهواء النفس، والقارع أولاً هي القوة التي تسرّب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أولاً فأولاً إلى طرف الحلق؛ الذي يلي الفم من أجزاء باطن الفم، وإلى جزء من أجزاء أصول الأسنان، وإلى الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء؛ فيحدث من كلّ جزء يضغطه اللسان عليه ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم، فتحدث تصويبات متوالية، كثيرة، محدودة»¹.

كذلك خصّص الفارابي معظم أجزاء كتابه "الموسيقى الكبير" لشرح أصول صناعة الموسيقى ليختم دراسته بمقالة عن الأصوات وأنواعها، وعن جهاز النطق، وبخاصّة المقطع الصوتي؛ الذي لم يعبأه بدراسته². ومثل هذا المزج بين الموسيقى والأصوات تردّد في مؤلّفات معظم الفلاسفة المسلمين.³

تحدّث "إخوان الصفا" عن أصوات اللغة من حيث عددها ومخارجها، وعيوبها الناشئة عن اضطرابات التكلّم، كما تحدّثوا عن الألفبائية العربية، وعدد الرموز فيها؛ إلّا أنّهم لم يعنوا بالمصوّتات؛ حيث نظروا إليها على أنّها تابعة للصوامت لا تستقلّ بنفسها في النطق

1 - الفارابي، أبو نصر (ت 339 هـ)، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت. لبنان، 1970، ص: 135 - 136.

2 - يُنظر: فاطمة بورحلة، الظواهر الصوتية والأدائية عند ابن سينا، رسالة تقدمت بها الطالبة لنيل شهادة الماجستير في الصوتيات العربية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2008 - 2009، ص: 15.

3 - يُنظر، أسكندر نايف، ابن سينا والموسيقى، ترجمة: نايف أبو كرم، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق. سوريا، 1984، العددان: 15 - 16، ص: 220 و ما بعدها.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

كاستقلال الأصوات الصامتة.¹

والمطلع على مؤلفات أبي العلاء المعري يجدها زاخرة وثرية بالمعلومات الصوتية، على الرغم من أنه لم يخصص لها بابا معيناً في أي مؤلف من مؤلفاته، وإنما جاءت مبنوثة في ثنايا القضايا الأدبية والشعرية التي عالجها، وأهم شيء هو أنّ أبا العلاء المعري كان مدركاً تمام الإدراك أنّ اللغة غير ثابتة ولا مستقرّة على حال، فهي في تطوّر وتغيّر مستمرين، يتّضح هذا من قوله: «العربية الأولى أصابها التغيير»².

ومن القضايا الصوتية التي عالجها في رسائله، وبخاصّة رسالة الصاهل والشاحج: ظاهرة الإدغام، فقد عرّفه، وذكر شروطه وأحكامه، كذلك ذكر الأصوات التي يجب فيها الإدغام والتي لا يجب فيها، من ذلك قوله: «الحرف المدغم لقيه الحرف الآخر، فانقلب الأوّل إلى حال الثاني، ألا ترى أنّك لما أردت أن تدغم الخاء في الغين جعلت الخاء غيناً، فقلت: اسلخ غنمك، فجعلت الخاء من اسلخ غيناً؛ لمكان إدغامها في غين غنمك.»³ كما لم يغفل عن ذكر اختلاف اللهجات العربية في هذه الظاهرة، وفي غيرها من الظواهر، نحو: الإبدال مثلاً، والاختلاف في تحقيق الهمز وتخفيفه.⁴

1 - يُنظر: الفخراني أبو السعود، البحث اللغوي عند إخوان الصفا، مطبعة الأصاله، مصر، ط1، 1991، ص: 224 - 225.

2 - ينظر: المعري، رسالة الملائكة، إشراف: لجنة من العلماء، المكتب التجاري للطباعة و النشر، بيروت . لبنان، دط، ص: 45.

3 - رسالة الصاهل و الشّاحج، ص: 496، 484، 485، 649.

4 - نفسه، ص: 124، 125، 305، 351، على سبيل المثال لا الحصر.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

وفيما يخصّ المصوّتات، فقد بسط أبو العلاء المعري الحديث فيها في مقدمة اللزوميات؛ التي تتمّ على قدرة صاحبها اللغوية الفائقة، يقول في مقدمة الكتاب: «وقد بنيت هذا الكتاب على بنية حروف المعجم المعروفة ما بين العامة، لا التي رتبها العلماء بمجاري الحروف.»¹ وفي كثير من الأحيان كان يقدّم هذه المعلومات على شكل أبيات شعريّة نحو قوله:²

فَيَا أَلِفَ اللَّفْظِ لَا تَأْمَلِي حَرَاكَ مَا لَكَ إِلَّا السُّكُونُ.

كما عالج المصوّتات وظيفيا في أثناء نقده اللغوي للشعر كما فعل في رسالة الغفران³. فأبو العلاء المعري لم يلتزم منهاجا معينا في معالجة و عرض المادة الصوتية. في بداية القرن الخامس الهجري، طلع ابن سينا (ت 427هـ) بمؤلف في الأصوات، كان فريدا في بابه؛ لأنّه عالج الأصوات بطريقة لم تُتَّح عند سابقه؛ فقد أفاد من دراساته الطبيّة ودراساته الطبيعية؛ حيث قدّم وصفا تشريحيّا فسيولوجيا لبعض أعضاء النطق قبل أن يعرض لمخارجها وصفاتها، وكتب كلّ ذلك بدقّة علميّة لم تُعهد في زمانه.⁴

1 - المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان (ت 449 هـ)، شرح اللزوميات، تحقيق: سيدة حامد، منير المدني، زينب القوصي، وفاء الأعصر، مراجعة: حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، 19/1، 50.

2 . شرح اللزوميات، 2 / 223.

3 - يُنظر: المعري، أبو العلاء رسالة الغفران، وضع حواشيه: علي حسين فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 2001، ص: 56، 71، 85، 122.

4 . ينظر: محمد صالح الضالع، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، مثير الإسكندرية، دط، دت، ص: 13.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

فقد كان ابن سينا إماما في الفكر والفلسفة، وفي تفسير القرآن الكريم أيضا؛ إذ أثر عنه أنه فسّر سورة الإخلاص والمعوذتين، لكنّه لم يفسّرهما تفسيراً لغويا؛ لأنه لم يكن مقصده، يقول بعد أن أنهى تفسير السور الثلاث: «المقصد الأقصى من طلب العلوم بأسرها معرفة ذات الله تعالى وصفاته، وكيفية صدور أفعاله عنه.»¹ و مع ذلك فإنّ دراسته للمصوّتات لم تكن مفصّلة، بل كانت مختصرة.

ولعلّ المصوّتات العربية أخذت حقها من البحث والدراسة في نهاية القرن السادس الهجري على يد ابن رشد (ت595هـ)، وبداية القرن السابع مع فخر الدين الرازي (ت606هـ)؛ الذي درس الأصوات من مصدرها الأساس، وهو القرآن الكريم وقراءاته، فقد أولى المصوّتات اهتماما وعناية كبيرين، ونبّه على أنّ الدارس والباحث في هذا المجال، لا بدّ أن يكون ملما بكثير من الجوانب والعلوم، أهمها: علم التشريح.²

مما تقدّم نلاحظ أنّ العناية بالأصوات كانت مع بدايات اللحن وما نتج عنه من فساد في اللغة، وهو مجال تناوله بالبحث جملة من العلماء على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم من نحاة ومعجميين وبلاغيين وفلاسفة. وبعد أن عرضنا أصول الدرس الصوتي في المشرق ننتقل في المبحث الموالي إلى تبيين أصوله ومساره في الأندلس.

1 - يُنظر: محي الدين صبري الكردي، جامع البدائع، حقوق الطبع محفوظة للناسر، ط1، 1921، ص:16،32.

2 - التفسير الكبير، 1/ 24.

2] عند علماء الأندلس:

نشأ الدرس الصوتي في المشرق نشأة أصيلة، كان الهدف الأساس منها خدمة القرآن الكريم وصيانته من اللحن والفساد والخلل، وهذا ما بيناه في المبحث السابق، وهي الغاية نفسها- أي خدمة القرآن الكريم- التي دفعت علماء المغرب إلى الاهتمام بدراسة اللغة⁽¹⁾، خاصة بعد الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس واختلاط العرب بالعجم، ففساد الألسن كان الدافع الأساس لتعلم علوم اللغة، وهذا ما أدى إلى حدوث انقلاب فكري وثقافي ولغوي واجتماعي⁽²⁾.

ونحن إذا أردنا تتبع بواكير الفكر اللغوي والنحوي في الأندلس لا نعثر على أي لون من ألوان هذا النشاط خلال السنوات الأولى التي أعقبت فتح المسلمين لبلاد الأندلس⁽³⁾ وهذا ليس أمراً غريباً، لأنّ هؤلاء الفاتحين المسلمين لم يكونوا أكثر من محاربين متحمسين لعقيدتهم، ولم يؤثر عنهم انصراف إلى تفكير فلسفي، فاكتفوا بأن أخذوا عن أهل البلاد لغتهم وقانونهم الجاري بينهم وأطرافاً من أنظمتهم. ولهذا لم يظهر بينهم فلاسفة حتى القرن الثالث الهجري⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ عبد الله شريط، تاريخ الثقافة والأدب في المشرق والمغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3، 1983، ص 146.

⁽²⁾ ينظر: محمد عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، "موسوعة فلسفية شاملة"، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 2000، 230/1.

⁽³⁾ ينظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة، المعارف العربية، القاهرة، ط1، 2004، ص 07.

⁽⁴⁾ ينظر: أنحل خانتالث بالنشيا، تاريخ الفكر الأندلسي، نقله إلى العربية: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2006، ص 367.

الفصل الأول — ابن عطية و بوارد الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

وسبب آخر ساعد على ركود النشاط اللغوي في الأندلس، وهو أن العلماء والحكام في تلك الفترة كانوا يوجّهون اهتمامهم وعنايتهم إلى الفقه؛ نظرا للمكانة التي كان يحتلها الفقيه، يقول محمد عبد المنعم خفاجة: "قراءة القرآن بالسبع ورواية الحديث عندهم رفيعة، ولفقه رونق ووجاهة، وسمة الفقيه عندهم جليلة؛ حتى إن المسلمين كانوا يسمّون الأمير العظيم منهم، الذي يريدون تنويحه بالفقيه"⁽¹⁾.

إذن تسمية الفقيه كانت تدلّ في الأندلس على من علا شأنه وسمت مرتبته، يقول المقرّي (ت1041هـ) مؤكداً ذلك: "وقد يقولون للكاتب والنحويّ واللغويّ: فقيه؛ لأنها عندهم أرفع السمات"⁽²⁾. وبناء على هذا لم يكن الاهتمام باللغة إلا وسيلة للتعمّق في الفقه وعلم الحديث؛ ولهذا ظلّت اللغة بمنأى عن الصفوف الأولى في القرنين الثاني والثالث الهجري⁽³⁾. فاللغة على هذا، ما هي إلا وسيلة للتبحّر في علم الفقه، خدمة ومحافظة على القرآن الكريم. وهذه العلاقة بين اللغة والفقه أثبتتها كتب التراجم والفقه واللغة⁽⁴⁾، من ذلك أن بشرا المريس (ت219هـ) قال للفراء (ت207هـ): يا أبا زكريا؟ أريد أن أسلك مسألة في الفقه، فقال: سل، فقال: ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال: لا شيء عليه، قال: ومن أين ذلك؟ قال: قسّته على مذاهبنا في العربية، وذلك أن المصغر لا يُصغر، وكذلك لا يلتفت إلى

⁽¹⁾ محمد عبد المنعم خفاجة، قصة الأدب في الأندلس، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، دط، 1962، ص 191.

⁽²⁾ نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 1/121.

⁽³⁾ علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة، ص 08.

⁽⁴⁾ عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، جامعة قاريونس، بنغازي،

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

السهو في السهو، فسكت" (1).

وهذه العلاقة ثابتة في كتب أصول النحو، وهو ما نجده عن ابن جني، حيث عقد بابا في الخصائص، أسماه: "باب في علل العربية: أكلامية هي أم فقهية" (2)، يقول: فلم نر أحدا من علماء البلدين، تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه (3). وقد كان الغازي بن قيس (ت199هـ) ممّن عاصروا تأليف الإمام مالك "للموطأ"، فكان بذلك أول من أدخله الأندلس (4).

تمثّلت العلوم التي وصلت الأندلسيين عن طريق الرواية في علوم الدين كالفقه والحديث والأشعار، أمّا علوم النحو والصرف والبلاغة والعلوم اللسانية، فقد تأخّر وصولها؛ نظرا لطبيعة المهاجرين الأوائل؛ الذين اختصّوا بعلوم دون غيرها (5).

ولعلّ بداية النحو واللغة في الأندلس كانت على يد جودي بن عثمان (ت198هـ)، يقول شوقي ضيف: وأوّل نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق: جودي بن عثمان (6). حيث كان هذا الأخير أول من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس، يقول الزبيدي (ت379هـ) "رحل إلى

(1) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ميدا، بيروت، ط1، 2003، ص 93.

(2) الخصائص، ص77.

(3) نفسه، ص 03.

(4) الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، ص 254.

(5) ينظر: يحيى حفيظة، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2011، ص 23.

(6) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص 288-289.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

المشرق - يعني جودي النحوي - فلقى الكسائي والفراء، وغيرهما، وهو أول من أدخل كتاب الكسائي، وله تأليف في النحو⁽¹⁾.

ولم يشتهر كتاب سيبويه في الأندلس إلا بعد أن جاء الأفشنيق (ت 307هـ)، محمد بن موسى ابن هشام الذي رحل إلى المشرق وأخذ كتاب سيبويه عن أبي جعفر الدينوري وأدخله قرطبة وأقرأه لطلابه⁽²⁾. يقول الزبيدي عنه: "كان متصرفاً في علم الأدب، رحل إلى المشرق، ولقي بمصر أبا جعفر الدينوري، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية"⁽³⁾. وعن طريق هذين العالمين الجليلين دخل النحو الكوفي والنحو البصري أيضاً إلى الأندلس.

وبعد هذين الكتابين ذاعت كتب أبي عليّ الفارسي وتلميذه ابن جنّي، بعد أن حملها إلى الأندلس علي بن إبراهيم التبريزي (ت 736هـ)⁽⁴⁾.

وقد كان لكتاب سيبويه مكانة عظيمة وكبيرة لدى الأندلسيين، فاهتموا به كثير اهتمام، يقول إبراهيم البناء: "وعكفوا على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم، وكان حفظه مظهراً من مظاهر النبوغ في النحو، كما ذاع كتاب الجمل للزجاجي الذي حمله إلى الأندلس تلميذه أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي المتوفى سنة (ت 367هـ)، فاحتقل به الأندلسيون ودارت حوله شروح ومطولات"⁽⁵⁾.

(1) طبقات النحويين واللغويين، ص 256.

(2) المدارس النحوية، ص 289، وخصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 39.

(3) طبقات النحويين واللغويين، 252/1.

(4) محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، حدة، 1985، ط1، ص 26.

(5) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 15.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

بزغ نجم الدراسات اللغوية في الأندلس في القرن الرابع الهجري⁽¹⁾، نتيجة التطور الذي أخذ فيه منذ نشأته، وثمة عوامل كثيرة جعلت النحو واللغة بصفة عامة تأخذ مكانها بين العلوم الكثيرة التي عرفتھا الأندلس، فتمثّل أهم عامل في ثقافة الحكّام وحبّهم للعلم، فلم يكن في آل عبد المؤمن أحسن ولا أفصح من المستنصر (ت620هـ)⁽²⁾. إضافة إلى بناء المراكز الثقافية، التي تعددت بتعدد الدويلات⁽³⁾. ومن هذه المنشآت والمراكز جامع ابن يوسف بمراكش، الذي بناه الأمير علي بن يوسف (ت537هـ) وغدا جامعة كبيرة⁽⁴⁾. وكانت للرحلات التي قام بها علماء الأندلس إلى المشرق عظيم الفائدة في تطوّر علوم اللغة فيها؛ حيث مثّل لهم المشرق مهد العلوم والحضارات وموطن اللغة العربية. وهذا ما جعلهم يحوّلون أنظارهم إلى المشرق؛ من أجل الإطلاع على مختلف ميادين العلوم، وبعد عودتهم إلى بلدانهم كانوا ينشرون ما تعلّموه عن طريق مجالس الدرس⁽⁵⁾. وقد نبّه ابن خلدون إلى أهمية الرحلات في طلب العلم بقوله: "البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلونه به من المذاهب والفضائل: تارة علما وتعلّما وإلقاء، وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة، إلّا أنّ حصول الملكات عن المباشرة

(1) علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة، ص 08.

(2) ابن عماد العكري الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، ط1، 1986، 94/5. وينظر: الذهبي، العبر في خبر من ذهب، ضبط: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1985، 1، 182/3.

(3) ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، 1967، ص 65، 43.

(4) عبد الرحمان علي الحجي، التاريخ الأندلسي الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، بيروت، لبنان، دط، ص 450.

(5) إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، ص 23-

الفصل الأول ————— ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

والتلقين أشدّ استحكاماً وأقوى رسوخاً⁽¹⁾. فهذه الرحلات مثّلت نبعا غنياً استقى منه علماء الأندلس مادّتهم وعلمهم.

ونمّثل لهؤلاء الرّحالة بـ "أبي موسى الهواري (ت228هـ)، الذي عنى بأخذ القراءات المشرقيّة، يقول الزبيدي: "ورحل في أول خلافة الإمام عبد الرحمن معاوية رضي الله عنه، فلقي مالكا ونظراءه من الأئمة، ولقي الأصمعي وأبا زيد الأنصاري ونظراءهما، وداخل الأعراب في محالّها، له كتاب في القراءات وكتاب في تفسير القرآن"⁽²⁾.

ونتيجة لما ذكرنا، لقي النحو إقبالا كبيرا مكّنه من تبوّء المراتب الأولى ضمن مختلف العلوم اللغوية والأدبية، يقول سعيد الأفغاني: "كان رأس العلوم عند المغاربة والأندلسيين: النحو والشعر"⁽³⁾.

استمرّت الحركة العلمية اللغوية في الأندلس نحو مسيرتها إلى أن ظهر علماء أجلاء، نذكر منهم: ابن حزم (ت465هـ)، ويعدّ من الفلاسفة المسلمين الذين اهتموا باللغة وقضاياها، خاصة في رسالتيه: "مراتب العلوم" و"التقريب لحدود المنطق"، فقد ناقش نشأة اللغة أهي توقيف أم اصطلاح؟ كما كانت له ملاحظات واضحة ودقيقة حول بنية اللغة، فلم تخلُ وسائله من إشارات حول ماهية الأصوات اللغوية التي هي أساس الكلمات، ومن ذكرٍ لأعضاء النطق المسئولة عن إنتاجها، فابن حزم استفادة من معارفه اللغوية المختلفة لتقريب

(1) -المقدّمة، ص 559.

(2) -طبقات النحويين واللغويين، ص 253-254.

(3) -سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، دط، بيروت، لبنان، دط، ص 97.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

المفاهيم الدينية والفلسفية والمنطقية⁽¹⁾.

وقد أقرّ ابن حزم العلاقة الوثيقة التي تربط النحو بالمنطق؛ وذلك أثناء حديثه أو دفاعه عن المنطق، يقول: "فأما علم النحو واللغة والخبر وتمييز حقّه من باطله، والشعر والبلاغة والعروض، فلها في جميع ذلك تصرف شديد وولوج لطيف، وتكرّر كثير ونفع ظاهرين⁽²⁾".

كما دعى إلى اعتماد القرآن في الاستشهاد اللغوي بقوله: "العجب ممّن وجد لأعرابي جلف أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصري لفظا في شعره أو نثره جعله في اللغة واحتجّ به وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات، ولا بكلام الرسول، وهو أفضل العرب، وما في الضلال أبعد من هذا"⁽³⁾.

وقد بلغت العناية بالنحو العربي أوجها في عهد ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)؛ الذي كان عارفا بعلم اللغة ومؤلفاته تشهد على ذلك، ومع هذا ترك البحث في اللغة لأهلها وأصحابها يقول: "في كل علم المتقدّم والمتأخّر، والقويّ والضعيف، ولو ناظرنا في ذلك رجلا له نظر بصناعة النحو لكان الأشعري هو المنقطع دونه؛ لأنّ صناعة النحو ليست من صناعة الجدل، وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات، وقد رُوي أنّ الباقلاني

⁽¹⁾ ينظر: فتيحة باريك، الجوانب اللغوية في رسائل ابن حزم الندلسي، مذكرة تقدمت بها الطالبة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، تلمسان - الجزائر، 2008-2009، ص 95-96.

⁽²⁾ ابن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ط1، 1900، ص 10.

⁽³⁾ ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت. لبنان، ط1، دت، 36/4.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

تساءل في شيء من النحو، فردّ عليه النحويون، وقال له بعضهم: "ليست هذه الصناعة لك بضاعة، فانزكها لأهلها"⁽¹⁾.

ومن نحاة الأندلس: ابن الطراوة (ت528هـ)، كان نحوياً ماهراً، أدبياً بارعاً، سمع عن الأعم الشنتمري (ت476هـ) كتاب سيبويه، وله آراء في اللغة تقرّد بها وخالف فيها جمهور النحاة⁽²⁾. إضافة إلى شيخ المقرئين: ابن شريح (ت539هـ)؛ الذي كان من القائمين بعلوم القرآن والاشتغال بالنحو والعربية⁽³⁾.

وقد أخذت الدراسة الصوتية حقّها من البحث والدراسة في نهاية القرن السادس الهجري على يد ابن رشد (ت595هـ)؛ الذي نهج طريق النحاة في عرض المادّة الصوتية، فكان حديثه عنها في باب الإعراب؛ عندما علّل سبب اختصاص كل مصوّت بمعنى معيّن فاستوفى الحديث عن المصوّتات بكلّ أشكالها وأنواعها، وجعلها المدخل المؤسّس للجزء الثالث، من كتابه، وهو القول في الإعراب⁽⁴⁾.

ولا ننسى أن نشير إلى اهتمام علماء الأندلس بالقراءات وعلم التجويد لارتباطه بالقرآن الكريم فألّفوا فيه التآليف الكثيرة، نذكر منهم: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)؛ الذي

(1) البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت521هـ) الحلل في لإصلاح الحلل الواقع من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة بيروت-لبنان، ص79.

(2) بغية الوعاة، 602/1.

(3) نفسه 03/2.

(4) ينظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تحقيق: منصور علي عبد السميع، تقديم: محمد إبراهيم عبادة، دار الفكر العربي، دط، 2008، ص55.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

كان عالماً في النحو وفي القراءات وعلومها⁽¹⁾ فقد عنى بدراسة الأصوات وحالها في التركيب، إضافة إلى الأحكام التي تترتب على كل صوت في مجاورته لأصوات أخرى، وتمثّل هذا الاهتمام في كثير من مؤلفاته نحو: كتاب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"⁽²⁾ و"كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في التفسير"⁽³⁾ و"كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة"، وغيرها من الكتب.⁽⁴⁾

ومن علماء القراءات في الأندلس نذكر: أبو عمر الداني (ت444هـ) الذي أثنى العلماء على كتبه في هذا الفن، يقول ابن بشكوال: "كان أحد الأئمة في علو القرآن، وروايته وتفسيره، ومعانيه وطرقه وإعرابه، وجمع في معنى ذلك كلّه تواليف حسانا مفيدة يكثر تعدادها ويطول إيرادها"⁽⁵⁾ نذكر منها: "الإدغام الكبير" و "الفتح والإمالة" و"المقنع في رسم المصحف"⁽⁶⁾ و"التحديد في الاتقان والتجويد"؛ الذي نبّه فيه على أهمية تجويد القرآن الكريم، يقول: «تجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها ومراتبها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف، ولا تعسف، ولا إفراط، ولا تكلف، وليس بين التجويد

(1) نزهة الألباء، ص: 347.

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مقدمة المحقق والفهرس، 28/1، 464 وما بعدها.

(3) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 171/4.

(4) ينظر: أنباء الرواة على إنباه النحاة، 318/3.

(5) ابن بشكوال أبو القاسم، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم، تحقيق: بشار عواد معروف، دار

الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010، 592/2 . 593.

(6) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1993، 1، 124/12 . 126.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

وتركه إلا رياضة من تدبره بفكّه»¹.

ومن المهم أن نذكر علما من أعلام المدرسة الأندلسية في القراءات والتجويد، وهو عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت 462هـ)، خطيب وقارئ جامع قرطبة، له كتاب "الموضح في التجويد"، الذي يعدّ كتابا نفيسا جدًا من حيث موضوعاته؛ التي حوت معارف من سبقه مع التلخيص.⁽²⁾

لقد كان هدف هؤلاء العلماء وغيرهم ممن لم نذكرهم وضع أسس قراءة القرآن الكريم وقواعد تلاوته، وهو ما يضمّه علم القراءات وعلم التجويد.

بعد أن أنهينا الحديث عن أصول الدرس الصوتي عند المشاركة والأندلسيين، ننتقل إلى الحديث عن ابن عطية وكتابه في تفسير القرآن الكريم.

ثانيا: ابن عطية والمحرر الوجيز فس تفسير الكتاب العزيز:

سنحاول في ما يأتي أن نقدّم ترجمة لابن عطية، هذا العالم الذي شغل نفسه بكيفية تفسير القرآن الكريم وما ينبغي للمفسّر أن يعتمد في تفسير ألفاظه.

1/ ابن عطية شخصيته ومكانته العلمية:

كان لابن عطية نصيب وافر من العلم نتيجة للبيئة التي نشأ فيها، وهذا ما سنتبينه من:

أ ميلاده ونشأته: هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي،

1 - الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت 444 هـ)، التحديد في صنعة الإتيان و التجويد، تحقيق: فرغلي سيّد عريايوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2003، ص: 129، 131.

(2) الموضح في التجويد، مقدّمة المحقّق، والفهرس، ص: 08 . 159.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

وُلد سنة 481هـ⁽¹⁾.

وقد نشأ ابن عطية في بيت علم، وفضل وكرم ونبيل⁽²⁾، ولي القضاء بالمرية للملثمين في آخر دولتهم⁽³⁾ أي في شهر محرّم عام 529هـ⁽⁴⁾، وقد ذُكر أنّه كان يُكثر الغزوات في جيوش المسلمين. توفي ابن عطية بمدينة لورقة عام 542هـ؛ مصدوداً عن دخول مرسية صدر الفتنة⁽⁵⁾.

ب . ثقافته وعلمه: تهيأ لابن عطية أسرة علمية مثّلت له مصدراً مهماً من مصادر علمه، قال عن ذلك ابن الأبار (ت658هـ): "وبيته عريق في العلم"⁽⁶⁾، وقال النباهي المالقي (ت792هـ): "وبيته بيت علم وفضل وكرم ونبيل"⁽⁷⁾.

وقد كان ابن عطية كثير الطلب للعلم، قال عنه ابن فرحون (ت799هـ): "كان غاية في الدهاء والذكاء والتهمّ بالعلم"⁽⁸⁾، فقد توفّر في ابن عطية الصفات المطلوبة في طلب

(1) - محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، دت. 170/1 وينظر: الضبي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت899هـ)، بغية الملتمس، دار الكتاب العربي القاهرة، ط1، 1967، ص 389. وينظر: ابن فرحون المالقي (ت799هـ) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، محمد الأحمدى أبو النور، مطبعة المدينة، والسلام، 1972/57/1، ومصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تصحيح محمد شرف الدين، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، ط1، دت، 337/2.

(2) - النباهي المالقي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن، تأريخ قضاة الأندلس، تحقيق: لحية إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1983، ص 265.

(3) - ابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1989، ص 265.

(4) - تأريخ قضاة الأندلس، ص 109.

(5) - بغية الملتمس، ص 389، والديباج المذهب، 58/1 والمعجم في أصحاب القاضي الصدفي، ص 267.

(6) - المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، ص 240.

(7) - تأريخ قضاة الأندلس، ص 109.

(8) - الديباج المذهب، 54/1.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

العلم، بحيث كان "غاية في توقد الذهن وحسن الفهم وجلالة التصرف"⁽¹⁾.

وقد جمع ابن عطية جملة من العلوم والفنون، هذا ما ذكر في مختلف الكتب التي

ترجمت له، بحيث كان فقيها حافظا، محدثا مشهورا، أديبا نحويا شاعرا بليغا⁽²⁾. وقال عنه ابن

بشكوال(ت578هـ): "كان واسع المعرفة، قوي الأدب متقنا في العلوم، أخذ الناس عنه"⁽³⁾.

وقد أخذ ابن عطية العلم عن جملة من العلماء، منهم: أبو القاسم ابن الحلاب الفقيه،

فقد أخذ عنه كتابه التفریح⁽⁴⁾. كما أخذ عن والده وعن الغساني والصدفي بمرسية، وقرأ عليه

جامع الترمذي، وله إجازات عديدة⁽⁵⁾ وأكثر ما أخذ كان عن أبيه غالب⁽⁶⁾.

ورغم المنزلة العلمية الكبيرة لابن عطية إلا أنّ كتب التراجم لم تذكر له مصنّفات

كثيرة، عدا كتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ الذي نحن بصدد دراسته، وما

ألّفه في مروياته وأسماء شيوخه، وكان قد ذكره ابن فرحون بقوله: "وألف برنامجا ضمّته

مروياته وأسماء شيوخه"⁽⁷⁾.

ج . مصادره: اعتمد ابن عطية مصادر متنوّعة، وذلك لارتباط وحاجة _علم التفسير لباقي

العلوم، ومن هذه المصادر التي اعتمدها وتبيّناها ونحن نستقرئ المحرر الوجيز نذكر:

(1) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دط، دت، 73/2.

(2) بغية الملتمس، ص 389.

(3) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم ، 487/1.

(4) المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ، ص 265.

(5) نفسه، ص 265.

(6) المعجم في أصحاب القاضي الصدفي ، ص 265، وينظر فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجنان محمد الزاهي، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص 45 وما بعدها.

(7) الديباج المذهب، 276/1.

الفصل الأول — ابن عطية و بؤادر الءرس الصوءي عءء علماء المشرق والأءءلس.

- كءب الءفسير: ومن أهم الءقاسير الءي أكثر ابن عطية اعءماءها، ءفسير "ءامع

البان في ءفسير القرآن لابن ءرير الطبري (ء310هـ)، يقول ابن ءيمية: "فإنه كثيرا ما ينقل

من ءفسير مءء بن ءرير الطبري، وهو من أجل الءقاسير وأعظمها قءرا"⁽¹⁾.

واعءء ابن عطية أيضا: ءفسير "الءفصيل الءامع لعلوم الءنزيل" للمهءوي (ء430هـ)،

يقول الطاهر بن عاشور (1393هـ): "فمن حيث أن ابن عطية مغربي، ءمكّن من الرجوع

إلى مصادر ما كانت في مءناول صاحب الكشاف، أهمها ءفسير مغربي أفريقي، ءعله ابن

عطية مبني ءفسيره وأكثر ءوران ذكره في أثناء كلامه، ولم يرد في كلام الءمءخشري أي ءعريء

عليه، وذلك هو: ءفسير المهءوي المسمّى: "الءفصيل الءامع لعلوم الءنزيل"⁽²⁾.

ومن الءقاسير الأءرى، نءكر "ءفسير الءءاء" (ء311هـ)، وءفسير أبي ءعفر

النحاس (ء338هـ)، وءفسير مكي بن أبي طالب، إلى غير ذلك من الءقاسير المغربية الءي

وصلء إلى المشرق⁽³⁾.

. كءب القراءاء القرآنية: وهي كثيرة ءءا ومءنوعة، نءكر منها: الءءة لأبي علي

الفارسي، والمءءسب لابن ءني وءبب أبي عمر الءاني⁽⁴⁾، إضافة إلى كءب ابن مءاء

(ء324هـ)، والزهراوي (ء400هـ)، الفراء، الكسائي (ء189هـ)، وغيرهم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن ءيمية، (768هـ)، مقءمة في أصول الءفسير، ءءقيق: عءنان زررور، ءمشق، ط2، 1972، ص 23، والءفسير والمفسرون، 172/1.

⁽²⁾ مءء الفاضل بن عاشور، الءفسير وءءاله، مءمع البءوء الإسلامية الأزهر، ءط، 1970، ص 62.

⁽³⁾ الءفسير وءءاله، ص 62.

⁽⁴⁾ ابن عطية، المءرر الوءيز في ءفسير الكءاب العزير، مقءمة المءقق، 21/1.

⁽⁵⁾ ينظر: فيصل بن ءميل بن ءسن ءزاوي، منهء الإمام ابن عطية الأءءلس في عرض القراءاء وأءر ذلك في ءفسيره، ءراسة نظرية ءطبيقية، رسالة مقءمة لنيل شهادة الءكءوراه في أصول الءين، ءامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص34.

الفصل الأول ————— ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

. كتب الفقه والحديث: وهي أيضا كثيرة ومتنوعة، منها كتاب الموطأ لمالك بن

أنس (ت179هـ)، وكذلك: صحيح البخاري (ت256هـ)، وصحيح مسلم (ت261هـ)، وسنن

الترمذي (ت279هـ) والنسائي (ت303هـ)⁽¹⁾.

. كتب اللغة: وكانت غزيرة ومتنوعة أيضا، ويظهر اعتمادها بشكل واضح وكبير في

متن التفسير، وهو يفسر ألفاظ القرآن الكريم، من هذه الكتب نذكر: الكتاب لسيبويه خاصة،

كتب ابن جني، كتب المبرد، الزجاج، كتب الفراء والخليل بن أحمد الفراهيدي⁽²⁾.

مما تقدم، يتبين لنا أن المصادر التي أخذ منها ابن عطية، وهو يؤلف المحرر

الوجيز كثيرة جدا ومتنوعة، بتنوع ثقافته العامة فلا غرابة أن يطلق عليه تسمية الفقيه التي

كانت أسمى الألقاب، قال المقرئ: "تسمية الفقيه بالمغرب بمنزلة القاضي بالمشرق، وقد

يقولون للكاتب والنحوي واللغوي: "فقيه"؛ لأنها عندهم أرفع السمات"⁽³⁾. ثم يضيف قائلا:

"وكلّ عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو، بحيث لا تخفى عليه دقائقه فليس

عندهم بمستحقّ للتمييز ولا سالم من الازدراء"⁽⁴⁾. فابن عطية كان عالما محيطا بجملته من

العلوم والمعارف نتيجة البيئة التي نشأ فيها؛ حيث نشأ وترعرع في بيت علم وفضل كما تقدم

معنا.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (المقدمة)، 21/1، وفهارس ابن عطية، ص 69-70-63-67-122، وغيرها.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 134/2-187-225، وأيضا، ينظر: منهج الإمام ابن عطية الأندلسي في عرض القراءات وأثر ذلك في تفسيره، ص 34.

(3) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 221/1.

(4) نفسه، 221/1.

الفصل الأول ————— ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

2/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: التعريف والمضمون:

يعدّ هذا التفسير من أحسن التفاسير التي أُلّفت في القرن السادس الهجري، حيث خالف فيه صاحبه منهج المفسرين الذين تقدّموه، وأثر به فيمن جاء بعده.

أ. التعريف بالكتاب: يعدّ المحرر الوجيز من أهمّ كتب التفسير اللغوي للقرآن الكريم، فقد أُلّفه ابن عطية جامعا فيه علوم التفسير، معتمدا مصادر التفسير الأصلية⁽¹⁾.

وقبل أن نلج الحديث عن مضمون منهج هذا التفسير، لابدّ من الإشارة إلى تسمية الكتاب، التي لم تكن من وضع ابن عطية نفسه، فقد ورد في مقدمة التفسير قوله: «وقصدت فيه أن يكون جامعا وجيزا محرّرا»⁽²⁾.

إن المطلّع على مقدمة هذا التفسير يتبيّن أنّ ابن عطية لم يشر في أي موضوع منها إلى هذه التسمية، وما يؤكّد هذا أيضا أنّ الكتب التي ترجمت لابن عطية لم تذكر التسمية أيضا، نحو ما ورد في قول ابن الأبار: «وتأليفه في التفسير جليل الفائدة»⁽³⁾ وأيضا في قول ابن فرحون: «ألّف كتابه المسمى بـ "الوجيز في التفسير»⁽⁴⁾ وهذه العبارة تُنوّلت في مؤلفات عديدة ترجمت لابن عطية⁽⁵⁾.

وقد برّر ابن عاشور إطلاق هذه التسمية على تفسير ابن عطية بقوله: "ولذلك لابد أن يوصف تفسير ابن عطية بأنه محرّر، لاسيما وقد دفع الشبه، وخلص الحقائق وحرّر ما

(1) التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ص 220.

(2) المحرر الوجيز في تفسير العزيز، 8/1.

(3) المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، 261.

(4) الديباج المذهب، 58/1.

(5) تأريخ قضاة الأندلس، ص 109.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

هو محتاج إلى التحرير، وقد نوّه بذلك في مقدمته وشاعت عند الناس تسميته: "المحرر الوجيز" وإن كان مؤلفه لم يشر إلى تسميته⁽¹⁾ ثم أضاف قائلاً: «وهو وجيز بالنسبة إلى التفسير التي سبقته»⁽²⁾.

من الأقوال التي تقدّمت يتبين لنا أن التسمية لم تكن من وضع ابن عطية، وإنما هي تسمية مستمدة من الكلام الذي ورد في مقدمة تفسيره، ونحن نجد ذكراً لهذه التسمية في تفسير الطاهر بن عاشور، نحو ما ورد في قوله: «فألف تفسيره المسمى بالمحرر الوجيز»⁽³⁾ وعلى هذه التسمية أيضاً بنى ملاً كاتب جلبي (1067هـ) تعريفه لهذا التفسير⁽⁴⁾.

إذن، من الكلام الذي تقدّم يمكن القول إنّ ابن عطية ألف تفسيره دون إشارة منه إلى التسمية، وعُرف بعده باسم: الوجيز في التفسير، إلى أن تمّ في فترة متأخرة إطلاق تسمية: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، وهي تسمية مستمدة كما أشرنا سابقاً من مقدّمة تفسيره.

ب/ زمن تأليف التفسير: لم تذكر كتب التراجم التاريخ أو الفترة التي ألف فيها ابن عطية تفسيره، ولكن محمد الفاضل بن عاشور حاول أن يحدّد أو يحصر الفترة التي ألف فيها هذا التفسير، وذلك أثناء مقارنته بين تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية، يقول: «ولم يثبت نصّ على تاريخ تأليف ابن عطية تفسيره، ولكن الذي يُستفاد من مقارنة العمرين أنّ تفسير

(1) محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، 19701، ص 63.

(2) التفسير ورجاله، ص 64.

(3) التحرير والتتوير، ص 16.

(4) كشف الظنون، 1613/2.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

الزمخشري ألف وسنّ ابن عطية ستة وأربعون عاما وهو مكتمل الأشدّ، تامّ التكوين العلمي، شهير المنزلة، فلا يمكن أن يُفرض أنّه تخرّج بالزمخشري أو بنى على تفسيره»⁽¹⁾، ولقد أحتجّ ابن عاشور على رأيه هذا بما أورده ابن الأبار أثناء ترجمته لابن عطية، يقول: «لاسيما إذا لحظنا ما أثبتته ابن الأبار في ترجمة ابن عطية أنّه كان في آخر دولة المرابطين كثير الخروج للغزو في جيوشهم، وذلك يرجّح أن يكون تفسيره قبل هذا الدور الأخير من دولة المرابطين؛ الذي هو الدور الأخير من حياة ابن عطية.»⁽²⁾ معنى هذا أنّ كثرة الخروج للغزو شغلت ابن عطية، خاصة وأنّه كان في آخر حياته، وتألّف تفسير مثل المحرّر الوجيز كان سيستغرق وقتا وجهدا كبيرين من صاحبه؛ لذلك من المرجّح جدا أن يكون قد ألف قبل ذلك التاريخ.

وهذه لم تكن الحجّة الوحيدة التي استند إليها ابن عاشور، وإنّما دَعَم رأيه أيضا بما أورده المترجمون من أنّ تفسير ابن عطية كتبه الناس كثيرا وسمعوه منه وأخذوه عنه⁽³⁾ يقول: «وذلك يقتضي مدّة طويلة من حياته مضت بعد تأليف التفسير حصلت فيها كثرة الرواة بتتابع الطبقات»⁽⁴⁾. وبناء على ما تقدّم يمكن القول إنّ ابن عطية ألف تفسيره وهو في أوج شبابه.

(1) التفسير ورجاله، ص 51.

(2) نفسه، ص 51.

(3) المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، ص 261، بغية الملتبس، ص 389، الديباج المذهب، ص 58.

(4) التفسير ورجاله، ص 52.

الفصل الأول ————— ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

ج / القيمة العلمية للتفسير: أشاد كثير من العلماء والدارسين بالقيمة العلمية لتفسير ابن عطية حتى إن بعضهم قارن بينه وبين التفسير التي تقدّمته أو عاصرته، فقد قال ابن الأبار: «وتأليفه في التفسير جليل الفائدة، كتبه الناس كثيرا وسمعوا منه وأخذوا عنه»⁽¹⁾. كما أتى عليه الضبي (ت899هـ) بقوله: «ألّف في التفسير كتابا ضخما أربى فيه على كلّ متقدّم»⁽²⁾. بمعنى تفوّق على التفسير التي تقدّمته أو ألّفت قبله، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون بقوله: «جاء أبو محمد بن عطية من المتأخرين بالمغرب فلخص تلك التفسير كلّها، وتحرى ما هو أقرب إلى الصحة منها، ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس»⁽³⁾. أي إن هذا التفسير لم يبق حبيس بيئة معيّنة، وإنما انتشر وشاع في باقي الأمصار، يقول ابن فرحون: «ألّف كتابه المسمى "بالوجيز في التفسير" وأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كلّ مطار»⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن جزى (ت741هـ) السبب الذي جعل المحرّر الوجيز أحسن تفاسير عصره بقوله: «وأما ابن عطية فكتابه في التفسير أحسن التآليف وأعدلها، فإنّه أطلع على تأليف ما كان قبله، فهذبها ولخصها وهو مع ذلك حسن العبارة مسدّد النظر، محافظ على السنة»⁽⁵⁾.

(1) المعجم في أصحاب القاضي الصدي، ص 261.

(2) بغية الملتمس، ص 389.

(3) المقدمة، ص 422.

(4) الديباج المذهب، 58/1.

(5) التسهيل لعلوم التنزيل، 14/1.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

وقارن أبو حيان الأندلسي بينه وبين الكشاف قائلاً: «وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع

وأخلص، وكتاب الزمخشري أخص وأغوص»⁽¹⁾. وقد قارن بين التفسيرين أيضاً ابن تيمية فقال: «وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير»⁽²⁾ وقال في موضع آخر: «وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدراً»⁽³⁾. نفهم من الكلام الذي تقدّم أن كتاب المحرر الوجيز كان من أجل آثار ابن عطية، وما تقدّم من أقوال يؤكّد ذلك.

د./ منهج ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: سطر ابن عطية المنهج

الذي سيسير عليه في مقدمة تفسيره، فالمستقرئ لهذه المقدمة سيتبين جملة من الخطوات؛ التي هي بمثابة المبادئ العامة لكل مفسّر، يقول: «ففرغت إلى تعليق ما يتنخل لي في هذه المناظرة من علم التفسير، وترتيب المعاني، وقصدت أن يكون جامعاً وجيزاً لا أذكر من القصص إلا ما تنفك الآية إلا به، وأثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبة إليهم، على ما تلقى السلف الصالح رضوان الله عليهم كتاب الله تعالى من مقاصده العربية، السليمة من إلحاد أهل القول بالرموز، وأهل القول بعلم الباطن وغيرهم، فمتى وقع لأحد من العلماء الذين قد حازوا حسن الظن بهم لفظ ينحو إلى شيء من أغراض الملحدين نبّهت عليه»⁽⁴⁾.

(1) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود عن جماعة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1993، 113/1.

(2) مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد قاسم بمساعدة الله، المكتب التعليمي السعودي، المغرب، مكتبة المعارف، الرباط. المغرب، دط، دت، 194/2.

(3) ابن تيمية، (768هـ)، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، دمشق، ط2، 1972، ص 90.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 8/1-9.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

يبين ابن عطية أنه تحرى في هذا الكتاب تخير واختيار أجود المناظرات والأقوال في تفسير القرآن الكريم، وهذا ما اصطفى بالكتاب إلى الجمع والإيجاز، كما كان شديد الحرص في سرد القصص التي يقتضيها تفسير آي القرآن الكريم، وهذا ما يظهر من قوله: "لا أذكر من القصص إلا ما تتفك الآية إلا به".

وقد التزم ابن عطية فعلا بهذا الأمر، فهذا ما تبيناه ونحن تستقرئ التفسير، نحو ما ورد في قوله: "وقد روي في صدر هذه القصة أنّ داوود كان يسير في مطبخة طالوت، ثم كَلّمه حجر فأخذه؛ فكان ذلك سبب قتله جالوت ومملكته، وقد أكثر الناس في قصص هذه الآية، وذلك كلّه ليّن الأسانيد، فلذلك انتقيت منه ما تتفكّ به الآية، وتعلم به مناقل النازلة، واختصرت سائر ذلك"⁽¹⁾؛ أي لا يذكر إلا ما يعرف به طرق ومصادر القصة، وما لا يعرف طريقة لا يذكره، يقول: "وكثر أهل القصص في صورة النازلة كثيرا اختصرته لعدم حجّته"⁽²⁾.

ويظهر أيضا أنّ ابن عطية لم يكتف بذكر ما لا تتفك الآية إلا به، بل ينتقي منها أيضا أصحّها وأجودها، هذا ما نتبينه من قوله: "وأكثر المؤرّخون في ذلك، ولكن نختصر من حديثهم، ونذكر ما لا تستغني الآية عنه، ونذكر في الخلاف عيونّه بحول الله"⁽³⁾.

وابتعد ابن عطية عن نقل وإيراد القصص عن الإسرائيليات، فقد نبّه لذلك في أكثر من موضع من تفسيره، نحو قوله: "وهذا ضعيف، وهذه الأخبار وما شاكلها إنّما تؤخذ من

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 17/2.

(2) - نفسه، 45/2.

(3) - نفسه، 70/5.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

كتب بني إسرائيل، فذلك ضعفت"⁽¹⁾ ومثل هذا الأمر؛ أي الابتعاد عما تعلق بالإسرائيليات، أمر لا نجده كثيرا في التفاسير التي تقدمته، فقد أشار إلى هذا الطاهر ابن عاشور بقوله: "وشغف كثير بنقل القصص عن الإسرائيليات، فكثرت في كتبهم الموضوعات إلى أن جاء في عصر واحد عالمان جليلان، أحدهما بالمشرق، وهو العلامة أبو القاسم محمود الزمخشري صاحب الكشاف، وآخر بالمغرب بالأندلس، وهو الشيخ عبد الحق بن عطية"⁽²⁾.

وكان ابن عطية كما يظهر من القول الذي أورده سابقا حريصا على تحري الأمانة العلمية في نسبة الأقوال والشواهد إلى أصحابها، مع سلامة التفسير من إيراد أقوال الملحدين، نحو ما قيل في تفسير فواتح السور، وفي بعض الآيات من الرموز والإشارات.

كما تجاوز ابن عطية في المحرر الوجيز أقوال الباطنية ممن يؤولون القرآن الكريم بما يخالف العربية التي نزل بها القرآن الكريم، يقول: "على ما تلقى السلف الصالح رضوان الله عليهم كتاب الله تعالى من مقاصده العربية السليمة من إلحاد أهل القول بالرموز، وأهل القول بعلم الباطن."⁽³⁾ وهذا ما أكدته لنا ابن تيمية عندما قال بأن تفسير ابن عطية أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين⁽⁴⁾.

ويواصل ابن عطية بيان المنهج الذي سار عليه في تفسيره، بقوله: "وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية من حكم أو نحو أو لغة أو معنى، وقصدت تتبّع

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 30/4.

(2) التحرير والتنوير، 16/8.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 09/1.

(4) مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير، ص 23.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

الألفاظ حتى لا يقع طفر كما في كثير من كتب المفسرين⁽¹⁾. فقد سعى إلى مراعاة واحترام

رتبة الألفاظ أثناء تفسيره لأي القرآن الكريم، فقدّم ما حقّه التقديم، وأخر ما حقّه التأخير.

ولم يغفل ابن عطية عن ذكر القراءات القرآنية بما في ذلك القراءات الشاذة؛ لأنه كان

مدركاً أن القراءة سنّة تُتَّبَع، وقد راعى أيضاً ذكر جميع المعاني والاستعارات التي تحتملها

الألفاظ؛ مستنداً في ذلك إلى جهده وما انتهى إليه علمه، حريصاً كل الحرص على الإيجاز

والاختصار في إيراد هذه المعاني، مقتصرًا على ما يحتاج إليه فقط، حتى لا يتفرّق النظر

ويتشعب الفكر.

ومن يتتبع طريقة ومنهج ابن عطية في المحرّر الوجيز يتبيّن اعتماده اللغة

والاستشهاد بمأثوراتها النثرية والشعرية، فقد تميّز بكثرة اعتماد اللغة، وأيضاً في طريقة أخذه

منها، وطريقة أداء معاني القرآن الكريم بما يطابقها من لغة العرب، وهو ما يسمّيه ابن عطية

أحياناً: تحرير معنى اللفظ في لغة العرب⁽²⁾، كما وكان ابن عطية يفسر ألفاظ القرآن بذكر

الشاهد اللغوي وبدون ذكره في بعض المواضع، وأيضاً بذكر الاحتمالات اللغوية وتوجيه

القراءات مختلفات المعنى والترجيح بينها باللغة⁽³⁾.

وفيما يلي سنحاول تسطير بعض المواضع التي تحقّق فيها هذا المنهج، مع الإشارة

إلى ما تميّز به التفسير اللغوي عند ابن عطية.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 09/1.

(2) - التفسير اللغوي للقرآن، ص 221.

(3) - نفسه، ص 221.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

• الحرص على ضبط الألفاظ: إن المستقرئ لتفسير ابن عطية يلاحظ بشكل جلي

حرصه الشديد على ضبط الألفاظ وما يتفرع عنها من قراءات ودلالات، وله في ذلك عدة

طرق، منها: ضبط اللفظة بالحركات الثلاث، مثال ذلك قوله: ﴿فَرِعًا^ط﴾ [القصص:10]

بإلقاء المكسورة والراء الساكنة والعين المنقوطة⁽¹⁾.

وكثيرا ما كان يضبط اللفظة ويؤكد ذلك بالنص على الحركات بالعبارة، في نحو قوله:

"وقرأ مجاهد وابن كثير ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾⁽²⁾ بكسر التاء، وقرأ الأعرج وعاصم وخالد بن

إياس ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بفتح التاء من فوق وبفتح السين، وقرأ الأعمش ﴿وَلَا يَحْسَبُ﴾ بفتح

السين والياء من تحت وحذف النون، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع وأبو عبد الرحمن وابن

محيصن وعيسى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بياء من تحت وسين مكسورة ونون مشددة⁽³⁾.

ولابن عطية طريقة أخرى في ضبط الألفاظ، وهي النص على الحركات بالعبارة،

وتأكيدها بذكر المثال أو الميزان الصرفي في نحو ما نجده في قوله: "أُسُسٌ" على وزن: فُعُلٌ

بضم الفاء والعين، وهو جمع أساس كَقَدَالٍ"، و"قُدُلٌ"⁽⁴⁾ وأيضا في نحو قوله: "وقرأ الزبير

وفضيل ﴿إِفْكًا^ع﴾⁽⁵⁾ على وزن فِعْلٍ، وهو مصدر كالكذب والضحك⁽⁶⁾.

(1)- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 6/174.

(2)- الآية 59 من سورة الأنفال.

(3)- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 4/223.

(4)- نفسه، 4/410.

(5)- الآية 17 من سورة العنكبوت.

(6)- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 6/634.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

إذا ما تقدّم يوضّح لنا حرص ابن عطية الشديد في ضبط ألفاظ القرآن الكريم؛ لأنّ

الضبط هو المُعين الأوّل في تحديد دلالة الألفاظ.

• الحرص على تحرير معنى اللفظ في اللغة: بخاصة عندما يورد آراء من سبقه من

المفسّرين، ويكون تفسيرهم لآية أو اللفظة من الآية بغير مطابق اللفظ، مثال ذلك ما قاله

أثناء تفسير لفظة الظلمات من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ^ط ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿ [الأنعام: 01] ، يقول: "وقال

السدي وقتادة والجمهور من المفسّرين: "الظلمات": الليل، و"النور": النهار، وقالت فرقة:

"الظلمات": الكفر، و"النور": الإيمان، قال القاضي أبو محمد رحمه الله: وهذا غير جيّد؛ لأنّه

إخراج لفظ بيّن في اللغة عن ظاهره الحقيقي إلى باطن لغير ضرورة، وهذا هو طريق اللغز

الذي يرى القرآن منه"⁽¹⁾.

ونلاحظ مثل هذا الأمر في تفسيره معنى الكفر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

[البقرة: 06]، يقول: "معنى الكفر مأخوذ من قولهم: كفر: إذا غطّى وستر، ومنه قول

الشاعر:⁽²⁾

فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ النُّجُومَ غَمَامُهَا.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 310/3.

(2) البيت من معلقة لبيد بن ربيعة العامري، وصدرة: يعلو طريقةً متّنها متواترٌ، ينظر: الديوان، دار صادر، بيروت. لبنان،

دط، دت، ص 172.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

أي: سترها، ومنه سمّي الليل كافراً؛ لأنه يغطي كل شيء سواده، قال الشاعر: (1)

فَتَذَكَّرًا ثَقَلًا رَثِيدًا بَعْدَهَا أَلَقْتُ ذُكَاءً يَمِينَهَا فِي كَافِرٍ

ومنه قيل للزرّاع: كَفَّار؛ لأنهم يغطّون الحبّ، فَكَفَّرَ في الدين معناه: غطّى على قلبه بالدين عن الإيمان، أو غطّى الحقّ بأقواله وأفعاله (2).

• كثرة الاستشهاد: تميّز ابن عطية بكثرة الاستشهاد بالشعر العربي القديم، فبعد أن

كان يستشهد على الشيء بالقرآن الكريم، يؤكّده بالشعر، نحو قوله: "وفي شاذّ القراءة:

﴿وانمازوا أَلْيَوْمَ﴾ [يس:59]، وأنشد أبو زيد: (3)

لَمَّا ثَنَى اللهُ عَنِّي شَرَّ دَعْوَتِهِ وَأَنْمَرْتُ لَا مُنْشِئًا دُعْرًا وَلَا وَجَلًا.

وهو مطاوع: ماز. (4)

وقد لا يكتفي ابن عطية بشاهد واحد من الشعر، وإنما يتجاوزه إلى شاهدين، نحو

قوله: و"الصعْرُ": الميل، ومنه قول الأعرابي: «وقد أقام الدهر صعري بعد أن أقمت

(1) البيت لثعلبة بن صعير المازيني، ينظر الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر (ت370هـ)، تهذيب اللغة،

تحقيق: أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، 260/10.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 110/3.

(3) جاء في الحجة: لَمَّا ثَنَى اللهُ عَنِّي شَرَّ دَعْوَتِهِ وَأَنْمَرْتُ لَا مُنْشِئًا دُعْرًا وَلَا وَجَلًا.

ينظر: أبو علي الفارسي (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المامون

للتراث، دمشق، ط1، 1991، 152/4، ونسبه أبو زيد الأنصاري ل: مالك بن الريب المازني، ينظر: النوادر في اللغة،

تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1981، ص 285.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 187/4.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

صعره»⁽¹⁾ ، ومنه قول عمر بن حنّي الثعلبي: ⁽²⁾

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَرَ خَدَّهُ أَقْمَنَا لَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَتَقَوَّمْ.

وفي بيت آخر: ⁽³⁾

.....
أَقْمَنَا لَهُ مِنْ خَدِّهِ الْمُتَّصِرِ.

وكثيرا ما كان يستشهد ابن عطية بشعر المولدين؛ عندما يجده مناسبا لما يريد تفسيره

وتوضيحه، حيث كان ينبّه لهذا بقوله: "وقول الشاعر وإن كان مولدا"⁽⁴⁾.

لم يكتف ابن عطية بإيراد الشاهد من الشعر العربي فقط، وإنما تعداه إلى الاستشهاد

بالحديث النبوي الشريف، وذلك في مواضع كثيرة من تفسيره، سنحاول عرض بعضها،

فمنها قوله⁽⁵⁾: "والوطء: الإهلاك بالسيف وغيره، على وجه التسمية. ومنه قول الشاعر: ⁽⁶⁾

وَوَطِئْنَا وَطًا عَلَى حَنْقٍ وَطَاءَ الْمُقَيِّدِ نَابِتَ الْهَرَمِ.

⁽¹⁾ القالي البغدادي، أبو علي اسماعيل بن القاسم، الأمالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1975، 36/1.

⁽²⁾ نسبه ابن منظور للمتلمس، لسان العرب، مادة [ص ع ر]، والبيت ورد ناقصا في الديوان، ينظر: المتلمس الضبعي، الديوان، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة والنشر، دط، 1970، ص: 314. وينظر: المرزباني أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (384هـ)، معجم الشعراء، تحقيق: فاروق سليم، دار صادر، بيروت، ط2005، 1، ص 30.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 51/7 . 52.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 474/6.

⁽⁵⁾ نفسه، 683/7.

⁽⁶⁾ نسبه ابن منظور لزهير، ينظر: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مادة [و ط أ]، ونسبه أبوبكر الأنباري ل: الحارث بن ولة الشيباني، ينظر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ط5، دت، ص 549. والبيت غير موجود في ديوان زهير.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

ومنه قول النبي ﷺ «اللهم أشد وطأتك على مضر»⁽¹⁾ ومنه قوله ﷺ «إِنَّ آخِرَ

وطأة الربِّ يومِ وجِّ بالطائف»⁽²⁾.

نلاحظ أنّ ابن عطية قدّم الشاهد الشعري على شاهد الحديث النبوي الشريف؛ لسيتدل

على ثبوت وورود اللفظة بالمعنى الذي ذكره في كلام العرب وفي كلام الرسول ﷺ.

وفي أحيان أخرى مباشرة بعد أن يذكر ابن عطية معنى اللفظة في اللغة يستشهد

عليها بالحديث النبوي الشريف، في مثل شرحه للفظه: "قاب" في قوله تعالى: ﴿قَابَ

قَوْسَيْنِ﴾ [النجم:09] يقول: "معناه: قدر، ومن هذه اللفظة قول النبي ﷺ: «لقابُ قوسين

أحدكم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها»^{(3)–(4)}.

طبعاً الاستشهاد عند ابن عطية كان متنوعاً وثرانياً بثناء ثقافته، إضافة إلى ما ذكرنا،

أكثر من الاستشهاد بكلام اللغويين من نحاة ومعجميين، وسنحاول تبين بعض هذه

المواضع.

• الاستشهاد بكلام اللغويين: أحيانا يستشهد ابن عطية بكلام اللغويين دون تحديد

أو ذكر الاسم، مثال ذلك: "قال أهل اللغة: هما لغتان بمعنى واحد، وقال فرقة: تقول لمن

(1) - أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، حديث رقم: 2932، الصحيح، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، ط1، 2002، ص: 723.

(2) - أخرجه ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محي الدين الأصغر، المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسسة الإشراف، الدوحة، ط2، 1999، ص 309-310.

(3) - العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، كتاب الشهادات، باب البعث وذكر الجنة والنار، الحديث الرابع، 272/8.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 110/8 - 320/8 - 216/4.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

سقيته بالشفة أو في مرّة واحدة: "سقيته"، وتقول لمن تُمرّ سقيه أو تمنحه شرباً: "أسقيته"⁽¹⁾ وأحياناً يوظّف عبارة: قال بعض اللغويين⁽²⁾.

وفي أغلب المواضع كان ابن عطية يكثر الاستشهاد بكلام سيبويه والخليل والزجاج والفراء، وسنذكر بعض العبارات التي كان يعتمدها، مثل: "ومذهب سيبويه والخليل أنّ "وي" حرف تنبيه"⁽³⁾. "وقال سيبويه والخليل"⁽⁴⁾ كما كان ينقل القاعدة النحويّة عن بعض اللغويين، في مثل قوله: "وحكى سيبويه أن بعض العرب يقلب الهمزة ألفاً إذا كانت مفتوحة وقبلها ساكن، ويقلبها واوا إذا كانت مضمومة وقبلها ساكن، ويقلبها ياء إذا كانت مكسورة وقبلها ساكن، ومثل سيبويه في ذلك بالوثي، يقول رأيت الوثا، وهذا الوثو، وعجبت من الوثي"⁽⁵⁾. ومن العبارات التي يعتمدها أيضاً ابن عطية، قوله: ومذهب سيبويه، ومذهب المبرد، ومذهب الفراء⁽⁶⁾.

كما كان ابن عطية شديد الحرص على ذكر الاختلاف بين المذاهب النحوية إن وُجد، نحو قوله: "وعلى هذا لا يجوز حذف الفاء عند سيبويه، وجوّز حذفها أبو الحسن الأخفش وبعض البغداديين على أنّها مرادة في المعنى"⁽⁷⁾.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 377/5.

(2) - نفسه، 407/2.

(3) - نفسه، 616/6.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 616/6.

(5) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 533/6، وينظر سيبويه، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1999، 291/4.

(6) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 70/8.

(7) - نفسه، 518/7.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادى الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

وكثيرا ما كان يعرض الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في نحو قوله: "وموضع متى رفع عند البصريين، وقال بعض الكوفيين: موضعه نصب على الظرف، والعامل: فعل مقدر تقديره: يكون أو يجيء، والأول أصوب⁽¹⁾. فابن عطية لم يكتف بذكر ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وإنما نراه قد يرجح رأي البصريين.

ومسألة تحكيم المذاهب النحوية في القرآن الكريم لم تكن محل اتفاق بين القدامى والمحدثين، فمحمد عبده يرى أن تحكيمها جرأة كبيرة على الله تعالى، وقد مثل لذلك بتفسير قول الله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:259]، يقول: «الكاف: زعم الجلال أنها زائدة انتصارا لمذهب البصريين الذين أنكروا مجيء الكاف بمعنى: مثل، ولكن المعنى لا يستقيم كما يليق ببلاغة القرآن إلا على الأول، وأن تحكيم مذاهبهم النحوية في القرآن ومحاولة تطبيقها عليه وإن أخل ذلك ببلاغته جرأة كبيرة على الله تعالى، وإن كان النحو وجد لمثل ذلك، فليته لم يوجد»⁽²⁾.

نتبين أن محمد عبده متشدد جدا في مسألة اعتماد المذاهب النحوية ومحاولة تطبيقها على القرآن الكريم؛ لأنها تُخلّ ببلاغته في بعض المواضع.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 6/170.

(2) - ينظر، عبد المجيد عبد السلام المحتسب، اتجاهات التفسير في العصر الراهن، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان - الأردن، ط3، 1982، ص 128.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

• عنايته بالقراءات القرآنية: إن المنتبِع والمتصفِح لتفسير المحرر الوجيز يلاحظ

عناية صاحبه بتتبع وعرض القراءات القرآنية على اختلافها، وسنذكر بعض المواضع دليلاً على ذلك، نحو قوله: قرأ حمزة والأعمش وابن وثاب ﴿بِمُصْرِحِي﴾ [ابراهيم:32]، بكسر الياء⁽¹⁾ تشبيهاً لياء الإضمار في قوله: بمصرخيه، وردّ الزجاج هذه القراءة وقال: هي رديئة مرذولة، وقال فيها القاسم بن معن: إنها صواب، ووجهها أبو علي⁽²⁾، وحكى أبو حاتم أنّ أبا عمرو حسنها، وأنكر أبو حاتم ذلك على أبي عمرو⁽³⁾.

نلاحظ اهتمام وعناية ابن عطية بعرض الاختلافات القائمة بين العلماء حول وضع القراءات من صحّة وفساد، كما أنّه يشير كثيراً إلى التفاسير التي تنشأ عن اختلاف القراءات في نحو قوله: "القراءة الأولى معناها: أمرناهم بالطاعة فعصوا، وفسقوا فيها، وهو قول ابن عباس وابن جبير، والثانية معناها: كثرناهم، والثالثة هي من الإمارة، أي: ملّكناهم على الناس⁽⁴⁾ دون أن يرجّح، أو بقوله: "وبين القراءتين اختلاف في المعنى يعطيه التدبّر، فتركت التطويل ببسطه⁽⁵⁾".

(1) - الداني، أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، يحيى مراج، دار الحديث، القاهرة، 2006، 358/2 . 359.

(2) - الحجة للقراء السبعة، 29/5.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 241/5.

(4) - نفسه، 453/5.

(5) - نفسه، 562/4.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

ويعبّر ابن عطية عن القراءات التي لم يسمعها بقوله: «ولا أعرف لهذه القراءة

وجها»⁽¹⁾. أو بقوله: «ولم أرى هذه القراءة لغيره»⁽²⁾.

كما نجده يرجّح بين القراءة الحسنة والضعيفة، بقوله: «وأما القراءة المخففة الياء

فضعيفة الوجه، وقد قيل هي لحن»⁽³⁾. وابن عطية يضعف القراءة استنادا إلى ما تقرّه اللغة؛

هذا ما صرّح به في أكثر من موضع بقوله: "لأنّهم لا يجمعون إلا على قويّ في اللغة مرويّ

عندهم، وهي قراءة فصيحة"⁽⁴⁾.

ولكنه أحيانا يقبل قراءة من يُشهد له بالفصاحة حتى ولو لم يكن للقراءة وجهة في

كلام العرب، مثال ذلك قوله: «وذلك لا يتّجه في كلام العرب، ولكن تحميه مكانة الحسن

من الفصاحة، وأنّه لا يقرأ إلا بما يُروى»⁽⁵⁾.

إذا ابن عطية يأخذ بالقراءة إذا وافقت اللغة، أو إذا سُمعت ممّن يشهد لهم بالفصاحة.

وعندما تختلف القراءات القرآنية باختلاف اللهجات ينبّه إلى ذلك، مثلما فعل في قراءة لفظة

يوسف، من قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾ [يوسف:04]، قال: "وفيه ستّ لغات:

[يُوسُفُ] بضم الياء وسكون الواو، وبفتح السين وبضمّها، وبكسرّها، وكذلك بالهمز»⁽⁶⁾

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 17/6.

⁽²⁾ نفسه.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 62/6.

⁽⁴⁾ نفسه، 301/5.

⁽⁵⁾ نفسه، 153/2.

⁽⁶⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 40/5.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

ويشير إلى هذا الأمر بقوله: «وهذه الأربع بمعنى واحد، واختلفت باختلاف اللغات فيها»⁽¹⁾.

• عنايته باللغات: القراءات القرآنية سجّلت لنا اختلاف القبائل في التلفظ بالأحرف في

القرآن الكريم كما في الكشكشة، وإثبات الهمزة وعدمها بين لهجتي تميم والحجاز، وتشديد

الحرف بادغامه مع تميم والحجاز.² فقد قرأت القبائل على طبيعتها التي لا تستطيع مغايرتها.

وقد أقرّ الرسول ﷺ هذا الإختلاف، وهذا ما تؤكد بعض الروايات، منها أنه جاءه وفد من

اليمن يستفسر عن أمر الصيام. فأجابهم النبي ﷺ بلهجتهم، وقال: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ

فِي أَمْسَفَرٍ.»⁽³⁾ وهي تعرف بالطمطمانية أو طمطمانية حمير.⁴

ونحن نلاحظ عناية ابن عطية باللغات أثناء عرضه للقراءات القرآنية، التي اكتفى في

أغلب المواضع بالقول إنها لغة دون نسبتها إلى قبيلة معينة⁽⁵⁾ مثال ذلك قوله: "وفي هذه

اللفظة لغات: منها: هَيْهَاتُ، وهَيْهَاتُ وهِيهَانُ وأَيْهَاتُ، وهِيهَاتٍ وهِيهَاتٍ وهِيهَاتٍ، وهِيَاهُ⁽⁶⁾

واستشهد على ثبوت هذه اللغات بقول رؤبة⁽⁷⁾:

هَيْهَاتَ مِنْ مَنْحَرِقِ هَيْهَاتُوه.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 64/5.

2- ينظر، طلال علامة، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص 94.

3- أخرجه البخاري في الصحيح من طريق آخر برواية مؤداها: "ليس من البر أن تصوموا في السفر، الصحيح، شرح النووي، خرج أحاديثه: محمد عبد العظيم، دار التقوى، 2004، 1332/4.

4- ينظر، ابراهيم السامرائي، في اللهجات العربية القديمة، دار الحداثة، بيروت، 1994، ص 74، 75.

(5) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 496/4، 506، 530، 555.

(6) - نفسه، 295/6.

(7) - في الديوان "في" بدل "من"، ينظر الديوان، تصحيح: وليم بن الورد، دار بن قتيبة، الكويت، دط، ص 04.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

ولم يكن ابن عطية يفاضل بين اللهجات بدليل أنه علّق على قول أبي علي الفارسي بالأخذ بلغة أهل الحجاز؛ لأن القرآن الكريم نزل بها، قائلاً بأنّ القراءات لا يُظنّ إلا أنّها مروية عن النبي ﷺ وبجميعها عارض جبريل عليه السلام مع طول السنين، توسعة على هذه الأمة، وتكملة للسبعة أحرف، وعلى هذا لا يقال هذه أولى من جهة نزول القرآن بها، وإن رجّحت قراءة فبوجه غير وجه النزول⁽¹⁾ فاللهجات كلّها يؤخذ بها، ولا وجه للمفاضلة بينها.

إضافة إلى ما تقدّم ذكره، نشير إلى أنّ ابن عطية كان ينبّه إلى الألفاظ غير العربية بنسبتها إلى أهلها، مثال ذلك قوله: و"الفتّاح": القاضي بلغة يمنية⁽²⁾.

ومثال ذلك أيضاً قوله: ﴿طه﴾ [طه:01]، معناه: يا رجل بالسريانية، وقيل بغيرها من

لغات العجم، وروي أنها لغة يمنية في: "عك"، وأنشد الطبري في ذلك⁽³⁾:

دَعَوْتُ بَطَّةَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يُجِبْ فَخِفْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَائِلًا.

وقال الكلبى: لو قلت لرجل من عك: يا رجل لم يجب حتى تقول: "طه"⁽⁴⁾.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 366/2.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 496/6 ولم أجدّها في كتاب اللغات لابن عباس.

(3) نفسه، 77/6 وينظر الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، دط، دت، 183/5، وينظر الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت125هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مراجعة، يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط4، 2007، ص 903. ونسبه الشنقيطي لمتمم بن نويرة التميمي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد، دار عالم الفوائد، جدة، دط، دت، 399/4، ينظر: ديوان مالك وتمم ابنا نويرة، تأليف: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، دط، 1968، ص131.

(4) فتح القدير، ص 903.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

ومن اللغات الأعجمية التي أشار إليها ابن عطية لفظة: "الطور" التي يعني الجبل في كلام العرب، وذكر أنها مما عرّب من كلام العجم⁽¹⁾، ونسبها ابن عباس إلى السريانية⁽²⁾.

• **الترجيح باللغة:** كثيرا ما كان ابن عطية يعتمد اللغة أساسا في الترجيح بين الأقوال والتفسيرات المختلفة، نحو ذلك ما ورد في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة:04]، يقول: و"الجوارح": الكواسب على ما تقدّم وحكى ابن المنذر عن قوم أنهم قالوا: "الجوارح" مأخوذ من الجراح؛ أي الحيوان الذي له ناب وظفر، أو مخلب يجرح به صيده، قال القاضي أبو محمد رحمه الله تعالى: وهذا قول ضعيف وأهل اللغة على خلافه⁽³⁾.

إذا، نلاحظ أنّ ابن عطية يعرض آراء العلماء في تفسير اللفظة وفي الأخير يرجّح أو يعطي رأيه في هذه التفسيرات المختلفة استنادا إلى ما تقرّه اللغة، ومثال هذا أيضا عرضه اختلاف الناس في "السفرة"، فابن عباس قال: هم الملائكة؛ لأنهم كتبة، يقال: سفرت إن كتبت؛ لأنهم يسفرون بين الله تعالى وبين أنبيائه، وقال قتادة: هم القراء، وواحد السفرة: سافر، وقال وهب بن منبه: هم الصحابة؛ لأنّ بعضهم يسفر إلى بعض في الخير والتعليم،

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 286/6.

(2) ابن عباس، كتاب اللغات في القرآن، رواية ابن سحنون المقرئ المصري، تحقيق: توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1995، ص 51641.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 108/3.

الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

والقول الأول أرجح⁽¹⁾. ومن هذه اللفظة قول الشاعر: (2)

فَمَا أَدْعُ السِّفَارَةَ بَيْنَ قَوْمِي وَلَا أَمْشِي بِغَيْثٍ إِنْ مَشَيْتُ.

يتضح لنا من هذا القول أنّ ابن عطية يعرض التغيرات المحتملة للفظة الواحدة، ثم

يرجّح رأياً أو تفسير ميعناً؛ محتجاً في ذلك بما ورد في الشعر العربي القديم.

إضافة إلى ما تقدم، كان ابن عطية ينبّه إلى المفردات التي لها معاني متضادة؛ أي

ما يُعرف في اللغة بالأضداد، نبتين هذا من قوله: و"التحسس": طلب الشيء بالحواس،

ويستعمل في الخير والشرّ، فمن استعماله في الخير هذه الآية، وفي الشرّ نهي النبي صلى

الله عليه وسلم، في قوله: «ولا تحسسوا»⁽³⁾.

ما تقدّم يؤكّد لنا أنّ ابن عطية كان فقيهاً بحقّ، فالمنهج الذي اعتمده في تأسيس

تفسيره يُنمّ بشكل واضح عن الثقافة الواسعة والشاملة له، والمصادر التي اغترف منها خير

دليل على ذلك أيضاً، فقد كانت متنوّعة بتنوّع معارفه والعلوم التي جمعها، وهذا ما انعكس

في تفسيره: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ الذي استند فيه إلى قواعد ومبادئ

قائمة على الدقة والاستقصاء.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 539/8.

(2) نفسه، 539/8 والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (756هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد

الخرائط، دار القلم، دمشق، دط، دت، 690/10.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 539/8 وينظر مسلم، الصحيح، تحقيق: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة،

دار طيبة، 2006، كتاب البرّ، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش، ص 1192.

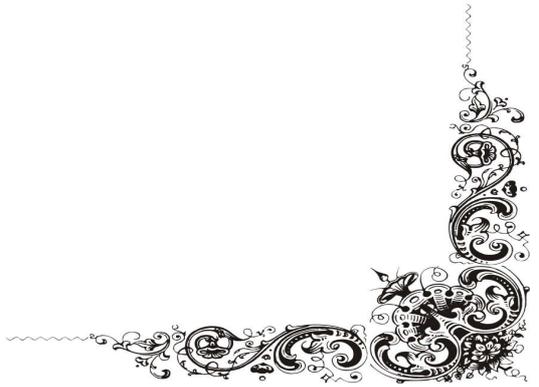
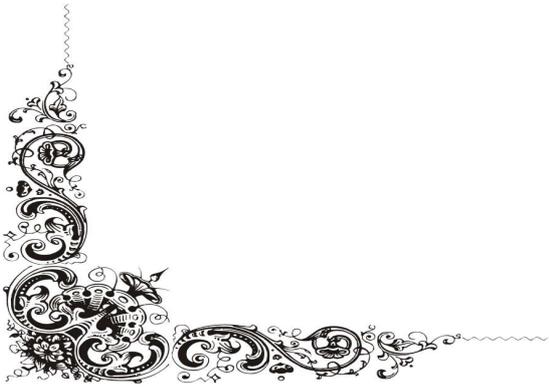
الفصل الأول — ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس.

وفي الفصل الموالي سنحاول أن نستقرئ المادة الصوتية المتعلقة بالمصوتات؛ والتي

أوردها ابن عطية في متن تفسيره.



الفصل الثاني



سنحاول في هذا الفصل أن نستقرئ جهود ابن عطية في دراسة المصوتات أصواتيا ووظيفيا؛ وذلك من خلال المادة التي أوردها وهو يفسر آي القرآن الكريم.

أولا: الدراسة الأصواتية للمصوتات:

إن المستقرئ للمحرر الوجيز يلاحظ أن ابن عطية لم يهتم بالجانب الأصواتي للمصوتات، بمعنى أنه لم يعن بالحديث عن مخارج المصوتات وصفاتها المميزة، عدا إشارات متناثرة وضئيلة جدًا تتعلق بكمية المصوتات، وطبيعتها من حيث الخفة والثقل، وفيما يلي سنورد أمثلة على ما ذكرنا.

1/ كمية المصوتات:

تحدّث ابن عطية عن العلاقة التي تربط الألف بالفتحة في مواضع كثيرة، نحو قوله: "فمطلوا الفتحة حتى نشأت عنها الألف"⁽¹⁾؛ أي إنّ الألف تنشأ من وجود الفتحة أولا، أو بمعنى آخر: الفتحة هي بداية وجود الألف، ونتبين هذه العلاقة أيضا من قوله: "تُمطل الفتحة فيحدث من مطلقها ألف"⁽²⁾.

كما عبّر ابن عطية عن هذه العلاقة بقوله: "الطويلة توابع للحركات ومنشأة عنها وأنّ الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة"⁽³⁾ فالألف والواو والياء لا تعدو أن تكون مجرد رموز دالة على إشباع وزيادة كمية المصوتات القصيرة.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 346/2.

(2) - نفسه، 381/2.

(3) - سر صناعة الإعراب، 38/1.

ومثّل ابن عطية لهذه العلاقة بقوله : "يُحتمل أن تُمطل حركة اللام، فيحدث ألف بين اللام والهمزة في قوله تعالى: ﴿لَا وَضَعُوا﴾ [التوبة: 47]"⁽¹⁾. في هذا الكلام إشارة من ابن عطية إلى أنّ الصامت لا يحتمل أكثر من مصوّت واحد، إمّا أن يكون قصيرا وإما أن يكون طويلا.

2/ المصوّتات خفة وثقلا:

مما أشار إليه ابن عطية في هذه المسألة: التفاوت والاختلاف بين المصوّتات من حيث الخفة والثقل، فأقوى المصوّتات حسب رأيه: الضمة، يقول: "نحن: اسم من ضمائر الرفع مبنيّ على الضم؛ إذ كان اسما قوياّ يقع للواحد المعظم والاثنتين والجماعة، فأعطي أسنى الحركات، وأيضا فلما كان في الأغلب ضمير جماعة، وضمير الجماعة في الأسماء الظاهرة الواو، أعطي الضمة إذ هي أخت الواو"⁽²⁾.

ربط ابن عطية بين المصوّتات والأسماء التي تختصّ بها، وهو بهذا ليس سباقا؛ حيث أشار اللغويون القدامى قبله وبعده إلى هذه العلاقة، مثل فخر الدين الرازي الذي رتبّ هو الآخر المصوّتات ترتيبا عضويا فيزولوجيا محتكما فيه إلى الأداء يقول: "الحركات أيضا ثلاثة: أقواها الضمة وأضعفها الفتحة، وأوسطها الكسرة، فألحقوا كلّ نوع بشبيهه، فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجرّ الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 327/4.

⁽²⁾ نفسه، 121/1.

من الأقسام⁽¹⁾.

نلاحظ أنّ فخر الدين الرازي علّل اختصاص كلّ مصوّت بنوع معيّن من الأسماء، إذ خصّوا الضمة للفاعل؛ لأنّه هو الذي يؤثّر في غيره، وهو الذي يقوم بالفعل، والفتحة التي هي أضعف المصوّتات للمفعول الذي يقع عليه الفعل، والكسرة خُصّت بالمضاف الذي هو متوسّط بين النوعين، لتوسّطها في الخفة بين الضمة والكسرة.

تحدّث ابن عطية عن ثقل مصوّت الضمة أثناء معالجته لقضايا الإعلال؛ إذ كثيرا ما تُستثقل الضمة مع الياء، في مثل: "لَقَوًّا" أصلها: "لَقَيُّوًّا"، استثقلت الضمة على الياء فسكنت، فاجتمع الساكنان فحذفت الياء⁽²⁾؛ لأنّ السكون يحسن إذا كان من أجل الخروج من كسرة إلى ضمة⁽³⁾. وقد علّل فخر الدين الرازي استئصال العرب الانتقال من ضمة إلى ياء بالصعوبة في النطق يقول: "والانتقال من الضد إلى الضدّ دفعة واحدة صعب على اللسان"⁽⁴⁾. ولعلّ هذا الثقل الخاصّ بمصوّت الضمة له علاقة بطبيعتها المخرجيّة، فهي صوت فُصي شفوي، بمعنى يحدث بحركة وارتفاع مؤخّر اللسان ناحية أقصى الحنك؛ حيث لا يصل هذا الارتفاع حدّ الالتصاق أو حدّ التقارب الشديد، مع استدارة الشفتين، وهذا يتطلّب جهدا عضليا مقارنة بمخرج الفتحة والكسرة بنوعيهما: الطويلة والقصيرة، فمع الفتحة يخرج الهواء ممتدّا لا يعترضه أي شيء؛ نتيجة انبساط اللسان في قاع الفم، مع انفتاح الشفتين،

(1) - التفسير الكبير، 61/1.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 130/1.

(3) - نفسه، 449/3.

(4) - التفسير الكبير، 150/7.

أما مع الكسرة، فالهواء أيضا يخرج ممتدًا مع تكتل بسيط للسان في مقدّم الفم وانفتاح للشفيتين. يقول الرازي: "أثقل الحركات الضمة؛ لأنها لا تتم إلا بضمّ الشفتين، ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفي الشفة، وأما الكسرة، فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية، ثم الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة⁽¹⁾."

فالشفتان مع الضمة تتضمّان وتسديران، فتعمل في نطقها عضلتان متّصلتان بطرفي الشفة، بينما الكسرة والفتحة تفتح الشفتان بعمل عضلة واحدة، فالمسؤول عن هذه الخفة والثقل في المصوتات هو الطبيعة المخرجيّة لكلّ مصوت.

بعد الضمة تأتي الياء؛ أي الكسرة الطويلة، ننبين هذا من قول ابن عطية: "الياء أخفّ من الواو، لذلك تُبدل منها"⁽²⁾. أي تبدل منها في الإعلال.

وأخفّ المصوتات عند ابن عطية هي: الفتحة، ففي مواضع كثيرة أشار إلى هذا بقوله: "الفتحة خفيفة"⁽³⁾، وهذا أمر معقول إذا أخذنا بعين الاعتبار طريقة انتاجها؛ حيث يستوي معها اللسان في قاع الفم كما في وضع الراحة.

مما تقدّم ننبين أنّ ابن عطية لم يركّز اهتمامه على الجانب الأصواتي للأصوات؛ لأنّ غايته لم تكن التنظير لهذا العلم الذي استقرّ في مؤلّفات خاصّة، وإنما كان هدفه هو استثمار هذه المعلومات التي نظّر لها العلماء قبله في تفسير مفردات القرآن الكريم. فقلّة

(1) - التفسير الكبير، 56/1.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 433/4.

(3) - نفسه، 123/1.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

المعلومات الواردة لا يشير إلى عدم الاهتمام بقدر ما يشير إلى هدف وغاية ابن عطية من دراسة الأصوات.

ثانياً: الدراسة الوظيفية للمصوتات:

يُجمع أغلب علماء الأصوات على أنّ الدراسة الصوتية للأصوات مفردة من حيث المخارج والصفات غير كافية باعتبارها تخضع لقواعد معيّنة في تجاورها وارتباطاتها ومواقعها⁽¹⁾ فللغة أنظمتها المتعدّدة، منها النظام التشكيلي؛ الذي لا يتعارض فيه موقع مع غيره، وكذا النظام المقطعي، فكلّ منها يؤدّي وظيفته بالتعاون مع باقي الأنظمة، وفيما يأتي سنحاول أن نبرز جهود ابن عطية فيما تعلق بهذا النظام.

1/ التناوب بين المصوتات:

تتباين المصوتات في الخفة والثقل بحسب تباين مخارجها، وهذا دفع بعض العرب إلى تغيير مصوتات بعض الصيغ طلباً للخفة، بما يتناسب وطبيعتها الجغرافية، فبعض منهم مال إلى الفتح وبعض آخر مال إلى الكسر إلى غير ذلك، وقد عنى ابن عطية بذكر هذه التبدلات ونسبتها إلى قبائلها إن أمكن، لذلك سنحاول فيما يأتي أن نعرض بعض ما أورده ابن عطية في هذا الباب.

أ- بين الفتح والكسر: وقف ابن عطية أمام كثير من ظواهر الضبط الحركي، تلك الظواهر التي قد تحدث نتيجة تباين لهجات القبائل العربية، فجاءت شواهد مبنوثة في ثنايا تفسيره، بخاصة أثناء حديثه عن اختلاف القراءات القرآنية؛ التي كان لها النصيب الأوفر من

(1) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986، ص 139.

الشواهد، من أمثلة ذلك، الاختلاف في قراءة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 05]، فقد

قرأ الفضل الرقاشي: [أياك] بفتح الهمزة، وهي لغة مشهورة، وقرأ عمرو بن فائد: [إياك] بكسر

الهمزة وتخفيف الياء.⁽¹⁾ نلاحظ أنّ ابن عطية لم ينسب هذه القراءة إلى قبيلة معينة وإنما

اكتفى بالقول: إنها لغة مشهورة، وهكذا فعل ابن جنّي⁽²⁾.

ومن أمثلة هذا التباين أيضا قراءة قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾

[البقرة: 20]، قال ابن عطية بأنّ من قرأ [يَخْطَفُ] على قولهم في الماضي خَطَفَ، فهذه

القراءة أفصح لهجات العرب، وهي قرشيّة، أمّا من قرأ ﴿يَخْطَفُ﴾ فعلى قول بعض العرب

في الماضي: خَطَفَ بفتح الطاء⁽³⁾.

إنّ الاختلاف في تحريك الكلمة حسب ما ذكر ابن عطية راجع إلى اختلاف الناطقين

في تصريف الكلمة في الماضي.

ومن ذلك أيضا قراءة قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [البقرة: 246]، قرأ نافع: ﴿عَسَيْتُمْ﴾

بكسر السين في الموضعين⁽⁴⁾، وفتح الباقر السين، وقد نقل ابن عطية رأي أبي علي

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 82/1-83.

⁽²⁾ ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1999، 39/1، وأبو حيان الأندلسي، النهر المادّ من البحر المحيط، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1995، 33/1.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 141/1.

⁽⁴⁾ ابن الوجيه الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن (ت740هـ)، الكافي في القراءات السبع، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، ط1، 1998، ص:135.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

الفارسي⁽¹⁾ من أن فتح السين هو المشهور.⁽²⁾ دون نسبة هذا التغيّر الحركي في الكلمة لقبيلة

معينة، وقد عبّر الكسائي عن رفضه لقراءة نافع بالكسر في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ

تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: 22]، يقول: "وقد قرأ نافع ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين،

وقرأها العوامّ بنصب السين، وقرأها نافع المدني ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين، ولو كان

كذلك لقال: (عَسَى) في موضع (عَسَى)، ولعلّها لغة ناذرة، وربما اجترأت العرب على تغيير

بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله"⁽³⁾، وفي موضع آخر نسب ابن عطية الفتح إلى ربيعة،

وذلك أثناء تعليقه لقوله تعالى: ﴿غَشَوَةَ﴾ [الجاثية: 23]، فنذكر أن أكثر القراء بكسر

الغين، وقرأ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ﴿غَشَوَةَ﴾ بفتح الغين وهي لغة ربيعة⁽⁴⁾.

ومما ورد في المحرّر الوجيز في هذا الشأن قراءة قول الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا

قَنَطُوا﴾ [الشورى: 28]، يقال: قَنَطَ يَقْنِطُ وَقِنِطَ يَقْنِطُ مثل: نَقَمَ وَنَقِمَ، وقرأ الأعمش: [يَقْنِطُ]

بكسر النون، وقرأ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ بكسر النون أيضا، فقرأ باللغتين.⁽⁵⁾

بالرغم من أن ابن عطية تحدّث عن استعمالين مختلفين للمصوتات في كلمات معينة؛ إلا

⁽¹⁾ ينظر الحجة في علل القراءات السبع، 167/2.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 615/1.

⁽³⁾ ينظر الكسائي، أبو الحسن، معاني القرآن، تحقيق: عيسى شحاتة، عيسى علي، دار قباء، 1998، دط، ص 235.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 601/7.

⁽⁵⁾ نفسه، 301/5، وينظر: التفسير الكبير 05/21.

أنه لم ينسب أي استعمال إلى منطقة معينة، بل اكتفى بذكر القراء الذين تُنسب إليهم هذه القراءات، وما ذكره ابن عطية يُحيلنا أيضا إلى أمر مهمّ وهو أنه لا يمكن حصر استعمال معين في بيئة محدّدة بدليل أنّ الأعمش قرأ باللهجتين. وهذا ما قام به ابن جني أيضا⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذا التباين أيضا قراءة الجمهور ﴿ضَلَّتْ﴾ [سبأ: 50]: بفتح اللام،

و﴿فَإِنَّمَا أَضِلُّ﴾ بكسر الضاد، قرأ الحسن وابن وثاب [ضَلَّتْ] بكسر اللام [أضَلَّ] بفتح

الضاد، وهي لغة تميم⁽²⁾. من هذا الكلام يمكن إيعاز الكسر إلى تميم وجعله خصيصة بدويّة تميمية.

ومثال المعاقبة بين مصوّت الفتحة والكسرة قراءة قوله تعالى: ﴿تَنقِمُ﴾ [الأعراف: 126]،

فقد قرأ الجمهور بكسر القاف وبعضُ بفتحها، وهما لهجتان⁽³⁾، وقد رجح ابن عطية القراءة

بكسر القاف⁽⁴⁾، أما الزمخشري فيرى أنّ الفصح هو الفتح⁽⁵⁾ واستشهد على ذلك بقول ابن

الرقيات: ⁽⁶⁾

(1) - الخصائص، ص 297.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 195/7.

(3) - نفسه، 23/4.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 23/4.

(5) - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل محمود شيحا، دار المعرفة، بيروت. لبنان، ط3، 2009، ص: 1192.

(6) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 23/4، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص: 1192. وتام البيت:

مَا نَقَمُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ إِلَّا أَنَّهُمْ يَحْلُمُونَ إِنَّ غَضَبُوا

ينظر: الديوان، تحقيق: عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت. لبنان، ط1، 1995، ص: 73.

مَا نَقَمُوا مِنْ بَنِي أُمِّيَّة

.....

ذكر ابن عطية ممّا تباينت فيه القراءات القرآنية، قراءة قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾

[الأنفال: 33]، يقول: "من العرب من تقول بفتح اللام، وهي لغة غير معروفة ولا مستعملة

في القرآن"⁽¹⁾ إذن فتح لام الجرّ قراءة غير مستعملة ولا شائعة، وهي قراءة أبي السمال، وقد

ذكر ابن خالويه (ت370هـ) أن من العرب من يفتح كلّ لام إلا في قولهم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾

[الفاحة: 02]⁽²⁾.

وأمثلة هذا التغيّر الحركي كثيرة ومتنوعة، من ذلك أيضا اختلاف القراء في تحريك

السين من "حسب" في قول الله تعالى: ﴿تَحَسَّبُ لَهُمُ الْجَاهِلُ أُغْنِيَاءَ﴾ [البقرة: 273]، فقد قرأ

نافع وأبو عمر والكسائي بكسر السين في كل القرآن، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح

السين في كل القرآن، وهما لغتان كعهد وعهد بفتح الهاء وكسرهما"⁽³⁾ فابن عطية لم ينسب

هذا التغيّر الحركي إلى لهجة معينة، بل ذكر أنه من قبيل اختلاف اللهجات مع ترجيح لهجة

فتح السين، فهي الأقيس؛ لأنّ العين من الماضي مكسورة، فبابها أن تأتي في المضارع

مفتوحة، والذي يقوي هذه القراءة ويجعلها حسنة، هو مجيء السمع بها⁽⁴⁾. بمعنى أنّ السماع

أجاز ما لم يُجزه القياس.

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 177/4.

⁽²⁾ ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، اعتنى به: برجستراسر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، دط، 2009، ص 49-50.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 89/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 89/2.

نلاحظ من الأمثلة التي تقدّم ذكرها أنّ المعاقبة بين المصوتات لم تكن لعلّة صرفية ناتجة عن التركيب، وإنّما كانت من باب الخفة والثقل في المصوتات، إضافة إلى المناخ الجغرافي للقبائل العربية، فكتب اللغة لا تخلو من الروايات التي تعزو الفتح إلى الحجاز والكسر إلى تميم، من ذلك قول ابن جني: "وقولهم كلمة وهي حجازية، وكلمة وهي تميمية"⁽¹⁾، وقول السيوطي (ت911هـ): "أهل الحجاز: الشفع والوتر بفتح الواو، وتميم الوتر بكسرهما"⁽²⁾، إلا أنّه ذكر في حديثه عن الاختلاف في "عرض" و"عرض"، أنّ الكسر لهجة أهل الحجاز، والفتح لهجة تميم⁽³⁾.

لعلّ هذا يعني أنّ أهل الحجاز كانوا يفتحون في مواضع ويكسرون في أخرى، أو ربّما أخذوا الكسر عن تميم لقول ابن جني: "إنّ أخذنا إلى لغته لغة غيره، قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض"⁽⁴⁾. فكلّام ابن جني يوضّح ويحلّ الاضطراب في نسبة هذا التباين اللهجي.

ويمكن أيضا تعليل هذا الاختلاف في إطار قانون انسجام المصوتات في الكلمة الواحدة، فالكلمة التي تشتمل على مصوتات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه المصوتات، وفي ضوء هذا القانون يمكن تفسير ما ورد من اختلاف اللهجات عند العرب وعزو الانسجام الصوتي إلى البدو؛ لأنّ لهجات الحضر تُحقّق فيها الأصوات نتيجة التآني

(1) - الخصائص، ص 63.

(2) - السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، 2004، 211/2.

(3) - نفسه، 210/2.

(4) - الخصائص، ص 297.

والتّودة في النطق، وأنّ هذا الانسجام قد يوجد أيضا في بعض لهجات الحضر، ولكن بنسبة أقلّ (1).

ما نلخص إليه من هذا التناوب بين مصوّتي الفتح والكسر، هو أنّه مجرد اختلاف وتباين في لهجات القبائل.

ب- بين الفتح والضم: يبقى المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز زاخرا بمثل هذه الأمثلة؛ لأنّه تناول القرآن الكريم وقراءاته، والقراءات القرآنية في حدّ ذاتها ناتجة عن اختلاف وتباين لهجات القبائل، وبالتالي فهي تحفظ وتنتقل لنا النطق كما كان آنذاك.

ومما أورده ابن عطية من شواهد قرآنية على هذا التناوب نسبته الضمّ إلى عكّل والفتح إلى ربيعة، وذلك في تعليقه للقراءة الواردة في قوله تعالى: ﴿غَشَوَةٌ﴾ [الجاثية: 23]، قال: "قرأ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه [عَشَاوَةٌ] بفتح الغين، وهي لغة ربيعة، وحكى عن الحسن وعكرمة [عُشَاوَةٌ] بضم الغين، وهي لغة عكّل (2).

لكن ابن عطية لم يستقرّ على هذه النسبة؛ حيث نسب في موضع آخر الضمّ إلى تميم، وذلك أثناء تعليقه قراءة قول الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ [الشورى: 28]، فقد قرأ الأشهب بضم النون، وهي قراءة الحسن والأعمش أيضا، وهي لغة تميم (3).

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَجْنَحَ هَا﴾ [الأنفال: 61] نسب ابن عطية الفتح لتميم والضم

(1) حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الطليعة، 1980، ص 211.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 601/7.

(3) نفسه، 301/5.

لقيس⁽¹⁾، هكذا فعل أيضا في تعليل قراءة قول الله تعالى: ﴿صَعَفًا﴾ [الأنفال: 66]، قال:

"ضمُّ الضاد لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم، ولا فرق بينهما في المعنى"⁽²⁾.

فابن عطية نسب الضمَّ إلى البيئة التميمية البدوية والفتح إلى البيئة الحجازية الحضريّة، لكنه نسب في موضع آخر الضم إلى أهل الحجاز مستشهدا بقول الفراء، وذلك في تعليل قراءة قوله تعالى: ﴿مِنْ طَلَعَهَا قِنَوَانٌ﴾ [الأنعام: 99]، يقول "قُرئت بالفتح والضم، قال الفراء: الضم لغة قيس وأهل الحجاز، والكسر أشهر في العرب"⁽³⁾ أي إنّ العرب تميل في نطقها إلى الكسر، وربما هذا راجع إلى الطبيعة المخرجية لمصوّت الكسرة؛ الذي هو مصوّت أماميّ عكس مصوّت الضمة؛ الذي هو مصوّت خلفي، فالالاقتصاد في الجهد العضلي يتطلّب من الناطق اللجوء إلى الكسر.

ومما أورده ابن عطية من شواهد قرآنية على هذا التناوب قراءة قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ

جَنَّةٍ بَرَبَوَّةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ [البقرة: 265]، قال ابن عطية: "يقال ﴿رَبَوَّةٌ﴾، بضم الراء، وبها

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع وأبو عمر، ويقال ﴿رَبَوَّةٌ﴾، بفتح الراء، وبها قرأ عاصم

وابن عامر"⁽⁴⁾ في هذا الموضع لم ينسب ابن عطية الاختلاف في تحريك الكلمة بين الضم

⁽¹⁾ المحرر الوجيز ف تفسير الكتاب العزيز، 231/4 وابن الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981، ص 485.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 238/4.

⁽³⁾ نفسه، 429/3، لم أجد هذا القول في ذلك الموضع في معاني القرآن للفراء.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 67/2.

والفتح إلى لهجة معيّنة، واكتفى بذكر وإيراد القراءات المختلفة فيها، ولكنّ فخر الدين الرازي نسب الضمّ إلى قريش والفتح لتميم، يقول: "قرأ عاصم وابن عامر بربوة بفتح الراء، وهو لغة تميم، والباقون بضم الراء، وهو أشهر اللغات ولغة قريش"⁽¹⁾، وهذا مقبول، أي إيعاز الضم للحجاز؛ ذلك أنها كانت تُشبع المصوتات القصيرة، فتقرأ قوله تعالى: ﴿فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: 81]، بضمّ الهاء وإشباعها، وسنحدثّ عن هذا في المدّ والقصر في المصوتات.

وأمثلة هذا التباين كثيرة جداً، منها تباين القراءات القرآنية في "الوقود" و"الوقود"⁽²⁾، و"القرح" و"القرح" في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: 140]، يقول ابن عطية: "قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر وابن عامر وعاصم في رواية حفص بفتح القاف، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بضمّ القاف"⁽³⁾، وكلّهم سكّن الراء⁽⁴⁾، وقد أخذ برأي أبي علي الفارسي⁽⁵⁾ في نسبة هذا التباين، حين قال: والفتح أولى؛ لأنها لغة أهل الحجاز، والأخذ به أوجب لأن القرآن عليها نزل⁽⁶⁾، فابن عطية يرجح قراءة الفتح؛ لأنّها لهجة أهل الحجاز،

(1) - التفسير الكبير، 56/7.

(2) - اكتفى الكسائي بالقول إنها لغات دون أن يغيرها إلى قبائل معيّنة، ينظر معاني القرآن، ص 148، 107، 94، 64، 189.

(3) - الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2003، ص: 94.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 366/2.

(5) - الحجة في علل القراءات السبع، 304/2.

(6) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 366/2، والحجة في علل القراءات السبع، 304/2.

وهي لغة القرآن الكريم.

ويرى الفراء أنّ هذا التباين في استعمال مصوّتي الضم والفتح نشأ عنه اختلاف وتباين دلالي، يقول: "وكأنّ القُرح ألم الجراحات، وكأنّ القُرح الجراحات بأعيانها"⁽¹⁾.

ونختم هذا المبحث بالحديث عن الفتح والضم في قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيِّ

قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ﴾ [آل عمران: 146]، قال ابن عطية: أجمع السبعة وجماعة من الناس

على كسر الراء من [رَبِّيُونَ]، وقرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن مسعود وابن

عباس وعكرمة والحسن وأبو رجاء وعمرو بن عبيد وعطاء بن السائب بضم الراء، وروى

قتادة عن أبي عباس بفتح الراء⁽²⁾ وقد نسب ابن عطية الفتح في الراء إلى تميم، ناقلاً هذا

الرأي عن ابن جنّي⁽³⁾.

نلاحظ من الأمثلة التي تقدّم ذكرها أن نسبة الضم إلى تميم أو الفتح إلى الحجاز أمر

غير ثابت ولا مستقرّ، وإن كان الميل إلى الضم مظهر من مظاهر الخشونة البدويّة، ذلك أنّ

إبراهيم أنيس ذكر أنّ الصيغة المشتملة على الضمّ تنتمي إلى بيئة بدويّة⁽⁴⁾، ولكننا نجد أمثلة

وصيغاً عُزي الضم فيها إلى الحجاز مقابل الفتح الذي جنحت إليه تميم، وقد مرّ معنا هذا

(1) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت 207 هـ)، معاني القرآن، تقديم و تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، 165/2.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 380/2.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 380/2 والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 173/1.

(4) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص 82.

في بعض الأمثلة التي تقدّم ذكرها، ويرى أحمد علم الدين الجندي أنّ معظم الأمثلة التي عبّرت عن تغيير تميم لعادتها فنطقت بالفتح؛ ذلك لكون اللفظة تتركّب من صوت حلقي وأصوات الحلق تُؤثّر الفتح⁽¹⁾. مع أنّ هذا لا ينطبق على المثال الأخير فالراء في ﴿رَبِّيُونَ﴾ ليست صوتاً حلقيّاً وإنما هي صوت لثويّ. وغير ذلك كثير.

ما نخلص إليه، هو أنّ أمثلة هذا التناوب بين مصوّتي الفتح والضمّة كثيرة، منها ما نجم عنه تغيير في المعنى، ومنه ما كان مجردّ خلاف في اللهجات، ونحن اكتفينا بإيراد النوع الثاني فقط، وأجلنا الحديث عن النوع الأوّل إلى موضعه؛ وذلك عند الحديث عن دلالة المصوّتات.

ج- التناوب بين الكسر والضم: ومّا أورده ابن عطية في هذا الباب قراءتهم ﴿فَنَصَّف﴾

[البقرة: 237]: بضم النون في جميع القرآن، وهي قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت، وأبي عمرو بن العلاء⁽²⁾ ولم ينسب ابن عطية هذا الاستعمال إلى قبيلة معينة وإنما اكتفى بالقول: "وهي لغة"⁽³⁾. في حين نسب الكسر إلى بني ضبّة أثناء تعليقه قراءة قول الله تعالى: ﴿رُدَّت﴾ [يوسف: 65]؛ حيث "قرأ جمهور الناس: ﴿رُدَّت﴾ بضمّ الراء على اللغة الفاشية عند

(1) - أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، دط، 1978، ص: 263.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 594/1.

(3) - نفسه، 594/1.

العرب، وتليها لغة من يُشَمِّم، وتليها لغة من يكسر، وقرأ علقمة⁽¹⁾ ويحي بن وتاب ﴿رَدَّتْ﴾

بكسر الراء على لغة من يكسر، وهي في بني ضبّة⁽²⁾.

نلاحظ أنّ ابن عطية عرض القراءات المختلفة للفظة الواحدة مع المفاضلة بينها، فالقراءة بالضمّ هي اللهجة الفاشية والأكثر استعمالاً عن العرب، تليها في المرتبة لهجة من يُشَمِّم، أي يشمّ الكسرة رائحة الضمّ، وتأتي في المرتبة الأخيرة لهجة من يكسر، وقد نسبها إلى بني ضبّة.

نقل ابن عطية رأي الزجاج في تعليل القراءة بالكسر قائلاً: "قال الزجاج: من قرأ ﴿رَدَّتْ﴾ بكسر الراء جعلها منقولة من الدال، كما فعل في "قيل" و"بيع"؛ لتدلّ على أنّ أصل الدال الكسرة"⁽³⁾.

إذن، تغيير المصوتات مع الصامت الصحيح مختلف عن تغييره مع أصوات العلة في نحو قيل وبيع، فالفاشي في المعتلّ: الكسر، ثمّ الإشمام، وأخيراً الضمّ، فيقولون: قول وبيع⁽⁴⁾، نحو قول الشاعر: ⁽⁵⁾

وَقَوْلٌ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٌ

.....

(1) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 64.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 115/5.

(3) نفسه، 115/5، وينظر: ابن الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، ط3، 1984، 252/4.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 115/5.

(5) هذا عجز بيت، وهو بتمامه:

وَابْتَدَأْتُ غَضْبِي وَأُمُّ الرِّحَالِ وَقَوْلٌ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٌ

وابن جني، المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999، ص 225، وتهذيب اللغة، مادة [ق و ل]، [280/7، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 345/1.

وقد جعل الفرّاء "قيل" و"قول" بمعنى واحد، والضمّ لهجة بني أسد⁽¹⁾.

يبدو أنّ ابن عطية جعل الكسر في قيل أفصح من الضمّ وأكثر استعمالاً، كون الكسرة مصوّت أمامي، والضمّة مصوّت خلفي، إضافة إلى أنّ الكسرة تناسب بقيّة مصوّتات اللفظة، فلا يضطرّ الناطق للانتقال من وضعية نطقية إلى أخرى مخالفة تماماً.

ومما أورده ابن عطية في هذا الباب أيضاً التناوب بين الكسرة والضمّة في قوله تعالى: ﴿صِنَوَانٌ﴾ [الرعد: 04]، قرأ عاصم في رواية القوّاس عن حفص: ﴿صِنَوَانٌ﴾ بضمّ الصاد⁽²⁾. وقد نقل ابن عطية رأي أبي علي الفارسي في نسبه الضم إلى تميم وقيس، والكسر إلى أهل الحجاز⁽³⁾ دون أن يفاضل بين اللفظتين أو اللهجتين.

ومما أورده في هذا الباب أيضاً، قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: 189]، قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي ونافع بخلاف عنه: [البُيُوتَ] بكسر الباء⁽⁴⁾، وقد علّل فخر الدين الرازي هذا الانتقال من الضم إلى الكسر باستئثار الخروج من ضمة باء إلى ياء⁽⁵⁾.

(1) تهذيب اللغة، 280/7 .

(2) المبسوط في القراءات العشر، ص 148، والكافي في القراءات العشر، ص 179، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 66.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 174/5.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 462/2، والتفسير الكبير 115/5.

(5) التفسير الكبير، 115/5.

واضح أن علة هذا التعاقب في المصوتات هو درء الثقل وطلب التجانس والتماثل بين أصوات الكلمة الواحدة، لأنّ الناطق يجد ثقلاً في الانتقال من الضمة إلى الكسرة، ولكن يبدو أنّ الواقع غير ما قدّمه الرازي تماماً، فمن الممكن جداً أن تكون اللفظة بالكسر لهجة ضعيفة، ذلك أنّ المصوتات المشكّلة للفظه بيوت بالضم هي: ضمتان، واحدة قصيرة، وأخرى طويلة، تليها فتحة، وفي هذه الحالة يكون للسان حركتان: الأولى خلفية؛ لتأدية مصوت الضمة، ويحافظ اللسان على وضعه لتأدية مصوت الضمة الطويلة، والحركة الثانية أمامية، لتأدية مصوت الفتحة، فاللسان في هذه اللفظة يحافظ على اتجاه واحد هو من الخلف إلى الأمام، أمّا المصوتات المشكّلة للفظه في الحالة الثانية، أي (بيوت) بالكسر، فهي ثلاثة: كسرة، تليها ضمة طويلة، ثم فتحة، فاللسان في هذه الحالة يتقلّب في وضعيات ثلاث: كل وضعيّة معاكسة للتي تعقبها، فبدايةً تكون حركته أمامية مع الكسرة، ثم يتراجع في وضعه الثاني إلى أقصى الحنك لإنتاج مصوت الضمة الطويل، وبعد ذلك يضطر للانتقال إلى الأمام؛ لتأدية مصوت الفتحة، ولا شك أنّ في ذلك مأونة على اللسان ومشقة على الناطق؛ لذلك من المرجح أن تكون بيوت بالكسر أوسع استعمالاً منها بالضم مع أنّه الأصل.

كما أورد ابن عطية جملة من الألفاظ التي تعاقب فيها مصوت الكسر مع الضم، من ذلك: دُمت وِدِمت، وِعُدوة وِعِدوة في قوله تعالى: ﴿بِالْعُدُوَّةِ﴾ [الأنفال: 42]؛ حيث قرأ نافع

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي وابن كثير وأبو عمرو بكسر العين⁽¹⁾ واكتفى ابن عطية بالقول إن هذا التباين من قبيل اختلاف اللهجات⁽²⁾ دون أن يرجح لهجة على أخرى أو ينسبها إلى قبيلة معينة، لكن الأخص رجح قراءة الكسر؛ لأنه بها يقرأ⁽³⁾ ورجح أحمد بن يحيى الضم، وقال إنه أكثر اللغتين⁽⁴⁾.

ومثال المعاقبة بين مصوّتي الضمة والكسرة قراءة قول الله تعالى: ﴿تَضَرَّعًا

وْخُفِيَّةً﴾ [الأعراف: 55]، فقد قرأ جميع السبعة: ﴿خُفِيَّةً﴾ بكسرها، وهما لهجتان.⁽⁵⁾

نلاحظ أنّ ابن عطية في هذا الموضوع أيضا سكت عن نسبة الاستعمالين إلى لهجة معينة، واكتفى بالقول هما لغتان، لكن في قوله تعالى: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: 42]، ذكر أنّ ﴿الشُّقَّةُ﴾ بكسر الشين وكسر العين، لهجة بين تميم في اللفظتين⁽⁶⁾.

قال الله تعالى: ﴿فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: 260]، قرأ حمزة بكسر الصاد وقرأها

الباقون بضمّها⁽⁷⁾، قال ابن عطية: "ففي اللفظة لغتان قرئ بهما"⁽⁸⁾. بمعنى أنّه لا يوجد

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 260/2، 200/4، الكنز في القراءات العشر، ص 166، والكافي في القراءات السبع، ص 104 وقرأ قتادة بالفتح، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 50.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 200/4.

(3) معاني القرآن، ص 205.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 71/2.

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 581/3.

(6) نفسه، 321/4.

(7) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 86.

(8) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 53-52/2.

مفاضلة بين القراءتين، لكنّ الفراء ذكر أن القراءة بالضم أكثر من القراءة بالكسر، والكسر لهجة هذيل وسُلَيْم⁽¹⁾ بدليل مجيء الشعر بهذه اللهجة، فمن ذلك قول بعض بني سليم: (2)

وَفَرَعٌ يَصِيرُ الْجِيدَ وَخَفٍ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْثِ قِنُونُ الْكُرُومِ الدَّوَالِحِ.

و"سُلَيْم" التي نسب إليها الفراء القراءة بالكسر قبيلة كانت تسكن عن كتب من خيبر، ويقع بعض ديارها في منطقة الحجاز ويثرب، فهي حضرية كذلك، (3) أمّا هذيل فيذكرها البكري (ت478هـ) بين القبائل التي كانت تسكن الحجاز (4).

ويرى الأخفش (ت215هـ) أنّ هذا التباين اللهجي في قراءة الآية الكريمة كان نتيجة الاختلاف في تصريف الفعل، فمن قرأ بالكسر جعله من "صار يصور"، ومن قرأ بالضم جعله من "صار يصير" (5).

ونختم هذا المبحث بالحديث عن كسر الهمزة في قول الله تعالى: ﴿فَلِأُمَّهٖ﴾

[النساء: 11]، قرأ حمزة والكسائي (6) ﴿فَلِأُمَّهٖ﴾ بكسر الهمزة، وهي لهجة حكاها سيبويه (7).

(1) معاني القرآن، 126/1.

(2) معاني القرآن للفراء، 126/1، وجامع البيان عن تأويل أي القرآن، 260/5.

(3) اللهجات العربية في التراث، ص 252 .

(4) - عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، دط ، دت ، ص 39.

(5) - الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت 215 هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، 2003، ص 131.

(6) ينظر المبسوط في القراءات العشر، ص 99، والكافي في القراءات السبع، ص 82، والكنز في القراءات العشر، ص 145.

(7) ذكر سيبويه أن الهمزة قد تكسر إتباعاً لحركة الكلمة، واستشهد بقول الشاعر:

وقال اضرب الساقين إمك هابل

فالشاهد فيه إتباع همزة إمك لكسرة النون في الساقين. الكتاب، 259/4.

وكذلك كسر الهمزة في قوله تعالى: ﴿ فِي بُطُونٍ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [الزمر: 06]، وفي

﴿إِمَّهَا﴾ [القصص: 08]، وفي ﴿أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: 04]. وهذا كله إذا وصلا إتباعا

للكسرة أو الياء التي قبل الهمزة⁽¹⁾.

حسب ما ذكره ابن عطية، فإن كسر الهمزة مشروط بوجود كسرة أو ياء في حالة

الوصل⁽²⁾. وقد علّل مكي بن أبي طالب كسر الهمزة بكثرة الاستعمال، ذلك أنّ لفظة "أمّ"

اسم كثر استعماله، والهمزة صوت مستثقل بدلالة ما أُجيز فيها من البدل والتخفيف والحذف،

ونقل الحركة دون سائر الأصوات، فلما وقع صوت الهمزة أوّل هذا الاسم الذي كثر

استعماله، مع ثقل وكراهة الخروج من كسر إلى ضمّ أرادوا درء هذا الثقل وتخفيفه فلجأوا إلى

إتباع حركته حركة الصوت الذي قبله، أي إتباع حركة الهمزة لحركة اللام قبلها؛ ليعمل

اللسان عملا واحدا⁽³⁾. وطبعا هذا التخفيف مشروط كما ذكرنا سابقا بالوصل، أي أن لا تقع

الهمزة في الابتداء.

ينسب الدارسون المحدثون الكسر لقريش والضم لتميم ونجد⁽⁴⁾، يقول أحمد مختار

عمر: "الضمة دلالة على البداوة والكسرة على الحضارة في اللغة العربية، فإذا رُويت كلمتان

بروايتين، أحدهما تشتمل على ضمّ في موضع معيّن من الكلمة، والرواية الأخرى تتضمّن

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 482/2.

(2) - نفسه، 482/2، والكتاب، 259/4.

(3) - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، دار الحديث، القاهرة، 2007، 419/1.

(4) - عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو العلاء"، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط،

دت، ص 311.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

الكسر في نفس الموضع من الكلمة، رجّحنا أنّ الصيغة المشتملة على الضم تنتمي إلى البيئة البدويّة وأنّ المشتملة على الكسر تنتمي إلى البيئة الحضاريّة⁽¹⁾. وهذا يقوّي ما ذهب إليه إبراهيم أنيس، من أنّ القبائل البدويّة مالت إلى مقياس اللين الخلفي المسمى: الضمة؛ لأنّه من مظاهر الخشونة البدويّة⁽²⁾.

في الغالب يفسّر العدول عن مصوّت إلى مصوّت آخر بالاقتران في الجهد العضلي وطلب الخفّة في النطق، إلا أنّ هذا الكلام لا ينطبق على لهجة تميم؛ التي آثرت الضمّ على الكسر، فالضمة تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنها تتأتى بتحريك أقصى اللسان، في حين تتكوّن الكسرة بتحريك أدنى اللسان؛ لذلك كان من المفترض أن تميل تميم إلى المصوّت الأمامي الذي هو الكسرة؛ لأنّ من خصائصها الإسراع في النطق والاقتران في الجهد العضلي، وعليه ردّ إبراهيم أنيس ذلك إلى حرص البدو في الحفاظ على أهمّ طباعها، التي هي الخشونة⁽³⁾.

ما نخلص إليه، هو أنّ الظواهر الصوتية المتعلقة بالمصوّتات لم تكن مطّردة أو وقفا على قبيلة دون أخرى، ولعلّ الذي يحلّ هذا الإشكال هو ابن جنّي نفسه؛ ذلك أنّه تنبّه لهذا مبكّرا وعقد له بابا أسماه: "باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا"⁽⁴⁾، و"باب في

(1) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1996، ص 34.

(2) في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، ص 85.

(3) في اللهجات العربية، ص 85.

(4) الخصائص، ص 291.

تركّب اللغات⁽¹⁾ لذلك وجدنا أنّ القبائل التي مالت إلى الفتح في مواضع آثرت الكسرة في مواضع أخرى.

2/ الإسكان:

تستثقل اللارب توالي المتحرّكات في كلامها، خاصة في الشلار؛ لذلك نلّمد إلى التخلّص من هذا الثقل بإسكان بلاض الأصوات، يقول الأخفش: "اعلم أنّه لا يجتمع في الشلار خمسة أحرف متحرّكة لا يُفصل بينها بساكن، كما لم يُجمع بين ساكنين، وقد يكون فيه أربعة متحرّكة ولكن قليل؛ لأن أربع متحرّكات لا يجتمعان في كلمة واحدة في غير الشلار، إلا في محذوف منه ساكن، نحو: عُلِبَطِ"⁽²⁾ ومثل هذا الكلام تردّد في ملّظم المؤلفات اللغوية⁽³⁾.

حمل اللغويون "عُلِبَطِ" على "علابط"؛ لبلادها عن الاعتدال وهو توالي أربعة متحرّكات؛ فهربوا عن أصالة هيئتها وقالوا إنها محذوفة الألف⁽⁴⁾ وفي الحقيقة وجود الألف أو عدمه لا يغيّر من طبيّلة الصوت، وإنما من كمّيّته فقط؛ لذلك فإدد المصوّتات المتوالية يبقى أربعة.

(1) - الخصائص، ص 294.

(2) - الأخفش، أبو الحسن سلايد بن مسلاة (217هـ)، كتاب اللروض، تحقيق: أحمد محمد الدايم عبد الله، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1989، ص 120.

(3) - الكتاب 316/4، و ملّاني القرآن للفراء، 40/2-41، 62، المقترض 268/1، وينظر، الأزهرى، ملّاني القراءات، تحقيق، محمد بن عبد الشلاباني، دار الصحابة للتراث، طنجا، القاهرة، 2007، ص 220، 349، والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي سلايد (ت 337 هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: زكي المبارك، دار النفائس، بيروت. لبنان، ط6، 1996، ص 75.

(4) - الملّاري، أبو اللّلاء (ت 449هـ)، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار الملّارف، القاهرة. مصر، ط2، 1984، ص 472.

والاعتدال في مصوتات اللفظة شرط من شروط الفصاحة، يقول فخر الدين الرازي:

"إذا توالى خمس حركات كان ذلك في غاية الخروج على الوزن، ولذلك كان الشعر لا يحتملها، وأما أربع حركات؛ فإنها في غاية الثقل أيضا، بل المعتدل توالي حركتين يعقبهما سكون، وإن كان لا بدّ، فتوالي حركات ثلاث"⁽¹⁾.

أورد ابن عطية جملة من الألفاظ التي تباينت العرب في قراءتها وروايتها، فمنها ما كان ساكنا والعرب حرّكته، ومنها ما كان متحرّكا والعرب أسكنته، وفيما يلي بعض الألفاظ التي ساقها ابن عطية في هذا الباب، من ذلك: قراءة قول الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا﴾ [الكهف: 33]، قرأ الجمهور بفتح الهاء، وقرأ أبو السّمّال والفياض بن غزوان وطلحة بن سليمان: [نَهْرًا] بسكون الهاء؛⁽²⁾ طلبا للتخفيف⁽³⁾ وأشار الرازي إلى أنّ التحريك والإسكان لهجتان⁽⁴⁾ فاللفظتان لا تختلفان إلا في حركة الأولى وسكون الثانية.

ومن ذلك أيضا قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: 282]، قرأ أهل مكة بسكون

الهمزة⁽⁵⁾. وقد أنكر ابن جني هذه القراءة، وقال بأنه لا نظير لتسكين الهمزة المتحرّكة على

قياس، إنّما هو تخفيف قريب من الساكن، وبعضهم بالغ حتى صارت الهمزة ألفا ساكنة،

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 606/5، والتفسير الكبير، 691/2.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 606/5.

(3) - التفسير الكبير، 691/2.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 116/2.

(5) - نفسه، 116/2.

واستشهد بقول الشاعر: (1)

يَقُولُونَ جَهْلًا: لَيْسَ لِلشَّيْخِ عِيْلٌ لَعْمَرِي لَقَدْ أَعْيَلْتُ وَأَنْ رَقُوبٌ.

يريد: وأنا. إذن نفهم من هذا الكلام أنّ ما بدا لنا أنّه إسكان للهمزة كان تخفيفا لها لكثرة توالي المصوتات. هو قراءة شاذة (2).

ومثال ذلك أيضا قراءة قول الله تعالى: ﴿فَرِهْنُنْ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283]، قال ابن

عطية: من قرأ: [فَرُهْنُنْ] بضمّ الراء والهاء فهو جمع "رَهْن" ك"سَقْف" و"سُقْف" و"أَسْد" و"أُسْد"، إذ فَعْلٌ وفَعْلٌ يتقاربان في أحكامهما، ومن قرأ [فَرُهْنُنْ] بسكون الهاء؛ فهو تخفيف "رُهْن"، وهي لغة في هذا الباب كلّه ك"كُتِبَ" و"فُحِذَ" و"عُضِدَ"، وغير ذلك (3).

ذكر المبرّد أنّ بعض الألفاظ يجوز تحويل صيغها من فَعْلٌ إلى فَعْلٌ، وهذا جائز في كلّ شيء مضموم أو مكسور؛ إذا لم يكن من حركات الإعراب، تقول في الأسماء: فُحِذَ: "فُحِذَ"، وفي "عُضِدَ": "عَضِدَ"، وفي الأفعال تقول: "كُرِمَ عبد الله؛ أي: "كُرِمَ" (4).

إذن، هذا التحويل في الصيغة من باب التخفيف والاقتصاد في الجهد، وليس من باب الضرورة، يظهر ذلك من قوله: جائز.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 128/2 والبحر المحيط، 371/2، والمحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 147/1.

(2) - البحر المحيط، 363/2، وينظر: مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، ص: 17.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 128/2 والبحر المحيط، 371/2.

(4) - المبرّد أبو العباس، (ت285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1993، 19/1.

نسب سيبويه الإسكان إلى تميم وبكر بن وائل، فقد عالج هذه المسألة في باب أسماءه:
"باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرّك" يقول: "وذلك قولهم في فخذ، فخذ، وفي
كبد: كبد، وفي عضد: عضد، وفي الرجل: رجل، وفي كرم: كرم، وفي علم: علم، وهي لغة
بكر بن وائل وأناس كثير من تميم"⁽¹⁾، ومثّل له بقول أبي النجم (ت130هـ)⁽²⁾

لَوْ عُصِرَ مِنْهُ الْبَابُ وَالْمِسْكُ أَنْعَصِرَ.

وعلّل الإسكان بقوله: "وإنّما حملهم على هذا، أنّهم كرهوا أن يرفلوا ألسنتهم عن المفتوح إلى
المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل، وكرهوا في
"عَصِر" الكسرة بلاد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا؛ هو بناء ليس
من كلامهم إلّا في هذا الموضع مع الفلّ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستئقال"⁽³⁾.

كرهت اللّارب الانتقال من الضمّ إلى الكسر؛ ذلك أنّ الضمّة مصوّت خلفي مخرجه
من أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، أمّا الكسرة فمصوّت أمامي من أوّل
اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى، يقول المبرد (ت285هـ): "الضمّة مستقلة بلاد الكسرة،
والناس عامّة للكسرة"⁽⁴⁾. لذلك أهملت اللّارب صيغة "فِلّ" و"فِلّال" تجنّبا واستئقالا لاجتماع
الضمّة والكسرة، فالتأليف بين الحركة والسكون يكون أحلى وأحسن؛ لذلك يقدّم ساكن الحشو

⁽¹⁾ الكتاب، 230/4.

⁽²⁾ نفسه، 230/4 وفي الديوان: منها بدل منه، ينظر أبو النجم، الديوان، تحقيق: سجع، جميل الجبيلي، دار صادر،
بيروت، ط1، 1998، ص 84.

⁽³⁾ الكتاب، 231/4.

⁽⁴⁾ المقتضب، 76/1.

على المتحرّك؛ لأنّ السكون أخفّ من الحركة⁽¹⁾.

وقد عقد ابن جني بابا في الخصائص أسماه: "باب الساكن والمتحرّك"⁽²⁾ وبين المواضع التي يلزم فيها التحريك، وهي أول الكلمة؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن، أمّا آخرها فيمكن أن يكون ساكنا⁽³⁾ وذكر أيضا أنّ من الأصوات المتحرّكة ما يسكن للضرورة وذلك في قوله: "وأما ما كان متحرّكا ثم أُسكن فعلى ضربين: متّصل ومنفصل، فالمتّصل ما كان ثلاثيا مضموم الثاني أو مكسوره، فلك فيه الإسكان تخفيفا، وذلك كقولك في "علم": "قد علم"، وفي "ظرف": "قد ظرف"، وفي "رجل": "رجل"، وفي "كبد": "كبد"⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّ ابن جني خصّ الإسكان بمصوّت الضمة والكسرة في الثلاثي دون الفتحة، ذلك أنّ الفتحة أخفّ المصوّتات، كما أنّها غير مستتقلة فلا يُجنح إلى إسكانها. نلاحظ أيضا أنّ جميع الألفاظ التي وردت مفتوحة الفاء، ومضمومة أو مكسورة العين، قد كرهوا فيها الانتقال من مصوّت الفتحة؛ الذي هو أخفّ المصوّتات إلى الكسرة أو الضمة؛ التي يضطرّ معها اللسان إلى الانتقال من الأمام إلى الخلف؛ فعمدوا بالتالي إلى إسكان العين درءا لهذا الثقل.

ومما ورد في القرآن الكريم من هذا التباين قراءة قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّبُعُ﴾

[المائدة: 03]، فقد قرأ الحسن والفياض وأبو حيوه بسكون الباء، وهي كما قال ابن عطية

(1) ينظر: الفراهي، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية، 72/1، 81، 87.

(2) الخصائص، ص 523.

(3) نفسه، ص: 523.

(4) الخصائص، ص 524.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

لهجة أهل نجد⁽¹⁾، وإسكان أوساط هذه اللفظة وما شابهها يكون طلباً للخفة، ومثاله "كلمة"، وذكر ابن عطية أنّ هناك من يُلقي حركة اللام على الكاف فيقول: كلمة بدل كلمة.⁽²⁾ لكن البطليوسي لم يُجز هذا النقل الحركي في الألفاظ، نتبين هذا من قوله: "إنّ هذه الألفاظ لا يُمنع من أن تُسكن أوساطها تخفيفاً، فأما نقل المصوّت عن العين منها إلى الفاء فغير مسموح إلّا في "الحلف" و"الكذب" خاصة⁽³⁾.

لكن الآثار اللغوية نقلت لنا أنّ تحريك اللام في "كلمة" لهجة الحجاز والسكون لهجة تميم، يقول ابن جنّي: "كلمة وهي حجازية، وكلمة وهي تميمية"⁽⁴⁾ ووافقه في هذه النسبة ابن هشام (ت762هـ) في قوله: "كلمة على وزن نبقة، وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، و"كلمة" على وزن "سدرة"، و"كلمة" على وزن "تمرة"، وهما لغتا تميم"⁽⁵⁾.

نسب ابن عطية التحريك إلى أهل الحجاز وبني أسد، وقد نقل هذا الرأي عن النحاس في قوله: "قال النحاس لغة أهل الحجاز وبني أسد "الثلث" و"الرُبُع" إلى "العشر"، وقد قرأ الحسن ذلك كلّه بإسكان الأوسط، ومذهب الزجاج أنّها لغة واحدة، وأنّ سكون العين تخفيف⁽⁶⁾. إذن علّة الإسكان هو طلب الخفة والفرار من توالي المصوّتات في الكلمة

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 93/3.

(2) - نفسه، 245/2.

(3) - البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن السيد (ت 521 هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996، 190/2.

(4) - الخصائص، ص 63.

(5) - ابن هشام المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، دط، ص 33-34.

(6) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 481/2.

الواحدة، ومثاله في القرآن الكريم كثير نحو إسكان الراء في قول الله تعالى: ﴿حُرْمٌ﴾

[المائدة: 01]، فقد قرأ الحسن وإبراهيم ويحي بن وثاب: [حُرْم] بسكون الراء، وهي لهجة تميم؛

حيث يقولون في "رُسُل": "رُسُل" وفي "كُتُب": "كُتُب"، ونحوه⁽¹⁾.

ومن المَواطن التي أسكن فيها القراء كراهة توالي المتحرّكات قول الله تعالى: ﴿أَحَدَ

عَشَرَ كَوَكَبًا﴾ [يوسف: 04]، أُسكنت العين من (عَشَرَ) لتوالي الحركات⁽²⁾؛ ذلك أنّ بين واو

(كوكب) وياء (رأيت) ثمانية أصوات كلّهن متحرّك، وهذا أكثر ما اجتمع في كتاب الله عزّ

وجلّ من الأصوات المتحركة⁽³⁾.

ومن المواضع التي توالى فيها المتحرّكات في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿شَجَرٌ﴾

[النساء: 65]، فقد قرأ أبو السمال بإسكان الجيم، وابن عطية لم يستحسن هذه القراءة، وهذا

ما نتبيته من قوله: "وأظنه فرّ من توالي الحركات، وليس بالقويّ لخفة الفتحة"⁽⁴⁾. وهذا نظرا

للطبيعة المخرّجية لمصوّت الفتحة؛ إذ يتمّ إنتاجها باستواء اللسان في قاع الفم كما في وضع

الراحة، وبالتالي فإنّ إنتاجها لا يتطلّب جهدا عضليا يجعلنا نستعاض عنها بالسكون.

وقد أنكر ابن جني إسكان الفتحة بقوله: "لا يجوز أن يكون 'مَرَضٌ' مخفّفا من

"مَرَضٌ"؛ لأنّ المفتوح لا يُخفّف، وإنما ذلك في المكسور والمضموم، وما جاء عنهم من ذلك

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 85/3.

⁽²⁾ نفسه ، 41/5، ومعاني القرآن للفرّاء، 348/8.

⁽³⁾ رسالة الصاهل والشاحج، ص 472.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 595/2.

في المفتوح فشاذاً لا يقاس عليه⁽¹⁾.

ربما يمكن تفسير إسكان المفتوح بالتخفيف والاقتصاد في الجهد؛ ذلك أنّ السكون يختصر المقاطع وبالتالي يوفر المجهود⁽²⁾.

ومما أسكن تخفيفاً ما أورده ابن عطية من قولهم: "نظرة" في "نظرة"، و"كرم زيد" بمعنى "كرم"، كما يقولون "كبد" في "كبد" و"كتف" في "كتف"⁽³⁾. وقد نسب ابن عطية الإسكان إلى تميم⁽⁴⁾. في حين نسبها أبو العلاء المعري (ت449هـ) إلى ربيعة⁽⁵⁾.

نلاحظ أنّ هذه الألفاظ جميعاً وردت مفتوحة الفاء، ومضمومة أو مكسورة العين، فكرهوا الانتقال من مصوّت الفتحة؛ الذي هو أخفّ المصوّتات إلى الكسرة أو الضمة التي يضطر معها اللسان إلى الانتقال من الأمام إلى الخلف، فعمدوا بالتالي إلى إسكان العين درءاً لهذا الثقل.

وعلى هذا النحو علّل ابن سيده (ت448هـ) الإسكان، يقول: "كرهوا أن ينتقلوا من الأخرّف إلى الأثقل، وإذا تتابعت الضمّتان خفّوا أيضاً، وكذلك الكسرة، فأما الفتحان فإنّهم لا يسكنون؛ لأنّ الفتح أخفّ عليهم من الضمّ والكسر"⁽⁶⁾. فالفتحة أخفّ المصوّتات، لذلك يجد

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 53/1.

(2) ينظر: اللهجات العربية في التراث، 245/1.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 106/2، ورسالة الصاهل والشاجح، ص 487.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 106/2.

(5) رسالة الصاهل والشاجح، ص 487.

(6) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (ت458هـ)، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط، دت، 220/14.

المتكلم ثقلاً في الانتقال من الفتحة إلى مصوت آخر دونه في الخفة، وبما أن السكون أخف من المصوتات فإنّ المتكلم يلجأ إليه للتخلص من هذا الثقل.

نسب ابن عطية في أكثر من موضوع الإسكان إلى تميم، في نحو تسكينهم الباء من "الحُبْك"، وفي نحو قراءة قوله تعالى: ﴿عُرْبًا﴾ [الواقعة: 37] بإسكان الراء، وهي قراءة حمزة والحسن⁽¹⁾. وقد أجاز مكي الصقلي (ت501هـ) إسكان كلّ ما جاء على وزن فُعْل⁽²⁾. ذلك أنّ المتكلم يجد ثقلاً في النطق بمصوتين متواليين من النوع نفسه، خاصة إذا كان هذا المصوت خلفياً كالضمة.

وافق ابن مالك ابن عطية في نسبة الإسكان إلى تميم، فهم يسكنون العين المضمومة من الأسماء والأفعال⁽³⁾.

ومن أمثلة الإسكان التي أشار إليها ابن عطية: إسكان الياء في قراءة الحسن قول الله تعالى: ﴿وَذُرُوا مَا يَتَى﴾ [البقرة: 278]، واستشهد على هذه القراءة بقول جرير (ت114هـ):⁽⁴⁾

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنْفٌ.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 64/8.

(2) مكي الصقلي (ت 501 هـ)، تثقيف اللسان وتثقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، 2004، ص 246.

(3) ابن مالك، جمال الدين الأندلسي (ت672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق: طه حسين، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، دط، دت، ص 268.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 103/2. وورد البيت في الديوان على النحو الآتي:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا قَضَى لَكُمْ بِالْحَقِّ يَضِدُّ مَا فِي قَوْلِهِ جَنْفٌ.

ينظر: جرير، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1986، ص: 308.

وقد علّ ابن عطية إسكان الياء بتشبيها بالألف، فكما لا يصل المصوّت إلى الألف

فكذلك لا يصل هنا إلى الياء⁽¹⁾. ثم أضاف: "وفي هذا نظر"⁽²⁾.

لعلّ إسكان الياء كان لعلّة ثقل الفتحة مع الياء، ذلك أنّ الياء تناسبها الكسرة، وقد

أشار ابن عطية في موضع آخر إلى أنّ التحريك في الياء حسن وهو الأصل، والإسكان

كراهية المصوّت في صوت اللين⁽³⁾.

وليس كل تسكين جائز ومستحسن، فقد أورد ابن عطية تلحين بعضهم لقراءة قوله

تعالى: ﴿السِّيِّءُ﴾ [فاطر: 43]، قرأ الجمهور بكسر الهمزة وأسكنها حمزة وحده، وقد لحن

هذه القراءة الزجاج⁽⁴⁾ لكنّ أبا علي الفارسي جعل لها وجهاً، منها أن يكون حمزة قد أسكن

لتوالي المصوّتات، مستشهداً بقول الشاعر: ⁽⁵⁾.

..... قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ العُومِ.

ومثال ذلك أيضاً قراءة قوله تعالى: ﴿مِنْسَأْتَهُ﴾ [سبأ: 14]، بإسكان الهمزة، وعلّق ابن

عطية على هذه القراءة بقوله: "وهذا لا وجه له إلا التخفيف في تسكين المتحرّك لغير علّة"⁽⁶⁾

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 103/2.

⁽²⁾ نفسه، 103/2.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 363/8.

⁽⁴⁾ الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988، 275/4.

⁽⁵⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 229/7، ولسان العرب، مادة: [ع و م]. ومعاني القرآن وإعرابه، 275/4.

⁽⁶⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 171/7.

ذكر ابن عطية أنّ من العرب من يسكن حركة الإعراب بدلا من حركة الحشو للتخفيف، ولهذه الظاهرة عدّة شواهد في القراءات القرآنية وفي المنثور من كلام العرب والشعر⁽¹⁾. ومن الشواهد الشعرية التي أوردها ابن عطية دليلا على هذه الظاهرة قول جرير: (2)

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَأَلْهَوْا مُنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تَيْرِي فَلَنْ تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ.

وقول امرؤ القيس: (3)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ.

أصلها: "أشربُ": فعل مضارع مرفوع، فأسكنت حركته، وهو من لهجة تميم، والتحرك لهجة الحجاز⁽⁴⁾ مع أنّ ابن فارس (ت395هـ) رواه بالاختلاس.⁽⁵⁾

وقد أورد سيبويه هذا الشاهد بالاشمام، وقال قبل أن يورده: "وقد يُسكن بعضهم في

الشعر ويُشَمُّ"⁽⁶⁾. أما المبرد، فردّ هذه الرواية، وقال إنّما الرواية: اليوم فاشرب⁽⁷⁾ بالتسكين،

(1) - اللهجات العربية في التراث، 1/245.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 7/229، 8/312، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تقديم: محمد نبيل طريفي، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1998، 44/4، وفي الديوان، فلم بدل: فلن، ينظر: الديوان، ص 45.

(3) - امرؤ القيس، الديوان، دار الكتب العلمية، ضبطه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دط، ص 134، الكتاب، 4/319، المقتضب، 1/31، الخصائص، ص 94، ورسالة الصاهل والشاجح، ص 460، وورد صدر البيت في التفسير الكبير، 17/178، وذكر ابن قتيبة أن الشاعر أسكن الاجتماع المتحركات، ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 98.

(4) - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1/109.

(5) - الصاجي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 21.

(6) - الكتاب، 4/319363.

(7) - المقتضب، 1/32، وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، 4/442.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

في حين رواه ابن جني بالإسكان، قال: "ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانا صريحا⁽¹⁾ ثم أورد مجموعة من الأبيات الشعرية من ضمنها بيت امرئ القيس.

ومن شواهد هذه الظاهرة في القرآن الكريم قراءة قوله تعالى: ﴿أَوْ تُحَدِّثُ﴾

[طه:113] ساكنة التاء، ولم يجد ابن عطية وجها لهذا الجزم إلا تسكين حرف الإعراب

استقلالاً لحركته⁽²⁾، ومثال ذلك أيضا قراءة قول الله تعالى: ﴿إِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ﴾ [الأنفال: 07]

بإسكان الدال⁽³⁾.

يتبين لنا من المثالين السابقين أنّ ابن عطية قد أجاز تسكين حركة الإعراب؛ إذ كان

التحريك يُولد ثقلا في النطق، فالإسكان يكون دائما طلبا للخفة.

ومن العرب من أسكن هاء الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿أَبْنَهُ﴾ [هود: 42]؛ حيث

قرأ ابن عباس بسكون الهاء⁽⁴⁾، واستشهد ابن عطية على هذه القراءة بقول الشاعر: ⁽⁵⁾

وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ.

.....

(1) - الخصائص، ص 93.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 6/136.

(3) - نفسه، 4/154.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 4/580.

(5) - ورد في الخصائص، ص 129، 291، وفي سر صناعة الإعراب بلا إشباع، 2/357، وجاءت روايته في خزنة الأدب، 399/4 على النحو التالي:

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ.

ونسبه ابن منظور ليعلي بن الأحول الأزدي (ت190هـ)، لسان العرب، مادة [مطا].

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

أسكن الشاعر هاء الضمير من "له"، وهي لهجة لأزد السراة⁽¹⁾، وقد نبّه ابن عطية إلى أنّ سيبويه لم يحك هذه اللغة، ولكن حكاها الأخفش⁽²⁾ بشرط أن تكون هاء إضمارٍ للمذكر⁽³⁾.

وذكر ابن جني أنّ إسكان هاء الضمير يكون في حال الوصل مؤكّداً أنّ هذا الإسكان لم يكن حذفاً أو ضرورة، وإنما هو لهجة، يقول: "وليس إسكان الهاء في له عن حذف لحق بصيغة الكلمة، لكن ذلك لغة"⁽⁴⁾ وهي لهجة فصيحة بدليل إيراده هذا الشاهد في "باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً"⁽⁵⁾.

ذكر الكسائي (ت189هـ) أنّ عقيل وكلاب يختلسون الحركة في هذه الهاء، إذا كانت بعد متحرّك، وأنّهم يسكنون أيضاً⁽⁶⁾ وقال أيضاً: " سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾⁽⁷⁾ بغير تمام، و"له ماله"، و"له مال"، وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في "له" إلا في ضرورة"⁽⁸⁾.

نفهم من هذا الكلام أنّ عقيل وكلاب لا يتممون مصوّت الضمير في "له"، ويكون ذلك إمّا بإسكانه أو باختلاسه، أمّا غيرهما من القبائل فيتممون المصوّت.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 580/4، 650/8.

(2) - نفسه، 670/8.

(3) - معاني القرآن، ص 30.

(4) - الخصائص، ص 281.

(5) - نفسه، 293.

(6) - معاني القرآن، ص 101.

(7) - الآية 06 من سورة العاديات.

(8) - معاني القرآن، ص 101.

ومثلما أسكنت العرب هاء الضمير كذلك أسكنت لام الأمر في نحو قوله تعالى:

﴿وَلْيَضْرِبَنَّ﴾ [النور: 31]، وقد أشار ابن عطية إلى أنّ أصل لام الأمر الكسر في: "ليذهب"

و"ليضرب"، وإنّما تسكينها كتسكين "عُضْد" و"فَخْد"⁽¹⁾.

نفهم من هذا التشبيه الذي علّل به ابن عطية إسكان لام الأمر أنّ هذا الإسكان يتمّ

عندما تكون هذه اللام في وصل الكلام، فتشبهه لذلك بالمتّصل.

يمكن القول - ممّا تقدم - إنّ الإسكان لهجة البدو؛ وذلك لما عُرف عنهم من جنوحهم

إلى الخفّة والسرعة في النطق، والفتحة على خفّتها إلّا أنّ السكون أخفّ منها، في حين إنّ

القبائل المتحصّرة أقامت المصوّت؛ وذلك لميلها إلى البيان والإفصاح في الكلام، والحرص

على إعطاء كل مصوّت حقّه في النطق.

3/ المماثلة بين المصوتات:

من المعلوم أنّ الأصوات اللغوية تتأثر فيما بينها عند النطق بها سواء في الكلمات

أو في الجمل، فتتغيّر مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتفق في المخرج أو في

الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من

التوافق والانسجام يعرف بالمماثلة⁽²⁾. وتتخذ المماثلة عدّة أشكال منها:

أ/ الإتياع: من أمثلة الانسجام بين المصوّتات: مصوّتات الإتياع، وهي لون من ألوان

المماثلة على مستوى المصوّتات؛ لضرب من التشاكل والفرار من الاختلاف، ولذلك أتبعوا

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 375/6.

(2) - حسام البهنساوي، علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004، ص 22.

المصوّت المصوّت تحقيقاً لهذا التشاكل، وبعض حالاته ظواهر لهجيّة تقع في لهجة هذه القبيلة أو تلك لأسباب صوتيّة ونطقية معيّنة⁽¹⁾. ويُعرف هذا اللون من المماثلة عند اللغويين المحدثين بالتوافق الحركي⁽²⁾.

من القراءات القرآنية الواردة بهذه اللهجة، قراءة قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاحة:02]، بفتح الدال، وهو ما روي عن سفيان بن عيينة ورؤبة بن العجاج، ورُوي عن الحسن بن أبي الحسن وزيد بن علي [الحمد لله] بكسر الدال على إبتاع الأوّل الثاني، وروي عن أبي عبله: [الحمد لله] بضمّ الدال واللام على إبتاع الثاني الأوّل⁽³⁾.

بيّن لنا ابن عطية أنّه في الحالة الأولى فُتحت الدال لعلّة نحويّة؛ وهي إضمار الفعل، أمّا في الحالة الثانية فأتبع مصوّت آخر الكلمة المعربة مصوّت أوّل الكلمة بعدها، وفي الحالة الثالثة أتبع مصوّت الصوت الأوّل من الكلمة الثانية مصوّت آخر الكلمة التي قبلها، وعلّق مكي بن أبي طالب على القراءتين الأخيرتين بقوله: "وفي القراءتين بُعد في العربيّة ومجازها: الإبتاع"⁽⁴⁾.

نسب الفراء هذا التغيّر الحركي لأهل البدو⁽⁵⁾ دون أن يحدّد قبيلة معيّنة.

(1) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، ط1، 2004، ص 13.

(2) ينظر: محمد داود، الصوت والمعنى في العربية "دراسة دلالية ومعجم"، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 39.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 72/1، ومعاني القرآن للفراء، 15/1، والإبانة عن معاني القراءات، ص 75، والنهر الماد من البحر المحيط، 30/1-31.

(4) الإبانة عن معاني القراءات، ص 75.

(5) معاني القرآن، 15/1.

ومثال هذا الإلتباع أيضا ما روي من قراءات في قول الله تعالى: ﴿بِقُرْبَانٍ﴾

[آل عمران: 183]؛ حيث رُوي عن عيسى بن عمر أنه كان يقرأ بضم الراء، وذلك على الإلتباع لضمة القاف⁽¹⁾.

في هذا المثال، نلاحظ أنّ الراء جاءت ساكنة في نهاية مقطع، وهذا التموّج المقطعي أضعفها وجعلها تتأثر متأثرا تقدّميا بضمّة القاف، وقد نبّه ابن عطية على أنّ هذا الإلتباع ليس لهجة؛ لأنه ليس في الكلام فُعْلان بضم الفاء والعين مع أنّ سيبويه حكى هذا الإلتباع⁽²⁾.

ويمكن أن يكون الإلتباع نتيجة مماثلة رجعية كما في قوله تعالى: ﴿مُبِينٌ أَقْتُلُوا﴾

[يوسف: 08 . 09]، قرأ نافع وابن كثير والكسائي بضمّ التتوين إلتباعا لضمة التاء ومراعاة لها⁽³⁾، فالذي اتبع حركة النون لحركة التاء لم يعتدّ للأصوات الفاصلة بينهما؛ ذلك أنّ الألف والقاف جاءا ساكنين، والساكن حاجز غير حصين. هذا الإلتباع الذي قدّمناه له نظير في الشعر العربي، ومثاله قول الشاعر: ⁽⁴⁾

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 435/2.

⁽²⁾ نفسه، 435/2.

⁽³⁾ نفسه، 45/5.

⁽⁴⁾ الخصائص، 526 والمنصف، ص 529، ونسبه المبرّد لعبد مناف بن ربيع الذهلي، الكامل في اللغة والأدب، 181/2. وينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 2000، 229/1.

وهو لهجة؛ لأنّ المبرد نسب البيت إلى هذلي، وعليه يمكن أن يكون الإتياع لهجة لبعض هذيل⁽¹⁾.

يوجد نوع آخر من الإتياع يختصّ بكسر هاء الضمير في جمع الغائب، وهو يعرف صوتياً بالوهم⁽²⁾ ومما أورده ابن عطية في هذا الباب، قوله تعالى: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: 33]، قرأ ابن عامر [أَنْبِئْهُمْ] بالهمز وكسر الهاء، وكذلك روى بعض المكّيين عن ابن كثير⁽³⁾ إتياع كسرة الهاء لكسرة الياء، وإن حجز الساكن فحجزه لا يُعتدّ به⁽⁴⁾.

كُسرت هاء الضمير في هذا الموضع إتياعاً لكسرة الياء قبلها وإن فصلت بينهما همزة ساكنة، وذكر أبو عمر الداني أنّه من عادة بعض العرب كسر الهاء مع الهمزة؛ وهو غير ممتنع في القياس⁽⁵⁾.

نلاحظ أنّ ابن عطية وأبا عمرو الداني لم ينكرا هذه القراءة، بل وَ ذهب الداني إلى جواز القياس عليها.

ولكن إن تتبّعنا هذه الظاهرة عند النحاة واللغويين القدامى نجد سيبويه يصفها بالرداءة وينسبها إلى ربيعة بقوله: "واعلم أنّ قوما من ربيعة يقولون: "منهم" أتبعوها الكسرة، ولم يكن

⁽¹⁾ الكامل في اللغة والأدب، 181/2.

⁽²⁾ ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004، ص 242.

⁽³⁾ جامع البيان في القراءات السبع، 52/2.

⁽⁴⁾ نفسه، 53/2.

⁽⁵⁾ الكتاب، 313/4.

المسكّن حاجزا حصينا عندهم، وهي لغة رديئة⁽¹⁾، فكما هو ظاهر، تحوّلت ضمة هاء الضمير إلى كسرة لتُمائل كسرة الميم.

أجاز المبرد هذا النوع من المماثلة؛ لخفاء الهاء⁽²⁾، ذلك أنّ الهاء تخرج من أقصى الحلق والواو صوت مدّ ولين، تخرج من طرف الشفتين، فإذا زيدت الواو بعد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت⁽³⁾.

وعلّل ابن جني هذه الظاهرة بقوله: "يُبدلون ضمة الهاء كسرة؛ لخفاء الهاء ووقوع الكسرة والياء الساكنة قبلها، فيقولون: "عليهمو"، و"بهمو"، و"إليهمو"، ثم إنهم يستثقلون الخروج من كسر الهاء إلى ضمّ الميم، فيبدلون من ضمة الميم كسرة"⁽⁴⁾، فاللسان يجد ثقلا في الانتقال من الأمام إلى الخلف؛ أي من فتحة إلى ضمة؛ لذلك يعمد الناطق إلى التخلص من هذا الثقل بالمماثلة بين مصوتات اللفظة.

نقل السيوطي عن الفراء أنّ الوهم لهجة كليب، يكسرون هاء الضمير وإن لم يكن قبلها ياء أو كسرة، نحو قولهم: "منهم"، و"بينهم"، ووصفها بالردئية بدليل وصفه لها في "باب معرفة الرديء المذموم من اللغات"⁽⁵⁾، ومعنى هذا أنّ العربية تكسر الهاء من ضمير الغائب إذا سبق بكسر أو هاء، أمّا ما لم يسبق بكسر أو ياء فإنّ العربية لا تتلفّظ به إلا

(1) الكتاب، 313/4.

(2) المقتضب، 396/1.

(3) معاني القراءات، ص 33.

(4) سر صناعة الإعراب، 397313/2.

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 180/1.

مضموم الهاء⁽¹⁾.

ما يمكن قوله عن هذه التغيرات الحركية في الكلمة التي تهدف إلى المماثلة بين المصوتات هو أنها كثيرة ومتنوعة لا يمكن الإحاطة بجميعها؛ لارتباطها وتفرعها عن القراءات القرآنية واللهجات العربية، فكلّ تغير أو تماثل بين المصوتات يرمز إلى لهجة معينة وبالتالي إلى بيئة خاصّة.

ب/ كسر حرف المضارعة: عقد سيبويه باباً لهذه الظاهرة أسماه: "هذا باب ما تُكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء، كما كسرت ثاني الحرف حيث قلت: فَعِلَ"⁽²⁾، قال: "وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: "أنت تعلم ذاك"، و"أنا أعلم"، و"هي تعلم"، ونحن "نعلم ذاك"، وكذلك كلّ شيء فيه فعل من بنات الياء والواو، التي الياء والواو فيهن لام أو عين، والمضاعف، وذلك قولك: "شَقِيْتُ" فأنت "تَشْقَى"، و"حَشَيْتُ" فأنا "أِحْشَى"، و"خَلْنَا فنحن نِخَال، و"عَضِضْتَنَ" فأنتنَّ "تِعْضِضْنَ" و"أنتِ تِعْضِضِينَ"⁽³⁾.

نلاحظ أنّ سيبويه عمّم هذه اللهجة على جميع العرب، واستثنى الحجاز فقط، ويكسر أوّل حروف ما كان ماضيه على وزن فَعِلَ بكسر العين، ولا يكسر ما كانت عينه مفتوحة، نحو "ضَرَبَ"، و"ذَهَبَ".

وذكر ابن جني أنّه من عادة العرب أن تكسر حرف المضارعة عدا الياء، وهذا يعرف بتلته بهراء، يقول: "وأما تلتله بهراء فإنهم يقولون: "تَعْلَمُونَ"، و"تَقْعَلُونَ"، و"تَصْنَعُونَ"، بكسر

⁽¹⁾ ينظر: عصام نور الدين، محاضرات في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2003، ص 134.

⁽²⁾ الكتاب، 4/227.

⁽³⁾ نفسه، 4/227.

أوائل الحروف"⁽¹⁾. ومن الشواهد القرآنية التي أوردها ابن عطية دليلاً على هذه الظاهرة، قراءة قوله تعالى: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 05]، بكسر النون، وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب والنخعي⁽²⁾.

وقد ذكر ابن عطية أنّ كسر حرف المضارعة لهجة لبعض قريش في النون والتاء والهمزة، إلا أنّهم لا يقولونها في ياء الغائب، وإنّما ذلك في كل فعل سُمِّي فاعله فيه زوائد، وأيضاً فيما يأتي من الثلاثي على فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل، نحو: "علم" و"شرب"، وكذلك فيما جاء معتلّ العين نحو: خال يخال، فإنّهم يقولون: تخال وإخال⁽³⁾.

نلاحظ أنّ ابن عطية قيّد الكسر في حرف المضارعة بثلاثة حروف هي: النون والتاء والهمزة دون الياء، وأيضاً فيما كان ثلاثياً مكسوراً العين في الماضي أو معتلّ العين. وقد وافقه في هذا التقييد ابن جني؛ الذي ذكر أنّه من عادة العرب أن تكسر حرف المضارعة عدا الياء، وهذا يُعرف "بتلثة بهراء"، يقول: "وأما تلثة بهراء فإنّهم يقولون: "تعلمون" و"تفعلون" و"تصنعون" بكسر أوائل الحروف"⁽⁴⁾، ونسبها إلى تميم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الخصائص، ص 315.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 84/1، والإبانة عن معاني القراءات، ص 76.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 84/1.

⁽⁴⁾ الخصائص، ص 315.

⁽⁵⁾ المحتسب في تبیین وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 330/1.

خالف ابن عطية ابن جني في نسبة هذه اللهجة، ونلاحظ أنّ هذا الخلاف في النسبة كان قائماً بين كثير من العلماء، فابن فارس نسبها إلى "أسد"⁽¹⁾ والحريري (ت516هـ)، إلى قبيلة بهراء، وهي تعرف بالتلتلة⁽²⁾. ونسبها الاسترابادي (ت686هـ) إلى جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك في قوله: "واعلم أنّ جميع العرب إلا أهل الحجاز يُجَوِّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل؛ إذا كان الماضي على فعل بكسر العين، فيقولون: أنا أعلم ونحن نعلم، وأنت تعلم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف نحو: إيجل وإخال، وإشقى، وإعض، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح"⁽³⁾.

نلاحظ أنّ الاسترابادي وسّع دائرة هذه اللهجة كما وسّع المواضع التي تُكسر فيها، بأن أضاف إلى ما ذكره ابن عطية المثال والناقص والمضاعف.

وقد أكّد ابن عطية في موضوع آخر وهو يفسّر آي القرآن الكريم أنّ كسر حرف المضارعة لهجة قريش لا غير، وذلك في تعليقه قراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ تَأْمَنَهُ﴾ [آل عمران:75]، فقد قرأ أبي بن كعب بتاء وياء، وذكر ابن عطية أنّ أبا عمرو الداني نسبها إلى تميم إلا أنّه خالفه في هذه النسبة وقال: "وما أراه إلا لغة قرشيّة، وهي كسر نون

(1) الصاجي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص25 والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، 28/8.

(2) ينظر الحريري، أبو القاسم بن علي (ت516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ويليه ملحق مفردات أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1998، ص224.

(3) الإسترابادي، رفي الدين محمد بن الحسن (ت686 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، 1975، 141/1.

الجماعة كِنِستعين وألف المتكلم كقول ابن عمرو: لا إخاله، وتاء المخاطب كهذه الآية، ولا يكسرون الياء في الغائب وبها قرأ ابن كعب⁽¹⁾.

نلاحظ في هذا المثال الذي أورده ابن عطية أنه نسب هذا التغيير في حركية الكلمة إلى قبيلة قريش كما في المثال الذي تقدّم، كما أنه قيّد كسر حرف المضارعة بثلاثة أصوات، هي: النون، الألف، والتاء، مستثنياً الياء، وإذا تتبّعنا هذه الظاهرة في معاجم اللغة وجدنا ابن منظور (ت711هـ) ينسبها إلى أهل الحجاز، نتيّن هذا من قوله: "وعلمنا من كتب اللغة كسر أوائل المضارع عند الحجاز، لا فرق في ذلك بين الهمزة أو التاء أو النون، ولا بين الثلاثي وغيره، ويدخل في ذلك كسر الهمزة، في قول العباس بن مرداس (ت18هـ)⁽²⁾.

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالَ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ.

واضح من كلام ابن منظور أن الكسر يلحق جميع أحرف المضارعة بما فيها الياء، كما يلحق جميع الأوزان، لا فرق بين الثلاثي والرباعي، أمّا أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) فنسبها إلى قيس وتميم وأسد وربيعة⁽³⁾.

وقد تكون لهجة هذيل⁽⁴⁾. ومن الشواهد الشعرية التي ذكّرت دليلاً على هذه اللهجة قول

الشاعر: ⁽⁵⁾

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ.

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 259/2.

⁽²⁾ البيت في الخصائص دون كسر، ص 216، ولسان العرب، مادة [خ ا ل]، 227/11.

⁽³⁾ تفسير البحر المحيط، 141/1.

⁽⁴⁾ البحر المحيط، 141/1.

⁽⁵⁾ الخصائص، ص 550.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

وتقديرها: لم تأثم، فكسر الشاعر تاء المضارعة، وأبدل الهمزة الواقعة بعدها ياء؛ لتناسب التاء المسبوقة بكسر.

ومن القراءات القرآنية الواردة بكسر حرف المضارعة، والتي أوردها ابن عطية، قراءة قول الله تعالى: ﴿كَمَا تَأْلُمُونَ^ط﴾ [النساء:104]، [تتلمون]، وهي قراءة يحيى بن وثاب ومنصور بن المعتمر وذكر ابن عطية أنها لهجة⁽¹⁾ دون أن ينسبها إلى قبيلة مـلينة، وقد تردّد هذا في أكثر من موضع نحو تعليقه لقراءة قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ آسَىٰ﴾ [الأعراف: 93]، حيث قرأ ابن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش: [إيسى] بكسر الهمزة، كما في "إخال" و"إيمن"؛ حيث اكتفى ابن عطية بالقول إنها لغة تطرد في العلامات الثلاث، أي: همزة المتكلم، نون الجماعة، تاء المخاطبة، دون أن ينسبها.⁽²⁾ كما أشار إلى أنّ هذا الكسر لا يجوز في الغائب، وهو مذهب سيبويه⁽³⁾. ففي هذا الشاهد تمّ كسر الهمزة وإبدال ألف المدّ بياء مدّية؛ لتناسب كسرة الهمزة.

ومثال هذا الكسر في القرآن الكريم، قراءة قول الله تعالى: ﴿فَتَمَسَّكُمْ﴾ [هود: 113]

بكسر التاء، وهي لهجة في كسر العلامات الثلاث دون الياء⁽⁴⁾، إلا أنه يقع استثناء في هذه

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 15/3.

(2) نفسه، 620/3.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 620/3.

(4) نفسه، 28/5.

القاعدة؛ حيث تُكسر الياء كما في "ييجل"⁽¹⁾، وعلة ذلك كما ذكر ابن عطية أن الياء الأولى كُسرت بتأثير من الياء الثانية؛ طلبا للتناسب والتجانس؛ حيث إن الياء يناسبها الكسر وليس الفتح.

مما تقدّم يتبيّن لنا أنّ التثنية لا تقتصر على العلامات الثلاث فقط، وإنما قد تتعداها أحيانا إلى الياء؛ إذا وليتها ياء أخرى.

أشار بعض الدارسين إلى أنّ هذه الظاهرة موجودة في اللغات السامية، مثل: العبرية، فقد كانت تكسر حرف المضارعة في معظم الأوزان، فالفعل "Shamar" مضارعُه "Yishmar"، والفعل "Dibber" مضارعه "Yidbber"، وهو موجود أيضا في اللهجات العامية⁽²⁾. وأضاف رمضان عبد التواب أنّ حرف المضارعة لا يُكسر إلا إذا كان ما بعده متحرّكا⁽³⁾؛ أي يُكسر إتباعا للمصوّت الذي يليه.

وفي مقابل ذلك فسّر إبراهيم أنيس ميل هذه المدن إلى كسر حرف المضارعة بأنّ بعض القبائل التي تأثرت بحياة الحضر، قد آثرت المصوّت الأمامي الذي تسميه: الكسرة، وفسّر وجود تلك الظاهرة عند قبيلة بهراء⁽⁴⁾ بهذا المعنى، فقد تأثرت لغتها بما في الشام من لغات نحو: الآرامية والعبرية؛ لوضوح كسر حرف المضارعة بإطراد فيها⁽⁵⁾.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 28/5.

(2) ينظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، دط، دت، ص 125.

(3) ينظر: محمود سليمان ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة، دار المعرفة الجامعية السكندرية، 1994، ص 129.

(4) هي قبيلة نزل أكثرها مدينة حمص من الشام، ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، طبعة منقحة، دط، دت، 192/1.

(5) في اللهجات العربية، ص 122.

ج/ تحريك الصوت الحلقي بالفتحة: حرّكت العرب الساكن من أصوات الحلق بالفتحة للمماثلة، واللغويون أوردوا شواهد كثيرة على هذه الظاهرة، من ذلك ما أورده ابن جنّي في قوله: "وسمعت الشجري أبا عبيدة غير دفعة الحرف الحلقي في نحو: "يعدو" و"هو محموم"، ولم أسمعها من غيره من عقيل، فقد كان يريد علينا منهم من يُؤنّس به، ولا يُبعد عن الأخذ بلغته، وما أظن الشجري، إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح؛ إذا انفتح ما قبله من الاسم على مذهب البغداديين⁽¹⁾. ومثال ذلك قول كثير (ت105هـ):⁽²⁾

لَهُ نَعْلٌ لَا تَطْبِي الكَلْبَ رِيحُهَا وَإِنْ جُعِلَتْ وَسَطَ المَجَالِسِ شَمَّتِ.

وقول أبي النجم⁽³⁾.

وَجَبَلًا طَالَ مَعْدًا فَاشْمَخِرُ أَشَمَّ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ.

وعلق ابن جنّي على ذلك بقوله: "وهذا قد قاسه الكوفيون، وإنّما كنّا نحن لا نراه قياسا؛ لكن مثل "يعدو"، و"هو محموم" لم يُرَوَّ عنهم فيما علمت، فأيتاك أن تخذل إلى كلّ ما تسمعه، بل تأمل حال مُورده وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله"⁽⁴⁾.

(1) الخصائص، ص 314، وذكر شواهد كثيرة لهذه الظاهرة في المنصف، ص 47.

(2) الخصائص، ص 314، والمنصف، ص 529، وفي رواية أخرى:

لَهُ نَعْلٌ لَا تَطْبِي الكَلْبَ رِيحُهَا وَإِنْ وُضِعَتْ بَيْنَ المَجَالِسِ شَمَّتِ.

معاني القرآن للفراء، 41/2، وفي الديوان:

إذا طرحت لم تطب الكلب ريحها وإن وضعت في مجلس القوم شمتت

ينظر: كثير، الديوان، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972، ص 324.

(3) الخصائص، ص 314، والمنصف، ص 527، والديوان، ص 90.

(4) الخصائص، ص 314.

ذكر ابن جني أنه لم يسمع من العرب من يحرك صوت الحلق غير الشجري؛ وهو من عقيل، ففي الشاهد الأول حرك صوت العين من "نعل"، وفي الشاهد الثاني "الدهر" حرك الهاء بالفتحة وأسكن الراء، غير أنه في موضع آخر، أو بالأصح، بعد فترة من الزمن ذكر في المحتسب أنه سمع هذا من ناس كثير من عقيل، قال: "ولعمري أن هذا عند أصحابنا ليس أمرا راجعا إلى حرف الحلق؛ لكنّها لغات، وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أنّ حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثرا معتدا معتمدا، فلقد رأيت كثيرا من عقيل لا أحصيه، يُحرك من ذلك ما لا يتحرك أبدا لولا حرف الحلق"⁽¹⁾.

الأصوات التي تخرج من الحلق تُؤثر مصوّت الفتحة، وهذا التحريك له ما يسوّغه من الناحية الصوتية؛ ذلك أنه إذا تأملنا وضع اللسان مع كلّ الأصوات الحلقية لوجدنا أنه الوضع الذي يتّخذ مع مصوّت الفتحة؛ وهو الاستواء في قاع الفم، وعلى هذا فالألف هواء ممتدّ في الحلق، والفتحة بعض الألف، ومتى أشبعت الفتحة حدث عنها الألف، وعلى هذا؛ فالأولى أن تُحرك الأصوات الحلقية بمصوّت من جنسها، فهذا يكون أخفّ وأيسر في النطق. وإذا تتبّعنا هذه الظاهرة في القرآن الكريم وجدنا ابن عطية أيضا يأخذ بقول البغداديين في أنّ للصوت الحلقى أثر مُعتمَد، يقول: "وقد سمعت بعض بني عقيل يقول: "تحوه"، بفتح الحاء، يريد: نحوه، وسمعت غيره يقول: "أنا مَحْموم"⁽²⁾.

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 167/1.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 367/2.

إذن ابن عطية يتفق مع ابن جني في نسبة هذه الظاهرة لبني عقيل؛ حيث يحركون الساكن من الصوت الحلقى بمصوت الفتحة، وفي موضع آخر نسبها إلى هذيل حيث يقولون: "نعمًا" في: نعمًا؛ من أجل حرف الحلق⁽¹⁾.

ومثال تحريك الحرف الحلقى بالفتحة قراءة قول الله تعالى: ﴿بَنَّهُر﴾ [البقرة: 249]، قرأ الجمهور بفتح الهاء، وقرأ مجاهد وحميد الأعرج وأبو السمال وغيرهم بـ"نهر" بإسكان الهاء في جميع القرآن⁽²⁾. فحجّة من فتح عين الكلمة هو كونها صوتا من الأصوات الحلقية، مع أننا غذا اعتمدنا المعلومات الصوتية الحديثة نجد أنّ الهاء صوت حنجريّ وليس صوتا حلقيا كما قال القدامى. وعليه يمكن القول إنّ تحريك الصوت بالفتحة لا يرجع إلى كونه حلقيا وإنما يعمّ جميع الأصوات التي لا يعمل فيها اللسان؛ أي التي يستوي معها في قاع الفم.

إذن تحريك الأصوات بالفتحة يرجع إلى وضع اللسان؛ حيث يكون مستويا في قاع الفم مع كلا الصوتين؛ ذلك أنّ اللسان لا يعمل مع الهاء والحاء والعين بل يستوي في قاع الفم، وهو الوضع نفسه الذي يتخذه مع الفتحة.

4/ الإمالة:

تُعرّف بأنها تقريب صوتيّ بين المصوتات؛ يعني الاتجاه بالمصوت قصيرا كان أو طويلا إلى حالة ارتكازية وسطى بين مصوتين اثنتين⁽³⁾.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 82/2.

(2) - نفسه، 11/2.

(3) - ينظر عبد القادر عبد الجليل الأصوات اللغوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص 306-307.

وقد تعرّض النحاة واللغويون القدامى لظاهرة الإمالة، فعرفوها وشرحوا أنواعها وأسبابها، وهي عند بعض: أن تنحو بالألف نحو الياء؛ لضرب من تجانس الصوت⁽¹⁾، وعند بعضهم: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء؛ لضرب من تجانس الصوت⁽²⁾.

قال أبو عمرو الداني بإمالة الفتحة نحو الكسرة؛ ذلك أنّ الفتحة بعض الألف، لذلك قبل أن نبدأ بإمالة الألف لابدّ أن نميل الفتحة أولاً، نتبيّن هذا من قوله: "فلا تكون - أي الألف- أبداً إلا تابعة للحركة التي قبلها تديرها، فلذلك إذا أُريد تقريبها من الياء بالإمالة تخفيفاً وتسهيلاً لزم أن تقرّب الفتحة التي قبلها من الكسرة؛ إذ الكسرة من الياء، فتقوى بذلك على إمالة الألف بعدها⁽³⁾.

تباينت آراء العلماء في حقيقة الإمالة، فرأى بعضهم أنها تكون في الفتحة الطويلة لا غير، وهذا ما أكده ابن شريح (ت476هـ) بقوله: "واعلم أنّ الألف هي التي تُمال وتُفتح وتُقرأ

(1) - الكتاب 230/4، والمقتضب، 35/2، و الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999، ص 441، و أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، سبك المنظوم وفي المختوم، تحقيق: عدنان محمد سلمان، فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2004، ص 280.

(2) - سر صناعة الإعراب، 67/1، وابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، التصريف الملوكي، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت . لبنان، 2005، ص 92، وابن عصفور (ت 699 هـ)، شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، تحقيق: صاحب أبو جناح، دط، 1982، 613/2، والفاكهي النحوي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (ت972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، دط، 1993، ص 307، وينظر: عبد الحميد محمد عبد الحميد، فضل المقال في الوقف والإمالة وزيادة همزة الوصل والإبدال والإبدال، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، ص 32.

(3) - ينظر: أبو عمرو الداني (ت444هـ)، الفتح والإمالة، تحقيق: أبو سعيد عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت- لبنان، 2002، ص 13.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

بين اللفظين ويتبعها حركة ما قبلها"⁽¹⁾، أي إنّ الإمالة تختصّ بالفتحة دون الكسرة والضمة الطويلتين، وفيما يلي من أمثلة سنتبين أنّ ابن عطية خصّ الإمالة بالفتحة الطويلة دون غيرها من المصوتات.

لقد تنوّعت عبارات ابن عطية حول الإمالة، فمن المصطلحات التي اعتمدها دليلاً على النحو بالفتحة نحو الكسرة: "الإمالة"، وهذا المصطلح هو الأكثر اعتماداً لدى ابن عطية، نتبين هذا مثلاً من قوله: "أمال"⁽²⁾ و"الإمالة"⁽³⁾، "أميلت"⁽⁴⁾. وهذا لا ينفي اعتماده مصطلحات أخرى، نحو: "الاضجاع" في مثل قوله: "وقرأ الكسائي ذلك كلّهُ بالاضجاع"⁽⁵⁾. نجد كذلك مصطلح "الكسر"؛ الذي لم يوظّفه ابن عطية كثيراً إلّا في مواضع قليلة جدّاً، ونلاحظ أنه كان حريصاً على نسبة المصطلح إلى أصحابه ومستعمليه، نحو نسبته مصطلح "الكسر" الدال على الإمالة إلى الزجاج، يقول: "قال الزجاج سمّى الناس الإمالة كسراً وليس بكسر صحيح، والخليل وأبو عمرو يقولان: إمالة"⁽⁶⁾.

نلاحظ أنّ الزجاج اعتمد مصطلح الكسر للدلالة على الإمالة؛ ولعلّ سبب ذلك أن الإمالة في الأصل هي أن نتجّه بنطق الفتحة نحو الكسرة، وأبو عمر الداني علّل هذا الاختيار بقوله: "الألف أقرب إلى الياء في المخرج منها إلى الواو؛ لأنّ الواو من الشفتين،

(1) الكافي في القراءات السبع، ص 48.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 526/6، 477، 4058/3، 42/5، 387/6.

(3) نفسه، 274/3، 631/8، 29/6.

(4) نفسه، 346/7.

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 631/6.

(6) نفسه، 631/8.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

والياء من وسط اللسان، فالياء قريبة من الألف والكسرة من الياء، فحسُن أن تقرَّب الفتحة؛ التي هي من الألف إلى الكسرة التي هي من الياء؛ لتقرب الألف التي بعد الفتحة إلى الياء التي هي أصلها؛ لقرب ما بين الألف والياء، وبُعد ذلك في الضمة مع الفتحة؛ لبُعد الواو من الألف، وأيضا فإنَّ الألف تُوَاحي الياء في الخفَّة، وتبعد من الواو لثقل الواو، فحسُن تقريب الفتحة؛ التي هي من الألف إلى الكسرة التي هي من الياء؛ لمؤاخاة الألف الياء في الخفَّة، وبُعد ذلك من الواو؛ لبعد الواو من الألف في الثقل⁽¹⁾.

فاللسان مع الفتحة الطويلة في وضعه الطبيعي يكون مستويا في قاع الفم، وفي أثناء حدوث الإمالة يأخذ اللسان في الصعود ناحية الحنك الأعلى، وأقصى ما يصل إليه أوَّل اللسان في صعوده نحو الحنك الأعلى هو مقياس الكسرة طويلة كانت أو قصيرة، واللسان في أثناء انتقاله يمرُّ بمراحل تمثِّل الإمالة بأنواعها. وفيما يلي سنحاول أن نعرض بعض الأمثلة التي أوردها ابن عطية دليلا على هذه الظاهرة.

ومن الشواهد القرآنية على الإمالة: إمالة أبو عمرو الواو من "وَادٍ" في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ [النمل:18]⁽²⁾، ولم يذكر ابن عطية السبب الموجب للإمالة في هذه اللفظة غير جعله التفضيم مقابلا للإمالة، هذا ما يظهر من قوله: "والجميع فحَم"⁽³⁾. إلا أنه جعل الفتح مقابلا للإمالة أثناء حديثه عن الإمالة الحاصلة في سورة النجم،

(1) - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 477/2.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 526/6، وينظر: الفتح والإمالة، ص 71.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 26/6.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

يقول: "قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر هذه السورة بفتح أوأخر الآيات فيها، وأماله عاصم في رواية أبي بكر [رأى]، وقرأ نافع وأبو عمرو بين الفتح والكسر، وأمال حمزة والكسائي جميع ما في السورة"⁽¹⁾.

لقد ورد في هذا النص ثلاثة مصطلحات هي "الفتح"، "بين الفتح والكسر"، و"الإمالة"، مع أنّ ابن عطية لم يحدّد حدود كلّ مصطلح؛ بخاصّة المصطلحين الأخيرين، وفيما يلي سنحاول تبين الدلالة الدقيقة لكلّ مصطلح؛ حتى نتمكّن من تبين سبب اعتماد ابن عطية لهذه المصطلحات.

فأبو عمر الداني يجعل الفتح على ضربين: فتح شديد وفتح متوسط، ويعرّف الفتح الشديد بقوله: "هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألفٌ، ويُسمى أيضا التّفخيم"⁽²⁾، ويمكن التمثل لهذا التعريف بلفظة: [وادي] المذكورة في المثال السابق، وهو الموضع الذي اعتمد فيه ابن عطية مصطلح التّفخيم.

ويعرّف أبو عمرو الداني الفتح المتوسط بقوله: "هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطّة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء كابن كثير وعاصم وغيرهما"⁽³⁾. من هذا التعريف الذي قدّمناه يمكن القول إنّ هذا هو الفتح الذي قصده ابن عطية بقوله: "قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر هذه السورة بفتح أوأخر الآيات فيها".

⁽¹⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 112/8.

⁽²⁾ - الفتح والإمالة، ص 13.

⁽³⁾ - نفسه، ص 13.

وقد بيّن ابن عطية أنّ الغرض من الإمالة التّداييلُ على أنّ أصل الألف ياء، وقدّم لذلك أمثلة كثيرة من القرآن الكريم نحو إمالة حمزة الألف من قوله تعالى: ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: 09] ⁽¹⁾، وعلّلها ابن عطية بقوله: "والداعي إلى إمالة ﴿خَافُوا﴾ الكسرة التي في الماضي في قولك: "خفت"؛ ليدلّ عليها" ⁽²⁾، نتبيّن من هذا القول أنّ الإمالة حدثت لكسرة غير موجودة، ولكنها مقدّرة في أصل البناء، فأمال حمزة [خافوا]؛ لأجل الكسرة التي في خفت.

ومثال الإمالة لكسرة غير موجودة، إمالة قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: 102]، بكسر السين، وهي قراءة إبراهيم النخعي ⁽³⁾، وقد بيّن ابن عطية أنّ المراد بهذه القراءة: الإمالة، وذلك على لهجة من قال: "سِلت تسال" ⁽⁴⁾، فالكسرة هي التي جوّزت الإمالة في هذه اللفظة، وهذا ما أكّده بقوله: "فالإمالة إنّما أريدت وساغ ذلك لانكسار ما قبل اللام في "سِلت"، كما جاءت الإمالة في (خاف) بمجيء الكسرة في خاء (خفت)" ⁽⁵⁾.

إذن، ابن عطية شبه إمالة سأل بإمالة خاف، وجعلها لهجة، دون أن ينسب هذه اللهجة إلى قبيلة معيّنة.

⁽¹⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 477/2.

⁽²⁾ - نفسه، 477/2.

⁽³⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 274/3.

⁽⁴⁾ - نفسه، 474/2.

⁽⁵⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 274/3.

ومن الإمالة الواردة في القرآن الكريم: إمالة الكسائي ﴿هَدَن﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ هَدَن﴾ [الأنعام: 80]، فقد أشار ابن عطية إلى أنّ الإمالة في ذلك حسنة؛ لأنها جازت في مثل [غزا] و[دعا] وهما من ذوات الواو، فهي في "هذان" التي هي من ذوات الياء أجور وأحسن⁽¹⁾. نلاحظ أنّ ابن عطية استحسّن الإمالة الواقعة في ﴿هَدَن﴾؛ لأنّ الألف فيها منقلبة عن ياء، وما أجازها أيضا أنّ الإمالة وقعت في بعض الأفعال؛ التي الألفات فيها منقلبة عن واو، نحو: (غزا) و(دعا)، مع أنّ فخر الدين الرازي نصّ على أنّ الألف تمال نحو الياء؛ لتدلّ على الياء، إذا كان انقلابا عنها، مع أنّ من القراء من أمال ألفاظا منقلبة ألفاتها عن واوٍ مثل الإمالة في قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: 1-2] والآيات التي بعدها، يقول: "فإنّه لما ابتدئت السورة بحرف الياء أتبعها بما هو من الواو؛ لأنّ الألف المنقلبة عن الواو قد تُوافق المنقلبة عن الياء، ألا ترى أنّ "تَلَوْتُ" و"طَحَوْتُ" ونحوهما قد يجوز في أفعالها أن تتقلب إلى الياء، نحو: "تلى"، و"دحى"، فلمّا حصلت هذه الموافقة استجازوا إمالة ما كان من الياء"⁽²⁾.

نتبين من هذا الكلام أنّ بعض القراء أمالوا الألفات وإن كانت منقلبة عن واوٍ مراعاةً للفواصل القرآنية وطلبا للتناسب، إضافة إلى أنّ بعضها تتقلب أفعالها إلى ياء، وهذا يقوي الإمالة فيها.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 405/3.

(2) - التفسير الكبير، 187/31-188.

ومما أماله القرءاء من الأسماء التي جاءت على وزن فُعَلَى إمالة قول الله تعالى:

﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: 05]، ذكر ابن عطية أنّ الكسائي أمال [الرؤيا] حيث وقعت، وإن روى

بعضهم أنّه لم يُمل في سورة يوسف وأمال في غيرها.⁽¹⁾ وطبعا ما أجاز الإمالة في هذا
الموضع أنّ الألف في [الرؤيا] منقلبة عن ياء.

وقد قدّم أبو عمر الداني تفسيراً لهذه الإمالة بقوله: "فأما علّة الكسائي في إمالاته

﴿رُءْيَاكَ﴾ و﴿رُءْيَاكَ﴾ وبابه فإنّه لما كانت ألفها للتأنيث كما هي في نظائرها قريبها لذلك

بالإمالة من التاء التي هي من علامة التأنيث، ومن الياء التي تنقلب إليها أيضا في التثنية

والجمع إذا قيل: الروبيان والروبيات"⁽²⁾ إذن حسب ما ذكره الداني فإنّ علّة الإمالة في هذه
الآية هو علامة التأنيث.

كما قدّم أبو عمرو الداني تفسيراً آخر للخلاف الذي أورده ابن عطية حول اختلاف

الرواة فيما إذا أمال الكسائي هذه اللفظة في سورة يوسف أم أنّه فتحها وأمال في غيرها من

المواضع، بقوله: "فأما علّة ما رواه أبو الحارث عنه من إخلاص الفتح في قوله تعالى:

﴿رُءْيَاكَ﴾⁽³⁾ خاصّة فإنّه أراد بذلك الجمع بين اللغتين لفشوّهما وفصاحتها وصحّتهما في

الأثر، فلذلك خصّ الأوّل منها بالفتح، إذ كان هو المتقدّم عليها كما أنّ الفتح هو المتقدّم

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 42/5.

(2) - الفتح والإمالة، ص 105.

(3) - الآية 5 من سورة يوسف.

على الإمالة، وخصّ ما عداه بالإمالة؛ لمجيئه بعده كما أنّ الإمالة بعد الفتح، إذ هو الأصل وهي فرع عنه؛ ليدلّ على هذا المعنى⁽¹⁾.

إذن، هذا الخلاف متعمد حسب رأي أبي عمر الداني، وسببه هو التذليل على أنّ الأصل الفتح والإمالة فرع داخل عليه، وهذا نبه إليه الداني وغيره من العلماء، يقول: "والفتح عند علمائنا الأصل والإمالة فرع داخل عليه"⁽²⁾، فالأصل في كلام العرب الفتح؛ أي إبقاء الفتحة الطويلة على حالها.

ومما انفرد الكسائي بإمالاته، إمالة قول الله تعالى: ﴿ءَاتَنِي﴾ [مريم:30]⁽³⁾، و﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَاةِ﴾ [مريم: 32]، وقد نقل ابن عطية رأي أبي علي الفارسي في كون الإمالة في الأولى أحسن من الإمالة في الثانية⁽⁴⁾، وقد علّل أبو عمرو الداني هذا الاستحسان بقوله: "أماله الكسائي وحده؛ قوذا لأصله في الدلالة بذلك على الياء التي هي الأصل، ولم يحفل بالصاد وإن كانت مستعلية؛ لأنها قبل الألف فهو منحدر عنها بالإمالة والانحدار بعد الإصعاد خفيف"⁽⁵⁾.

إذن الذي حسّن الإمالة في: [أتاني] هو صوت الاستعلاء الموجود في: [أوصاني] وإن كانت الألف فيها منقلبة عن ياء؛ لأنّ حروف الاستعلاء ممّا يمنع الإمالة، وهذا ما نصّ

(1) الفتح والإمالة، ص 105-106.

(2) نفسه، ص 12، والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 477/2.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 29/6 والفتح والإمالة، ص 300.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 29/6 والحجة في علل القراءات السبع، 201/5.

(5) الفتح والإمالة، ص 300.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

عليه اللغويون القدامى في غير موضع، فقد عقد لها سيبويه باباً أسماه: "هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى"⁽¹⁾. وكذلك فعل المبرّد في: "باب الحروف التي تمنع الإمالة"⁽²⁾. من هذه الأصوات: الأصوات السبعة المستعلية: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء؛ إذا كان صوت منها قبل فتحة طويلة وهي تليه، وعلل سيبويه هذا المنع بقوله: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنّها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلمّا كانت مع هذه الحروف المستعلية غابت عليها، كما غابت الكسرة عليها في "مساجد" ونحوها، فلمّا كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما، كان رفع اللسان من موضوع واحد أخفّ عليهم فيدغمونه"⁽³⁾.

نفهم من هذا الكلام أنّ الاقتصاد في الجهد العضلي وطلب الخفة هو المانع الأساس للإمالة، فكما أنّ هذه الأخيرة هي تقريب مصوّت الفتحة الطويلة ممّا يشاكله من كسرة، فكذلك الحفاظ على الفتح هو مشاكلة لهذه الصفة وما يجاورها من أصوات مستعلية؛ لأنّ هذه الأصوات مستعلية المخارج، فلذلك وجب الفتح.⁽⁴⁾ ولكن رغم هذا المنع إلا أنّ الداني وجد له مسوّغا صوتيّاً، تمثّل في تموقع الضاد قبل الألف، وإن كان هذا المطلوب يتحقّق من

(1) - الكتاب، 244/4.

(2) - المقتضب، 38/2.

(3) - الكتاب، 244/4.

(4) - المقتضب، 38/2.

الناحية الخطية فقط؛ لأنه صوتيا لا يمكن فصل الصاد عن الألف، التي هي عبارة عن فتحة طويلة تتحرك بها الصاد.

ومن الشواهد القرآنية على ظاهرة الإمالة ما أورده ابن عطية من إمالة، قوله تعالى:

﴿مِشْكُوتٌ﴾ [النور: 35]⁽¹⁾، وهي قراءة الكسائي؛ حيث أمال الألف من مشكاة، فكسر الكاف

التي قبلها⁽²⁾، فبما أنّ الفتحة بعض الألف، كان لزاما على القارئ الذي يميل أن يبدأ بإمالة

الفتحة التي هي بعض الألف أولا، وهذا ما أشار إليه الداني بقوله: "فلا تكون - أي الألف -

أبدا إلاّ تابعة للحركة التي قبلها تُديرها، فلذلك إذا أُريد تقريبها من الياء بالإمالة تخفيفا

وتسهيلا لزم أن تقرب الفتحة التي قبلها من الكسرة؛ إذ الكسرة من الياء، فتقوى بذلك على

إمالة الألف بعدها"⁽³⁾.

قال الداني بإمالة الفتحة نحو الكسرة؛ ذلك أنّ الفتحة بعض الألف؛ لذلك قبل أن نبدأ

بإمالة الألف؛ لا بُدّ أن نُميل الفتحة أولا.

ومن الألفاظ التي أميلت مع وجود صوت الاستعلاء فيها، إمالة قول الله تعالى:

﴿تُقِنَّةٌ﴾ [آل عمران: 28]، فقد أمالها حمزة، وفتحها سائر القراء، وقرأها نافع بين الفتح

والكسر⁽⁴⁾.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 387/6.

(2) نفسه، 387/6.

(3) الفتح والإمالة، ص 13.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 193/2.

لقد اكتفى ابن عطية بإيراد الشاهد من القرآن الكريم دون أن يشير إلى السبب الموجب للإمالة أو الفتح. ولكن ممّا أورده نتبيّن أنّ علّة من أمال هي أنّ أصل الألف في [ثُقَاة] ياء، وعلّة من فتح هي أنّ اللفظة تحوي أحد الأصوات المستعلية المانعة للإمالة؛ وهو صوت القاف، لكنّ نافع لم يأخذ بأيّ من العلتين وقرأ بين الفتح والكسر، ولعلّ ابن عطية يقصد بهذا المصطلح: الإمالة المتوسطة، أي أنّ يُؤتَى بالصوت بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة.

نجد في القرآن الكريم وقراءاته أمثلة كثيرة للإمالة، من ذلك إمالة الكسائي الألف من قوله تعالى: ﴿سَارِعُوا﴾ [آل عمران: 133]، ومن قوله: ﴿بِسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: 61]، وقد نقل ابن عطية استحسان أبي عليّ للإمالة في هذا الموضع؛ وذلك لوقوع الراء المكسورة بعدها⁽¹⁾.

إنّ الراء من الأصوات المانعة للإمالة بشرط أن تكون مضمومة أو مفتوحة، أمّا إذا كانت مكسورة، فإنّها تقوّي الإمالة؛ ذلك أنّها صوت مكّرر، يقول السيرافي (ت368هـ): "الراء فيها تكرير إذا نُطق بها ومُدّ الصوت، والتكرير الذي يمنع الإمالة إذا كانت مضمومة أو مفتوحة أكثر من منع غيرها من الحروف سوى الحروف المستعلية، وإذا كانت مكسورة فهي تقوّي على الإمالة أكثر من قوّة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأنها إذا كانت مضمومة أو مفتوحة فكأنّ الفتح أو الضمّ يتضاعفان فيها وهما يمنعان الإمالة، وإذا كانت مكسورة

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 393/2. والحجة في علل القراءات السبع، 303/2.

فكأن الكسر يتضاعف فيها وهو يقوي الإمالة⁽¹⁾. نفهم من هذا أن صفة التقخيم التي يكتسبها صوت الراء من تحرّكه بالفتحة أو الضمة هو الذي يمنع الإمالة مثلما قوت الكسرة الإمالة فيها.

ومن أمثلة الإمالة في القرآن الكريم ما أورده ابن عطية من إمالة الدال في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: 39]، فقد قرأها بالإمالة حمزة والكسائي⁽²⁾. وعلتها في هذا الموضع أن أصل لام الفعل ألف منقلبة عن ياء؛ فأميلت لذلك.

ومثال ذلك أيضا الإمالة في قوله تعالى: ﴿فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: 39]؛ حيث أمال ابن عامر الألف⁽³⁾ ولم يُعلل ابن عطية الإمالة الواقعة في هذا الموضع مع أن الراء من الأصوات التي تمنع الإمالة؛ خاصة وأنها جاءت مفتوحة، لكنّ أبا عمرو الداني علّلها بقوله: "وعلة ورش في إمالة هذه الراء مع الياء الساكنة والكسرة أنّهما لمّا وقعا قبلها وهي مفتوحة، وفتحها مقام ففتحين للتكرير الذي فيها؛ كره انتقال اللسان منها إلى فتحها؛ لأنّ ذلك بمنزلة الصاعد من هبوط إلى علوّن؛ وذلك ثقيل، فلذلك أمال فتحة الراء نحو الكسرة قليلا ليجانس صوتها بذلك صوت الياء الساكنة أو الكسرة التي قبلها، فيخفّا على النطق ويحسننا في السمع ويكون عمل اللسان فيهما من جهة واحدة، ولم يراع الساكن بينهما وبين

(1) السيرافي (ت 368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1 ، 2008 ، 3/5.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 207/2، والفتح والإمالة، ص 212.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 208/2.

الكسرة⁽¹⁾.

فعلة الإمالة كما ذكر الداني هي الاقتصاد في الجهد العضلي وطلب التجانس؛ لأنّ في الانتقال من كسر إلى فتحين ومن استقال إلى استعلاءين مأونة وثقل في النطق، ورغم أنّ بين المصوّتين المتتارين ساكن، إلا أنّ هذا الساكن ليس بحاجز حصين.

وأمثلة الإمالة في القرآن الكريم كثيرة ومتنوّلة سنحاول أن نختمها بالحديث أنّ أمثلة الإمالة الموجودة في الحروف التي في أوائل السور، نحو قوله تعالى: ﴿الر﴾ [يونس: 01]، يقول ابن طية: "واختُلف أنّ نافع في إمالة الراء، والقياس ألاّ تمال"⁽²⁾. وأضاف: "وللّ من أمال الراء أن يدلّ بذلك إلى أنّها اسم للحرف وليست بحرف في نفسها، وإنما الحرف (ر)"⁽³⁾.

نتبين من الذي ذكره ابن طية أنّ الأصل في الأصوات عدم الإمالة، وإنّما أميلت في هذا الموضع للتدليل إلى نطقها؛ أي إنّها اسم للحرف [ر].

نلاحظ من الأمثلة التي قدّمناها أنّ ابن طية لم ينسب الإمالة إلى قبيلة معينة، وإنّما اكتفى في أغلب المواضع بالإشارة إلى الصوت الممال، ونحن إذا حاولنا تتبّع ظاهرة الإمالة في اللهجات العربية القديمة سنجد أنّ الفتح يُنسب لأهل الحجاز، والإمالة لتميم ومن جاورها

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 193/2.

(2) نفسه، 444/4، وذكر أبو عمرو الداني أن نافع قرأ بالفتح، الفتح والإمالة، ص 248.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 444/4.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

من سائر أهل نجد، نحو "أسد" و"قيس"⁽¹⁾، أمّا سيبويه فلم ينسب الإمالة إلى قبيلة معيّنة، بل ذكر أنها غير مطّردة فيهم، فقد يُميل من اشتهر بالتفخيم، والعكس، يقول: "واعلم أنّه ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممّن يميل، ولكنّه قد يُخالف كلّ واحدٍ من الفريقين صاحبه، فينصب بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممّن ينصب، لكنّ أمره وأمر صاحبه كأمر الأوّلين في الكسر، فإذا رأيت عربيًّا كذلك فلا تَرَيَنَّه خلطاً في لغته، ولكن هذا من أمرهم"⁽²⁾.

ما ذكره سيبويه تحقّق معنا سابقاً في الأمثلة التي ذكرناها دليلاً على الإمالة؛ حيث كثيراً ما كان يحدث الخلاف فيما كان القارئ قد أمال في هذا الموضع أم لا، فالعرب لا تلتزم الإمالة في كلّ كلامها، بل تفتح في مواضع وتُميل في مواضع أخرى، ومن العرب من لا يميل وإنّما يبقى اللفظة على حالها⁽³⁾.

ذكر أبو عمرو الداني أنّ الفتح لهجة أهل الحجاز، والإمالة لهجة غيرها من العرب، يقول: "إنّ الفتح والإمالة فيما اختلفت القراءة فيه لغتان مشهورتان مستعملتان، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب؛ الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامّة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، والفتح عند علمائنا الأصل والإمالة فرع داخل عليه"⁽⁴⁾.

(1) التصريف الملوكي، ص 92، وشرح جمل الزجاجي، 613/2.

(2) الكتاب، 214/4.

(3) نفسه، 241/4.

(4) الفتح والإمالة، ص 12، والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 477/2.

وقال أبو القاسم الهذلي (ت465هـ): "الإمالة لغة هوزان وبكر بن وائل وسعد بن بكر"⁽¹⁾.

الأصل في كلام العرب الفتح؛ أي إبقاء الفتحة الطويلة على حالها، وتغلب أن تكون لهجة أهل الحجاز، أمّا علّة من أمال، وهم تميم ومن جاورها من قبائل فهو طلب الخفة والاقتصاد في الجهد العضلي، يقول ابن الجزري: "الإمالة لغة لقبائل العرب، دعاهم إلى الذهاب إليها التماس الخفة"⁽²⁾.

يرى إبراهيم أنيس أنه إذا كان السبب في الإمالة هو التديل على أصل الفتحة الطويلة أنّها ياء، فهذا يعني أنّ الإمالة هي الأصل، وعليه يجب أن يُفهم أنّ الأصل اليائي قد تطوّر أولاً إلى الإمالة، ثم تطوّرت الإمالة إلى الفتح، وعليه، فمبّرر الانتقال من الإمالة إلى الفتح هو الاقتصاد في الجهد العضلي والميل إلى السهولة التي يلجأ إليها الإنسان في معظم ظواهره الاجتماعية⁽³⁾.

نفهم من ذلك أنّ الفتح أخفّ من الإمالة، لأنّ الإمالة هي الأصل، والألفاظ تميل في تطوّرها إلى الأسهل والأخفّ.

5/ المدّ والقصر في المصوتات:

نقصد بالمدّ والقصر الإطالة والتقصير في المصوت، وهو ما عبّر عنه اللغويون بالإشباع وبالحدف. فالفرق بين المصوتات الطويلة والقصيرة هو فرق في الكميّة فقط؛ فعن

⁽¹⁾ ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، خدمة: عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار البلاغ، الجزائر، 2003، ص

97.

⁽²⁾ نفسه، ص 96.

⁽³⁾ في اللهجات العربية، ص 59.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

إشباع المصوتات القصيرة تحدث الطويلة، يقول ابن عربي (ت638هـ): "اعلم أنّ المراد بالحروف الصغار: الحركات الثلاثة، وهي الضمة والفتحة والكسرة، ولهذه الحروف حالان: حال إشباع وحال غير إشباع، فإن اتّصف واحد منها بالإشباع كان علّةً لوجود معلول يناسبه، فإن أشبعت الضمة كان عنها الواو المعلولة، وإن كانت الحركة فتحة كان عنها الألف، وإن كانت كسرة كان عنها الياء المعلولة"⁽¹⁾ فكلّ مصوّت ينشأ عن إشباعه مصوّت طويل يناسبه، فالفتحة تناسبها الألف، والضمة تناسبها الواو المعتلّة، والكسرة تناسبها الياء المعتلّة.

قد تتعرّض المصوتات حال التركيب إلى تغيير في كمّيّتها وهذا ما عبّر عنه ابن عطية بالمد والقصر.

أ- مدّ المصوتات: من الشواهد التي أوردها ابن عطية دليلاً على إشباع المصوتات القصيرة قراءة قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفتح: 04]، فقد روي عن نافع إشباع الكسرة من الكاف في "ملك"، فيقرأ: [مَلِكِي]، وهي لهجة للعرب ذكرها المهدي⁽²⁾ فابن عطية أشار إلى أنّ الإشباع لهجة دون أن ينسبها إلى قبيلة معيّنة.

ومثال هذا الإشباع ما كان في قول الله تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسْتَكَانُوا﴾

[آل عمران: 146]، قال ابن عطية: "ذهبت طائفة من النحاة إلى أنّه من السكون، فوزنه:

⁽¹⁾ ابن عربي، الفتوحات المكية، تحقيق: عثمان يحيى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد الدراسات العليا في السوربون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، 313/13.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 75/1.

"افتعلوا" . استكنوا، فمُطلت فتحة الكاف فحدث من مطلها ألف، وذهبت طائفة إلى أنه مأخوذ من "كان يكون"، فوزنه على هذا الاشتقاق استفعلوا أصله "استكُونوا"، نُقلت حركة الواو إلى الكاف وقُلبت ألفاً⁽¹⁾.

نلاحظ أن ابن عطية عرض لنا مذهبين للعلماء في أصل [استكانوا]، المذهب الأول أن تكون من السكون وأشبع فتحة الكاف منها، والآخر أن يكون أصل اللفظة من "كان"؛ وعليه تكون صيغة افتعل منها: "استكُونوا"، فطراً على اللفظة إعلال بالنقل؛ وذلك بأن نُقلت فتحة الواو إلى الكاف، ثم طراً عليها إعلال آخر بالحذف، وذلك بأن حذفت الواو الساكنة؛ لأنه لا يثبت في اللغة واو ساكنة بعد ألف.

ومثال إشباع الفتحة في القرآن الكريم ما جاء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا أُضْعَوُا خِلَالَكُمْ﴾ [التوبة: 47]. قال ابن عطية: "ووقعت "ولا أوضعو" بألف بعد لا في المصحف، وكذلك وقعت في قوله: ﴿أَوْ لَا أَذْخَنَّهُمْ﴾⁽²⁾، قيل: وذلك لخسونة هجاء الأولين، قال الزجاج: وإنما وقعوا في ذلك؛ لأنّ الفتحة في العبرانية وكثير من الألسنة تُكتب ألفاً⁽³⁾، قال القاضي أبو محمد رحمه الله: "ويُحتمل أن تُمطل حركة اللام فيحدث ألف بين اللام والهمزة التي من أوضع"⁽⁴⁾.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 381/1.

(2) - الآية 21 من سورة النمل.

(3) - الزجاج، أبو اسحق إبراهيم السري (ت311هـ)، تهذيب معاني القرآن وإعرابه، تهذيب: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ط1، 2006، 451/1.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 323/3.

يبين لنا ابن عطية أنّ الفتحة الطويلة في [لا أوضعوا] من زيادات الخط التي نجدها في المصحف، وهذا ما أثبتته الفراء أيضا حين قال إنّ المصاحف كلّها اجتمعت على زيادة الألف بعد اللام في [لا أوضعوا]، وهو من سوء هجاء الأولين⁽¹⁾. كما أشار إلى أنّ المصاحف لم تتفق في زيادة الألف بعد اللام في قوله تعالى: ﴿أَوَلَا أذْهَبْنَاهُ﴾؛ حيث كُتبت بالألف وبغير الألف⁽²⁾.

نفهم ممّا تقدّم أنّ زيادة الألف مع اللام الأولى كان مجرد زيادة في الخطّ، أمّا مع اللام الثانية فكانت عن مطلّ وإشباع؛ لذلك أثبتت في مصاحف وأهملت في أخرى. وهذه الشواهد القرآنية التي أوردناها دليلا على ظاهرة الإشباع في المصوتات لها نظير في كلام العرب شعرا ونثرا، فمن الشعر مثلا قول الفرزدق (ت110هـ):⁽³⁾

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ.

أراد: "الصياريف"، فأشبع الكسرة فتولّد عنها ياء.

وممّا نطقت به العرب بالإشباع قول الشاعر:⁽⁴⁾

لَوْ أَنَّ عِنْدِي مِئْتِي دِرْهَامٍ لَجَازَ فِي آفَاتِهَا خَاتَمِي.

⁽¹⁾ معاني القرآن، 295/2.

⁽²⁾ نفسه، 296/2.

⁽³⁾ الكتاب 51/1 والمقتضب، 533/1 وينظر: ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد (ت299هـ)، تلقيت القوافي وتلقيت حركاتها، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الملكية، دار ابن حزم، السعودية، ط1، 2006، ص 55، والكامل في اللغة والأدب، 319/1 والخصائص، ص 515، وسر صناعة الإعراب، 40/1، وبلا نسبة في خزانة الأدب عندما أورده كاملا، ونسبه للفرزدق في الموضع نفسه مع اختلاف في الرواية: نفي الدنانير تنقاد الصياريف، 391/4.

⁽⁴⁾ سر صناعة الإعراب، 40/1.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

بمعنى أنّ "الدراهيم" لا يقاس عليها؛ لأن درهم تُجمع على "دراهم"، أي: مفاعل ولا تُجمع جمع تكسير.

ومثال هذا الإشباع في النثر قول بعض العرب، "خذه من حيث وليساً" وهو إشباع "ليس" ومما حكاه الفراء قولهم: "أكلت لحماً شاة⁽¹⁾"، فالمتكلم أشبع الفتحة علامة على التذكّر، وهي لهجة⁽²⁾، وهذا يدلّ على أنّ المدّ والإشباع لهجة لبعض العرب وليس ضرورة؛ بدليل أنّها وردت في القراءات القرآنية، وهي ليست موضعاً للضرورات، ووردت في النثر كما في الشعر.

أورد ابن عطية مجموعة من القراءات القرآنية التي حدث فيها إشباع ضمير الغائب كما في قراءة قول الله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ [البقرة: 93]. قال ابن عطية: "وقرأ الحسن ومسلم بن جندب: [يأمرُكم بهو إيمانكم] برفع الهاء"⁽³⁾ ولم يعلّق على هذه القراءة، وما نلاحظه نحن أنّ الهاء أشبعت بمصوّت الضمة؛ مع أنّها جاءت مكسورة بعد أداة الجرّ الباء، وعلة ذلك أنّ القارئ أرجع الهاء إلى أصلها، وهو ضمير الغائب (هو). ومثال الإشباع في ضمير الغائب قراءة قول الله تعالى: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: 02]. فقد قرأ ابن اسحق: [فيهو] بضم الهاء ووصلها بواو⁽⁴⁾.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 401/2.

(2) الخصائص، ص 714.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 287/1.

(4) نفسه، 103/1.

اعتنى ابن عطية بذكر اختلاف القراء في إشباع ضمير الغائب في قول الله تعالى:

﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 06]؛ حيث كان عبد الله بن كثير يصل الميم بواو انضمت الهاء قبلها

أو انكسرت؛ فيقرأ [عليهم وقلوبهم، وسمعهم وأبصارهم] ⁽¹⁾ مبيّنا في الآن نفسه موضع

وعلة اختلاف القراء في إشباع هاء الضمير؛ التي تكون في الهاء التي قبلها كسرة أو ياء

ساكنة، فإذا لم يتوقّر هذان الشرطان فإنّه لا يكون في الهاء إلا الضمّ أو التسكين ⁽²⁾.

وغياب هذا الشرط جعل ابن عطية وغيره يخطئون القراءة التي حدث فيها إشباع

لضمّة هاء تقدّمها فتحة، في نحو قراءة قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾

[الزمر: 07]؛ حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: [يرضه] بضمّة مشبعة على الهاء،

وقرأ ابن عامر وعاصم بضمّة مختلصة، واختلف عن نافع وأبي عمرو، وقرأ عاصم في رواية

أبي بكر [يرضه] بسكون الهاء ⁽³⁾. قال أبو حاتم: وهو غلط لا يجوز ⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّ ابن عطية أورد أبا عمرو ضمن الذين أشبعوا ضمّة الهاء، في حين عُرف

عنه الاختلاس ⁽⁵⁾ وعليه يمكن القول إنّه قرأ بالقراءتين لعلّة ما.

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 89/1 والمبسوط في القراءات العشر، ص 42.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 89/1.

⁽³⁾ نفسه ، 375/7 والمبسوط في القراءات العشر، ص 236.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 375/7.

⁽⁵⁾ المبسوط في القراءات العشر، ص 236.

أمّا فيما يخصّ ما نقله ابن عطية عن أبي حاتم من أنّ هذه القراءة غلط لا يجوز،
فذلك كون هذه الهاء المشبعة جاءت بعد فتحة وليس بعد كسرة؛ وهذا يُلغي إشباعها.
نلاحظ في كل الشواهد التي تقدّمت أنّ ابن عطية لم ينسب الإشباع إلى لهجة معيّنة،
في حين أثبت سيبويه أنّ المدّ في المصوّتات لهجة الحجاز، وذلك في قوله: "وأهل الحجاز
يقولون: "مررت بهو قبل"، و"لديهو ماله"، ويقرأون: ﴿خَسَفْنَا بِهِوٍ وَبِدَارِهِوٍ الْأَرْضَ﴾⁽¹⁾،
لزموا الأصل"⁽²⁾.

أمّا المبرّد فلم يجعل هذه اللهجة وقفا على أهل الحجاز، وإنما خصّهم بها، يقول:
"فأمّا أهل الحجاز خاصّة يقرأون: ﴿خَسَفْنَا بِهِوٍ وَبِدَارِهِوٍ الْأَرْضَ﴾ لزموا الأصل"⁽³⁾. أي إنّ
الأصل في ضمير الغائب: الضمّ؛ ولضرب من التماثل بين الضمّة والكسرة التي تقدّمتها،
أبدلت الضمة كسرة، ومعلوم أنّه لا تثبت واو ساكنة بعدة كسرة.

وقد علّل الزجاج هذا الإشباع والمدّ بقوله: "إنما زيدت لخباء الهاء، وذلك أنّ الهاء
تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت"⁽⁴⁾.
بمعنى أنّ الخاصية الصوتية لصوت الهاء، هي التي تطّلبت الإشباع؛ فالهاء عبارة عن هواء
زفير والسكت عليه يضعفه أكثر، نتيجة قلةّ الدفعة الهوائيّة؛ وهذا ما دعل العرب يُشبعون

⁽¹⁾ الآية 81 من سورة القصص.

⁽²⁾ الكتاب، 310/4.

⁽³⁾ المقتضب، 77/1، والخصائص، ص 290، وذكر الزجاج أنها قرئت بإشباع كسرة الهاء، تهذيب معاني القرآن وإعرابه،
27/1.

⁽⁴⁾ تهذيب معاني القرآن وإعرابه، 26/1.

مصوتها مخافة الإجحاف بصوتها.

ب- قصر المصوتات: عبّر عنه اللغويون بالقصر وبال حذف أيضا، وبين ابن جني أنّ الحذف في كلام العرب على ضربين: أحدهما عن علة؛ فهو مقيس، والآخر عن استخفاف؛ فلا يسوغ قياسه⁽¹⁾.

ومن الشواهد التي أوردها ابن عطية دليلا على هذه الظاهرة: القصر في قوله تعالى:

﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: 03]، فقد قرأ يحيى بن

وثّاب وإبراهيم النخعي: [ورُبْع] ساقطة الألف⁽²⁾. وتلك لهجة مقصدها التخفيف كما قال الشاعر على لسان الضبّ:⁽³⁾

لَا أَشْتَهِي أَنْ أَرَدَا إِلَّا عَرَادًا عَرِدَا.
وَصَلِيًّا نَا بَرِدَا وَعَنْكَثًا مُلْتَبِدَا.

يريد: بارد⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّ حذف مصوت الفتحة الطويلة كان لهجة؛ القصد منها التخفيف والاقتصاد في

الجهد العضلي. ومثال هذا الحذف أيضا، قراءة قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾

[هود: 105]، قرأ نافع: [يأتي] بإثبات الياء وصلا، وحذفها وقفا⁽⁵⁾، وابن كثير بإثباتها وصلا

⁽¹⁾ التصريف الملوكي، ص 47.

⁽²⁾ البحر المحيط، 172/3.

⁽³⁾ تهذيب اللغة، مادة [ع رد]، وورد بلانسة في المحتسب عن وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 181/1.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 378-467/2.

⁽⁵⁾ الكافي في القراءات السبع، ص 114، وجامع البيان في القراءات السبع، 327/2.

ووقفا، وهي ثابتة في مصحف أبي، وقرأ باقي السبعة بحذفها وصلا ووقفا وسقطت في مصحف الإمام عثمان⁽¹⁾.

حاول ابن عطية توجيه هذه القراءات؛ مبينا أن حجة من حذف الياء في الوقف التشبيهة بالفواصل⁽²⁾ أما من حذفها في الوصل فللتخفيف، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:⁽³⁾

لَا أَدْرِ وَلَا أَبَالِ.

وقد بين الفراء أن كل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفهما وتجتزئ بالضممة من الواو، وبالكسرة من الياء، ومثل بقول الشاعر:⁽⁴⁾

كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَآ.

ونحو هذا الحذف في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: 64]،

وعلل الرازي هذا الحذف بقوله "وقوله: "نبغ": أصله: نبغي، فحذفت الياء طلبا للتخفيف لدلالة الكسرة عليه، وكان القياس ألا تُحذف؛ لأنهم إنما يحذفون الياء في الأسماء وهذا فعل، إلا أنه قد يجوز على ضعف القياس حذفها؛ لأنها تُحذف مـ الساكن الذي يكون بعدها كقولك: "ما نبغي اليوم"؟ فلما حذفت مـ الساكن؛ حذفت أيضا مـ غير الساكن⁽⁵⁾ معنى هذا الكلام

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 261/5.

(2) نفسه، 161/5.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 261/5.

(4) معاني القرآن، 342/1، الخصائص، ص 721، وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، 1986، ص 32.

(5) التفسير الكبير، 135-134/21، والسيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 2003، 181/3.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

أنَّ مصوَّت الكسرة الطويل فُصِّرَ أو أنقص من كمّيته؛ لأنَّه وليه صوت ساكن هو الألف من لام التعريف، مع أنَّها في الأصل مُصوَّت.

وما نفهمه أيضا من كلام الرازي هو أنَّ حذف الياء يجوزُ في الأسماء دون الأفعال أمرٌ لا يُقاس عليه، وهذا الحذف ينطبق على الفعل: [أتى].

وقد أجاز ابن جنّي هذا الحذف في الأفعال⁽¹⁾؛ لأنَّ الياء التي هي عبارة عن كسرة طويلة لا تُحذف كاملةً، وإنَّما يُحذف جزء منها، ويبقى جزء آخر؛ الذي هو كسرة قصيرة للدلالة على ما حُذف. و ابن عطية نَسب هذا الحذف إلى قبيلة هُذيل فيما نقله عن الزمخشري⁽²⁾ ووافقه في هذه النسبة أبو حيان الأندلسي⁽³⁾.

نلاحظ في الأمثلة التي تقدّمت أن ابن عطية عبّر عن التقصير في كمّية المصوَّات بالحذف؛ ذلك أنَّ القدامى يعدّون الياء والألف والواو حروف مدّ ساكنة، مع أنها في الأصل رمز للمصوَّت الطويلة، وبما أنَّ العرب عاملت المصوَّت الطويل معاملة الصامت شبّهوا التقصير بحذف المصوَّت، يقول ابن جنّي: " وحذفت أيضا استخفافا كما تحذف الحركة"⁽⁴⁾. وقد أرجع إبراهيم أنيس هذا الحذف إلى السرعة في النطق عند أهل البدو⁽⁵⁾.

(1) الخصائص، ص 721.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 262/5. والتفسير الكبير، 48/18.

(3) تذكرة النحاة، ص 32، وينظر عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، ص 323.

(4) الخصائص، ص 515.

(5) في اللهجات العربية، ص 116، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي، ص 208.

إنَّ المدَّ والقصر في المصوتات ظاهرة صوتية عبّر عنها ابن عطية بالزيادة والحذف، والمدَّ والقصر، وهي ظاهرة مرتبطة باختلاف اللهجات العربية. ولا بد من الإشارة إلى أنَّ قصر المصوتات له مظهران آخران في اللغة العربية، هما: الاختلاس والإشمام.

1. الاختلاس: ذكر ابن جنّي أنَّ كثيراً من العرب اختلست المصوتات طلباً للتخفيف، واقتصاداً في الجهد العضلي، وقال إنَّ هذا لطيف ومستحبّ في الكلام، "وخففوا على ألسنتهم بأنَّ اختلسوا الحركات اختلاسا وأخفّوها، فلم يمكّنها في أماكن كثيرة، ولم يشبعوها، ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾⁽¹⁾ مختلّسا لا محقّقا، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾⁽²⁾، مخفّفي لا مُستوفّي، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾⁽³⁾ مختلّسا غير مُمكنٍ كسرة الهمزة، حتى دعا ذلك من لطفٍ عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادّعى أنَّ أبا عمرو كان يسكن الهمزة"⁽⁴⁾.

نفهم من الكلام الذي قدّمه ابن جنّي أنَّ العرب كانوا يختلسون المصوت ويسرعون في النطق به؛ حتى تهياً للسامع أنَّ المصوت قد ذهب وحلّ محله السكون، وهذا دعا بعضهم إلى القول إنَّ أبا عمرو كان يُسكن الحركة مع أنّه كان يختلسها فقط، لكنّ الغريب في الأمر أنَّ ابن جنّي نفسه أورد في موضع آخر أنَّ أبا عمرو كان يسكن، وقرأ ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾

(1) جزء من الآية 11 من سورة يوسف.

(2) الآية 40 من سورة القيامة.

(3) جزء من الآية 54 من سورة البقرة.

(4) الخصائص، ص 52.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

بسكون الهمزة⁽¹⁾. وعلى هذا فالاختلاس هو إخفاء الحركة وإضعاف الصوت بها وليس سلبها، إذ الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك⁽²⁾.

لقد وصف ابن جني الاختلاس بـ: الحركة الضعيفة المخفية، ومع ذلك فهي كغيرها من سائر المتحرّكات في ميزان العروض؛ الذي هو حاكم وعتار على الساكن والمتحرّك⁽³⁾. معنى هذا الكلام أنّ المصوّت المختلس لقلّة كمّيته يكاد يخفى، وهذا ما يجعله ضعيفاً، ويتأتّى ذلك بإضعاف النفس المندفع من الرئتين نحو الحنجرة⁽⁴⁾ هذا الضعف في نطق المصوّت المختلس دعا بعض العرب إلى الاعتقاد بأنّه ساكن، ولم نجد إشارات في كتب النحاة أو علماء التجويد تحدّد لنا مقداره بالنسبة إلى المصوّتات القصيرة، كما ليس له رمز يضبطه رسماً، ومن أشكال الاختلاس ألف الوصل التي يؤتى بها للتهيؤ بالنطق بالساكن في بداية الكلمة⁽⁵⁾.

وأمثلة الاختلاس في القرآن الكريم كثيرة ومتنوّعة اعتنى ابن عطية بذكر بعضها نحو قراءة قول الله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ تَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: 20]، وفي تخريج هذه القراءة

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 109/1..

(2) عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الوثقائي للدراسات القرآنية، دمشق، 2006، ص 197.

(3) سر صناعة الإعراب، 70/1-71.

(4) سميرة رفاص، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، رسالة تقدمت بها الطالبة لنيل شهادة الدكتوراه في الصوتيات، جامعة سيدي بلعباس، 2007، 2008، ص 117.

(5) ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 47 ومكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، السانية، جامعة وهران، 2002-2003، ص 183.

نلاحظ أن ابن عطية يعتني بذكر آراء العلماء حول القراءة وإن اختلفت، ففي هذا الموضع نراه ينقل رأي ابن جني بقوله: "قال ابن جني إنما هو اختلاس وإخفاء، فيلطف عندهم فيرون أنه إدغام، وذلك لا يجوز؛ لأنه جمع بين ساكنين دون عذر"⁽¹⁾. إذن ما يقوي كون هذه القراءة اختلاسا وليس إدغاما أنه لا يمكن توالي ساكنين؛ لأن هذا لا يتحقق نطقا.

ومثال الاختلاس في القرآن الكريم قراءة قول الله تعالى: ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: 54]،

حيث قرأ الجمهور بإظهار الهمزة وكسرها، وقرأ أبو عمرو: [بارئكم] بإسكان الهمزة⁽²⁾. وأورد ابن عطية رأي سيبويه من أن حركة الهمزة في هذا الموضع مختلصة غير مسكنة وهذا حسن⁽³⁾.

وإذا تتبعنا رأي أبي عمرو الداني وجدناه ينكر الاختلاس عن أبي عمرو بن العلاء، مستندا في ذلك إلى رأي العلماء. يقول: "كان أبو عمر يجزم الهمزة من "بَارِيكُمْ"، وكان يفعل ذلك فيما كانت فيه الراء، مثل: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾⁽⁴⁾. وقال أيضا: "إن أبا عمرو كان يجزم الراء من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾؛ لكثرة المصوتات، ويكتفي بضمة الميم ويجزم الياء من ﴿بَارِيكُمْ﴾، يريد الهمزة، وهذا تصريح من أبي عمرو بالسكون الخالص؛ لأن الاجتزاء

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 141/1.

⁽²⁾ نفسه، 214/1

⁽³⁾ نفسه، 214/1، وقال سيبويه: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا وذلك قولك: "يضربها" ومن مامتك يسرعون

اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو "إلى بارئكم"، ينظر: الكتاب، 317/4،

⁽⁴⁾ جامع البيان في القراءات السبع، 41/1.

بإحدى المصوتين لا يكون إلا بإذهاب الأخرى رأساً، وإخلاص سكون الصوت المتحرك بها دون تضعيف الصوت بها وتوهينها واختلاسها؛ لأنّ ما حاله ذلك من المتحرّكات كالمحرك سواء بإجماع من علماء العربية⁽¹⁾.

قد يكون ما نقله الداني صحيحاً ومأخوذاً به إذا تعلّق الأمر بمصوّت الحشو دون حركة الإعراب؛ لأنّ الاختلاس هو إضعاف المصوّت بالانتقاص من زمن نطقه الطبيعي، وليس سلبه أو انعدامه، فالاختلاس يحافظ على طبيعة المصوّت كونه كسرة أو ضمة، أما الإسكان فهو يعني إذهاب المصوّت وسلبه؛ لذلك يحسن الإسكان في توالي المصوّتات؛ إذا كانت غير حركة الإعراب، وقد علّل ابن عطية إنكار التسكين في حركة الإعراب بأنّ ذلك لا يجوز من حيث كان علماً للإعراب، أمّا حركة البناء فلم يختلف النحاة في جواز تسكينها مع توالي المصوّتات⁽²⁾.

والأزهري (ت370هـ) كذلك رجّح قراءة أبي عمرو بالاختلاس، يقول: "وليس كل لسان يطوع له ما كان يطوع له لسان أبي عمرو؛ لأنّ صيغة لسانه صارت كصيغة السنة العرب الذين شاهدتهم وألف عادتهم"⁽³⁾، لأنّ العربي يختلس الحركات اختلاسا خفياً، إذا سمعه الحضري ظنّه جزماً، وذلك الظنّ منه وهم"⁽⁴⁾.

(1) جامع البيان في القراءات السبع، 41/1.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 216-215/1.

(3) معاني القراءات، 115.

(4) نفسه، 109.

إن الإِسْرَاع في نطق المصوّت أثناء الاختلاس هو الذي جعل بعض العلماء والقراء يظنون أو يتوهّمون أنّ أبا عمر قد أسكن، وهذا ما أشار إليه الأزهري بقوله: "ومذهب أبي عمرو في هذا الباب لا يجزم ولا يثقل"⁽¹⁾ نحو اختلافهم في قراءة قوله تعالى: ﴿إِنِ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: 67]، فقد روي عن أبي عمرو إسكان الراء، كما روي عنه اختلاس المصوّت⁽²⁾.

ومن أمثلة الاختلاس أيضا ما أورده ابن عطية في قراءة قول الله تعالى: ﴿أَرِنَا﴾ [النساء: 153]، قرأ نافع وحزمة والكسائي بكسر الراء، وقرأ ابن كثير بإسكان الراء، وقرأ أبو عمرو بين الإسكان والكسر اختلاسا⁽³⁾. وقد أثبت القراء أنّ أبا عمرو اختلس فعلا الحركة في هذا الموضع بأن أشمّ الراء شيئا من الكسر.⁽⁴⁾ وهذا في نظر الداني دليل على أنّ القراء عندما نسبوا الإسكان إلى أبي عمرو في المواضع التي سبق ذكرها لم يكن ذلك توهّمًا منهم، وإنّما كان عن إدراك ويقين، نتبين هذا من قوله: "وهذه أيضا تُبطل قول من زعم أنّ اليزيدي أساء إذا كان أبو عمرو يختلس الحركة في ﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، فتوهّمه الإسكان الصحيح؛ فحكاه عنه، لأنّ ما أساء السمع فيه وخفي عنه ولم يضبطه بزعم القائل وقول

(1) معاني القراءات ، ص 63.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 245/1.

(3) نفسه ، 351/1.

(4) جامع البيان في القراءات السبع ، 42/1.

المتأول قد حكاه بعينه وضبط بنفسه فيما لا يتبعّض من الحركات لخفّته وهو الفتح، فمحال أن يذهب عنه ذلك ويخفى عليه فيما يتبعّض منهنّ؛ لقوّته وهو الرفع والخفض⁽¹⁾.

يظهر لنا بوضوح أنّ الداني يرى أنّ أبا عمرو بن العلاء كان يختلس في مواضع ويسكن في مواضع أخرى، وأنّ الإسكان لم يُنسب إليه بسبب التوهّم والخطأ في السمع بدليل أنهم أثبتوا عنه اختلاس الفتحة لخفّتها في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي﴾ [القصص:56] و﴿خَصِمُونَ﴾ [يسن: 49]، رغم أنّ الفتحة خفيفة في ذاتها ولا يجوز أن تُخفّف بالإسكان أو غيره، وعليه لو أنّ القراء أخطأوا السمع في تلك المواضع، يعني: مع الضمة والكسرة، وهما مصوّتان مستقلتان نطقاً، لجاز أن يقوى هذا الخطأ والتوهّم مع الفتحة لخفّتها، يقول الداني: "فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً لكانت روايته في ﴿أَرْنَا﴾ ونظائره كروايته في بارئكم و﴿مَا﴾ وبابه سواء، ولم يكن يُسيء السمع في موضع ولا يسيئه في آخر مثله، هذا ممّا لا يشكّ فيه ذو لبّ ولا يرتاب فيه ذو فهم"⁽²⁾.

وقال الرازي "وقرأ أبو عمرو في بعض الروايات الظاهرة عنه باختلاس كسرة الراء من غير إشباع في كلّ القرآن، والباقون بالكسرة مشبعة، وأصله: "أرئنا" بالهمزة المكسورة، نُقلت كسرة الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزة، وهو الاختيار؛ لأنّ أكثر القراء عليه، ولأنّه سقطت الهمزة، فلا ينبغي أن تُسكن الراء؛ لئلا يُجحف بالكلمة وتذهب الدلالة على الهمزة، وأمّا من

⁽¹⁾ - جامع البيان في القراءات السبع، 42-41/1.

⁽²⁾ - نفسه، 42/1.

سكّن فعلى حذف الهمزة ومصوّتها، وعلى التشبيه بما سكّن، كقولهم "فخذ" و"كبّد"، وأما الاختلاس فطلب الخفة وبقاء الدلالة على حذف الهمزة⁽¹⁾.

نفهم من هذا الكلام أنّ الذي سكّن الراء من "أرنا" حذف الهمزة ومصوّتها، أما الذي حرّك، فحذف الهمزة وألقى مصوّتها على الراء.

ومهما يكن الأمر، فإن ابن عطية يرى أنّ أبا عمرو كان يختلس المصوّت ولا يسكنه بدليل قوله: "وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة فغلط عليه كما غلط في ﴿بَارِيكُمْ﴾"⁽²⁾. وعلة الاختلاس: طلب الخفة والاقتصاد في الجهد العضلي.

نلاحظ أنّ اللغويين اختلفوا في المصوّت ما إذا كان مختلساً أم مسكناً، بل القراء أنفسهم وقعوا في هذا الخلاف؛ فمنهم من رواه بالاختلاس، ومنهم من رواه بالتسكين، ولعلّ مردّ هذا الاضطراب إلى السمع كما قال الأزهري، بسبب أنّ الذين اختلسوا بالغوا في الاختلاس، حتى تهيأً للسامع أنّ الحركة قد ذهبت.

ذكر الكسائي أن عقيل وكلاب يختلسون امصوّت ويسكنون أيضاً⁽³⁾، يقول: "سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾"⁽⁴⁾ بغير تمام، "وله ماله" و"له ماله" وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في "له"؛ إلا في ضرورة⁽⁵⁾، نفهم من

(1) - التفسير الكبير 65/4.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 260/2.

(3) - معاني القرآن، ص 101.

(4) - الآية 06 من سورة العاديات.

(5) - معاني القرآن، ص 101.

هذا الكلام أنّ عقيل وكلاب لا يتمّون مصوّت الضمير في "له"، ويكون ذلك إما بإسكانه أو باختلاسه، أما غيرها من القبائل فيتمّون المصوّت.

2. الإشمام: هو ضمّ الشفتين من غير صوت يُسمع، ويكون في المرفوع خاصة، وحركة البناء⁽¹⁾ وعرفه مكي بن أبي طالب بقوله: "الإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم، وهو إتيانك بضمّ شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسّته؛ لأنّه لرأي العين"⁽²⁾.
أما ابن جني فعرفه بقوله: "الإشمام هو إعمال الشفتين في المرفوع بغير صوت يُسمع، وهو للعين لا للأذن"⁽³⁾. فكل هذه التعريفات تتفق على أنّ الإشمام يختصّ بمصوّت الضمة، ويكون من غير صوت.

وعلّل العلماء اختصاص الإشمام بالضمة دون الفتحة والكسرة بما ذكره سيبويه في قوله: "وإنّما كان ذا في الرفع؛ لأنّ الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أيّ موضع من الحروف شئت ثم تضمّ شفتيك؛ لأنّ ضمك شفتيك كتحرّيكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن، ألا ترى أنّك لو قلت: "هذا معن" فأشملت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشم، فأنت تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضمّ شفتيك ولا تقدر على أن تفعل ذلك، ثم تحرك موضع الألف

(1) الكافي في القراءات السبع، ص 52، عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين، القاهرة، دط، دت، 43/11.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 194/1 وجامع البيان في القراءات السبع، 24/2، ابن الطحان، عبد العزيز الأشبيلي السماتي المقرئ (ت 561 هـ)، شرح كتاب الإنشاء في تجويد القرآن، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2009، ص 102-103.

(3) الخصائص، ص 93.

والياء⁽¹⁾.

اختصّ الإشمام بالضمّة دون أختيها؛ لأنّه مع الضمة تنضمّ الشفتان وتستديران فيتمكّن المستمع من معرفة نوع المصوّت، في حين لا يتأتّى ذلك مع الفتحة والكسرة، ونفهم من الكلام الذي تقدّم أيضاً أنّ الإشمام مصوّت مرئي غير مسموع، مع أنّ ابن جني أورد كلاماً يفيد أنّ الإشمام فيه قليل من الصوت، يتضح هذا قوله: إن الإشمام "دون روم الحركة"⁽²⁾ ومن قوله أيضاً: "حركة الإشمام لضعفها غير معتدّ بها، والحرف الذي فيه ساكنٌ أو كالساكن"⁽³⁾. ففي كلام ابن جني إشارة واضحة إلى أنّ الإشمام مصوّت يحتلّ زمناً في النطق أقلّ من زمن أو كمية مصوّت الروم، ولذلك قيّد في الرسم بنقطة⁽⁴⁾.

علّل القرطبي اختصاص الإشمام بالضمّة دون غيرها؛ لأنّ الضم من الشفتين، وإذا أوماً بشفته نحوه أمكن ذلك وأدركه الرائي وإن انقطع الصوت؛ لأنّ الرائي يدرك مخرج هذا المصوّت وهو الشفتان؛ فأمكن أن يدركه، أمّا في المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنّما امتنع؛ لأنّ الكسر ليس من الشفة؛ وإنما هو مخرج الياء وهو من شجر الفم، والنظر لا يدركه فلم يدرك حركته، وكذلك الفتح من الألف ولا آلة للألف يدركها النظر؛ لأنّ مخرجها من الحلق، والرائي لا يدركه ولا يدرك حركته، والصوت ينقطع دون الشروع في هذا الجزء

(1) الكتاب، 285/4.

(2) سر صناعة الإعراب، 74/1.

(3) نفسه، 74/1.

(4) الكتاب، 282/4.

من المصوّت، فلم يبق للنظر ولا للسمع وصول إلى إدراكه فامتنع الإشمام فيه لذلك. (1)

مما تقدم، نلاحظ اضطراب العلماء في مصوّت الإشمام فيما إذا كان ساكنا أم لا، غير أن المتنبّع للشواهد التي أوردها اللغويون دليلا على الإشمام، يجد أنّه ليس ساكنا، وإنما هو مصوّت يقصر في كميته عن مصوّت الضمة، لذلك يمكن القول إن للإشمام شقان: شقّ مرئي؛ عندما يومئ المتكلم بالعضو إليه في حالة الوقف على أواخر الكلم، وشقّ مسموع، ويكون ذلك في الكلام المتصل كما في إشمام "قيل" و"بيع".

وقد التبس العرب في بعض الشواهد بين ما كان الأصل فيها الإشمام، وما كان الأصل فيها الإسكان، مثال ذلك قول امرئ القيس (ت80هـ): (2)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ.

أنكر ابن عطية الإسكان في "أشرب"؛ لأنّ ذلك لا يجوز من حيث كان علما للإعراب (3). وقد أورد سيبويه هذا الشاهد بالإشمام، وقال قبل أن يورده: "وقد يُسكن بعضهم في الشعر ويُشَمُّ" (4). أمّا المبرد، فقد ردّ هذه الرواية وقال: إنّما الرواية: "اليوم فاشرب" (5) بالتسكين، في حين رواه ابن جني بالإسكان قائلا: "ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانا صحيحا" (6)، ثمّ أورد مجموعة من الأبيات الشعرية من ضمنها بيت امرئ القيس.

(1) -الموضح في التجويد ، 2006 ، 282/4.

(2) -الديوان، ص 134 ، 319/4، المقتضب 31/1، الخصائص ص 94، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 215/1.

(3) -المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 215/1-216.

(4) -الكتاب، 319/4.

(5) -المقتضب، 32/1، وخزانة الأدب ولب لسان العرب، 442/4.

(6) -الخصائص، ص 93.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

ومن الشواهد القرآنية التي أوردها ابن عطية دليلاً على هذه الظاهرة، قراءة قول الله

تعالى: ﴿سَيِّئَاتٍ﴾ [الملك: 27]، قرأ أبو جعفر والحسن ونافع أيضاً وابن كثير بالإشمام بين

الضمّ والكسر⁽¹⁾ ويقصد ابن عطية بالإشمام بين الضم والكسر أن ينطق الصوت الأول من

اللفظة مكسوراً مع الإشارة إلى مصوِّت الضم، أي أن تخالط الضمّة صوت الكسرة.

وأيضاً مثال الإشمام في القرآن الكريم قراءة الكسائي ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: 11]، و﴿غِيضَ﴾

[هود: 44]، ﴿سَيِّئَاتٍ﴾ [هود: 77]، و﴿حِيلَ﴾ [سبأ: 54]، و﴿وَسِيقَ﴾ [الزمر: 73]،

و﴿وَجِئَاءَ﴾ [الزمر: 69]، بضمّ أوائل ذلك كلّه⁽²⁾ وقد روي ذلك عن ابن عامر، وروي عنه

أنه كسر ﴿غِيضَ﴾ و﴿قِيلَ﴾ و﴿وَجِئَاءَ﴾، وضمّ نافع من ذلك كلّه حرفين: [سَيِّئَاتٍ]

[وَسِيقَ] وكسر ما بقي، وكان ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة يكسرون أوائل هذه

الحروف كلّها⁽³⁾.

نلاحظ أنّ ابن عطية أورد الاختلاف في هذه القراءات القرآنية بين الإشمام والكسر

الخالص.

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 362/8، وابن جزي الكلبي، المختصر البارع في قراءة نافع، تحقيق: محمد الطبراني، مراجعة: توفيق بن أحمد العبقرى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، دط، 2003، ص 96، والكشف، 284/1، وجامع البيان في القراءات السبع، 30/1.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 121/1، وجامع البيان في القراءات السبع، 30/1-31، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 284/1-285.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 121/1.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

عنى مكّي بن أبي طالب بإيراد اختلاف القراء في هذه الأفعال الستّة؛ التي اعتلّت عيناتها وألقيا حركتها على ما قبلها بأن سكنت العينات وقلبت ما فيه واوّ ياءات؛ لانكسار ما قبلها، مبيناً في الآن نفسه حجة كل قراءة، فحجة من قرأ بالإشمام على ما قدّم أنّه أراد أن يبيّن أنّ أصل أوائلها الضمّ، ومن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدلّ على الأصول، إضافة إلى أنّها أفعال بُنيت للمفعول، فمن أشمّ أراد أن يبقى في الفعل ما يدلّ على أنه مبني للمفعول لا الفاعل⁽¹⁾.

أما حجة من كسر فهي الإتيان بها على ما وجب لها من الاعتلال، وكلتا القراءتين لهجتان فاشيتان مشهورتان⁽²⁾. فحسب ما تقدّم يكون الإشمام إشارة إلى أصل المصوّت في الكلمة.

ولم يتردّد ابن عطية في تغليب بعض القراءات التي وردت بالإشمام، نحو ما أورده في قراءة قول الله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْتُمِنَ﴾ [البقرة: 283]، قرأ عاصم فيما روى عن أبي بكر: [الذّي أوتمن] برفع الذال، ويشير بالضم إلى الهمزة، وروى سليم عن حمزة إشمام الهمزة الضمّ، قال ابن عطية: "وهذا خطأ أيضاً لا يجوز"⁽³⁾. ولم يكتف ابن عطية بتخطيء هذه القراءة، وإنّما صحّحها بقوله: "وقرأ الباقر بالذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 285/1.

(2) نفسه، 285/1-286.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 130/2، والحجة في علل القراءات السبعة، 238/2.

وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره.⁽¹⁾

وتخطيء القراءة بالإشمام كان لعلّة صرفية، ذلك أنّ الهمزة من ﴿أَوْتَمَنَ﴾ ساكنة لا حظّ لها في الحركة، فهي على وزن افتعل من الأمان، وبذلك تكون الهمزة ساكنة كيفما تصرفّت الكلمة، والأصل في الإشمام أن يكون في الحرف المتحرك وليس الساكن⁽²⁾. وبناء على ما تقدّم يكون من الخطأ إشمام الضمّ لصوت ساكن.

ما نخلص إليه هو أنّ الجنوح والميل إلى الإشمام والاختلاس والتسكين، وغيرها إنّما كان لحرص العرب على البيان والإفصاح، يقول ابن جني: "لم يبق وراء ذلك شيء يُستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر، ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلّتها ولطفها، حتى يُخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة، وأخرى مشمّة للعين لا للأذن"⁽³⁾.

يتبين لنا مما تقدم أنّ حرص العرب الأوائل على الإبانة دعاهم إلى اجتزاء هذه المصوتات من المصوتات القصيرة، حتى يُعلم أنّ أصل اللفظة التحريك وليس الإسكان.

6/ مصوت التلخص من التقاء الساكنين:

أنكرت العرب اجتماع ساكنين في كلامها إلا في حالة الوقف، وذلك على غرار لغات العجم؛ التي تجمع في كلامها صوتين ساكنين وثلاثة، يقول البيروني(ت440هـ): العرب تجمع بين ساكنين وأمکن ذلك في سائر اللغات، وهي التي سمّاها عروضيًّا الفارسية

⁽¹⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 2/130.

⁽²⁾ - الحجة في علل القراءات السبعة، 2/238.

⁽³⁾ - الخصائص، ص 93.

متحركات خفيفة الحركة، فإنّ ما جاوز الثلاثة منها يصعب على القائل، بل يتمتع التلفظ بها⁽¹⁾. نفهم من هذا الكلام أن ما نعتقده في لغة العجم من اجتماع ساكنين أو ثلاثة هو في رأي عروضيّ الفرس أصوات محرّكة بمصوّت خفيف، أي بمصوّتات تقلّ كمية عن المصوّت القصير.

أشار أبو العلاء المعري إلى أنّ العربيّة تُجيز الجمع بين الساكنين في آخر الأبيات، يقول: "واليونانية تجمع أشعارها بين الساكنين في غير آخر البيت، وكذلك غيرها من الأمم ما خلا العرب، فإنّ كلامها تهذّب ونظامها خلص على أنّ شيئاً من ذلك قد جاء عنهم، فأما في أواخر الأبيات فالعرب وغيرهم لا ينفرون من جمع بين ساكنين⁽²⁾".

وإذا اجتمع في حشو الكلمة ساكنان لم يمكن أن تُنظم في حشو البيت العربيّ إلا فيما شدّ، وقد ذكر أبو العلاء المعريّ أنّ هذا موجود في موضع واحد، وهو في قول الشاعر:⁽³⁾

فَرْمُنَا الْقِصَاصَ وَكَانَ التَّقَاصُ فَرَضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وقال معلّقاً على البيت: "وليس ذلك بمعروف، ولكنّه شاذّ مرفوض، وما شدّ من كلّ الأسماء

(1) البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت 440 هـ)، في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، دط، دت، ص 107.

(2) المعري، أبو العلاء (ت 449 هـ)، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، القاهرة. مصر، ط2، 1984، ص200.

(3) ورد البيت بلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب، 75/1 وروايته:

فَدَاكَ الْقِصَاصُ وَكَانَ التَّقَا صُ فَرَضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

وبلا نسبة في لسان العرب، مادة: [ق.ص.ص] 76/7، وروايته:

فَرْمُنَا الْقِصَاصَ وَكَانَ التَّقَاصُ حَكْمًا وَعَدْلًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وبالرواية نفسها ورد في تاج العروس، مادة [ق.ص.ص]، 423/4-424.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

فإنّه لا ينكسر به القياس، وإذا كان الساكنان جمع بينهما في آخر الكلمة وقف وسكوت؛ فإنّه يُستعمل ذلك في أواخر أوزان معروفة⁽¹⁾.

نلاحظ من هذا الشاهد أن الساكنين تمثلاً في الألف (الفتحة الطويلة) باعتبارها ساكنة عندهم، وفي الصاد الأولى، ومثل هذا الجمع عندهم شاذّ ومنكر لا يسوغ القياس عليه وإن أمكن النطق به؛ لأنّه يكسر الوزن.

والتقاء الساكنين عند التشديد مقبول في غير الشعر، مثال ذلك قراءة ابن عامر قارئ أهل الشام؛ حيث قرأ قوله تعالى: ﴿اللَّتْ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم:19] بتشديد التاء⁽²⁾. ولا يُستشهد على اللات في الشعر؛ لأنه يلتقي فيه ساكنان⁽³⁾.

وغالباً ما يتمّ التخلص من التقاء الساكنين بالمصوّت؛ أي: بتحريك الساكن الأوّل بالكسرة، وهو الغالب والأصل، وإما أن يُحرّك بالضمّة أو الفتحة⁽⁴⁾.

وليس التخلص من التقاء الساكنين مقصوراً على اجتلاب مصوّت معيّن، وإنّما قد يكون بحذف أحد الساكنين؛ ويكون عادة الأوّل منهما، مثال ذلك حذف الواو من "كن"، أصلها: "كون"، فلمّا التقى سكون الواو وسكون النون حذفت الواو لالتقاء الساكنين⁽⁵⁾.

(1) رسالة الصاهل والشاحج، ص 102.

(2) التفسير الكبير، 275/2.

(3) رسالة الصاهل والشاحج، ص 307.

(4) مهدي جاسم عبيد، التقاء الساكنين وتاء التأنيث، دار عمار، عمان، ط1، 2003، ص 15.

(5) نفسه، ص 15 وما بعدها.

ومن أمثلة التخلّص بالمصوتات من التقاء الساكنين في القرآن الكريم، ما جاء في

قول الله عزّوجل ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: 173]، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي

وأبو جعفر⁽¹⁾. وأبو عمرو ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ بضم النون، وقرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو في رواية

اليزيدي وغيره ويعقوب ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ بالكسر⁽²⁾.

قال ابن عطية: "ضُمَّتْ النون للالتقاء؛ اتباعاً للضمّة في الطاء"⁽³⁾. أي إنه التقى ساكنان

في هذه الآية، ولأنّ هذا الالتقاء غير جائز أو مقبول تمّ التخلص منه بتحريك الأول منهما

بمصوّت الضمة؛ تأثراً واتباعاً لمصوّت الطاء؛ الذي هو الضمة، وذكر مكي بن أبي طالب

أنه اختير مصوّت الضمة؛ لأنّ همزة الوصل سقطت بحركتها وتمّ التوصل إلى النطق

بالساكن بهذه الأحرف، فأصبحت كحرف الوصل، واستحقّ ما يستحق من الضم، لأنّ الثالث

مضموم؛ ليتبع الضمّ الضمّ⁽⁴⁾.

ومثال هذا التحريك أيضاً ما جاء في قراءة قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ﴾

[المائدة: 49] قال ابن عطية: "ويُقرأ بضم النون من ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ﴾ مراعاة للضمّة في عين

الفعل المضارع، ويُقرأ بكسرها على القانون في التقاء الساكنين⁽⁵⁾. أي إن مصوّت عين

⁽¹⁾ المبسوط في القراءات العشر، ص 142، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 414/1، والتفسير الكبير، 10/5.

⁽²⁾ المبسوط في القراءات العشر، ص 142، والنشر في القراءات العشر، 226/2، ومعاني القراءات، ص: 188.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 414/1.

⁽⁴⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 275/1، وحجة القراءات، ص 122.

⁽⁵⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 186/3.

الكلمة الثانية هو الذي أثر في الساكن الأول وحركه بالضمة إتباعا ومماثلة.

قال الله تعالى ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ [سبأ: 22]، قال ابن عطية: "والجمهور على ﴿قُلِ

ادْعُوا﴾ بضم اللام، وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ بكسر اللام⁽¹⁾. إذن التقى

في الكلمتين ساكنان، الأول منهما صوت اللام، والثاني صوت الدال، فتخلص من هذا

الالتقاء بالضمة عند جماعة؛ وذلك حتى تتناسب مصوتات الكلمتين وتكون من مخرج واحد،

إذ نلاحظ أنّ القاف مضمومة والعين كذلك، فكان العمل من موضع واحد أحسن وأخفّ، أمّا

الذين تخلّصوا من الالتقاء بالكسرة، فلأنّ أصل التخلص من التقاء الساكنين يكون بمصوّت

الكسرة، يقول سعد الدين التفتازاني (ت792هـ): "الساكن إذا حُرِّك، حرِّك بالكسر؛ لما بين

الكسر والسكون من التآخي؛ ولأنّ الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذّر الجرّ؛ أعني في

الأفعال، فكذلك جعل الكسر عوضا عن الجزم عند تعذّر السكون"⁽²⁾.

قال الله تعالى: ﴿أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ﴾ [نوح: 03]، قال ابن عطية: "قرأ جمهور

السبعة [أَنْ اعْبُدُوا] بضمّ النون من [أَنْ]؛ إتباعا لضمة الباء وتركيا لمراعاة الحائل لخفة

السكون، فهو كأنّ ليس ثمّ حائل، وقرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو في رواية عبد الوارث

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 182/7

(2) - التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت 771 هـ)، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط8، 1997، ص: 102.

﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ بكسر النون، وهذا هو الأصل في التقاء الساكنين مع كلمتين⁽¹⁾. إذن، وردت هذه الآية بقراءتين عندما التقى فيها ساكنان، القراءة الأولى كانت باعتماد مصوت الضمة، وقد بيّن ابن عطية لماذا أختير مع أنّ الأصل في التقاء الساكنين مع كلمتين أن يُحرّك الساكن الأول بالكسرة، وكان ذلك إتباعاً لضمة الباء رغم أنه قد فصل بينها وبين النون صوت ساكن لم يعتدّ به؛ لأنّه حاجز غير حصين، وشبيه بهذا ما جاء في قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 66] قال ابن عطية: "وضمّ النون من "أن" وكسرها جائز، وكذلك الواو من [أَوْ أَخْرَجُوا] وبضمّها قرأ ابن عامر ونافع وابن كثير والكسائي، وبكسرها قرأ حمزة وعاصم"⁽²⁾. فالمصوتات التي أتت بعد الساكن الثاني أثرت في الساكن الأول، وجعلته يتحرّك بالضمة، ومن كسر؛ فلعلّة ما ذكرنا في الأمثلة السابقة؛ وهي اعتماد الأصل، ومثل هذا التأثير كان في قوله عزّ وجلّ: ﴿أَوْ أَنْقِصْ﴾ [المزمل: 03]؛ حيث قرأ الجمهور بضمّ الواو، وقرأ الحسن وعاصم وحمزة بكسر الواو، وقرأ عيسى بالوجهين⁽³⁾. حرّك الساكن الأول بالضمة؛ ذلك أنّهما من مخرج واحد، وتعمل فيهما الأعضاء نفسها تقريبا.

ومن الشواهد القرآنية التي ثبت فيها التخلّص من التقاء الساكنين بالضمة وحدها، ما ورد من قراءة في قول الله تعالى: ﴿أَلَوْ اسْتَقَمُوا﴾ [الجن: 16] وفي قوله أيضاً:

﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: 42]، قرئت هاتان الآيتان بضمّ الواو؛ تشبيهاً

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 8/415-416.

(2) نفسه، 2/596.

(3) نفسه، 8/441.

لها بواو الجماعة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ابْتَغَوْا الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: 48] ، ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾ [الجمعة: 06] و﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: 16] (1).

لا يتم دائما التخلص من التقاء الساكنين بمصوت الضمة أو الكسرة، وإنما قد يلجأ فيه إلى مصوت الفتحة، وذلك في مثل قول الله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: 08] قال ابن عطية: "كان أصل النون أن تُكسر لالتقاء؛ لكنّها تفتح مع الألف واللام، ومن قال استتقلت كسرتان تتوالى في كلمة على حرفين فمُعْتَرِض بقولهم: "مِنِ ابْنِكَ" و"مِنِ اسْمِكَ" وما أشبهه" (2).

يشير ابن عطية في هذا النص إلى أنّ النون في حرف الجرّ كان حكمها الكسر؛ لأنّ أصلها السكون والألف من "أل" ساكنة أيضا؛ لكنّها حُرِّكت بالفتحة، وليست السبب استتقال توالي كسرتين كما أدعى بعضهم؛ لأنّ هذا موجود في بعض المواضع نحو "مِنِ ابْنِهِ" و"مِنِ اسْمِكَ"، حيث تُحرِّك النون بالكسرة، وإنما السبب طلب الخفة، فالفتحة أخفّ من الكسرة؛ حيث يستوي معها اللسان في قاع الفم كما في وضع الراحة، يقول ابن يعيش (ت643هـ): "وقالوا: "مِنِ ابْنِكَ" فكسروا لالتقاء الساكنين، وقالوا: "مِنَ الله" و"مِنَ الرسول"؛ فكرهوا كسر النون فتتوالى كسرتها مع كسرة الميم فيما يكثر استعماله؛ فعدلوا إلى الفتح للخفة، كما فعلوا ذلك

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 434/8 و321/4.

(2) نفسه، 163/1.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

في "أين" و"كيف"⁽¹⁾. أي طلب الخفة فيما كثر استعماله هو الذي استدعى مصوت الفتحة، ويؤكد هذا قوله أيضا: "والذي يدلّ على صحة ما قلنا في أنّ الفتح إنّما كان لمجموع ثقل توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنّهم قالوا: "انصرفت عن الرجل"؛ فكسروا النون إذ لم يكن قبلها مكسور، وقالوا: "ذإن الله أمكنني فعلت"؛ فكسروا نون "إن" و"إن" كان على صورة "من" في انكسار الأوّل، ولم يبالوا الثقل؛ لقلّة ذلك في الاستعمال"⁽²⁾. نفهم من هذا أنّ كثرة الاستعمال وقلته هو الذي تحكّم في طبيعة المصوت المُجتَلَب.

ومثال هذا الفتح ما ورد في الحروف التي في أوائل السور، قال الله تعالى: ﴿صَّ

وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: 01] قال ابن عطية: "وقرأها الجمهور بسكون الدال، وقرأ بن

أبي اسحق . بخلاف عنه . بكسر الدال وتثوينها: [صادٍ] على القسم"⁽³⁾. وقرأت فرقة منها عيسى بن عمر: [صادٍ] بفتح الدال، وكذلك يفعل في نطقه بكل الحروف، يقول: [قاف]، و[نون]، ويجعلها ك"أين" و"لئت"⁽⁴⁾.

لم يعلّل ابن عطية هذه القراءات، لكنّ العلماء ذكروا أنّ الكسر كان لالتقاء الساكنين، وكذلك الفتح"⁽⁵⁾ يقول ابن الجزري: "وقد يمكن أن تكون كسرة الدال لالتقاء الساكنين، كما أنّ

(1) شرح المفصل، 124/9.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 124/9.

(3) نفسه، 319/7.

(4) نفسه، 320/7، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 230/2، البحر المحيط، 383/7.

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، 230/24.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

فتحها فتحٌ لذلك⁽¹⁾. وحجّة الأخص في التحريك بالفتح أنّ هذه الحروف ممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث يقول: "وقرأ بعضهم ﴿صَ وَّ ن﴾ بالفتح، وجعلوها أسماء ليست بمتمكّنة؛ فالزموها حركة واحدة وجعلوها أسماء للسورة، فصارت أسماء مؤنثة"⁽²⁾.

ولا يقتصر التخلّص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأوّل بأحد المصوّتات الثلاثة، وإنّما قد يتعدّاه إلى الحذف، أي حذف صوت المد، إذا لم يؤدّ هذا الحذف إلى حدوث لبس⁽³⁾ وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، نذكر منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَجْوَارِ الْمُنشآتُ﴾ [الرحمن: 24]، قال ابن عطية: "قرأ الحسن والنخعي بإثبات الياء، وقرأ أبو جعفر وشيبة بحذفها"⁽⁴⁾. فحذف الياء في هذا الموضع كان نتيجة التقاء ساكنين، الساكن الأوّل هو الياء، التي عدّها القدامى صوتا ساكنا؛ مع أنّها في الأصل عبارة عن مصوّت كسرة طويل، والساكن الثاني هو الألف من كلمة [المنشآت].

ومثال هذا الحذف أيضا ما كان في قول الله عزّ وجل: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ﴾ [الحج: 54]

يقول ابن عطية: "قرأت فرقة: ﴿لَهَادٍ﴾ بغير ياء بعد الدال، وقرأت فرقة: ﴿لَهَادِي﴾ بياء⁽⁵⁾.

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، 230/2.

(2) معاني القرآن، ص: 25.

(3) التقاء الساكنين وتاء التأنيث، ص 14-15.

(4) المحرر الوجيز في تفسير كتاب العزيز، 169/8.

(5) نفسه، 265/6.

ويُحذف التنوين في القرآن الكريم لالتقاء الساكنين⁽¹⁾. كما جاء في قراءة قوله تعالى:

﴿عَادًا أَلَّوْلَىٰ﴾ [النجم: 50]، قال ابن عطية: "قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة

والكسائي: [عادًا] منونة، وقرأ نافع فيما يُروى عنه: [عادَ الاوولى] بإزالة التنوين والهمز⁽²⁾.

وهذا كقراءة من قرأ: ﴿أَحَدٌ أَلَّهٗ﴾⁽³⁾. اجتمع سكون نون التنوين وسكون لام التعريف؛

فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، ولهذا الحذف نظير في كلام العرب نحو قول الشاعر:⁽⁴⁾

ولا ذاكِرِ اللهِ إلا قليلا.

حيث حُذِفَ التنوين لالتقاء.

مما تقدّم ذكره من أمثلة يمكن القول إنّ التخلص من التقاء الساكنين كثير في اللغة

العربية وفي القرآن الكريم، وله طرق متنوعة أشرنا إلى بعضها، نحو التخلص من التقاء

الساكنين بالمصوّت، أي تحريك الساكن الأوّل بالفتحة أو الضمة أو الكسرة، وهذا الأخير هو

الغالب، أو يكون بحذف صوت المدّ والتنوين أيضا.

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ص 429.

(2) ينظر قراءات هذه الآية في الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 396/2.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 130/8، وهي قراءة: نصر بن عاصم وعبد الله بن أبي اسحق، البحر

المحيط 528/8، والجامع لأحكام القرآن، 244/20، ومعجم القراءات القرآنية 271/8.

(4) البيت لأبي الأسود الدؤلي وصدر البيت :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللهِ إِلَّا قَلِيلًا.

ينظر: الديوان، تحقيق: أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998،

ص 54. والحجة في علل القراءات السبع، 404/2 والكشاف، ص 662.

خلاصة القول: إن العربية لا تجيز النقاء الساكنين في كلامها إلا في حالة الوقف، وفي بعض الحالات الشاذة التي لا يقاس عليها، ولذلك تعمد العربية إلى التخلّص من هذه الحالات باجتلاب مصوّت يناسب الصامت، وغالبا ما يكون هذا المصوّت كسرة.

7/ الوقف:

يُعدّ الوقف من أهمّ الموضوعات التي تناولها النحاة والقراء بالبحث والدراسة فعرفوه، وذكروا قواعده ومواضعه.

والوقف هو قطع النطق عن آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذي هو عمل، فالوقف هو استراحة ذلك العمل، ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد: فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر⁽¹⁾.

وقد عقد سيبويه بابا في الكتاب تحدّث فيه عن قواعد ومواضع الوقف سمّاه: "باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل الذي لا تلحقها زيادة في الوقف"⁽²⁾ ولعلّ القراء هم أكثر من اعتنى واهتم بالوقف، يقول السيوطي: "أفرده بالتصنيف خلائق؟ منهم: أبو جعفر النحاس⁽³⁾ وابن الأنباري (ت368هـ)⁽⁴⁾. والزجاج، والداني⁽⁵⁾

(1) - التصريف الملوكي، ص 101.

(2) - الكتاب، 282/4.

(3) - القطع والانتشاف، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2002، ص 29.

(4) - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1971، ص 108.

(5) - المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987، ص 128 وما بعدها .

والعماني، والسجاوندي (ت620هـ)⁽¹⁾، وهو فنّ جليل به يعرف كيفية أداء القراءة⁽²⁾

وقد وضّح ابن الجزري أهمية الوقف في الأداء القرآني وربطه بالمعنى في قوله: "لَمَّا لم يمكّن القارئ السورة أو القصّة في نفس واحد وجب اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتحتمّ ألا يكون ذلك ممّا يُخلّ بالمعنى، ولا يخلّ بالفهم؛ إذ بذلك يحصل الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلّمه ومعرفته"⁽³⁾.

إذا، الوقف عبارة عن قطع الكلام زمناً يُتنفس فيه، والجهل بالوقف وقواعده يؤدي إلى إفساد المعنى والإخلال به.

ذكر ابن الجزري أنّ معرفة مواضع الوقف مرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالمعنى المقصود، قال: "وليس كلّ ما يتعسّفه بعض المعربين، أو يتكلّفه بعض القراء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء ممّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً، ينبغي أن يعتمد الوقف عليه، بل ينبغي تحريّ المعنى الأتم"⁽⁴⁾.

ومن الآيات القرآنية التي اختلف القراء في تحديد مواضع الوقف فيها، قول الله تعالى:

﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ [البقرة: 259]. نقل ابن عطية قول أبي علي الفارسي من أنّ القراء اختلفوا في

⁽¹⁾ علّ الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العبدوي، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 2006، ص 101 وما بعدها.

⁽²⁾ السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 2003، 230/1.

⁽³⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تقديم و تعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2002، 225-224/1.

⁽⁴⁾ النشر في القراءات العشر، 232-231/1.

إثبات الهاء في الفعل من قوله عز وجل: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ و﴿أَقْتَدِهٖ﴾ [الأنعام: 90] و﴿مَا أَغْنَىٰ

عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: 28] و﴿سُلْطٰنِيَهٗ﴾ [الحاقة: 29] و﴿وَمَا أَدْرٰنَكَ مَا هِيَ﴾ [القارعة: 10]

وإسقاطها في الوصل، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف⁽¹⁾. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو

وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل، وكان حمزة يحذفهن في

الوصل، وكان الكسائي يحذفها في: ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾⁽²⁾ و﴿أَقْتَدِهٖ﴾ ويثبتها في الباقي، ولم يختلفوا

في ﴿حِسَابِيَهٗ﴾ و﴿كِتٰبِيَهٗ﴾ أنهما بالهاء في الوقف والوصل⁽³⁾.

نقل لنا ابن عطية الخلاف الحاصل بين القراء في قراءة قوله عز وجل: ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾

بين إثبات الهاء في الوصل وبين إسقاطها؛ حيث أجمع القراء على إثباتها في الوقف. وقد

قدّم العلماء تفسيراً وتعليلاً لكل قراءة.

فحجّة من أثبت الهاء في الوقف وأسقطها في الوصل، وهي قراءة حمزة والكسائي

على ما أشار ابن عطية أنّها من "السنة"، فالعرب تقول في جمع "السنة": "سنوات"، وفي

تصغيرها: "سنيّة"، تقول (سانيت مساناة)؛ فالهاء زيدت لبيان الحركة في حالة الوقف؛ فإذا

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 44/2 والحجة في علل القراءات السبع، 370/2.

(2) أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، 1997، ص 142-143.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 44/2 والحجة في علل القراءات السبع، 370/2 والدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1998، ص 140.

وصل القارئ قراءته اتصلت النون بما بعدها، فاستغني عن الهاء⁽¹⁾. فأصل ﴿لم يَتَسَنَّه﴾ في هذه الحالة: [لم يتسنن]، فُلبت النون الأخيرة ياء؛ استتقالا لتوالي ثلاث نونات، فصارت "يتسنى"، ثم سقطت الياء بدخول أداة الجزم على الفعل فأصبحت: "يتسن"، ثم زادوا الهاء للوقف⁽²⁾ وإلى هذا التعليل مال أبو عمرو الشيباني (ت206هـ)⁽³⁾.

أما حجة من قرأ بإثبات الهاء في الوصل؛ فلأنه جعل الهاء لام الفعل على قول العرب: "سانهت مسانهة"، وفي التصغير: "سنيهة"؛ فهذا أثبتوا الهاء في الوصل؛ لأنها لام الفعل⁽⁴⁾ بدليل قول الشاعر: (5)

فَلَيْسَتْ بِسَنْهَاءَ وَلَا رُجْبِيَّةً وَلَكِنْ عَرَابًا فِي السنينِ الجَوَائِحِ.

وهذا ما أكده أبو عليّ الفارسي بقوله: "فأما قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل، فإن ذلك مستقيم في قياس العربية في "يتسنه"، وذلك أنهم يجعلون اللام في السنة الهاء، فإذا وقفوا وقفوا على اللام"⁽⁶⁾.

مع أن أبا عليّ الفارسي ذكر أن إثبات الهاء في الوصل مستقيم في قياس العربية إلا أنه رجح إسقاطها في الوصل بقوله: "فالهاء في "يتسنه" على هذين القولين تكون للوقف فينبغي

(1) حجة القراءات، ص 143.

(2) نفسه، ص 143 والحجة القراءات، 374/2، ومعاني القرآن للفراء، 125/1.

(3) الحجة في علل القراءات السبع، 374/2.

(4) حجة القراءات، ص 143 والحجة في علل القراءات السبع، 375/2.

(5) لسان العرب مادة [رجب] وقد نسبه لسويد بن الصامت، معاني القرآن للفراء، 125/1، وحجة القراءات، ص 143.

(6) الحجة في علل القراءات السبع، 375/2.

أن تلحق في الوقف وتسقط في الدرج⁽¹⁾. إلى هذا ذهب ابن عطية عندما قال: "ومن قرأ بالهاء على هذا القول، فهي هاء السكت⁽²⁾ وعلى هذا يحسن حذفها في الوصل"⁽³⁾. أما الفراء فيرى أنّ الهاء أصلية في الكلمة، لذا تثبت وقفا ووصلا⁽⁴⁾.

وهذا لم يكن موقف الزركشي أبداً؛ لأنّه لم يُجز إثبات الهاء في الوصل، وقد علل موقفه هذا بقوله: "الواجب أن يوقف عليه بالهاء؛ لأنّه مكتوب في المصحف بالهاء ولا يوصل؛ لأنّه يلزم في حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل، فإن أثبتنا خالف العربية وإن حذفها خالف مراد المصحف ووافق كلام العرب، وإذا هو وقف عليه خرج من الخلافين وأتبع المصحف وكلام العرب⁽⁵⁾".

واضح من كلام الزركشي أنّه يرجح الوقف بإثبات الهاء؛ لأنّها ثابتة خطأ في المصحف، وإسقاطها في الوصل؛ لأنّها إنّما زيدت لبيان المصوّت. وقد حاول الزركشي أن يقدّم تبريراً صوتياً لمن رُوي عنه الوصل بالهاء، يقول: "فإن قيل جوّزوا الوصل في ذلك؟ قلنا: أتوا به على نيّة الوقف غير أنهم قصّروا زمن الفصل بين النطقيين، فظنّ من لا خبرة له أنّهم وصلوا وصلا محضاً⁽⁶⁾".

إذن، يرى الزركشي أنّ من رُوي عنه إثبات الهاء في الوصل، لم تكن نيّته الوصل

(1) - الجدة في علل القراءات السبع، 375/2.

(2) - إتحاف فضلاء الشبر في القراءات الأربعة عشر، ص 140، وذهب الطاهر بن عاشور إلى أن الهاء هنا هاء أصلية لاهاء سكت لأنّ "لم يتسنه" مشتقّ من "السنة"، تفسير التحرير والتنوير، 510-509/2.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 44/2.

(4) - معاني القرآن، 44/2.

(5) - البرهان في علوم القرآن، 344/1.

(6) - البرهان في علوم القرآن، 344/1.

التام، وإنّما كانت نيّته: الوقف، ولذلك قصّر زمن الاستراحة تقصيرا جعل السامع الذي لا خبرة له بهذه الظواهر الأدائية يظنّ أنّ الناطق قد وصل وصلا محضا وخالصا.

مما تقدّم نتبيّن أنّ الوقف على ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ يحتمل ضربين: إثبات الهاء وإسقاطها وصلا لمن قال إنّ أصل اللفظة من "السنة".

وإثبات الهاء وقفا ووصلا لمن جعل الهاء أصليّة في الكلمة وعدّها لاما لها، ومن خلال تتبّعنا لموقف العلماء من اختلاف القراءات القرآنية في هذه اللفظة وجدنا أنّهم يرجّحون القراءة بإثبات الهاء في الوقف وإسقاطها في الوصل؛ لأنّها هاءٌ السكت.

ومن أمثلة اختلاف القراءات القرآنية في الوقف، قراءة قول الله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ

الظُنُونَا﴾ [الأحزاب: 10]. قال ابن عطية: "قرأ أبو عمرو وحمزة في الوصل والوقف بغير

ألف،⁽¹⁾ وهذا هو الأصل، وقرأ ابن كثير والكسائي وعاصم وأبو عمر بالألف في الوقف ويحذفها في الوصل.⁽²⁾ وعلّلوا الوقف بتساوي رؤوس الآي⁽³⁾.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في غير رواية حفص، والكسائي في رواية قتيبة بإثبات الألف في الوصل والوقف⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ التحرير والتنوير، 206/21 والجامع لأحكام القرآن، 95/17، الكشف عن وجوه القراءات السبع عليها وحججها، 299/2 وحجة القراءات، ص 373.

⁽²⁾ التحرير والتنوير، 206/21 والجامع لأحكام القرآن، 95/17، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 299/2، وحجة القراءات، ص 373 وإيضاح الوقف والابتداء، ص 375.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 97/7.

⁽⁴⁾ جامع البيان في القراءات السبع 70/3، والبحر المحيط، 317/7.

مما تقدّم يمكن حصر ثلاث قراءات في الوقف على ﴿ الظُّنُونَا ﴾:

1 . حذف الألف في الوصل والوقف.

2 . إثباتها في الوقف وحذفها في الوصل.

3 . إثباتها في الوقف والوصل.

وقد قدّم لنا العلماء تعليلاً وحجّة لكل قراءة؛ لأنّها كلّها فصيحة مستعملة⁽¹⁾. وسنحاول فيما يأتي عرض هذه الحجج مع التعليل.

. حجة من حذف الألف في الوصل والوقف: أنّ التتوين لا يدخل مع الألف واللام، فلمّا لم يدخل التتوين لم تدخل اللف؛ لأنّ الألف مبدلة من التتوين⁽²⁾. نفهم من هذا الكلام أن تشبيه الألف بالتتوين هو الذي جعل القراء يحذفونها في الوقف والوصل، فكما لم يقبل المعرّف بالألف واللام التتوين؛ كذلك لم يقبل الألف، وقد قدّم مكي بن أبي طالب حجة أخرى في عدم إثبات الألف في الوصل والوقف، وهي الإتيان باللفظة على الأصل، يقول: "حجّة من حذف الألف في الوصل أنّه أتى به على الأصل؛ إذ لا أصل للألف فيه كلّ، وفرق ما بين هذا والقوافي؛ أنّ القوافي موضع وقف وسكون، وهذا لا يلزم فيه الوقف والسكون⁽³⁾."

(1) التحرير والتتوير، 206/21.

(2) حجة القراءات، ص 574. وإيضاح الوقف والابتداء ص 376.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 299/2.

أما حجة من حذف الألف في الوقف؛ فهي "أنه أجرى الوقف مجرى الوصل، فحذف في الوقف كما حذف في الوصل؛ لأنّ الألفات فيها لا أصل لها؛ إنما جيء بها على التشبيه بالقوافي والفواصل"⁽¹⁾.

ويرى ابن الأنباري أنّ إثبات الألف في الخط لا يوجب إثباتها في النطق، نتيّن هذا من قوله: "من قرأ: ﴿الظُّنُونُ﴾ و﴿السَّبِيلُ﴾ و﴿الرَّسُولُ﴾ بغير ألف في الحروف الثلاثة وخطهن في المصحف بألف؛ لأنّ الألف التي في "أطعنا" أو الداخلة في أول "الرسول" و"الظنون" و"السبيل" كفى من الألف المتطرّفة المتأخّرة؛ كما كفت ألف أبي جاد من ألف هواز"⁽²⁾. بمعنى أنّ أداة التعريف جعلت القارئ يستغني عن إثبات الألف في آخر الكلمة؛ حيث كانت كافية.

وقد حُذفت الألف أيضا لعلّة أخرى، وهي أنّها أنزلت منزلة الفتحة، وما يلحق دِعامَة للحركة التي تسبق والنيّة فيه السقوط، فلما عمل على هذا كانت الألف مع الفتحة كالشيء الواحد يوجب الوقف سقوطها، ويُعمل على أنّ صورة الألف في الخط لا توجب موضعا في اللفظ، فهي مثل ما يُحذف من الخط وهو موجود في اللفظ، ويُثبت في اللفظ وهو مُسقط من الخط⁽³⁾.

(1) -الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، 299/2.

(2) -الجامع لأحكام القرآن، 94/17.

(3) -نفسه، 94/17.

إذن، بما أن الألف في نظر القدامى جزء مكمل وتابع للفتحة التي تتقدمها، فإن الحكم الذي يلحقها يلحق الألف، فهذا السبب حُذفت؛ لأنّ الفتحة في الوقف تُحذف.

وفي حذف الألف حجة أخرى، هي أنها كُتبت على لهجة من يقول: "لقيت الرجل" وفُرئت على لهجة: "لقيت الرجل"⁽¹⁾. أي كثيرا ما تُثبت الألف في الخطّ وتسقط في النطق.

. حجة من أثبت الألف في الوقف وحذفها في الوصل: ذكرنا أنّها قراءة ابن كثير وابن

محيصن والكسائي، وكانت لهم في هذه القراءة حجج عديدة، أولها: التمسك بخطّ

المصحف⁽²⁾. وثانيها ما أورده ابن الأنباري بقوله: "ومن وصل بغير ألف ووقف بألف فجائزُ

أن يحتجّ بأنّ الألف احتاج إليها عند السكت؛ حرصا على بقاء الفتحة، وأنّ الألف تدعمها

وتقويها"⁽³⁾. فالقارئ وقف على اللفظة بالألف حفاظا على مصوّت الفتحة التي هي بعضها،

فوجود الألف الذي هو في الأصل علامة مطل وممّ وتمكين لهذه الفتحة حصنها وأعطاه

قوة في الوقف، وقد أخذ بهذا الرأي أبو عبيد؛ إلا أنّه نبّه القارئ إلى عدم إدراج القراءة بعد

الألف والاكتفاء بالوقف عليها، مستشهدا بما تفعله العرب في قوافي أشعارها ومصاريحها⁽⁴⁾،

نحو قول الشاعر: ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ الجامع لأحكام القرآن، 94/17.

⁽²⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 299/2.

⁽³⁾ الجامع لأحكام القرآن، 95/17.

⁽⁴⁾ الجامع لأحكام القرآن، 95/17.

⁽⁵⁾ البيت لامرئ القيس، وجاء في الديوان:

نحن حلبنا القرح القوافلا يَحْمِلُنَّا وَالْأَسْلَ النَّوَاهِلَا.
وحَيَّ صعب الوشيح الذابلا مستنفرات بالحصى حوافلا.

يستشرف الأواخر الأوائلا.

نَحْنُ جَلَبْنَا الْفَرَحَ الْقَوَافِلَا تَسْتَنْفِرُ الْأَوَاخِرُ الْأَوَائِلَا

ذكر أبو عليّ الفارسي أنّ من أسقط الألف في الوصل ذهب إلى أنّها تثبت في القوافي ورؤوس الآي ليست بقوافٍ⁽¹⁾؛ أي لا يمكن إسقاط ما يطراً في الشعر على القرآن؛ لأنّ الشعر موضع للضرورات والقرآن ليس كذلك، فهو أفصح اللغات.

علّل ابن الأنباري حذف الألف في الوقف وإثباتها في الوصل بالجمع بين الرسم والقياس، يقول: "ومن حذف الألف في الوصل وأثبتها في الوقف قال: "جمعت قياس العربية في أن لا يكون ألف في اسم فيه ألف ولام، وإتباع المصحف في إثبات الألف، فاجتمع لي الأمران"⁽²⁾.

. حجّة من أثبت الألف في الوقف والوصل: إتباع خطّ المصحف، كما أنّ الألف رأس آية ورؤوس الآيات تشبّه بالقوافي من حيث كانت مقاطع⁽³⁾. فالألف زيدت في النطق للرعاية على الفواصل في الوقوف؛ لأنّ الفواصل مثل الأسجاع تُعتبر موقوفاً عليها؛ لأنّ المتكلم أرادها كذلك، فهذه السورة . سورة الأحزاب . بُنيت على فاصلة الألف"⁽⁴⁾.

ولمن أثبت الألف في الحالتين حجّة أخرى، وهي أنّ من العرب من يقف على المنصوب الذي فيه الألف واللام بالألف، فيقول: "قام الرجلو"، و"مررت بالرجلي"، و"لقيت

(1) - الحجّة في علل القراءات السبع، 470/5 و التحرير والتنوير، 206/81.

(2) - إيضاح الوقف والابتداء، ص 377 وحجّة القراءات، ص 574.

(3) - الحجّة في علل القراءات السبع، 470/5 و التحرير والتنوير، 206/21 والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 289/2 والبحر المحيط، 317/7 وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 1998، 2377/1 وحجّة القراءات، ص 57.

(4) - التحرير والتنوير، 206/21.

الرجلا" بألف في الوصل والوقف"⁽¹⁾. ونظير هذا في الشعر قول الشاعر:⁽²⁾

أَسَائِلُهُ عُمَيْرَةٌ عَنْ أَبِيهَا خِلَالَ الْجَيْشِ تَعْتَرِفُ الرِّكَابَا.

فأثبت الألف في "الركاب" بناء على هذه اللهجة. وقال الآخر"⁽³⁾.

إِذَا الْجَوَازُ أُرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا.

وعليه، حجة من أثبت الألف في الوصل أنها في المصحف كذلك، وهي رأس آية، ورؤوس

الآي تشبه بالقوافي من حيث كانت مقاطع، ويحذف المد في القوافي كذلك؛ تشبيه هذا في

إثبات الألف بالقوافي، وإذا ثبت في الخط فينبغي أن لا يُحذف.

وقد لخص الطاهر بن عاشور هذه الاختلافات بقوله: "وهذا اختلاف من قبيل

الاختلاف في وجوه الأداء لا في لفظ القرآن"⁽⁴⁾.

ومهما اختلفت القراءات القرآنية في إثبات الألف وحذفها في الوقف والوصل، فهي

كلها فصيحة مستعملة ؛ وإن كان الأحسن الوقف عليها؛ لأن الفواصل كالأسجاع

والأسجاع كالقوافي"⁽⁵⁾.

(1) إيضاح الوقف والابتداء، ص 376 وحجة القراءات، ص 573 ، والجامع لأحكام القرآن، 95/17.

(2) الجامع لأحكام القرآن، 95/17 وإيضاح الوقف والابتداء، ص 376 والبيت لبشر بن أبي خازم، ينظر الديوان، شرح :
مجيد طراد دار الكتاب العربي - بيروت . لبنان، ط1، 1994، ص 35.

(3) الجامع لأحكام القرآن، 95/17. والبيت لخزيمة بن نهد ينظر: أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ضبط: أحمد عبد
السلام، تخريج: أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1988، 103/1.

(4) التحرير والتنوير، 206/21.

(5) نفسه، 206/21.

ومما وقف عليه في القرآن الكريم، قول الله عز وجل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: 01].

قال ابن عطية: قرأ أبي بن كعب وابن مسعود وعكرمة وعيسى: [عمًا] بالألف، وقرأ الضحاك: [عمه] بهاء، وهذا إنما يكون عند الوقف⁽¹⁾، إذن هذه الآية احتملت قراءتين: القراءة الأولى بإثبات الألف في الكلمة الاستفهامية المجرورة: (عم)، والقراءة الثانية بإثبات الهاء في آخر الكلمة؛ لأجل الوقف.

فمن أثبت الألف لم يقف⁽²⁾ على ﴿عَمَّ﴾، مع أن المشهور أن تُحذف ألف ما الاستفهامية إذا اتصلت بأداة جرّ، وإثباتها في هذه الحالة قليل ولا يكون إلا ضرورة أو لهجة⁽³⁾. ونظيره في كلام العرب مع قلته، قول الشاعر: ⁽⁴⁾.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْئِمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ.

أما من أثبت الهاء في الوقف، فذلك أنها عوض عن الألف المحذوفة؛ لأجل دخول أداة الجرّ على ما الاستفهامية، وتسمى: "الإلحاق"⁽⁵⁾ أي إن هاء السكت في هذا الموضع إذا لحقت الكلمة لأجل حذف أصاب آخرها، تسمى: الإلحاق.

(1) - المحرر الوجيز تفسير الكتاب العزيز، 512/8.

(2) - وهو - أي عدم الوقف - مذهب الكوفيين، ينظر القطع والإنتاف، ص 556، والدر المصون، 647/10.

(3) - ارتشاف الضرب، 249/1، و محي الدين شيخ زاده، حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، ضبط: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1999، 66/7.

(4) - الدار المصون، 647/10، والكشاف، ص 1171 وحاشية محي الدين شيخ زاده، 66/7، وابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (ت 643 هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المنتهى، القاهرة، مص، دت، 09/4، والبيت لحسان بن ثابت، الديوان، شرح: عبد أمهنا، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 1994، ص90.

(5) - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 139.

وإدخال هاء السكت عوضاً من ألف ما الاستفهامية في الوقف هي قراءة البيزي⁽¹⁾

ونُقل عن ابن كثير أنه قرأ "﴿عَمَّ﴾ بالهاء وصلاً، أجرى الوصل مجرى الوقف⁽²⁾.

ما نخلص إليه ممّا تقدم هو أنّ الوقف على "عمّ" يكون بإلحاق الهاء وعدم إثبات

الألف، لأنّ العربية تُقرّ حذف ألف الاستفهامية إذا تعلّقت بحرف الجر.

ومن أمثلة الوقف الواردة في القرآن الكريم قول الله عز وجل: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾

[النور: 31]. قال ابن عطية: "قرأ ابن عامر: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بضمّ الهاء، وبعضهم

يقف: ﴿أَيُّهُ﴾، وبعضهم يقف: ﴿أَيُّهَا﴾ بالألف، وقوى أبو عليّ الوقف بالألف⁽³⁾؛ لأنّ علّة

حذفها في الوصل؛ إنّما هو سكونها وسكون اللام، فإذا كان الوقف ذهبت العلّة

فوقعت الألف كما ترجع الياء إذا وقفت على: ﴿مُحَلِّي﴾ من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحَلِّي

الصَّيْدِ﴾⁽⁴⁾.⁽⁵⁾

أورد ابن عطية ثلاث قراءات لهذه الآية الكريمة، ورجّح القراءة الثالثة بإثبات الألف

في الوقف؛ أخذاً برأي أبي عليّ الفارسي - وفيما يلي سنحاول تبين حجّة كل قراءة على

حدة.

⁽¹⁾ الدر المصون، 647/10.

⁽²⁾ نفسه، 647/10، والبحر المحيط 410/8، والنشر في القراءات العشر، 134/2، والكشاف، ص 1171.

⁽³⁾ الحجّة في علل القراءات السبع، 321/5.

⁽⁴⁾ الآية 1 من سورة المائدة.

⁽⁵⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،

فالقراءة الأولى كانت بضمّ الهاء؛ وهي قراءة ابن عامر في حال الوصل.⁽¹⁾ وعَلَّل أبو زرعة (ت403هـ) هذه القراءة بأنّ المصاحف جاءت في هذه الآية بغير ألف، فمن رفع الهاء جعلها مع (أَيُّ) اسما واحدا على أنّه اسم مفرد، وهي لهجة لبعض العرب.⁽²⁾ وقد ضعّف أبو علي الفارسي هذه القراءة بقوله: "فأمّا ضمّ ابن عامر الهاء من ﴿يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾⁽³⁾. فلا يتّجه؛ لأنّ آخر الاسم هو الياء الثانية من (أَيُّ)؛ فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضمّ هذا من حيث كان مقترنا بالكلمة؛ لجاز أن يضمّ الميم من (اللهم)؛ لأنّه آخر الكلمة⁽⁴⁾. وقد جعل فخر الدين الرازي وجها لهذه القراءة، وهو أنّ الهاء كانت مفتوحة؛ لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت الألف لالتقاء السكانيين أتبع مصوّثها مصوّت ما قبلها⁽⁵⁾، أي ضمّت الهاء إبتاعا لضمة الياء.

أما القراءة الثانية بالوقف على ﴿أَيُّهَا﴾ بسكون الهاء، فعلى اعتبار ما رُسمت به⁽⁶⁾، أي إنّ الهاء لم تثبت في الرسم؛ لذلك وُقِف على مصوّت الفتحة بالسكون، فهذا هو الغالب في الوقف في أواخر الكلم.

(1) - جامع البيان في القراءات السبع، 487/2، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 279، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 141، والجامع لأحكام القرآن، 1389/12، والتحرير والتنوير، 171/18، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 239/2.

(2) - حجة القراءات، ص 498.

(3) - الآية 49 من سورة الزخرف.

(4) - الحجة في علل القراءات السبع وعللها، 320/5-321، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 379/6.

(5) - التفسير الكبير، 203/23.

(6) - التحرير والتنوير، 171/18.

أما من وقف بالألف، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي ويعقوب والحسن اليزيدي⁽¹⁾، فحجّته أنّ الأصل إثبات الألف⁽²⁾؛ لأنّها إنّما حُذفت في الوصل لسكونها وسكون ما بعدها، فلما وُقف وزال ما بعدها رُدّها إلى أصلها وأثبتها⁽³⁾، فالألف سقطت وصلا، وعلى هذا كُتبت في المصحف. لأنّها ساكنة في عُرْف اللغويين القدامى، وجاء بعدها ساكن وهو لام المعرفة، فالتمت ساكنان. أما في الوقف فيزول الساكن الثاني؛ الذي هو لام المعرفة، ويبقى الساكن الأوّل الذي هو الألف.

وقد رجّح مكّي بن أبي طالب القراءة بفتح الهاء؛ لأنّها تدلّ على الألف المحذوفة، يقول: "فالفتح هو الأصل، وهو ما عليه الجماعة من فتح الهاء، وحذف الألف في الوقف إتباعا للخطّ وهو الاختيار"⁽⁴⁾.

ومن أمثلة الوقف في القرآن الكريم التي وقّف عندها ابن عطية: الوقف في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 09]، يقول: اختلف القراء في الوقف على ﴿الْمُتَعَالِ﴾، فأثبت ابن كثير وأبو عمرو في بعض ما رُوي عنه الياء في الوصل والوقف⁽⁵⁾ ولم يثبتها الباقون في وصل ولا وقف، وإثباتها هو الوجه والباب.

(1) جامع البيان في القراءات السبع، 487/2، وإتحاف فضلاء الشبر في القراءات الأربعة عشر، ص 141، والتحرير والتنوير، 171/18 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء، ص 279.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 239/2، وحجة القراءات، ص 498.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 240/2.

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 181/5.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

واستحسن سيبويه حذفها في الفواصل كهذه الآية قياسا على القوافي في الشعر، ويقبُح حذفها في غير فاصلة ولا شعر، ولكن وجهه أنه لما كان التنوين يعاقب الألف واللام أبدا، وكانت هذه الياء تُحذف مع التنوين حسُن أن تُحذف مع معاقبها⁽¹⁾.
إن ابن عطية عرض القراءات المختلفة لهذه الآية، والتي تباينت واختلفت في إثبات الياء وحذفها في الوقف، مرجّحا في الآن نفسه القراءة بإثبات الياء وقفا، ومُجيزا حذفها في الفواصل، وهذا ما نقله عن سيبويه.

وقد رجّح ابن عطية القراءة بإثبات الياء؛ لأنّ الوقف على المعتل غير المنون يكون بإثبات الياء كما كانت ثابتة في الوصل⁽²⁾، وإن أجاز بعض اللغويين حذفها نحو سيبويه، وأبو علي الفارسي؛ الذي يقول: "وجميع ما لا يُحذف من هذه الياءات والواوات في الكلام وما يُختار فيه ألا يحذف، فإنّه يُحذف في الفواصل والقوافي"⁽³⁾. فالياء تثبت مع الألف واللام ولا تُحذف كما تحذف في اسم الفاعل؛ إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو: "هذا قاض"، يقول أبو زرعة: "فالياء مع غير الألف واللام تُحذف في الوصل، ومع الألف واللام لا تحذف"⁽⁴⁾ وهو القياس⁽⁵⁾.

وهذا ما عليه أغلب اللغويين، فقد أجاز ابن الخبّاز (ت637هـ) الإثبات والحذف في

(1) حجة القراءات، ص 372.

(2) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط1، 1981، ص 21.

(3) نفسه، ص 22، و التحرير والتنوير، 151/12.

(4) حجة القراءات، ص 372.

(5) نفسه، ص 372، والتحرير والتنوير، 151/12.

الياء، وإن كان في الثاني أقلّ، يقول: وإذا وقفت على غير المنون مرفوعا ومجرورا فللعرب فيه مذهبان: أحدهما: وهو الأكثر، إثبات الياء؛ لأنّ الياء حرف إعراب ثبت في الوصل فنبت في الوقف كالدال من "زيد". والثاني وهو قليل: حذف الياء؛ لأنّهم قصدوا الفرق بين الوصل والوقف، وكان الوقف أولى بالحذف؛ لأنّه من مواضع التغيير⁽¹⁾.

نفهم من هذا الكلام أنّ الأولى أن تثبت الياء؛ لأنّها تحتل علامة الإعراب، بمعنى أنّها صوت له دلالة مهمّة في تحديد طبيعة الكلمة، ومن حذف في الوقف؛ فذلك جائز أيضا؛ لأنّ الوقف موضع تغير في الكلمة. وقد يكون من وقف على ﴿الْمُتَعَالِ﴾ بغير ياء قد اتّبع خطّ المصحف⁽²⁾.

ومن المواضع التي حذفت فيها الياء في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿لَيْنَ أَخْرَتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ﴾ [الإسراء: 62]، قال ابن عطية: "قرأ ابن كثير بالياء في الوصل والوقف⁽³⁾، وهذا هو الأصل، وليس هذا الموضع كالقافية التي يحسن فيها الحذف كمثل قول الأعشى: (4).

فَهَلْ يَمْنَعُنِي إِزْتِيَادِي الْبِلَا دَ وَمِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِينُ.

(1) توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص 83.

(2) الحجة القراءات، ص 372.

(3) الكشف عن وجوه القراء لا السبع وعللها وحججها، 114/2، وزاد المسير على التفسير، 57/5.

(4) الديوان، شرح وتحقيق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، دط، دت، ص 15، والحجة في علل القراءات السبع، 109/5، وشرح المفصل، 40/9.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

وقرأ نافع وأبو عمرو بالياء في الوصل⁽¹⁾، وبحذفها في الوقف، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَخْرَجْنَا﴾؛ فحذف الياء في الوصل والوقف.⁽²⁾ وهذا تشبيهه بياء "قاص" ونحوه؛

لكونها ياء متطرّفة قبلها كسرة، ومنها قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا

بِإِذْنِهِ﴾⁽³⁾⁽⁴⁾. استحسن ابن عطية قراءة ابن كثير بإثبات الياء وصلا ووقفا؛ لأنّه ليس

موضع فواصل أو رؤوس أي، تبيننا هذا من قوله: "وليس هذا الموضع كالتافية التي يحسن فيها الحذف. وحجة من حذف الياء في الوصل والوقف، هي تشبيهها بياء "قاضي" ونحوه من الأسماء المنقوصة إذا وقعت متطرّفة، يقول أبو علي الفارسي: "وأما من قرأ بغير ياء في وصل ولا وقف، فلأنّه أشبه ياء قاص من حيث كانت ياءً قبلها كسرة."⁽⁵⁾ لقد تمّ حذف الياء اكتفاءً بالكسرة منها.

وكما حُذفت الياء في الوقف كذلك حذفت الألف في قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْلُ الْمُسْلِمِينَ﴾

[الأنعام: 163]، قال ابن عطية: "قرأت فرقة بإشباع الألف"⁽⁶⁾، وجمهور القراء على القراءة:

﴿أَنَا﴾ دون إشباع، وهذا كلّه في الوصل، وتركُ الإشباع أحسنُ لأنّها ألف وقف، فإذا اتصل

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 162/2، وزاد المسير في علم التفسير، 57/5.

(2) زاد المسير في علم التفسير، 57/5، والحجة في علل القراءات السبع، 109/5.

(3) الآية 105 من سورة هود، قرأها ابن كثير بياء في الوصل والوقف، وقرأها أبو عمرة ونايف والكسائي في الوصل خاصة، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 114/2.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 507/5.

(5) الحجة في علل القراءات السبع، 109/5.

(6) هي قراءة نافع وأبي جعفر، التحرير والتتوير، 152/7.

الكلام أَسْتَعْنِي عنها لاسيما إذا وليتها همزة⁽¹⁾.

بناء على ما تقدّم تُشبع الألف في حالة الوصل، وتُقصّر في حالة الوقف تخفيفاً، يقول الطاهر بن عاشور: "واتفق الجميع على حذفها قبل غير الهمزة تخفيفاً جرى عليه العرب في الفصح من كلامهم، نحو: "أنا يوسف"، واختلفوا فيه قبل الهمزة، نحو: "أنا أفعل"، وأحسب أنّ الألفصح إثباتها مع الهمز للتمكّن من المدّ"⁽²⁾.

ذكر اللغويون القدامى أنّ وقوع صوت المدّ قبل الهمزة يوجب إشباعها، يقول ابن جني: "فإذا أوقعت بعدهنّ الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً، وذلك نحو: "يشاء" و"يداء"، و"يسوء" و"يهوء"، و"يجيء" و"يفيء"⁽³⁾، فكَمِيّة المصوّتات الطويلة؛ التي هي الألف والواو والياء ليست ثابتة في جميع الأحوال، بل تزيد وتنقص متأثرة بما يجاورها من أصوات، من ذلك أنّ كميتها ومقدارها يزيد إذا تلتها همزة: نحو: "شاء"، وقد ذكر ابن جني العلة التي أوجبت زيادة المدّ، بقوله: "وإنّما تمكّن المدّ فيهنّ مع الهمز أنّ الهمزة حرف نأى منشؤه وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله ثم تماديت بهنّ نحوه طُلنّ وشعن في الصوت فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه، وليس كذلك إذا وقع بعدهنّ غيرها، وغير المشدد"⁽⁴⁾، معنى ذلك أنّه زيد في المصوّتات تهيؤاً للنطق بالهمزة التي هي من الحنجرة.

(1) الحجة في علل القراءات السبع ، 109/5. والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 507/3.

(2) التحرير والتنوير، 152/7.

(3) سر صناعة الإعراب، 34-33/1، والموضح في التجويد، ص 24-25.

(4) الخصائص، ص 716، وعلي بن أحمد صبره، العقد الفريد في فن التجويد، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دط، ص 103.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

وقد عنى علماء التجويد بذكر العلة التي أوجبت زيادة المدّ، وكانت غير التي ذكرها ابن جني، يقول مكي بن أبي طالب: "هذه الحروف حروف خفيّة، والهمزة حرف جلد، بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت خفيّا خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاء، فبيّن بالمدّ ليظهر، وكان بيانه بالمدّ أولى؛ لأنّه يخرج من مخرجه بمدّ، فبيّن بما هو منه" (1)، معنى هذا أنّه زيد في مدّ المصوتات الطويلة لخفائها ولنأبي مخرج الهمزة، إضافة إلى أنّ أنّها تزداد خفاء؛ إذا ارتبطت مع أصوات أخرى كالهمزة، ويسمّى هذا النوع من المدّ: المدّ العرضي الفرعي" (2).

للووقف صور أخرى في القرآن الكريم غير الحذف، مثل إبدال النون ألفا، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: 32]، قال ابن عطية: "﴿لْيَكُونَا﴾ نونه هي النون الخفيفة والوقف عليها بالألف، وهي مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾، ومثلها قول الأعشى: (3)

وَصَلِّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبُدَا.

أراد: فاعبدن (4).

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 130/1-131، والعقد الفريد في فن التجويد، ص 103.

(2) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 93، والعقد الفريد في فنّ التجويد، ص 102.

(3) في الديوان فاحمدا بدل: فاعبدا، ص 137 وإيضاح الوقف والابتداء، ص 360.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 83/5.

يذكر ابن عطية فيما تقدم أنّ النون الخفيفة تُبدل ألفا في الوقف، غير مشير إلى وجود اختلاف بين القراء في الوقف على ﴿لَيَكُونًا﴾، وهي قراءة حمزة والكسائي⁽¹⁾، وما نلاحظه أنّ هذه اللفظة كُتبت بالألف، مع أنّ الأصل في الأفعال ألا تتون، وقد ذكر الداني سبب كتابتها كذلك بقوله: "واجتمع أيضا كتاب المصاحف على رسم النون الخفيفة ألفا، وجملة ذلك في موضوعان: في يوسف (س12آ32) ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّغِيرِينَ﴾، وفي العلق (س96آ15) ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾؛ وذلك على مراد الوقف⁽²⁾.

أي إنّ الألف أثبتت في الخط عوض النون التي تلحق الأفعال؛ للدلالة على أنّ الوقف يكون بالألف لا بالنون. والنون الخفيفة شبيهة بتتوين الإعراب في الأسماء، وهو موجود في كلام العرب، قال الطبري: "فإنّ الوقف عليه بالألف؛ لأنها النون الخفيفة، وهي شبيهة نون الإعراب في الأسماء في قول القائل: "رأيت رجلا عندك"؛ فإذا وُقف على "الرجل" قيل: "رأيت رجلا"؛ فصارت النون ألفا، فكذلك في ﴿وَلَيَكُونًا﴾، ومثله قوله ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ﴾، الوقف عليه بالألف لما ذكرت.⁽³⁾ والوقف على التتوين بالألف سواء في القرآن أو في الشعر

(1) التفسير الكبير، 107/18.

(2) المقنع في رسم المصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دط، ص 50.

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 86/16، والجامع لأحكام القرآن 161/9.

مسألة نصّ عليها النحاة في أكثر من موضع⁽¹⁾.

للوقف صور أخرى تتمثل في الوقف على الصوت بنقل المصوّت، نحو ما هو موجود في قول الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ﴾ [العصر: 01]، يقول ابن عطية: "وقرأ سلام أبو المنذر: ﴿وَالْعَصْرُ﴾ بكسر الصاد، ﴿بِالصَّبْرِ﴾ بكسر الباء، وهذا لا يجوز إلا في الوقف على نقل الحركة، ورؤي عن أبي عمرو: ﴿بِالصَّبْرِ﴾ بكسر الباء إشماما، وهذا أيضا لا يكون إلا في الوقف"⁽²⁾.

يشير ابن عطية في هذا الموضع إلى أنّ الوقف على آخر الكلمة كان بنقل مصوّتها إلى الصوت الذي قبله، ومع أن ابن عطية ذكر بأنّ أبا عمرو كان يقف بكسر الباء إشماما⁽³⁾، إلا أنّ أبا حيان الأندلسي روى عنه الوقف بالكسر الخالص، يقول: "ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما نُقل عن أبي عمرو أنّه وقف: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ بكسر الباء، والذي يظهر في حركة النقل أنّها الحركة التي في الحرف الأخير نُقلت إلى الساكن قبله، وهو قول بعض النحاة⁽⁴⁾.

وقد قدّم أبو علي الفارسي تعليلا لقراءة سلامّ أبو المنذر: ﴿وَالْعَصْرُ﴾ بكسر الصاد، تتمثل في قوله: "وأما تحريك الصاد من (العَصْرِ) فمثل تحريك الباء من (الصَّبْرِ)، فلعلّ

(1) الكتاب 280/4، والأسعدي، خليل بن الملا العمري الكردي الشافعي (ت1259 هـ)، الكافية الكبرى في علم النحو، تحقيق: إلياس قبلان التركي، دار صادر، بيروت، مكتبة الإرشاد استانبول، 2007، ص 327.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 686/8، والدر الصوت، 101/11، وينظر: أبو مجاهد عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، تفسير سورة الإخلاص، مكتبة الدار، المدينة المنورة، دط، ص 23-24-25.

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 86/16، والجامع لأحكام القرآن، 161/9.

(4) ارتشاف الضرب، 812/2.

القارئ وقف لانقطاع نفس أو عارض منعه من إدراج القراءة، فإذا كان كذلك كان مثل قول أبي عمرو: ﴿الصَّبْرُ﴾ وعلى هذا الوجه تجعله، لا على إجراء الوصل مجرى الوقف⁽¹⁾.

أما الحجة التي قدمها في الوقف على ﴿الصَّبْرُ﴾ بنقل كسرة الراء إلى الباء الساكنة، فتمثّلت في التخلّص من التقاء الساكنين والدلالة على حركة الإعراب⁽²⁾. وهذا ما أكّده ابن خالويه بقوله: "والصبر بنقل حركة الراء إلى الباء؛ لئلا يحتاج أن يأتي ببعض الحركة في الوقف، ولا إلى أن يسكن، فجمع بين ساكنين، وذلك لغة متتابعة وليست بشاذة⁽³⁾ بل مستقيضة، وذلك دلالة على الإعراب وانفصال من التقاء الساكنين، وتأدية حقّ الموقوف عليه من السكون"⁽⁴⁾. ونظير النقل في كلام العرب قول الشاعر⁽⁵⁾:

أَنَا جَرِيرٌ كِنِّيَّتِي أَبُو عَمْرُو أَضْرِبُ بِالسِّيفِ وَسَعْدِي فِي الْعَصْرِ.

وضع اللغويون شرطاً حتى يُنقل مصوّت الصوت الأخير إلى الصوت الذي يتقدمه، وهي ألا يكون هذا المصوّت فتحة، يقول أبو حيان الأندلسي: "وتنقل حركة الحرف إلى الساكن قبله ما لم يتعذّر تحريكه، أو يوجب عدم النظير، أو تكن الحركة فتحةً، فلا تنقل إلا من همزة خلافاً للكوفيين"⁽⁶⁾. ويقصد أبو حيان بـ" يوجب عدم النظير": أن لا تتناسب

(1) الحجة في علل القراءات السبع، 439/6.

(2) ارتشاف الضرب 812/2، والدرّ المصون، 102/11، والعكبري، أو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت، ص 1303.

(3) أورده ابن خالويه في الشواذ، ونسبها إلى سلام، مختصر صرفي شواذ القرآن، ص 179.

(4) البحر المحيط، 509/8، وتفسير سورة العصر، ص 23.

(5) مختصر في شواذ القرآن، ص 179، والبحر المحيط، 509/8.

(6) سبك المنظوم وفك المختوم، ص 283.

مصوّتات الكلمة بعد النقل، وقد أجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها، وإن لم يكن المفتوح همزة، هذا ما فهمناه من قوله: "خلافًا للكوفيين".

من الشواهد القرآنية التي وردت دليلاً على اختلاف القراءات القرآنية في الوقف، قول

الله عز وجل: ﴿بِثَلَاثَةِ آفٍ﴾ [آل عمران:124]، قال ابن عطية: "قرأ الحسن بن أبي

الحسن⁽¹⁾: ﴿بِثَلَاثَةِ آفٍ﴾ يقف على الهاء، وكذلك: ﴿بِخَمْسَةِ آفٍ﴾، ووجه هذه القراءة

ضعيف؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه يقتضيان الاتصال؛ إذ هما كالاسم الواحد، والهاء إنّما هي أمانة وقف، فتعلّق الوقف في موضع إنّما هو للاتصال⁽²⁾.

والعكبري أيضاً ضعّف هذه القراءة بقوله: "وقرئ شاذّاً بهاء ساكنه، وهو إجراء الوصل

مجرى الوقف، وكلاهما ضعيف؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد⁽³⁾. ولهذه

القراءة وجه، هو إجراء الوصل مجرى الوقف، وعليه أبدلت التاء هاء في الوصل كما أبدلوها

هاء في الوقف، وموجود في كلام العرب إجراء الوصل مجرى الوقف،

وإجراء الوقف مجرى الوصل⁽⁴⁾. مع أن علماء القراءات نصّوا على أنّه لا يتمّ الوقف على

المضاف دون المضاف إليه⁽⁵⁾. ومن أمثلة الوقف على التاء بالهاء، قراءة قول الله تعالى:

﴿يَحْسِرَةَ﴾ [يسن: 30]، قال ابن عطية: "قرأ الأعرج ومسلم بن جندب وأبو الزناد بالوقف

⁽¹⁾ معجم القراءات، 568/1، والبحر المحيط، 53/3.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 346/2.

⁽³⁾ التبيان في إعراب القرآن، ص 290.

⁽⁴⁾ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 165-166/1 والدرّ المصون، 204/2.

⁽⁵⁾ إيضاح الوقف والابتداء، ص 116.

على الهاء⁽¹⁾، وذلك للحرص على بيان معنى الحسرة وتقريره للنفس، والنطق بالهاء في مثل هذا أبلغ⁽²⁾.

وُقف على التاء بالهاء لغاية دلالية كما أشار ابن عطية، وذلك للتعبير عن شدة الحسرة، فالهاء صوت حنجري، وهي عبارة عن هواء زفير فقط، فهذا النفس الذي يصاحب خروج صوت الهاء يعبر عن معنى الحسرة والندامة، وهذا ما أكدّه القرطبي بقوله: "قرأ ابن هرمز ومسلم بن جندب وعكرمه: ﴿يَحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ بسكون الهاء؛ للحرص على البيان وتقرير المعنى في النفس، إذا كان موضع وعظ وتنبيه، والعرب تفعل ذلك في مثله وإن لم يكن موضعا للوقف، وقال صاحب اللوامح: "وقفوا بالهاء مبالغة في التحسر لما في الهاء من التأهه بمعنى التأوه ثم وصلوا⁽³⁾ على تلك الحال"⁽⁴⁾.

إذن، دلالة الآية هي التي جعلت الوقف بالهاء غالبا، مع أنه يجوز الوقف عليها بالتاء أيضا، يقول ابن الأنباري: "اعلم أن كل هاء دخلت للتأنيث فالوقف عليها بالهاء⁽⁵⁾ والتاء جائز⁽⁶⁾". وأيضا: "الوقف على ما في المصحف لا يتعدى، فما كان في المصحف بالتاء وقفنا عليه بالتاء، وما كان بالهاء وقفنا عليه بالهاء، وقال آخرون: أنت مخير في ذلك إن شئت وقفت على كل هاء للتأنيث في كتاب الله عز وجل بالهاء، وإن شئت وقفت بالتاء،

⁽¹⁾ - جامع البيان، 437/17، والدرّ المصون، 259/9.

⁽²⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 246/7.

⁽³⁾ - ذكر فخر الدين الرازي أنه قرأ "ياحسره على" بالهاء إجراء للوصل مجرى الوقف، التفسير الكبير، 59/26.

⁽⁴⁾ - الدرّ المصون، 259/9.

⁽⁵⁾ - قال أبو حيان: إبدال التاء التأنيث في الوقف هاء أعرف، ينظر سبك المنظوم وفكّ المختوم، ص 284.

⁽⁶⁾ - إيضاح الوقف والابتداء، ص 281.

الفصل الثاني ————— الدراسة الصوتية للمصوتات

فإذا وقفت بالهاء احتجبت بأنك مرید السكت، وإذا وقفت بالتاء احتجبت بأنك مرید للوصل⁽¹⁾. فالقارئ مخير في الوقف على التاء بين إثاتها وإبدالها هاء.

ما قدّمناه من مادّة في هذا الفصل يبيّن لنا أنّ ابن عطية عالّج المصوتات أصواتيا ووظيفيا؛ إلا أنّ المادّة الصوتية المتعلقة بالجانب الأصواتي كانت قليلة جدّا مقارنة بالجانب التشكيلي؛ ذلك أنّ هذه الدراسة لم تكن غاية ولا مقصد ابن عطية وإنما كانت غايته تفسير مفردات القرآن الكريم؛ ولأجل تحقيق هذه الغاية استثمر المعلومات الصوتية. التي تمظهرت في ظواهر عديدة منها: التناوب بين المصوتات وبين المصوتات والسكون؛ وهو ما عبّرنا عنه بالسكون، إضافة إلى تطرّق ابن عطية إلى بعض الظواهر المتعلقة بالضبط الحركي للكلمات، نحو: الإتياع وتحريك الصوت الحلقى بالفتحة. وكان لظاهرة الإمالة والوقف حظّ وافر من هذه الدراسة. وفي كل ما تقدّم من مادة إشارة واضحة لثقافة ابن عطية القرآنية واللغوية؛ لأنّ هذه الدراسة كانت مقترنة في كل جوانبها بالقراءات القرآنية، كما وجدنا فيها إشارة لأهميّة المعلومات الصوتية في تفسير القرآن الكريم وتجليّة مقاصده ومراميه.

وفي الفصل الموالي سنقوم باستقراء المادة الصوتية المتعلقة بالصوامت؛ والتي استثمرها ابن عطية وهو يفسر القرآن الكريم.

⁽¹⁾ إيضاح الوقف والإبتداء، ص 281.



الفصل الثالث



سندرس في هذا الفصل الظواهر التركيبية التي تناولها ابن عطية في المحرر الوجيز، والتي اعتمدها في تفسير مفردات القرآن الكريم؛ محاولين إبراز أهميتها في خدمة تفسير القرآن الكريم.

أولاً: الإعلال:

هو تغيير أصوات العلة للتخفيف⁽¹⁾، والإعلال يختص بأصوات العلة أو الأصوات اللينة: الواو والياء دون الألف⁽²⁾، ومن العلماء من ألحق به الهزمة وما تتعرض له من تغيرات. ويجمع: الإعلال بالقلب؛ وهو أن تحلّ أصوات العلة محلّ بعض، أو سقوطها من الكلمة، وهو ما يعرف بالإعلال بالحذف، أو سقوط بعض عناصرها؛ وهو ما يعرف بالإعلال بالنقل أو الإسكان⁽³⁾.

للمعلومات الصوتية، وبخاصة المقطع دور كبير في معالجة وتفسير كثير من التغيرات الصرفصوتية، وهذا ما لاحظناه عند ابن عطية الذي استثمر الدراسة الصوتية في تفسير التغيرات الصرفية التي طرأت على كثير من الألفاظ، نحو ما قدّمه من تفسير في قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرَضِيًّا﴾ [مريم: 55]، قال ابن عطية: "مرضياً"، أصله:

"مرضوي"، لقيت الواو وهي ساكنة الياء، فأبدلت ياء وأدغمت، ثم كُسرت الصاد للتناسب

(1)-الإسترابادي، رفي الدين محمد بن الحسن (ت 686 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، 1975، 66/3.

(2)- اللغة العربية معناها ومبناها، ص 256.

(3)- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2007، ص 320، و فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004، ص 167.

في المصوّتات، وقرأ ابن أبي عبلّة: [وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضُوءًا]⁽¹⁾.

ذكر ابن عطية أنّه قد حدث إعلال بالقلب في اللفظة، ذلك أن "مرضياً" أصلها: "مرضوي"، وهذا راجع لكونها من الفعل "رضي" وأصله: "رضو" بالواو، فقلبت الواو ياء؛ لأنّها وقعت متطرّفة إثر كسر، فأبدلت ياء، فقد نحت أصوات الكلمة . حسب ما أورده ابن عطية . نحو التماثل؛ بأن أُبدلت الواو ياء؛ لأنّها وقعت ساكنة في نهاية مقطع والياء متحرّكة في بداية مقطع، ومن ثمّ حدثت مماثلة رجعيّة؛ حيث تأثر الصوت الأول بالثاني؛ فتشكّلت لنا الصيغة التالية: "مَرْضُويّ"، بعدها حدثت مماثلة ثانية تمثّلت في الإدغام؛ حيث أُدغمت الياء الساكنة في المتحرّكة، وأصبحت: "مَرْضُويّ"، وبسبب التناظر بين المصوّتات نحت اللفظة نحو تماثل آخر؛ حيث كُسرت الضاد لتتناسب الياء بعدها، وهذه مماثلة رجعيّة.

أمّا تعليل قراءة ابن أبي عبلّة: [مَرْضُوءًا] بالواو عوض الياء، فهو أنّه حافظ على الأصل، بمعنى أنّه جعل أصل مرضي "مرضوو"، وقعت الواو لاما في اسم المفعول، فلم تُبدل؛ بل أُدغمت الواو الساكنة في الواو المتحرّكة، وأصبحت على ما هي عليه.

ومثال الألفاظ التي أُعلت في القرآن الكريم، قول الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَّ﴾ [مريم: 26]،

قال ابن عطية: "وقرأ الجمهور: ﴿تَرِين﴾، وأصله: "تَرَّيِين"، حُذفت النون للجزم، ثم نُقلت

حركة الهمزة إلى الراء، ثم قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان:

الألف المنقلبة عن الياء، والياء، فحذفت الألف فصار: (تَرِي)، وعلى هذا النحو قول

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 43/6.

الأفوه: (1)

إِمَّا تَرِي رَأْسِي أَرْزَى بِهِ البيت.....

ثم دخلت النون الثقيلة وكُسرت الياء؛ لاجتماع ساكنين منها ومن النون، وإنما دخلت النون هنا توطئة كما توطئ لدخولها أيضا لام القسم، وقرأ أبو عمرو فيما روي عنه ﴿تَرَيْنَ﴾⁽²⁾، وقرأ طلحة وأبو جعفر وشيبة: [تَرَيْنَ] بسكون الياء وفتح النون الخفيفة، قال أبو الفتح: "وهي شاذة"⁽³⁾.

لقد قدّم لنا ابن عطية تعليلا صوتيًا ونحويًا للإعلال الذي طرأ على اللفظة، وهو التعليل نفسه الذي قدّمه أبو البركات الأنباري.⁽⁴⁾

نلاحظ من خلال ما تقدّم أنّ اللفظة طرأت عليها عدّة إعلالات سنحاول تبيينها وفق ما قدّمه ابن عطية. [تَرَيْنَ] أصلها من الفعل: رأي يرى، وجاءت هذه اللفظة على وزن: (تَفْعَلِينَ)، وهذا يعني أنّ أصلها: (تَرَائِينَ)، أول إعلال حصل في اللفظة هو نقل مصوّت الهمزة المفتوحة إلى الراء الساكنة، ثم حُذفت الهمزة طلبا للتخفيف؛ فصارت اللفظة إلى (تَرَيْنَ)، والإعلال الثاني الذي حصل في اللفظة هو قلب الياء الأولى ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (تَرَيْنَ)، وبالتالي التقى في اللفظة ساكنان: الألف والياء، فكان لابدّ من

(1) - وتمام عجز البيت: مَأْسُ زَمَانٍ ذِي انْتِكَاسٍ مَوْسٍ. ينظر: الأفوه الأودي، الديوان، تحقيق: محمد التونجي، دار

صادر، بيروت. لبنان، ط1، 1998، ص: 92.

(2) - مختصر في شواد القرآن من كتاب البديع، ص 84.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 25/6، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات وعللها وحججها، 42/2.

(4) - أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، 123/2.

حذف الساكن الأوّل؛ الذي هو الألف، فصارت اللفظة إلى (تَرَيْنَ)، بعدها حُذفت النون التي هي علام الرفع لدخول أداة الجزم (إمّا) عليها، وأُكِّد الفعل بنون التوكيد الثقيلة، وهذا أدّى إلى التقاء ساكنين في اللفظة، الساكن الأول هو الياء، والساكن الثاني هو النون الأولى من نون التوكيد، وبما أنّ العربية لا تُجيز التقاء ساكنين في كلامها؛ لجأت إلى تحريك الياء بمصوّت من جنسها، وهو الكسرة، ونتيجة هذه الإعلالات لم يبق من الفعل إلا الفاء؛ لأنّ العين هي الهمزة، ولام الكلمة هي الياء الأولى.

ومثال هذا الإعلال قراءة قول الله تعالى: ﴿يَسْتَحْيِ﴾ [البقرة: 26]، قرأ الجمهور:

﴿يَسْتَحْيِ﴾ بياءين، والماضي: استحيا:، وهي لهجة أهل الحجاز⁽¹⁾.

قال ابن عطية: "﴿يَسْتَحْيِ﴾ أصله: "يستحيي"، عينه ولامه حرفا علة، أُعلت اللام منه بأن استتقلت الضمة على الياء فسكنت، وقرأ ابن كثير في بعض الطرق عنه وابن محيظ وغيرهما: [يستحي] بكسر الحاء، وهي لغة لتميم، نقلت فيها حركة الياء الأولى إلى الحاء فسكنت، ثم استتقلت الضمة على الياء الثانية فسكنت فحُذفت إحداهما لالتقاء"⁽²⁾.

بيّن لنا ابن عطية أنّ اللفظة طرأ عليها إعلال، وذلك بأن سلب مصوّت الياء الآخرة؛ لعلّة التنافر الصوتي بينه وبين الضمة، فأصبحت: "يَسْتَحْيِ"، وطلباً للتخفيف لجأ العرب إلى نقل مصوّت صوت الياء الأولى إلى الحاء، فأدّى هذا إلى التقاء ساكنين، ولأنّ هذا غير مقبول في العربية، حُذفت إحدى الياءين.

(1) البحر المحيط، 120/1، والكشاف، 120/1، وارتشاف الضرب، 248/1.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 154/1، والبحر المحيط، 120/1 والجامع لأحكام القرآن، 363/1.

وقد أشار سيبويه إلى أنّ هذا الإعلال كان طلباً للتخفيف، ننتبّه هذا من قوله: "وإنّما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم"⁽¹⁾. ونسب هذا التخفيف لتميم وبكر بن وائل"⁽²⁾.

وقد اعتنى ابن جنّي بتفسير وتعليل الإعلال الحاصل في لفظة: (اسْتَحَى)؛ مخصّصاً لها باباً أسماه: "اختلافهم في سبب حذف عين استحييت"⁽³⁾. يقول: "وكذلك استحييتُ، حذفوا الياء التي هي عين الفعل وألقوا حركتها على الحاء، ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنّه لو كان حذفها له لردّها؛ إذ قال: "هو يفعل، فيقول: "هو يَسْتَحِي" فاعلم"⁽⁴⁾.

إذن، ينكر ابن جنّي أن تكون الياء قد حذفت لالتقاء الساكنين؛ فلو كان الأمر كذلك لوجب أن تُردّ متى تحرّكت اللام بالضمّة في مثل: "يفعل"، وقد قدّم لنا سبباً آخر لحذف الياء غير الالتقاء، ننتبّه من قوله: "ويقويّ أنه ليس لالتقاء الساكنين، قولهم في الاثنين: "إسْتَحِيَا"؛ لأنّ اللام لا ضمّة فيها، ولكن هذا حُذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف"⁽⁵⁾.

من خلال ما تقدّم نلاحظ أنّ القراءة بالإعلال تُسببت إلى ابن كثير وابن محيظ، وهما من أهل مكة، وهذا دليل على أنّ هذا الإعلال لم يكن قصراً على بيئة معينة، لأنّ الغرض منه في الأساس هو التخفيف ودرء الثقل.

(1) الكتاب، 543/4، ومعاني القرآن للأخفش، ص 48.

(2) الجامع لأحكام القرآن، 363/1، وارتشاف الضرب، 249/1.

(3) المنصف، ص 449.

(4) نفسه، ص 449.

(5) المنصف، ص 450.

ومن أمثلة الإعلال بالقلب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾

[البقرة: 19]. قال ابن عطية: "وأصل "صَيِّب" في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾

"صَيُوب"، اجتمعت الواو والياء وسُبِقَت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت كما فعل في "سَيِّد" و"مَيِّت"⁽¹⁾.

ذكر القرطبي أنّ بعض الكوفيّين جعلوا أصل "صَيِّب": "صَوِيْبٌ" على مثال: فعيل، وهذا

ما أنكره النحاس قائلاً: "لو كان كما قالوا لما جاز إدغامه، كما لا يجوز إدغام طويل"⁽²⁾. وهو من صاب يصوب، قال علقمة:⁽³⁾.

فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقْتِكِ رَوَايَا الْمُرْنِ حَيْثُ تَصُوبُ.

إذن، "صَيِّب" صفةٌ مشقّةٌ على وزن: "فيعل" من صاب يصوب، وقد حصل في اللفظ إعلال بالقلب؛ لأنّ الأصل "صَيُوب" بياء ساكنة وواوٍ مكسورة، وقد قُلِبَت الواو المكسورة ياءً؛ طلباً للتناسب الصوتي بين مصوّتات اللفظة، ثمّ أدغمت الياء الساكنة في المتحرّكة فأصبحت صَيِّب.

وللإعلال شواهد أخرى اعتنى ابن عطية بتفسيرها، نحو ما ورد في قول الله تعالى:

﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [آل عمران: 28]، وقد اختلف القراء في قراءة ﴿تُقَنَّةً﴾، قرأ

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 138/1، والجامع لأحكام القرآن، 326/1، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن، 234/1.

⁽²⁾ الجامع لأحكام القرآن، 326/1.

⁽³⁾ علقمة بن عبدة، الديوان، شرح وتعليق: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت. لبنان، ط1، 1996، ص 34، والجامع لأحكام القرآن، 326/1، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن، 234/1.

الجمهور: ﴿تُقَنَّةٌ﴾ بضمّ التاء وفتح القاف، على وزن فُعَلَة، وقرأ يعقوب: [تُقَيَّة] بفتح التاء وكسر القاف⁽¹⁾. وقد رجَّح الطبري القراءة الأولى⁽²⁾، أمّا تفسير ابن عطية لهذا الإعلال، فتمثّل في قوله: ﴿تُقَنَّةٌ﴾ أصله: "وُقَيَّة"، على وزن: "فُعَلَة"، بضمّ الفاء وفتح العين، أبدلوا من الواو تاء كتجاهٍ وتكأة، فصار: "تُقَيَّة"، ثم فلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فجاءت "تقاة"⁽³⁾.

ما حصل في هذه اللفظة من إعلال، تمثّل في أنّ الواو الساكنة أبدلت تاء؛ ليتأتى إدغامها في تاء الافتعال، فاستحالت الكلمة إلى: "تُقَيَّة"، ولأنّ الياء انفتحت وما قبلها أيضاً مفتوح، وجب قلبها ألفاً، فصارت اللفظة: "تقاة".

وقريب من هذه اللفظة ما جاء في قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21]، قال ابن عطية: "تتقون مأخوذة من الوقاية، وأصله: "تَوَتَّقِيُونَ"، نُقلت حركة الياء إلى القاف، وحُذفت للالتقاء مع الواو الساكنة، وأدغمت الواو الأولى في التاء."⁽⁴⁾ بمعنى أنّه أُبدل من الواو تاءً وأدغمت في التاء الأخرى، وحذفت الياء لسكونها بعد نقل مصوّتها إلى القاف.

وعلّ ابن عادل الدمشقي (ت880هـ) هذا الإعلال بقوله: "تتقون أصله: "توتقون"؛ لأنّه من الوقاية، فأبدلت الواو قبل تاء قبل تاء الافتعال وأدغمت فيها، ثم أُسْتُثقت الضمة على الياء

⁽¹⁾ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 317/6، والتحرير والتنوير، 85/3.

⁽²⁾ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 317/6.

⁽³⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 192/2، والتحرير والتنوير، 85/3 وينظر: أبو زهرة، زهرة التفسير، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، دط، دت، ص 1178.

⁽⁴⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 144-143/1.

الفصل الثالث _____ الدراسة الصوتية للصوامت

فقدّرت، فسكنت الياء والواو بعدها، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين وضُمَّت القاف لتجانسها، فوزنه الآن: "تفتعون"⁽¹⁾.

واضح أنّ أصوات الكلمة تغيّرت وحذف بعضها دَرَّةً للثقل الناتج عن تجاوزها مع بعضها بعض.

ومما وقع في القرآن الكريم وبه إعلال بالحذف، قول الله تعالى: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾

[الأعراف:148]، قرأ حمزة والكسائي وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بكسر

الهاء، وقرأ الباقر بضمّ الحاء، وكذلك روى سائر الرواة عن حفص⁽²⁾. وقد جعل ابن عطية

أصل الكلمة: "حُلوي"، قُلبت الواو ياء وأدغمت، فجاء: (حُلِيّ)، فكُسرت اللام لتتناسب

الياء"⁽³⁾.

إذن، الإعلال الأول الذي حصل في الكلمة هو قلب الواو ياء وإدغامها فيها، بعد

ذلك غيّر مصوِّت صوت اللام طلباً للتناسب والتجانس بين مصوِّتات الكلمة، لكنّ مكي بن

أبي طالب يرى أنّ تغيّر مصوِّتات الكلمة وقع أولاً؛ حيث غيّر مصوِّت اللام من ضمة إلى

كسرة حتى يصحّ انقلاب الواو إلى الياء.⁽⁴⁾

أمّا حجة من كسّر الحاء فهي أنّه لما كسّر اللام وأتت بعدها ياءٌ مُشدّدة أتبع الحاء

⁽¹⁾ ابن عادل الدمشقي، أبو عمر بن علي (880هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1998، 413/1.

⁽²⁾ جامع البيان في القراءات السبع، 257/2، وحجّة القراءات، ص 296، والبحر المحيط، 392/4.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 49/4 وحجة القراءات، ص 296.

⁽⁴⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 57/2.

ما بعدها من الكسرة والياء، فكسرها ليعمل اللسان عملا واحدا في الكسرتين والياء بعدها⁽¹⁾. فمن قرأ بالكسر على الإتيان لكسرة اللام.

والقراءة بالضم هي الأصل⁽²⁾، مع أنّ القراءتين بالضم والكسر لهجتان، وبأيهما قرأ القارئ فمُصِيبٌ؛ لاستفاضة القراءة ولاتّفاق معنييهما.⁽³⁾

وأمثلة الإعلال كثيرة في القرآن الكريم، من ذلك أيضا ما جاء في قول الله تعالى:
﴿خَيْفَةً﴾ [الأعراف: 205]، قال ابن عطية: "أصلها: "خَوْفَةٌ"، بُدِلت الواو ياءً لأجل الكسرة التي تقدّمتها"⁽⁴⁾.

إذن، حصل في الكلمة مماثلة تقدّمية؛ حيث تأثرت الواو بالكسرة التي تقدّمتها، فأبدلتها صوتا يقاربها، هو الياء.

ومثال هذه المماثلة أيضا قوله تعالى: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: 184]، قال ابن عطية:
"قرأ جمهور الناس بكسر الطاء وسكون الياء، والأصل: "يُطُوقُونَهُ"، نُقِلت حركة الواو إلى الطاء، وقُلبت ياء لانكسار ما قبلها، وقرأ حميد: [يَطُوقُنَهُ]، وذلك على الأصل، والقياس الإعلال⁽⁵⁾.

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، 57/2 ، وحجّة القراءات، ص 296

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 57/2 وحجة القراءات، ص 296، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن،

117/3

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 117/3.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 125/4 وينظر: زاد المسير في علم التفسير، 305/5.

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 438/1.

نحت أصوات هذه الكلمة كما بيّن ابن عطية نحو التماثل، وأوّل مماثلة حدثت كانت في نقل كسرة الواو إلى الطاء الساكنة (يُطَوِّقُونَهُ)، بعد ذلك حصلت مماثلة أخرى تمثّلت في قلب الواو الساكنة ياءً لتُناسب كسرة الطاء.

مما تقدّم يمكن القول إنّ الإعلال كان غايةً سلكتها العربيّة لدرء كلّ ثقل أصاب أبنيتها، وهذا ما أثبتته الشواهد القرآنية التي أوردناها.

ثانياً: تحقيق الهمزة وتسهيلها:

الهمز في اللغة يعني الشدّة والقوة والضغط⁽¹⁾، وفي الاصطلاح يعني إعطاء الهمزة حقّها في النطق، وهو الأصل⁽²⁾، ومصطلح الهمز لم يكن مألوفاً قديماً، بدليل تلك الرواية التي تقول إنّ الأصمعي سأل أعرابياً: أتهمز الفارة؟ فقال: الهرة تهمزها⁽³⁾، والمصطلح الشائع آنذاك هو مصطلح النبر، قال الخليل: "النبر بالكلام الهمز"⁽⁴⁾، والهمز خاصية من الخصائص البدويّة اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيّها تميم وما جاورها، وعدم الهمز، خاصية حضريّة امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها⁽⁵⁾.

وإذا تتبّعنا هذه الظاهرة عند ابن عطية وجدناه يعتمد في دراستها مصطلح: تحقيق الهمزة⁽⁶⁾

(1) - القاموس المحيط، مادة [هم ز].

(2) - عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الوثقائي للدراسات القرآنية، دمشق، 2006، ص 148.

(3) - عيون الأخبار، 555/2، والكامل في اللغة والأدب، 54/2.

(4) - كتاب العين، 182/4.

(5) - عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، ص 30.

(6) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 112/1، 612/4.

و"الهمز"⁽¹⁾، للدلالة على إثبات الهمزة، ومصطلح "التخفيف"⁽²⁾، و"التسهيل"⁽³⁾، وبدون همز⁽⁴⁾، وهذا ما سنبينه أكثر من الأمثلة التي عالجها.

ذكر ابن جني أنّ العرب قد اختلفت في الهمز، فمنهم من يهمز، ومنهم من لا يهمز، مبيناً أنّ من يهمز أكثر ممّن لا يهمز⁽⁵⁾، ومن أمثلة الهمز التي عنى ابن عطية بشرحها وتفسيرها ما التقت فيه همزتان متتابعتان نحو قول الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾

[البقرة: 06]، يقول: "وقرأ أبو عمرو وابن كثير ونافع: [أنذرتهم] بهمزة مطوّلة⁽⁶⁾، وكذلك ما أشبه ذلك في جميع القرآن، وكذلك كانت قراءة الكسائي إذا خَفَّفَ، غير أنّ مدّ أبي عمر أطول من مدّ ابن كثير؛ لأنّه يُدخِل بين الهمزتين ألفاً، وابن كثير لا يفعل ذلك. وروى قالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع إدخال الألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية⁽⁷⁾، وروى عنه ورش تخفيف الثانية بين بين دون إدخال ألف بين الهمزتين، فأما عاصم وحمزة والكسائي - إذا حَقَّقَ - وابن عامر فبالهمزتين⁽⁸⁾، وقرأ ابن عباس وابن أبي اسحق بتخفيف الهمزتين، وإدخال ألف بينهما، وقرأ الزهري وابن محيصن بحذف الهمزة الأولى.⁽⁹⁾

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 389/2.

(2) - نفسه، 128/1.

(3) - نفسه، 281/1، 331/3، 341.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 402/4.

(5) - المنصف، ص 264-265.

(6) - جامع البيان في القراءات السبع، 317/1.

(7) - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 152/1 وجامع البيان في القراءات السبع، 317/1.

(8) - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 152/1.

(9) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 112/1-113 148.

إذا تتبّعنا ما أورده ابن عطية من قراءات في هذا النص وجدناها تتنوّع وتختلف بين التخفيف والتسهيل، فمن حَقَّق قرأً بهمزيّتين، وحجّته في ذلك أنّ هاتان الهمزتان في تقدير الانفصال؛ لأنّ الأولى همزة استفهام، وهذا هو الأصل، إضافة إلى أن الهمزة الثانية يليها صوت ساكن، فلو حُفِّفت لالتقى الساكنان⁽¹⁾، وعليه فالتخفيف كان القصد منه: بيان الأصل والفرار من اجتماع الساكنين. أمّا تسهيل الهمزتين في هذه الآية، فقد اتّخذ وجوها عديدة، من ذلك: القراءة بهمزة مطوّلة؛ وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير، لكنّ ابن عطية نبّه إلى أنّ مدّ أبي عمرو أطول من مدّ ابن كثير؛ لأنّ أبا عمرو كان يدخل بين الهمزة المحقّقة والمخفّفة ألفاً، لكنّ ابن كثير كان يكتفي بتخفيف الهمزة الأولى وتلّيين الثانية؛ فينطق بالهمزة والألف من غير فاصل بينهما، لذلك كان مدّ أبي عمرو يقدرّ بألفين⁽²⁾، الهمزة الثانية المخفّفة التي استحالت ألفاً، والألف الداخلية بين الهمزتين.

الوجه الثاني من التسهيل الذي ذكره ابن عطية تمثّل في إدخال الألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية، وهذا في حقيقته ما هو إلا القراءة بهمزة مطوّلة؛ لأنّ تخفيف الهمزة المفتوحة يكون بإبدالها ألفاً، أمّا التسهيل بتحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما؛ فحجّته أن الألف أو المدّة تُمكن الناطق من التهيؤ للنطق بالهمزة؛ التي هي من الحنجرة، وقد قدر أبو القاسم الهذلي المدّ مع الهمزة بمقدار ثلاثة ألفات⁽³⁾، غير أنّ ابن الجرزي أورد اختلاف القراء في مقاديرها، فمنهم من قدرها بألفين، ومنهم بألفين ونصف، ومنهم من جعلها بمقدار ثلاثة

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 152/1.

(2) جامع البيان في القراءات السبع، 317/1.

(3) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 95.

ألفات⁽¹⁾، والتسهيل بحذف الهمزة أمر تجيزه العربيّة ما دامت الهمزتين منفصلتين.⁽²⁾

وقريبٌ من هذا التقاء الهمزتين في قول الله تعالى: ﴿أَيِّنْكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: 19]،

يقول ابن عطية: قرأت فرقة: [أَيِّنْكُمْ] بزيادة ألف بين الهمزة الأولى والثانية المسهّلة؛ عاملة بعد هذا التسهيل المعاملة قبل التسهيل، وقرأت فرقة: [أَيِّنْكُمْ] بهمزتين الثانية مسهّلة دون ألف

بينهما⁽³⁾، وقرأت فرقة: [أَيِّنْكُمْ]؛ استثقلت اجتماع الهمزتين فزادت ألفا بين الهمزتين.⁽⁴⁾

نلاحظ أنّه في هذا الموضع التقت همزتان مختلفتان في المصوّت، الأوّل مفتوح

والثاني مكسور، فسهّل التقاء الهمزتين بزيادة الألف بين الهمزة الأولى والثانية المسهّلة؛ التي

استحالت بدورها إلى ياء؛ لأنّ عادة العرب في تسهيل الهمزة المكسورة إبدالها ياءً، أمّا قول

ابن عطية: "والثانية المسهّلة عاملة بعد هذا التسهيل المعاملة قبل التسهيل"؛ فيقصد به أنّ

الألف الزائدة بين الهمزتين تعمل بعد تسهيل الثانية ما كانت تعمل قبل التسهيل من الفصل

بين الهمزتين لتسهيل النطق. ومن قرأ بتخفيف الهمزتين وإدخال ألف بينهما، فلاستئصال

اجتماع همزتين وكرهه التقائهما.

وشبيهه بهذا التسهيل ما جاء من قراءة في قوله تعالى: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود: 72]،

قال ابن عطية: "قرأت فرقة بتحقيق الهمزتين، وقرأت فرقة بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية."⁽⁵⁾

⁽¹⁾ النشر في القراءات العشر، 72 / 1.

⁽²⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 151/1.

⁽³⁾ هي قراءة ابن كثير، جامع البيان في القراءات السبع، 320/1.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 331/3.

⁽⁵⁾ نفسه، 612/4.

اجتمعت همزتان متحركتان، فخُففت الثانية تسهيلا، وهذا هو الغالب في التقاء الهمزتين، أن تخفّف الثانية دون الأولى، وإن كان جائزا أيضا أن تُخفّف الأولى، يقول الخليل: "إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، ورأيت أبا عمرو أخذ بهنّ في قوله عز وجل: ﴿يَوَيْلَئِي ءَآلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ وحقّق الأولى، وكلّ عربيّ.⁽¹⁾

ومن عادة العرب أيضا أن تُخفّف الهمزة المفردة، فيكون بأن تُبدل ألفا إذا انفتح ما قبلها، وأن تُبدل ياء إذا انكسر ما قبلها، وتُبدل واوا إذا انضمّ ما قبلها⁽²⁾، ومن أمثلة تسهيل الهمزة المفتوحة قراءة قول الله تعالى: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ [الأعراف: 97]، قال ابن عطية⁽³⁾: "قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: [أَوْ أَمِنَ] بسكون الواو⁽⁴⁾ وإظهار الهمزتين، وقرأ ورش عن نافع: [أَوْأَمِنَ] بفتح الواو وإلقاء الهمزة الثانية عليها⁽⁵⁾، وهذه القراءات في معنى الأولى ولكنها سهّلت"⁽⁶⁾، إذن تحقّق تسهيل الهمزة بإلقاء مصوّتها؛ الذي هو الفتحة على الساكن الذي قبله، وهذا هو مذهب العرب في تخفيفها، يقول سيبويه: "واعلم أنّ كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تُخفّف حذفها وألغيت حركتها على الساكن الذي قبلها"⁽⁷⁾، وقد كان هذا مذهب ورش كما ذكر ابن عطية وغيره، يقول ابن جزي: (ت488هـ): "وإن كان في

(1) - الكتاب، 30/4.

(2) - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 150/1.

(3) - الكافي في القراءات السبع، ص 99، وجامع البيان في القراءات السبع، 48/2.

(4) - الكافي في القراءات السبع، ص 99، وجامع البيان في القراءات السبع، 48/2.

(5) - الكافي في القراءات السبع، ص 99.

(6) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 08/4.

(7) - الكتاب، 27/7.

كلمتين وكان الساكن صحيحا، فورش يحذف الهمزة وينقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها.⁽¹⁾

ومثال هذا التسهيل أيضا ما جاء من قراءة في قوله تعالى: ﴿وَيَنْعُونَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: 26]، أُلقيت حركة الهمزة على النون، وهي قراءة الحسن⁽²⁾، وقد وصف ابن عطية هذا النقل بالتسهيل القياسي⁽³⁾، أي إنه يمكن القياس عليه والقراءة به.

أمّا إذا كانت الهمزة في أول كلمة معرّفة، فإنّ للعرب في تخفيفها وجهان:

الأوّل: أن تُحذف وتُلقي حركتها على اللام وتُقرّر همزة الوصل فيه، فيقال: "الأحمر"⁽⁴⁾، وقد حكى ذلك سيبويه⁽⁵⁾، بمعنى أنّ الهمزة إذا تحرّكت بعد لام المعرفة، فإنّها تُطرح وتُلقي حركتها على اللام الساكنة قبلها، بمعنى أنّه لا يُلتفت إلى موقع الهمزة ما إذا كانت فاء أو عيناً أو لاماً، المهمّ أن تكون بعد ساكن، والوجه الثاني في تسهيل الهمزة المتحرّكة بعد لام المعرفة يكون بإلقاء حركتها على اللام وحذف الهمزة التي للوصل⁽⁶⁾، ومثل هذا موجود في كلام العرب، نحو قول الشاعر: ⁽⁷⁾

⁽¹⁾ -المختصر البارع في قراءة نافع، ص 63.

⁽²⁾ -المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 341/3.

⁽³⁾ -نفسه، 341/3.

⁽⁴⁾ -المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 523/4.

⁽⁵⁾ -الكتاب، 27/4.

⁽⁶⁾ -المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 523/4.

⁽⁷⁾ -السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دط، دت، 30/1، والبيت لعنترة بن شداد، جاء في الديوان:

تَعَرَّيْتُ عَنْ ذِكْرِي سُمِّيَةَ حِقْبَةً فَبُحَّ عَنْكَ مِنْهَا الَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ.

يُنظر: الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنتر، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1992، ص 45.

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقْبَةً فَبُحَّ لَانَ مِنْهَا الَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ.

فقد خُفِّت همزة "الآن" وأُلقي مصوَّتُها على اللام مع حذف همزة الوصل، ومثال هذا

في القرآن الكريم قراءة قوم قول الله تعالى: ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [القرة: 211]: [اسل] على

نقل المصوَّت إلى السين؛ وترك الاعتداد بذلك في إبقاء ألف الوصل على لهجة من قال

الْحَمْرُ بطرح الهمزة⁽¹⁾، أشار ابن عطية إلى أنّ هذا النقل لهجة ولم ينسبها إلى قبيلة معينة وكذلك فعل سيبويه⁽²⁾.

ومن المواضع التي سُهِّلت فيها الهمزة الساكنة بعد كسرة، قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَهُ

الذِّئْبُ﴾ [يوسف: 13]، قال ابن عطية: "قرأ الكسائي وحده دون همز، وقرأ الباقرن بالهمز

وهو الأصل، وروى ورش عن نافع: [الذِّئْبُ] بغير همز⁽³⁾، وقال نصر: سمعت أبا عمرو لا

يهمز، قال: وأهل الحجاز يهمزون".⁽⁴⁾

أورد ابن عطية أن تسهيل الهمزة بعد الكسرة قراءة الكسائي ونافع؛ حيث وقعت عينا، وقد

بيّن مكي بن أبي طالب علّة هذا التخفيف بقوله: "إنّه خَفَّفَ على لغة من قال: "لا أصل له

في الهمز، وقد قال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز، فلم يهمزه في قراءته"⁽⁵⁾، ونلاحظ

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 108/1، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 164/1.

⁽²⁾ الكتاب، 35/4.

⁽³⁾ المختصر البارع في قراءة نافع، ص 57.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 50/5.

⁽⁵⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 160-161/1.

أن ابن عطية نسب الهمز إلى أهل الحجاز، مع أننا ذكرنا سابقاً أنّهم يسهّلون الهمزة، وهذا يعني أنّ تسهيل الهمزة لم يكن مطّرداً عند جميع أهل الحجاز، قال سيبويه: "وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التخفيف يحقّقون نبياً وبريةً، وذلك قليل رديء" (1)، وهي قراءة أبي جعفر المدني (ت128هـ)، فكان لا يهمز إلا: ﴿النَّبِيُّ﴾، ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾، ﴿النَّبِيِّنَ﴾، ﴿النُّبُوَّةَ﴾ في كلّ القرآن (2)، وقد نُسب هذا التحقيق لأهل مكّة، قال ابن السكيت (ت244هـ): "وأهل مكّة يخالفون غيرهم من العرب، فيهمزون "النبي" عليه السلام" (3).

وتسهيل الهمزة الساكنة إذا وقعت عينا للاسم أو الفعل كثير في القرآن الكريم، مثاله قول الله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: 90]، فقد كان يقرؤه نافع بياء ساكنة حيث وقع في القرآن (4) نسب ابن عطية تخفيف الهمزة لأهل الحجاز وهو يُفسّر قراءة قوله تعالى: ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: 05]، يقول: "قرأ الكسائي بغير همز، وهي لغة أهل الحجاز" (5)، وقد رفض الفراء هذه القراءة لمخالفتها الكتاب، يقول: "وإذا تركت الهمزة من الرؤيا قالوا: الرويا؛ طلبا للهمزة، وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة، قالوا: لا تقصص رُيَاكَ في الكلام، فأما في القرآن فلا

(1) - الكتاب، 36/4.

(2) - المبسوط في القراءات العشر، ص 52.

(3) - ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (ت 244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، دت، ص 159

(4) - المختصر البارع في قراءة نافع، ص 57.

(5) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 42/5.

يجوز لمخالفة الكتاب.⁽¹⁾

وكذلك نسبها في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ﴾ [التوبة: 106]، يقول: "قرأ

أهل الحجاز: [مُرْجُونَ] بدون همز⁽²⁾، وأهل البصرة: [مُرْجُون] بالهمز، وهما لغتان.⁽³⁾ أي

إنّ تحقيق الهمزة وتسهيلها لهجتان يُقرأ بأيّهما، وقد قدّم مكي بن أبي طالب تعليلين للقراءة

بدون همز، التعليل الأول هو أن يكون أصل اللفظة: "مُرْجِيُونَ"، فلما انضمت الياء وانفتح

ما قبلها قُلبت ألفا وبعدها واو ساكنة، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة الجيم تدلّ

عليها⁽⁴⁾، والتعليل الثاني هو أن يكون أصل اللفظة: الهمز، لكن سُهّلت الهمزة، وهي لهجة

قريش والأنصار، والهمز لهجة تميم وسفلى قيس.⁽⁵⁾

ذكر ابن عطية أن من العرب من يُبدل الألف همزة؛ إذا وليها صوت مشدد، من ذلك

قراءة أيوب السخيتاني⁽⁶⁾: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة: 07]، يقول: "كأنه فرّ من التقاء الساكنين،

وهي لغة، وحكى أبو زيد: قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ﴾

(1) معاني القرآن ، 348/1.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 85/2.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 402/4.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 85/2.

(5) نفسه، 85/2.

(6) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 94/1، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، الإبانة عن معاني

القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، دط، دت، ص 77، والكشف عن وجوه

القراءات السبع وعللها وحججها، 329/1. والمحکم والمحيط الأعظم، مادة: [ج ن ن]، 215/7 . 216.

إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴿ فظننته قد لحن؛ حتى سمعت من العرب دَابَّةً وشَأْبَهُ⁽¹⁾، وقد عنى ابن

جني بذكر هذا الهمز، يقول: "وعن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبد العزيز يقرأ:

﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾⁽²⁾، فظننت أنه قد لحن إلى أن سمعت العرب

تقول: شَأْبَهُ ودَأْبَهُ.⁽³⁾ ومثال ذلك من كلام العرب قول كثير عزة: ⁽⁴⁾

إِذَا مَا الْعَوَالِي بِالْعَبِيطِ إِحْمَارَتْ.

وقوله: ⁽⁵⁾

وَلِلْأَرْضِ أَمَا سُودُهَا فَتَجَلَّتْ بِيَاضًا وَأَمَا بِيضُهَا فَادْهَامَتْ.

ذكر ابن جني أن مثل هذا يتسع عندهم⁽⁶⁾، ووصفها مكي أنها لغة قليلة في القرآن⁽⁷⁾.

نلاحظ من هذه الأمثلة أن الألف أبدلت همزة عندما وليها صوت مشدد، فمنها ما

كان في القراءات القرآنية ومنها ما كان في الشعر، وقد أورد ابن جني هذه الشواهد في "باب

في شواذ الهمز"⁽⁸⁾، وعلله بأن الذي كره اجتماع الساكنين عمد إلى تحريك الألف، والألف

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 94/1

(2) - الآية 39 من سورة الرحمن.

(3) - الخصائص، ص 731، وسر صناعة الإعراب، 76-77.

(4) - الخصائص، ص 717، وسر صناعة الإعراب، 88/1، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 94/1، والأشباه

والنظائر، 197/1، وجاء في الديوان:

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمرت بالعبيط العوامل.

كثير عزة، الديوان، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. لبنان، 1971، ص 294.

(5) - ديوان كثير عزة، ص 323.

(6) - الخصائص، ص 732، وسر صناعة الإعراب، 86/1، ولسان العرب، مادة: [ز م]، 293/12..

(7) - الإبانة عن معاني القراءات، ص 77.

(8) - الخصائص، ص 728.

متى تحرّكت استحالت همزة، يقول: "فحرّك الألفَ لالتقائهما - التقاء الساكنين - فانقلبت همزة؛ لأنّ الألفَ حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمّل الحركة، فإذا اضطرّوا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة"⁽¹⁾، ذلك أنّ القدامى عدّوا الألفَ والهمزة من مخرج واحد، إضافة إلى اتّفاقيهما في صفة الجهر. وفي موضع آخر علّل إبدال الألف همزة بشدّة الضغط والاعتماد، يقول: "وربّما لم يكتف من تقوى لغته، ويتعالى تمكينه وجهارته بما تجشّمه من مدّ الألف في هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه، ويتخطّى به اعتمادُه ووطؤه إلى أن يُبدل من هذه الألف همزة، فيحمّلها الحركة التي كان كلّها بها"⁽²⁾، وهو يقصد بمن تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته: أصحاب وأهل البدو؛ لأنّ طباعهم خشنة، وعُرف عنهم الميل إلى الشدّة والغلاظة في النطق، وهذا يتناسب والبيئة التي يعيشون فيها.

وليس بعيدا عمّا ذكرنا همز الألف في قوله تعالى: ﴿وَكَشَفْتَ عَنْ سَائِقِيهَا﴾

[النمل:44]، يقول ابن عطية: وقرأ ابن كثير وحده - في رواية الإخريط - [عَنْ سَائِقِيهَا]

بالهمز⁽³⁾، قال أبو علي⁽⁴⁾: وهي ضعيفة، وكذلك يضعف الهمز في قراءة قنبل: ﴿يُكْشَفُ

عَنْ سَائِقٍ﴾ [القلم: 42]، وأمّا همز ﴿بِالسُّوقِ﴾ [ص: 33] و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ [الفتح: 29]

(1) سر صناعة الإعراب، 86/1.

(2) الخصائص، ص 717.

(3) وهي أيضا قراءة قنبل، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 264/2.

(4) الحجة في علل القراءات السبع، 49-48/5.

فلغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمة، حكى أبو علي⁽¹⁾، أن أبا حية النميري كان يهزم كلّ واو قبلها ضمة، وأنشد: (2)

..... أَحَبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيْكَ مُوسَى

ووجهها أن الضمة تقدّر على الواو إذ لا حائل بينهما. (3)

ضعّف ابن عطية القراءة بهمز الألف، وهذا ما نقله عن أبي عليّ الفارسي؛ لأنّ الهمز يكون مع الواو إذا تقدّمتها ضمة، نحو: "السوق" ونحوه، وقد جعل مكّي بن أبي طالب الهمز في هذه الألفاظ بعيد في العربية، غير قويّ في النظر وخارج عن القياس؛ لأنّه إنّما يجوز همز الواو المضمومة⁽⁴⁾، أمّا جعل ابن عطية حجة من همز أن الضمة التي تقدّمت الواو قدّرت أنّها عليها، فتوهّم لا يمكن من الهمز في هذه المواضع⁽⁵⁾.
ومن أمثلة هذا الهمز في النثر قول بعض العرب: "لبّأت" بمعنى: "لبّيت"، و"رثأت"، أي: "رثيت"⁽⁶⁾، وجعلها ابن عطية لهجة عقيل وبني الحارث؛ حيث يقبلون كلّ ياء انفتح ما قبلها ألفا⁽⁷⁾.

(1) الحجة في علل القراءات السبع ، 48/5-49.

(2) البيت لجريز، وجاء في الديوان:

لَحَبُّ الْوَأَفِدَانِ إِلَى مُوسَى
وَجَعْدَةٌ لَوْ أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودُ.

ينظر: الديوان، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دط، 1975، ص 116.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 692/7، والمنصف 262.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 265/2.

(5) نفسه، 265/2.

(6) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 462/4، وإصلاح المنطق، ص 167، والخصائص، ص 729، وسر

صناعة الإعراب 104/1، والمنصف، ص 263، 730، والتصريف الملوكي، ص 33.

(7) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 462/4، ومعاني القرآن للفراء، 459/1.

ذكر ابن جني أن كلّ هذا شاذ غير مطّرد في القياس، فالتحقيق صار مستقبح الاستعمال وإن كان هو الأصل،⁽¹⁾ أما ابن ابن قتيبة (ت 276هـ) فأورد تلك الشواهد النثرية في: "باب ما يكون مهموزا بمعنى وغير مهممور بمعنى آخر"⁽²⁾؛ حيث ذكر في "رثأت" مثلا: رثأت فلانا: إذا قلت فيه مرثية، هذا قول البصريين الأخفش وغيره، وأمّا الفراء وغيره من البغداديين فيجعلونه من غلطهم مثل حلات السوق، ورثيت له: إذا رحمته"⁽³⁾.

وقد أشار رمضان عبد التواب إلى هذه الظاهرة بقوله: "بعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى، تسابق العرب في النطق به؛ فأدّى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز مبالغة في التفصح"⁽⁴⁾.

وأما اختصاص الهمز بالتخفيف من بين سائر الأصوات فلأسباب منها: ثقل مخرجها وأنها نبرة في الصدر، صعب على اللافظ به، إضافة إلى كثرتها في الكلام⁽⁵⁾.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ للهمزة حالان: التحقيق والتسهيل، وعادة ما يكون التسهيل بإبدالها ألفا إذا سكنت وانفتح ما قبلها، وإبدالها ياء إذا كان ما قبلها مكسورا، أما إذا انصمّ ما قبلها فإنّها تُبدل واوا. وقد يتحقّق التسهيل بطرحها وإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها. والذي دعا إلى تسهيل الهمزة كونها وقفة حنجرية بعيدة في المخرج عن باقي الأصوات.

(1) الخصائص، ص 729، وسر صناعة الإعراب، 104/1، والمنصف، ص 365.

(2) ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، اعتنى به: درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، دط، 2004، ص 241.

(3) نفسه، ص 242.

(4) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي "مظاهره وعلله وقوانينه"، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1983،

ص 117-118، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص 149.

(5) المقتضب، 189/1 والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 150/1-151.

ثالثاً: الإبدال:

تباينت اللهجات العربية في كثير من الظواهر اللغوية وبخاصة الصوتية منها، وكثير من هذه التباينات فسّر بالإبدال، وهو كما عرفه ابن جني: "أن تقام حرف مقام حرف، إمّا ضرورة وإمّا استحساناً وصنعة"⁽¹⁾. فالإبدال هو أن يحلّ صوت محلّ صوت آخر مع الحفاظ على بقية أصوات الكلمة، ولم يُشترط في الإبدال أن يكون الصوتان المبدلان على قرب في المخرج، ومن الأسباب الداعية إلى الإبدال: تأثر هذا الصوت بالأصوات الأخرى التي تليه أو تتقدّمه في المخرج، فيتحول إلى الصوت النظير المجهور، أو النظير القريب من المخرج، ويكون هذا الإبدال عادة نتيجة التطور الصوتي⁽²⁾، وقد استعملت عدّة مرادفات للدلالة على الإبدال، منها: "التعاقب"⁽³⁾، كذلك نجد مصطلح "النظائر"، وقد استعمله الزجاجي (ت337هـ)⁽⁴⁾.

بعض ألفاظ الإبدال تنسب إلى قبائلها، غير أنّ الأغلب منها رُوي على أنّه لهجات غير منسوبة، سواء ما كان الإبدال فيه بين صوتين متقاربين أو متباعدين، إلا أنّ الإبدال بين المتباعدين، إمّا أن يكون من باب الترادف الذي صحبه جناس، أو يكون من باب ما أُبدل

(1) سر صناعة الإعراب، 83/1.

(2) ينظر: عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ص 230-231.

(3) ينظر: مولاي عبد الحفيظ طالبي، تعاقب في اللهجات العربية القديمة، مجلة كلية الآداب، تلمسان، العدد1، 2000، 75-7/1. والخصائص، ص 219.

(4) ينظر: الزجاجي (ت337هـ) الإبدال والمعاقبة والنظائر، تحقيق: عز الدين التونسي، دار صادر، بيروت، طبعة منقحة، 1991، ص 01.

للمخالفة بين صوتين متماثلين.⁽¹⁾

وقد أورد ابن عطية جملة من الألفاظ في معرض تفسيره لبعض آي القرآن الكريم، منها ما نسبه إلى قبيلة معينة، ومنها ما لم ينسبه، لذلك سنحاول في هذا المبحث إن شاء الله أن نتتبع من الألفاظ التي كان فيها الإبدال ما كان من قبيل اللهجات؛ محاولين نسبة كل لهجة إلى القبيلة الخاصة بها.

1. إبدال الميم من الباء: من الإبدال الواقع بين هذين الصوتين، ما جاء من قراءة في قول

الله عزّ وجل: ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: 96]، قال ابن عطية: " فكأنّ هذا من إبدال الباء

بالميم على لغة مازن وغيرهم." ⁽²⁾

إذن، جعل ابن عطية الباء أصلاً والميم فرعاً في هذا الإبدال، وهو لهجة مازن، وقد وافقه في جعل الباء أصلاً القرطبي بقوله: "بكّة هي مكة، فالميم مبدلة من الباء كما قالوا: طين لازب ولازم"⁽³⁾. ومنه قول النابغة: ⁽⁴⁾

فَلَا تَحْسَبُونَ الْخَيْرَ لَا شَرَّ بَعْدَهُ وَلَا تَحْسَبُونَ الشَّرَّ ضَرْبَةَ لَازِبٍ.

⁽¹⁾ أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، ص 299.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 289/2.

⁽³⁾ الجامع لأحكام القرآن، 208/5، والكامل في اللغة والأدب، 265/1، معاني القرآن، 1027/2، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (ت 458هـ)، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، دت، 285/19، والتفسير الكبير، 117/26.

⁽⁴⁾ البيان والتبيين، 138/1، ومعاني القرآن للفراء، 127/2. والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد الجاوي، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، 2004 ، 174/1. وجاء في الديوان:

وَلَا يَحْسَبُونَ الْخَيْرَ لَا شَرَّ بَعْدَهُ وَلَا يَحْسَبُونَ الشَّرَّ ضَرْبَةَ لَازِبٍ.

شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط3، 1996، ص33.

ذكر البغوي (ت516هـ) أنّ هذا الإبدال من باب المعاقبة بين الصوتين، يقول:

"والعرب تعاقب بين الباء والميم، فتقول: سبّد رأسه وسمّده، وضربة لازب ولازم."⁽¹⁾ ويرى ابن

الطاهر بن عاشور أنّ الميم أصل والباء فرع، يقول: "بكّة اسم مكة، وهو لغة بإبدال الميم

باء في كلمات كثيرة عدّت من المترادف، مثل "لازب" في "لازم"، و"أزبّد" في "أرمد"؛ أي في

الرماد."⁽²⁾ إذن، جعل ابن عاشور هذا الإبدال من باب الترادف، ونحن ذكرنا قبل هذا

الموضع أنّ ما عدّ من الترادف هو ما كان الصوتان المبدلان فيه متباعدين في المخرج،

لكنّ الميم والباء هنا من مخرج واحد، هو مخرج الشفة.

ومثال هذا الإبدال أيضا قول العرب: "هذا أمر راتب" و"راتم"⁽³⁾، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

هَلْ يَنْفَعَنَّكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرِّثْمِ.

ذكر ابن جنّي أنّ الميم يُمكن أن تكون بدلا من الباء على رواية أبي عليّ الفارسي⁽⁵⁾ لكنّه

يرجح أن تكون أصلا، أي لهجة، يقول: "وتحتمل الميم في هذا عندي أن تكون أصلا غير

بدل من الرثيمة"⁽⁶⁾.

(1) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت516هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية،

سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط1، 1989، 70/2، والدر المصون، 314/3.

(2) التحرير والتنوير، 159/3، والدر المصون، 314/3.

(3) الدرّ المصون، 314/3.

(4) إصلاح المنطق، ص 58، وسر صناعة الإعراب، 98/2.

(5) سر صناعة الإعراب، 98/2.

(6) نفسه، 98/2، وإصلاح المنطق، ص 58، والقاموس المحيط، مادة: [ر ت م].

وهذا الإبدال له ما يسوّغه من الناحية الصوتية؛ ذلك أنّ الباء والميم من مخرج واحد، هو المخرج الشفوي، إضافة إلى أنّهما متناسبان في جميع الصفات، باستثناء الغنة في الميم؛ ذلك أنّ الهواء معها يغيّر مخرجه إلى الخيشوم.

نسب ابن عطية هذه المعاقبة بين الباء والميم إلى قبيلة مازن، وهذا ما وجدناه عند الرواة، يقول المازني (ت249هـ): "لَمَّا دخلت على الواثق، قال: "بِاسْمِكَ"؟ يريد: "ما اسْمُكَ"؟ قال المازني: وكأنّه أراد أن يُعلّمني معرفته بإبدال الباء مكان الميم في هذه اللغة، فقلت له: بكر بن محمد المازني، قال: مازن شيبان⁽¹⁾ أم مازن تميم⁽²⁾، قلت: مازن شيبان⁽³⁾. وبناء على ما ورد في هذا النص يمكن نسبة هذا الإبدال إلى بكر بن وائل.

وإذا تتبّعنا رأي إبراهيم السامرائي في ورود هذه اللفظة بالباء وجدناه يقول بأنّ مكة بالميم أشهر منها بالباء، وسبب ورودها في هذه السورة بالباء أنّ السياق هو الذي فرض ورودها كذلك؛ لأنّ الآية في سياق الحج⁽⁴⁾.

2. إبدال الثاء من الفاء: ومما ذكره ابن عطية في هذا الباب، ما جاء في قراءة قول الله عز وجل: ﴿وَفُؤْمِهَآ وَعَدَسِهَآ﴾ [البقرة: 61]، يقول: "وتُبدل الثاء من الفاء في نحو: الفوم:

(1) نسبة إلى شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل، ينظر: ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت. لبنان، ط3، 1994، 219/2.

(2) نسبة إلى مازن بن عمرو بن تميم، وهي بطن كبير من تميم، اللباب في تهذيب الأنساب، 146-145/3.

(3) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، دط، دت، 284/1.

(4) فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، شركة العائط لصناعة الكتاب، ط2، 2006، ص 56.

الثوم، وهي قراءة عبد الله بن مسعود⁽¹⁾ بالثاء، ورُوي ذلك عن ابن عباس، والثاء أيضا تُبدل من الفاء كما قالوا: "مغائير" و"مغافير"، و"جدث" و"جدف"، و"وقعوا في عاثور شرّ" و"عافور شرّ" على أنّ البدل لا يُقاس عليه⁽²⁾. بمعنى أنّه لا ينبغي أن يُتخذ مثلا يَُقاس عليه، زانما هو من باب السماع. فإبدال الفاء ثاءً كثير في كلام العرب، وكذلك إبدال الثاء فاء، يقول ابن كثير: "فإنّه من الحروف المبدلة كقولهم: "وقعوا في عاثور شرّ" و"عافور شرّ"، و"أثافي" و"أثافي"، و"مغافير" و"مغائير"، وأشباه ذلك ممّا تُقلب الفاء ثاءً والثناء فاء؛ لتقارب مخرجيهما"⁽³⁾. ونلاحظ أنّ ابن عطية لم ينسب هذا الإبدال إلى قبيلة معيّنة، في حين جعله ابن سيّدة (ت458هـ) لهجة تميم⁽⁴⁾ وبني سليم⁽⁵⁾.

وعموما هذا الإبدال له ما يسوّغه من الناحية الصوتية، فالفاء والثناء صوتان متجاوران في المخرج، قال الخليل: "ولانحياز الفاء إلى حيزِ الثاء بالمجاورة يُبدل منها"⁽⁶⁾. فالفاء صوت شفوي أسنانيّ يجاوره مخرج الثاء الأسناني، وعليه يُفسّر هذا الإبدال بانتقال مخرج الفاء إلى الخلف قليلا، مع احتفاظ كلا الصوتين بصفتي: الهمس والرخاوة.

(1) جامع البيان عن تأويل آيا القرآن، 130/2، ومعاني القرآن للفراء، 40/1.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 228/1 وجامع البيان عن تأويل آي القرآن الكريم، 130/2.

(3) تفسير ابن كثير.

(4) المخصص، 286/13.

(5) نفسه، 286/13.

(6) أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، 1986،

3 . إبدال التاء من الدال: تحدّث ابن عطية عن هذا الإبدال أثناء تفسيره لقوله تعالى:

﴿كُتِبُوا كَمَا كُتِبَ﴾ [المجادلة: 05]، وذكر نقلا عن أبي عبيدة أنّ "كُتِبَ" أصله: "كُتِبَ"؛ أي

أصابه داء في كبده، فأبدلت الدال تاء⁽¹⁾. وميرر هذا الإبدال أنّ التاء والدال صوتان

أسنانيان لثويان؛ أي من المخرج نفسه، والفرق الوحيد بينهما هو أنّ الأوّل مهموس والثاني

مجهور، وفي هذا المثال أبدلت التاء دالا؛ لتتاسب الباء في الجهر، وليكون العمل من جهة

واحدة، أي الهمس مع الكاف، ويواصل المتكلم الجهر مع الباء والدال، ومع ذلك أشار ابن

عطية إلى أنّ هذا الإبدال غير قوي⁽²⁾، وربما ذلك راجع إلى عدم كثرة الرواية به.

4 إبدال الصاد من السين: أورد ابن عطية أمثلة كثيرة من القرآن الكريم في إبدال السين

صادا، من ذلك ما أورده في سورة الفاتحة من قوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ﴾، يقول: "قرأ ابن

كثير وجماعة من العلماء [الصِّرَاطُ] بالسين، وهذا هو أصل اللفظة، قال الفارسي: ورؤيت

عن ابن كثير بالصاد، وقرأ باقي السبعة غير حمزة بصاد خالصة، وهذا بدل للسين بالصاد

لتتاسبها مع الطاء في الإطباق فيحسنان في السمع، وحكاها سيبويه لغة⁽³⁾.

أشار ابن عطية فيما نقلناه إلى قراءتين: القراءة الأولى بالسين، أي على الأصل دون إبدال

والقراءة الثانية بإبدال السين صادا، وعلّة ذلك طلب التناسب بين أصوات الكلمة من حيث

الصفات، فلفظة "السرائ" يتمّ نطقها بالانتقال من الاستفال إلى الاستعلاء والتفخيم، لذلك

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 248/8.

(2) - نفسه، 248/8.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 86/1.

حدث الإبدال اقتصادا في الجهد العضلي، ومناسبة لصفتي التفتيح في الراء والطاء.

وقد ذكر ابن جني أنه إذا كان بعد السين، غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها

صادا⁽¹⁾، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: 06]، و"يساقون"، و"مسّ"

سقر" و"صقر"، و"سخر" و"صخر"، و"أسبغ عليكم نعمه" و"أصبغ"، و"سراط" و"صراط"⁽²⁾، إذ

السين والصاد من الأصوات المهموسة الصغيريّة، فقلبت السين صادا لتماثل أصوات

الاستعلاء في استعلائها وإطباقها؛ لأنّ في الانتقال من الاستفال إلى الاستعلاء ثقل، وعلى

هذا فعلة الإبدال جعل العمل من موضع واحد؛ لئلا يكونوا في انحدار ثم يرتفعوا⁽³⁾، وقد

نسب سيبويه هذا الإبدال إلى بني العنبر في قوله: "وإنما يقولها من العرب: بنو العنبر"⁽⁴⁾،

وهم قوم من تميم⁽⁵⁾، وتميم من القبائل البدوية، فمن الطبيعي أن تنجح في نطقها إلى

الصوت المجهور المستعلي.

أضاف ابن عطية إلى القراءتين السابقتين قراءة أخرى نتبينها ممّا نقله عن أبي علي،

يقول: "قال أبو علي: روي عن أبي عمرو: "السين" و"الصاد" و"المضارعة بين الصاد

والزاي"، رواه عنه العريان بن أبي سفيان، وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه قرأها بزاي

(1) التصريف الملوكي، ص 78، وسر صناعة الإعراب، 223/1، والمقتضب، 249/1، والكشف عن وجوه القراءات

السبع وعللها وحججها 123/1، والمفصل في صناعة الإعراب، ص 493، وشرح شافية ابن الحاجب، 230/3.

(2) سر صناعة الإعراب، 223/1.

(3) المقتضب، 249/1.

(4) الكتاب، 611/4.

(5) اللباب في تهذيب الأنساب، 360/2.

خالصة⁽¹⁾.

إذن، القراءة الثالثة تتمثل في إشماد الصاد صوت الزاي، وهي قراءة حمزة وخلف⁽²⁾، وقد عبّر ابن عطية عن هذا الإشماد باعتماد مصطلح المضارعة، وهو مصطلح سبق وأن اعتمده اللغويون قبله، يقول سيوييه: " فزارعوا به أشبه الحروف بالبدال من موضعه - أي موضع الصاد- وهي الزاي؛ لأنها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوا زايا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق"⁽³⁾.

وعلل مكي بن أبي طالب هذا الإشماد بقوله: "لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر؛ لأنّ الصاد حرف مهموس، والطاء حرف مجهور، أشمّ الصاد لفظ الزاي للجهر الذي فيها، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر؛ الذين هما من صفة الطاء، وحسن ذلك؛ لأنّ الزاي من مخرج السين، والصاد مؤاخيها في الصفير⁽⁴⁾، وقد سمى ابن سينا (ت428هـ) هذه الصاد ب: الزاي الظائنية، وقال عن نطقها " يكون وسط اللسان فيها أرفع، والاهتزاز في طرف اللسان خفيّ جداً، وكأته من الرطوبة فقط⁽⁵⁾، ونسب هذا النطق إلى طيء أيضاً⁽⁶⁾.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 86/1 والحجة في علل القراءات السبع وعللها وحججها، 139/1.

(2) معاني القرآن للكسائي، ص 60، والإبانة عن معاني القراءات، ص 72، والكشف عن وجوه القراءات، 123/1.

(3) الكتاب، 608/4، والمفصل في صنعة الإعراب، ص 494.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 123/1.

(5) رسالة أسباب حدوث الحرف، ص 25.

(6) مقالات في اللغة، ص 235.

أما قراءة ﴿الصِّرَاطِ﴾ بزاي خالصة⁽¹⁾، فعَلَّها أبو علي الفارسي بقوله: "ويقول من قرأ بالزاي: أبدلتُ منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمْتُ الخفة، ويحتجّ بقول العرب "صقر" و"سقر" و"زقر"⁽²⁾، نفهم من هذا الكلام أنّ أبا علي الفارسي يُقَرُّ هذا الإبدال في حين أنكره ابن عطية؛ الذي يرى بأنّ الأصمعي إنّما سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة فتوهّمها زايا، والأصمعي لم يكن نحوياً حتى يؤمن على هذا السماع⁽³⁾.

واللغويون القدامى أقرّوا إبدال الصاد زايا؛ إذا كان بعدها قاف أو دال، مثال ذلك ما رواه ابن جني عن الأصمعي (ت216هـ) في قوله: "اختلف رجلان في الصقر [ص]، وقال الآخر: السقر [س]، فتراضيا بأولٍ وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنّما هو "الزقر"، أفلا ترى إلى كلّ واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها"⁽⁴⁾.

نفهم من هذا الكلام أنّ الاختلاف في نطق لفظة "الصقر" مردّه إلى اختلاف اللهجات، والصاد والزاي والسين من مخرج واحد، كما أنّها كلّها تشترك في الصفير وفي الهمس عدا الزاي المجهورة، فالذي جهر الصاد وجعلها زايا، اهتزّ عند نطقه الوتران الصوتيان، وهذا الاهتزاز في حقيقته ليس إلا استمراراً للاهتزاز عند النطق بالقاف.

(1) الحجة، 139/1، والبحر المحيط 25/1، والجامع لأحكام القرآن، 148/1، والحجة في القراءات، ص 80.

(2) الحجة في علل القراءات السبع، 140/1.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 87-86/1.

(4) الخصائص، ص 394.

ومثال هذا الإبدال أيضا: قول حاتم الطائي: "هكذا فُرْدَى أَنَّهُ"⁽¹⁾. أي إن هذا الإبدال

ينسب إلى قبيلة طيء، وابن جني والزمخشري (ت538هـ) نسباه لقبيلة "كلب".⁽²⁾ وكذلك فعل

ابن عصفور⁽³⁾، وابن الحاجب⁽⁴⁾، أما سيبويه فوصف هذا الإبدال بالفصاحة، يقول: "تسمع

من العرب الفصحاء، "التصدير": "التزدير"⁽⁵⁾، ومكي بن أبي وصفه بالحسن في العربية.⁽⁶⁾

وأمثلة إبدال السين صادًا في القرآن الكريم كثيرة ومتنوعة بخاصة في المواضع التي

ولي فيها السين صوتًا من أصوات الاستعلاء، مثل: العين في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْبَغْ﴾

[لقمان: 20]، حيث قرأ يحيى بن عمارة وابن عباس بالصاد على بدلها من السين؛ بسبب أن

حروف الاستعلاء تجتذب السين من سفلها إلى علوها، فتردُّها صادًا⁽⁷⁾، إذ السين هي النظير

المرفق للصاد.

ومن أمثلة إبدال السين صادًا قبل صوت الطاء، ما جاء في قوله عز وجل:

﴿وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: 245]، حيث قرأ ابن كثير بالسين، ونافع بالصاد في المشهور عنه،

وقال الحلواني عن قالون عن نافع أنه لا يُبالي كيف قرأ بالسين أو بالصاد⁽⁸⁾، أي إنّه كان

⁽¹⁾ العيني، بدر الدين محمود أحمد (ت855هـ)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، 2007، ص 256.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب، 208/1. والمفصل في صناعة الإعراب، ص 493.

⁽³⁾ الممتع في التصريف، 412/1.

⁽⁴⁾ شرح شافية ابن الحاجب، 233/3.

⁽⁵⁾ الكتاب، 608/4.

⁽⁶⁾ الإبانة عن معاني القراءات، ص 78.

⁽⁷⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 54/7.

⁽⁸⁾ نفسه، 614/1.

يعاقب بين الصوتين ما دامت الدلالة واحدة، والعرب تنطق به.

5. إبدال النون من اللام: ومثال المعاقبة بين هذين الصوتين ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَنْ

سَجِّيلٍ﴾ [هود: 82]، قال ابن عطية: "يقال سَجِّيل وسَجِّين"، حُفِظَ فِيهَا بَدَلُ النُّونِ لَامَ كَمَا

قالوا: "أصِيلان" و"أصِيلان"⁽¹⁾. ومنه قول النابغة الذبياني: ⁽²⁾

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أُسَائِلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أُخْدِ.

قال الخليل: "إنما هو أصيلان، أبدلوا اللام منها، وتصديق ذلك قول العرب: آتَيْكَ

أصِيلان"⁽³⁾، وهو إبدال قليل جدًا⁽⁴⁾. ذلك أنَّ السماعَ لم يكثر به.

. إبدال النون من العين: ومن شواهد في القرآن الكريم قراءة الحسن ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾

[الكوثر: 01]، بالنون، قال ابن عطية: "وهي لغة في أعطى، قال النبي صلى الله عليه وسلم:

«واليد المنطية خير من السفلى»⁽⁵⁾ وقال الأعشى: ⁽⁶⁾

جِيَادُكَ خَيْرُ جِيَادِ الْمُلُوكِ تُصَانُ الْجَلَالَ وَتُنْطَى الشَّعِيرَا.

⁽¹⁾ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 627/4.

⁽²⁾ - المفصل في صنعة الإعراب، ص 488، وشرح المراح في التصريف، ص 254، وينظر: الديوان، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1996، ص 09.

⁽³⁾ - الكتاب، 537/3.

⁽⁴⁾ - نفسه، 362/4.

⁽⁵⁾ - ينظر: الهيثمي، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر (ت807هـ)، كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1979، كتاب الزكاة، باب في اليد العليا، 433/1.

⁽⁶⁾ - الديوان، ص 12.

أشار ابن عطية إلى أنّ إبدال العين نونا لهجة دون أن ينسبها إلى بيئة معينة، ويبيّن

لنا أنّ هذا الإبدال ليس قصرا على القرآن الكريم، وإنّما تعدّاه إلى كلام العرب، وقد اشترط اللغويون القدامى في هذا الإبدال أن تكون النون ساكنة قبل طاء⁽¹⁾، وهو يعرف بالاستنطاء⁽²⁾، وينسب لهذيل وقيس والأنصار وسعد بن بكر، كما أنّه منتشر في اللهجات العامية بالعراق في العصر الحاضر⁽³⁾، وتتبعي الإشارة إلى أنّ هذا الإبدال ليس عامّا مع كل نون ساكنة جاورت الطاء، وإنّما هو خاصّ بكلمة أعطى ومشتقاتها⁽⁴⁾.

ومن الناحية الصوتية لا مبرر لهذا الإبدال، لأنّ النون بعيدة المخرج عن العين، فلا وجه للقرب بينهما؛ فالعين صوت حلقي والنون لثوي من مقدّم الفم، ويمكن تفسير هذه المعاقبة بين الصوتين من وجه آخر، وهو أنّ جمّاع اللغة أوردوا كثيرا من النماذج التي اشتبه فيها اللغويون، فهي لغات أم لثغات، كما فعل السيوطي، فقد أورد بابا أسماء: "معرفة ما ورد بوجهين بحيث إذا أقرّه الألتغ لا يُعاب"⁽⁵⁾، وعليه، فجّماع اللغة جمعوا من الألفاظ التي وقعت فيها اللثغات قدرا لا يستهان به، وضمّها من جاء بعدهم إلى ألفاظ الإبدال⁽⁶⁾.

6. إبدال العين من الحاء: تُبدل الحاء عينا في بعض الألفاظ كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 222/9.

(2) ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987، ص 121.

(3) صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية "دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، مكتبة وهبة القاهرة، ط1، 1998، ص 122.

(4) فصول في فقه اللغة، ص 122.

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 237/1.

(6) مولاي عبد الحفيظ طالبي، الإبدال في اللغة العربية، رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة الماجستير في اللغة، حلب، 1990، ص 247.

حين ﴿ [يوسف:35]، قرئت: [عتى حين] ⁽¹⁾، وبين أن هذه القراءة لا يؤخذ بها، وهو ما أشار إليه ابن عطية بقوله: "سمع عمر رضي الله عنه رجلاً يقرأ: [عتى حين] بالعين وهي لغة هذيل، فقال: من أقرأك؟ قال ابن مسعود، فكتب عمرو إلى ابن مسعود "إن الله أنزل القرآن عربياً بلغة قريش، فبها أقرئ الناس ولا تُقرئهم بلغة هذيل." ⁽²⁾، إذن هذا الإبدال خاص بقبيلة هذيل، يقول ابن قتيبة: "فالهذلي يقرأ: [عتى حين]، يريد: "حتى حين"؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها" ⁽³⁾.

ومثاله في كلام العرب قولهم: "ضبحت الخيل" و"ضبعت" ⁽⁴⁾، وهذه الظاهرة تعرف بـ: الفحفة ⁽⁵⁾، ومسوغ الإبدال بين الحاء والعين: القرابة الصوتية بينهما، فهما صوتان متجانسان من الحلق، والفرق بينهما هو جهر العين وهمس الحاء، وللبيئة أثر في هذا الإبدال، حيث يلتقي ورغبة البدوي في عملية الإظهار والوضوح الصوتي؛ فجهر بالحاء للقوة الإسماعية التي تتطلبها الحياة الصحراوية ⁽⁶⁾.

وهذه الظاهرة؛ أي: الفحفة غير مستحبة في قراءة القرآن الكريم؛ حيث عدّها عبد الصبور شاهين ضمن اللهجات الهابطة التي لا يُقرأ بها، يقول: "إنّ قراءات القرآن على

⁽¹⁾ هي قراءة ابن مسعود، ينظر: الدرّ المصون، 495/6، والبحر المحيط، 307/5، وهي قراءة شاذة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 63.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 86/5 والدار المصون، 495/6 والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 343/1..

⁽³⁾ ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2006، ص 95.

⁽⁴⁾ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 368/1.

⁽⁵⁾ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 182/1 .

⁽⁶⁾ عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار صفاء عمان، الأردن، 2005، ص 133.

اختلافها لم يرد فيها ما يتّصل بالظواهر اللهجية الهابطة كالعنونة والكشكشة والفحفة والعججة والاستنطاء، فقد آل أغلب ذلك إلى الانقراض، بل اشتملت على الظواهر الراقية التي تتناسب وفصاحة اللسان العربي وقداسة القرآن العربي، وذلك كالإمالة والإدغام والهمز والإسكان وغيرها من الظواهر.⁽¹⁾

7. إبدال الهاء من التاء: تُبدل التاء هاء في الوقف⁽²⁾، ومثال هذا الإبدال في القرآن الكريم

قراءة قوله تعالى: ﴿التَّابُوتُ﴾ [البقرة: 248]، يقول ابن عطية: "قرأ زيد بن ثابت: [التابوه]

وهي لغته، والناس على قراءته بالتاء"⁽³⁾، إذن، "التابوه" لهجة في "التابوت"، وابن عطية

اكتفى بالقول إنها لغة، في حين نسبها ابن جني إلى الأنصار.⁽⁴⁾ وهذا ما أورده السيوطي

في قوله: "قال القاسم بن معين: لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن، إلا

في التابوت، فلغة قريش بالتاء ولغة الأنصار بالهاء."⁽⁵⁾

وعلّل ابن جني هذا الإبدال بقوله: "إنك ترى التاء في الفرات تشبه في اللفظ تاء "فتاة"

و"حصاة" و"قطاة"، فلمّا وُقف وقد أشبه الآخر، أبدل التاء هاء، ثم جاء على ذلك في

الوصل"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 9، وإعجاز القراءات القرآنية، ص 121.

(2) الكتاب 360/4، والمقتضب 103/1، وسر صناعة الإعراب 315/2، والمنصف، ص 161، والمفصل في صناعة الإعراب، ص 448-449.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 08/2.

(4) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 129/1.

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 60/2.

(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 130/1.

فتاء "فراء" أصلية وليست زائدة، فكان الأصل أن تُنطق تاء، أي أن تبقى على أصلها، ولكن شَبَّهوها بتاء التانيث في "فتاة"، والأصل "فتى"، و"حصاة" من "حصى"، وأجروا الوصل مجرى الوقف ووقفوا عليها بالهاء، وله ما يعضد قوله هذا من أن العرب إذا شَبَّهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشبه لهما، وعمت به الحال بينهما.⁽¹⁾

مما تقدّم يمكن القول إنَّ الهاء تبدل من التاء، عندما تسكن في الوقف؛ لأنّها تصبح ضعيفة، فالحرف غالباً ما يحتمي بحركته.

. إبدال الألف من الهمزة: ومما أورده ابن عطية في هذا الباء قراءة الزهري⁽²⁾ قوله تعالى:

﴿وَبَدَأْ﴾ [السجدة: 07]، بألف دون همز على البدل لا على التخفيف، قال ابن عطية:

"كأنه أبدل الألف من الهمزة، و"بدى" لغة الأنصار، وقال ابن راحة:⁽³⁾

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا.

لقد جعل ابن عطية هذه الظاهرة من باب الإبدال وليس من باب التسهيل والتخفيف ناسباً إياه إلى الأنصار، ووافقه في ذلك أبو حيان الأندلسي بقوله: "والأنصار تقول في بدأ: بدي؛ بكسر عين الكلمة وباء بعدها، وهي لغة لطيء يقولون في فعل هذا، نحو: "بقي":

(1) - الخصائص، ص 246.

(2) - الدرّ المصون، 82/8، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، 173/2، ومعجم القراءات، 222/7.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 69/7، والدرّ المصون، 82/8، والبحر المحيط، 82/8، والألوسي، روح المعاني، دار إحياء التراث، دط، دت، 124/21، وهذا البيت من الشعر الذي كان يتمثل به المسلمون في يوم الخندق، ينظر: ديوان عبد الله بن راحة ودراسة في سيرته وشعره، وليد قصاب، دار العلوم، بيروت- لبنان، ص 142.

"بقا"، فاحتمل أن تكون قراءة الزهري على هذه اللغة، أصله: "بدي"، ثم صار: "بدأ"، أو على لغة الأنصار⁽¹⁾، أي إن لغة الأنصار أن يُبدلوا الألف من الهمزة، ولغة طيء إبدال الهمزة من الياء المفتوحة، فيمكن أن يكون الزهري قد جمع بين اللهجتين⁽²⁾.

8. إبدال الهمزة من الواو: ومنه قول الله تعالى: ﴿أُقْتَتِ﴾ [المرسلات: 11]، حيث أبدلت

الواو همزة، يقول ابن عطية: "قرأ أبو عمر وحده: [وُقْتَتَتْ] بالواو⁽³⁾. وقرأ بها أبو الأشهب وعيسى وعمر بن لبيد، قال عيسى: هي لغة سفلى مضر، الواو في هذا كله هي الأصل والهمزة بدل⁽⁴⁾، وقد وضع اللغويون شروطا في إبدال الواو همزة، وهي أن تكون مضمومة في أول حرف، يقول الفراء: "وإنما همزت الواو إذا كانت أول حرف وضُمَّت: هُمَزَتْ"⁽⁵⁾. ومثاله في كلام العرب قول الشاعر: ⁽⁶⁾

يَحِلُّ وَحِيدُهُ وَيُقَالُ: بَعْلٌ وَمِثْلُ تَمَوَّلٍ مِنْهُ إِفْتِقَارٌ.

والشرط الثاني: أن تكون الضمة أصلية، يقول مكِّي بن أبي طالب: "وإنما يقع الهمز في الواو؛ إذا كانت ضممتها أو كسرتها لازمة أصلية، نحو: "وجوه" و"وشاح"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ معجم القراءات، 222/7، وروح المعاني، 124/21، والدرّ المصون، 83/8.

⁽²⁾ الدرّ المصون، 83/8.

⁽³⁾ الكشف عن ووجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 456/2، وهي قراءة أبو جعفر المدني، ينظر: معاني القرآن للفراء،

113/3، ومعالم التنزيل، 305/8، والحجة في القراءات السبع، ص 742-743.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 504/8.

⁽⁵⁾ معاني القرآن، 113/3.

⁽⁶⁾ نفسه، 113/3، وبلا نسبة في تهذيب اللغة.

⁽⁷⁾ الدرّ المصون، 83/8.

لاحظنا أنّ ابن عطية نسب هذا الإبدال إلى سفلى مضر، ولم يُوضّح ما إذا كان مستحسنًا في القراءة أم لا، لكنّ العلماء أشاروا إلى أنّ هذا الإبدال مطّرد، وهو لغة فاشية.⁽¹⁾ وله ما يبرّره من الناحية الصوتية، فالعرب تستثقل الضمة مع الواو؛ لأنّهما من المخرج نفسه.

ومن أمثلة إبدال الواو المكسورة قول العرب: "إله" في: "ولاه"، يقول ابن عطية: إنّ الهمزة مبدلة من واو، كما هي في "إشاح" و"وشاح" و"إسادة" و"وسادة".⁽²⁾ وذكر ابن عطية أنّ إبدال الواو المكسورة همزة شائع إلا أنّه أكثر في المضمومة وأقلّ مع المفتوحة⁽³⁾.

9. إبدال الواو من الألف: ومما ورد في القرآن الكريم قراءة الحسن البصري ﴿يَوْمَ نَدْعُوا﴾

[الإسراء: 71] بضمّ الياء وسكون الواو⁽⁴⁾، قال ابن عطية: "وأصلها: "يُدْعَى"، ولكنها لغة لبعض العرب، يقلبون هذه الألف واوا، فيقولون: "أَفْعَوْ"، و"حُبْلَوْ"⁽⁵⁾.

أشار ابن عطية إلى أنّ إبدال الواو من الألف لهجة لبعض العرب، دون أن يحدّد من هؤلاء العرب، كما أنّه لم يعلّل ولم يعلّق على هذه القراءة، في حين أنكرها الفراء بقوله: "وسألني هُشيم فقال: هل يجوز: [يَوْمَ يُدْعَوُ كُلُّ أَنَاسٍ] رَوَّه عن الحسن، فأخبرته أنني لا أعرفه، فقال: قد سألت أهل العربية عن ذلك فلم يعرفوه."⁽⁶⁾

(1) - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 456/2، ومعالم التنزيل، 305/8.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 66/1.

(3) - نفسه، 123/5.

(4) - معجم القراءات، 97/8، ومختصر في شواذ القرآن، ص 77، والتفسير الكبير، 14/21 ومعاني القرآن للفراء، 54/2.

(5) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 516/5.

(6) - معاني القرآن، 53-54، ومعجم القراءات 97/5.

ومن التخريجات التي أثبتتها علماء القراءات لهذا الإبدال أنّ الألف أبدلت واوا وقفًا، وهي لهجة⁽¹⁾، والحسن البصري أجرى الوصل مجرى الوقف⁽²⁾، والتخريج الثاني يتمثل فيما أورده فخر الدين والرازي من أنّ أهل العربية لا يعرفون وجها لهذه القراءة المنقولة عن الحسن إلا أن يكون قد قرأ: [يدعى] بفتحة مزروجة بالضم، فظنّ الراوي أنّه قرأ: [يدعو]⁽³⁾.

مما تقدّم نقله من أقوال العلماء نلاحظ أنهم اتفقوا على أن هذا الإبدال غير موجود في العربية، إلا أن سيبويه ذكره ونسبه لقبيلة طيء، يقول: "وزعموا أن بعض طيء يقول: (أفَعُو)؛ لأنّها أبين من الياء، ولم يجيئوا بغيرها؛ لأنّها تشبه الألف في سعة المخرج والمدّ، ولأنّ الألف تُبدل مكانها كما تُبدل مكان الياء، وتُبدلان مكان الألف أيضا، وهنّ أخوات.⁽⁴⁾ إذن مسوّغ هذا الإبدال هو اتفاق الواو والألف في المخرج، وأيضا في صفة المدّ.

10. إبدال الياء من الألف: وهو ما نجده في قول الله تعالى: ﴿قَالَ يَبَشِّرِي هَذَا غُلَمٌ﴾

[يوسف: 19]، قرئت: [بُشْرِي]، بإبدال الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة⁽⁵⁾. وهي لهجة فاشية، ومن ذلك قول أبي ذؤيب:⁽⁶⁾

(1) ينظر: عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، دط، 1981، ص 62.

(2) الدرّ المصون، 390/7 وينظر: محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، دط، 591/1.

(3) التفسير الكبير، 14/21.

(4) الكتاب، 295/4.

(5) وهي قراءة عامة أهل المدينة، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 03/16.

(6) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 58/5، ومعاني القرآن للفراء، 352/1، وينظر، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين، محمود أبو الوفاء، دار الكتب المصرية، دط، 1965، ص 02.

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعَنُّوا لِهَوَاهُمْ فَخَرَّمُوا وَلَكِلَّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ.

أصلها: هواي، أبدلت الألف ياء وأدغمت في ياء الإضافة، وهي لهجة فاشية على ما ذكر ابن عطية، ونسبها الفراء إلى هذيل وبعض قيس يقول: "كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة"⁽¹⁾.

نسبه الطبري هذا الإبدال إلى قبيلة طيء⁽²⁾. ومثل هذا نجده في اللغات السامية، نحو: الحبشية والجعزية، وقد طبقت طيء هذا الإبدال على بعض الأفعال المعتلة⁽³⁾.

وعلة هذا الإدغام طلب الكسرة التي تلزم ما قبل ياء الإضافة من المتكلم كما في "غلامي"⁽⁴⁾. وشهرة هذه اللغة عند العرب لم تشفع لأن يُقرأ بها في القرآن الكريم، يقول الطبري: "وأما التشديد والإضافة في الياء، فقراءة شاذة، لا أرى القراءة بها وإن كانت لغة معروفة؛ لإجماع الحجّة من القرّة على خلافها."⁽⁵⁾

ذكر ابن جني أنّ من العرب من يقلب الألف ياء؛ إذا وقعت بعد كسرة، أو ياء أو ألف، شرط ألا تكون هذه الأخيرة علامة للإعراب، من ذلك قول قطرب:⁽⁶⁾

يُطَوِّفُ بِي كَعْبِدٍ فِي مَعَدِّ وَيَطْعَنُ بِالضَّمَلَةِ فِي قَفِيًّا.

فَإِنْ لَمْ تَتَأَرَوْا لِي فِي مَعَدِّ فَمَا أَرْوَيْتُمَا أَبَدًا صَدِيًّا.

(1) معاني القرآن، 351/1.

(2) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 03/16.

(3) بحوث ومقالات في اللغة، ص 243-247.

(4) نفسه، 03/16.

(5) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 04/16.

(6) الخصائص، ص 101، وسر صناعة الإعراب، 337/2، ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 58/5.

قفياً ← قفائي. / صدياً ← صدائي.

فقد قلبت الألف وأدغمت الياء الأولى في الثانية، ذلك أنّ ما يُضاف إلى الياء يحرك بالكسر؛ إذا كان الحرف صحيحاً، فلما لم تحتل الألف الكسرة، قرّبت الألف من الياء بقلبها إليها⁽¹⁾. وقلب الألف ياء وإدغامها فيها نُسب إلى أهل البادية، وذلك لميلهم إلى السرعة والخفة في النطق، قلبوها وأدغموها؛ حتى يكون عملهم من وجه واحد⁽²⁾. ذلك أنّ أصوات المدّ هي أطول الأصوات زمناً، وبحكم موقعها في الكلمة- آخر الكلمة- فإنّها تحتاج إلى زمن أطول من الزمن المعتاد؛ لأجل إظهارها والمحافظة على مدّها، لذلك عمد البدويّ إلى قلبها ياء وإدغامها في الياء الثانية اقتصاداً للجهد والوقت.

رابعاً: الإدغام:

يعرّف الإدغام في الدراسات اللسانية الحديثة بأنه تحويل صوتين متباينين إلى صوت واحد طويل⁽³⁾؛ وقد عنى القدامى بتعريفه؛ حيث عرّفه المبرّد بقوله: "هو التلقّظ بحرفين حرفاً واحداً من غير أن تفصل بينهما حركة"⁽⁴⁾ وعرفه الداني بقوله: "الإدغام تخفيف وتقريب، وهو وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرّك من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف؛ فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة، ويلزم موضعاً واحداً، ويشتدّ

(1) الحجة في علل القراءات السبع وعللها وحججها، 414/4.

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 104.

(3) محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982، ص 14.

(4) المقتضب، 227/1، وينظر: أبو سعيد السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام تحقيق: صبيح التميمي، دار الشهاب، الجزائر، ص 29.

الحرف. (1) وكلّ مدغم لابدّ أن يسكن قبل الإدغام، وكل مدغم فيه لا يكون إلا متحرّكاً؛

لئلا يجتمع ساكنان (2)، وقد ذهب ابن عطية إلى أنّ الصوت المدغم لا بد أن يكون متحرّكاً

بحركة أصلية؛ إذ لا يجوز الإدغام فيما كانت حركته غير لازمة. (3)

ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: 40]، قال ابن عطية: "لا يجوز

الإدغام فيه؛ لأنّ حركة النصب غير لازمة، ألا ترى أنّها تزول في الرفع وتذهب في الجزم،

ولا يلتفت إلى ما أنشد بعضهم؛ لأنّه بيت مجهول: (4)

وَكَاثَهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي لِسُدَّةٍ بَيْنَهَا فَتْعِي.

الشاهد في هذا البيت: [تُعِي]؛ حيث أدغم الشاعر الياءين مع أنّ مصوّت الياء الثانية غير

لازم. ومثّل هذا الإدغام أنكره اللغويون يقول الزجاج: "فلا يجوز فيه عند جميع البصريين إلاّ

"يحيي" بياءين ظاهرتين" (5).

أشار ابن عطية إلى أنّه لا يجوز أن يُستشهد بهذا البيت على ثبوت هذا الإدغام في

القرآن الكريم؛ لأنّه بيت مجهول القائل، وهذا ما أكّده الزجاج بقوله: "ولو كان هذا المنشد

المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر، ومن أيّ القبائل هو، وهل هو ممّن يؤخذ بشعره أم لا ما

(1) ينظر: أبو عمرو الداني، الإدغام الكبير، تحقيق: عبد الرحمن حسن العارف، عالم كتب، 2003، ص92.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 203/1 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 82-81/2.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 204/4 والدرّ المصون، 587/10.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 204/4، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،

229/2، ومعاني القرآن للفراء، 277/1.

(5) ينظر: الزجاج (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده سلمي، عالم الكتب، ط1، 1988، 418/2.

كان يضره ذلك، وليس ينبغي أن يُحمل كتاب الله على: "أنشدني بعضهم"، ولا على بيت شاذّ لو عُرف قائله وكان ممّن يُؤخذ بقوله لم يَجُزْ" (1).

أكد ابن عطية على أنه لا يجوز الجمع بين ساكنين في الإدغام، ومثّل لذلك بقراءة نافع وأبي عمرو وعاصم ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271] بكسر النون وسكون العين (2)، يقول: "من قرأ بسكون العين لم يستقم قوله؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأوّل منهما ليس بحرف مدّ ولا لين، وإنما يجوز ذلك عند النحويين؛ إذا كان الأوّل حرف مدّ، إذ المدّ يصير عوضاً من الحركة، وهذا نحو: "دابة". (3) فأبو عمرو في هذا الموضع جمع بين ساكنين، الساكن الأوّل هو العين، والساكن الثاني الميم الأولى من الميم المدغمة، وقد حاول ابن عطية إيجاد تخريج لهذه القراءة تمثّل في أنّ أبا عمرو أخفى المصوّت واختلسه، فظنّ السامع الإخفاء إسكاناً؛ للطف ذلك في السمع وخفائه. (4)

قدّم ابن عطية أمثلة عديدة للإدغام تمّ فيها الجمع بين ساكنين؛ على أن يكون الساكن الأوّل صوت مدّ ولين، كما في قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾ [البقرة: 139]، بإدغام النون في النون يقول ابن عطية: "وخفّ الجمع بين ساكنين؛ لأنّ الأوّل حرف مدّ ولين، فالمد كالحركة". (5)

(1) معاني القرآن وإعرابه، 418/2.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 81/2، والكنز في القراءات العشر، ص 137.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 82/1.

(4) نفسه، 83/1 و الكنز في القراءات العشر، ص 137.

(5) نفسه، 363/1.

العربية تستسيغ هذا الجمع؛ لأن الساكن الأول صوت مدّ ولين، وهو بمنزلة الحركة كما قال ابن عطية، مع أنّ هذه الألف في حقيقة الأمر رمز وصورة للفتحة الطويلة، أي مصوّت الفتح، فلا وجود في الأصل لجمع بين ساكنين.

نّبّه ابن عطية أيضاً إلى أنّه لا يجوز إدغام الصوت الأصلي في الكلمة في الصوت الزائد عليها، ومثّل لذلك بالإدغام الوارد في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: 158]

يقول: "وقرأ أبو السمال: [أَنْ يَطَّافَ]، وأصله: "يَطَّوَّفَ"، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فجاء: "يطتاف"، أدغمت التاء بعد الإسكان في الطاء على مذهب من أجاز إدغام الثاني في الأول؛ كما جاء في: "مُدَّكِر"، ومن لم يُجز ذلك قال: قُلبت التاء طاء، ثم

أدغمت الطاء في الطاء، وفي هذا نظر؛ لأنّ الأصليّ أدغم في الزائد وذلك ضعيف.⁽¹⁾

يقصد ابن عطية من قوله: "لأنّ الأصليّ أدغم في الزائد": أنّ الطاء الأولى التي هي فاء الكلمة أدغمت في تاء الافتعال التي أبدلت طاء لتتاسب الطاء الأولى في التفتيح، إذ لا فرق بينهما إلا في هذه الصفة.

والغالب في الإدغام أن يفنى الصوت الضعيف في القويّ، وهذا ما أشار إليه ابن عطية وهو يفسر ويحلّل بعض القراءات الواردة بالإدغام، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾

[يس: 57]، يقول: "يَدْتَعُونَ": قُلبت التاء دالا وأدغمت في الأخرى، وحُصت الدال بالبقاء دون

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 363/1.

التاء؛ لأنها حرف جلد والتاء حرف همس⁽¹⁾. فالدال والتاء من مخرج واحد، ولا فرق بينهما إلا في جهر الأولى وهمس الثانية، وبما أن الجهر يُعدّ من صفات القوّة وأربعة أخماس الكلام العربي مجهور، كانت التاء المهموسة الضعيفة هي من فنت وأدغمت في صوت الدال. وهو ما عبّر عنه ابن عطية بـ: "حرف جلد".

يقسّم الإدغام إلى: كبير وآخر صغير، والكبير على ضربين:

- أن يلتقي المثان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيُدغم الأول في الآخر⁽²⁾. ويقصد بالمثلين: الصوتان المتحدان في المخرج والصفة، أمّا الأحكام، فيقصد بها الشروط اللازم توفّرها لحدوث الإدغام، وهو إسكان الصوت الأوّل واتصاله بالثاني.

- أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه⁽³⁾. ويقصد بالمتقاربين: الصوتان اللذان بينهما تقارب في المخرج أو الصفة، أو في كليهما.

أما الإدغام الأصغر فهو تقريب الصوت من الصوت، وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك⁽⁴⁾. وبناء على ما تقدم ذكره، سنحاول تتبّع أمثلة الإدغام التي اعتنى ابن عطية بالإشارة إليها.

***إدغام المتماثلين:** ونقصد بذلك ما حصل فيه الإدغام بين صوتين يشتركان في المخرج

(1) - المحرر الوجيز في افسير الكتاب العزيز، 258/7.

(2) - الخصائص، ص 399، والتصريف الملوكي، ص 75.

(3) - الخصائص، ص 399، و التصريف الملوكي، ص 76.

(4) - الخصائص، ص 399.

والصفة، وسواء كان هذان الصوتان في كلمة واحدة أو كلمتين، ومما أورده ابن عطية في هذا الباب، الإدغام في قول الله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: 15]، قرأ ابن كثير⁽¹⁾: [إِذْ تَلَقَّوْنَهُ]⁽²⁾ بإظهار الدال وإدغام التاء في التاء، وهي قراءة قلقة؛ لأنها تقتضي اجتماع ساكنين⁽³⁾.

إذن، أنكر ابن عطية مثل هذا الإدغام الذي رُوي عن ابن كثير؛ لأنه تمّ باجتماع ساكنين، الساكن الأول هو الذال من إذ، والساكن الثاني هو التاء الأولى من "تلقونه".
وذكر أبو عليّ الفارسي أنّ مذهب ابن كثير إدغام المثلين في ابتداء الكلمة، يقول:
"ابن كثير قد يدغم أحد المثلين في الآخر في الابتداء، كما قال: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ [الأعراف: 117] يريد: [تَتَلَقَّفُ]، ولا يجوز أن يدغم ههنا [إِذْ تَلَقَّوْنَهُ] كما أدغم في قوله [تلقف]؛ لأنّ الذال من "إذ" ساكنة، فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يُستحسن"⁽⁴⁾. فلم يستحسن اجتماع الساكنين في هذا الموضع؛ لأنه كان في حشو الكلمة، والساكن الأول صامت غير معتلّ؛ أي صامت الذال.

ومثال إدغام المتماثلين أيضاً: إدغام الرّاءين في قوله عز وجل: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [المائدة: 105]، قال ابن عطية: قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بضم

(1) وهي أيضاً قراءة البزي، الدر المصون، 390/8.

(2) وقرأ عبد الله: [إذ تلقونه]، معاني القرآن للفراء، 150/2، والحجة في علل القراءات السبع، 316/5.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 398/6.

(4) الحجة في علل القراءات السبع، 317/5.

الضاد والراء والتشديد في الراء⁽¹⁾ وهذا من: "ضُرَّ يَضُرُّ"، وروي عن حمزة مثل قراءة أبي عمرو، وأمّا إعراب هذه القراءة فجزم، وضُمَّت الراء لالتقاء، إتباعا لضمة الضاد، وقرأ أبي بن كعب: [لا يَضُرُّكُمْ] براءين، وذلك على فكّ الإدغام، وهي لهجة أهل الحجاز، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ﴾ [آل عمران: 140]، ولهجة سائر العرب الإدغام في مثل هذا كَلَّه⁽²⁾.

يشير ابن عطية إلى أنّ مذهب العرب في التقاء المثليين الإدغام؛ جاعلا التثنية لهجة أهل الحجاز. كما ذكر أنّ حكم الراء المدغمة الجزم؛ إلا أنّها وردت في القراءة مضمومة، تجنبا لالتقاء الساكنين، وإتباعا لضمة الضاد، وهذا ما ذهب إليه الكسائي فيما نقله عنه أبو زرعة بقوله: "وأما ضمّ الراء ففيه وجهان عند الكسائي: أحدهما أن يكون الفعل عنده مجزوما بجواب الجزاء، وتكون الضمة في الراء تابعة لضمة الضاد."⁽³⁾

إذن، بناء على ما تقدم نقله، نتبين أنّه قد طرأ على هذه اللفظة تغييرات حركية كثيرة، هي كالاتي: "لا يَضُرُّكُمْ" وهذا هو الأصل؛ لأنّ الإدغام بموجب إسكان الصوت الأوّل، وتحريك الثاني، أسكنوا الراء ونقلوا مصوّتها إلى الضاد فصارت: "لا يَضُرُّكُمْ"، ثمّ بعد ذلك أدغمت الراءين بأن حُرِّكت الثانية بمصوّت الضمة إتباعا لضمة الضاد.

وقريب جدًا من هذا، الإدغام الوارد في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: 11]، قال ابن

⁽¹⁾ ولهذه الآية قراءات أخرى، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 397/1، وجامع البيان في

القراءات السبع، 142/2، وحجة القراءات، ص 171، والذّر المصون، 390/8 - 391.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 337/2، والجامع لأحكام القرآن، 281/5.

⁽³⁾ الذّر المصون، 375/3، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 397/1، وحجة القراءات، ص 171.

عطية: وقرأ الزهري وأبو جعفر: (1) ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ بالإدغام دون إشمام، ورواها الحلواني عن

قالون (2)، وقرأ السبعة بالإشمام للضم (3)، وقرأ طلحة بن مصرف: [لا تَأْمَنَّا] (4).

أورد ابن عطية ثلاث قراءات، القراءة الأولى بالإدغام دون إشمام، والقراءة الثانية بالإدغام مع الإشمام؛ وهي قراءة السبعة، أما القراءة الثالثة، فكانت بفك الإدغام على الأصل. إذ أصل اللفظة: "تَأْمَنَّا" بنونين متحركتين، فأدغمت النون الأولى في الآخرة، فأصبحت: "تَأْمَنَّا"، وعلى هذا الأساس قرأ أبو جعفر، وحجة من قرأ بالإدغام مع الإشمام: الإشارة إلى أنّ المصوّت المحذوف هو ضمة النون، والإدغام مع الإشمام لا يتحقّق من الناحية النطقية، فإمّا أن ندغم وإمّا أن نفكّ الإدغام ونُشَمِّ، "فالإدغام مع الإشمام مُحال لا يمكن معه؛ لأنّه لا فصل بين الصوتين إذا أدغما" (5)، وإلى هذا ذهب أبو عمرو الداني، بقوله: "كذلك امتنعت النون من السكون الخالص، وإذا امتنعت من ذلك بطل إدغامها ويثبت إخفاؤها، وإلى القول بالإخفاء دون الإدغام ذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين، وهو الذي اختاره وأقول به" (6).

(1) المبسوط في القراءات العشر، ص 144.

(2) جامع البيان في القراءات السبع، 330/2.

(3) نفسه، 332/2، والكافي في القراءات السبع، ص 115.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 48/5.

(5) جامع البيان في القراءات السبع، 331/2.

(6) نفسه، 331/2.

أدغم أبو عمرو المثليين إذا كانا في كلمتين كما في قوله تعالى: ﴿وَنُطْبِعُ عَلَيْهِ﴾

[الأعراف: 100]، و﴿يَضَعُ عَنْهُمْ﴾ [الأعراف: 157]، وفي كلا المثالين قرأ أبو عمرو

بالإدغام والإشمام،⁽¹⁾ والقصد من ذلك الإشارة إلى أصل المصوّت.

لاحظنا أنه قد توالي في بعض الأمثلة صوتان متماثلان متحركان، ولأجل تحقيق

الإدغام كان لابدّ من تسكين المثل الأول، لأنّ وجود المصوّت يمنع الإدغام، كما أنّ اللجوء

إلى الإدغام في العربية يكون لأجل الاقتصاد في المجهود العضلي ودرء للثقل؛ إذ يصعب

ويستثقل على اللسان أن ينطق بصوت من مخرج معيّن ثم يرجع إلى هذا المخرج مباشرة بعد

الانتقال منه.

بعد عرضنا لبعض الأمثلة المتعلقة بإدغام الصوتين المتماثلين في الكلمة والكلمتين،

ننتقل إلى عرض الإدغام في الصوتين المتقاربين، وهو كثير في القرآن الكريم، فمما أورده

ابن عطية في هذا الباب:

1. إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿خَسَفَ بِهِمْ﴾ [سبأ: 09]، أدغم الكسائي الفاء في

الباء⁽²⁾، قال أبو علي: "وذلك لا يجوز؛ لأنّ الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تُدغم

فيها، وإن كانت الباء تدغم في الفاء في قولك: "اضرب فلانا"، وهذا كما تدغم الباء في الميم

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 4/4-42، وجامع البيان في القراءات السبع، 1/266.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 2/306، والكنز في القراءات العشر، ص 220، والكافي في القراءات السبع، ص 165، وجامع البيان في القراءات السبع، 3/79، وحجة القراءات، ص 583، وينظر أحمد محمود عبد السميع، قراءة الكسائي من القراءات العشر المتواترة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص 178.

في قولك: "اضرب محمداً"، ولا تدغم الميم في الباء في قولك: "أصم بك"؛ لأنّ الباء انحطّت عن الميم بفعل الغنة التي في الميم"⁽¹⁾.

نفهم من هذا الكلام أنّ ابن عطية منع إدغام الفاء في الباء لأسباب صوتية سنذكرها، مدعماً رأيه بما أورده أبو علي الفارسي، فكما لم يجر إدغام الميم في الباء، لتفوقها عليها بالغنة، كذلك لم يجر إدغام الفاء في الباء لاختلافها عنها في الرخاوة، ومثل هذا الإدغام منعه سيبويه معللاً إياه بقوله: "والفاء لا تدغم في الباء"⁽²⁾؛ لأنّها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء، وإنّما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان؛ لأنّها أكثر الحروف، فلمّا صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين"⁽³⁾.

إذن، عدم جواز إدغام الفاء في الباء كان بسبب قوّة الفاء مخرجا وصفة، حيث إنّ الباء تنتج من الشفتين فقط، في حين تنتج الفاء باتصال أطراف الأسنان العليا بباطن الشفة السفلى، إضافة إلى أنّ رخاوتها قوتها ومنعتها من الإدغام والفاء في غيرها من الأصوات.

ومع كلّ ما ذكرنا، أجاز أنّ مكّي بن أبي طالب قد هذا الإدغام الذي تفردّ به

الكسائي، وحجّته في ذلك ضعف الفاء؛ لهما ورخاوتها واشتراكها مع الباء في مخرج

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 160/7، والحجة في علل القراءات السبع، 07/7.

(2) ذكر ابن البادش أنّ الفاء لا تدغم في شيء، ينظر: ابن البادش أبو جعفر بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ، ص 220.

(3) الكتاب، 584/4.

الشفة⁽¹⁾، إلا أنه رجح القراءة بعدم الإدغام لإجماع القراء على الإظهار، يقول: والإظهار في ذلك أحسن لأنه الأصل، ولأنّ القراء غير الكسائي أجمعوا على الإظهار وإجماعهم حجة.⁽²⁾

2. إدغام التاء في التاء: في نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْتُ﴾ [يونس: 16]، قال ابن عطية:

"وقرأ الجمهور بالبيان في ﴿لَبِثْتُ﴾، وقرأ أبو عمرو: [لَبِثْتُ]⁽³⁾. بإدغام التاء في

التاء⁽⁴⁾، وجاءت التاء ساكنة قبل تاء الفاعل؛ فأدغمت فيها؛ لأنّ السكون حاجز غير

حصين، وما قوى هذا الإدغام هو قرب مخرج التاء من التاء، فالتاء صوت أسناني، والتاء

أسناني لثوي، يقول سيبويه: "والطاء والتاء والذال أخوات الطاء والذال والتاء، لا يمتنع

بعضهنّ من بعض في الإدغام؛ لأنّهن من حيّز واحد، وليس بينهنّ إلا ما بين طرف الثنايا

وأصولها"⁽⁵⁾.

. إدغام الذال في الدال: ومثال الإدغام بين هذين الصوتين قول الله تعالى: ﴿تَدَخِرُونَ﴾

[آل عمران: 49]، يقول ابن عطية: "تفتعلون من ذخرت، أصله: "تَدَخِرُونَ"، استثقل النطق

بالذال والتاء لتقاربهما في المخرج، فأبدلت التاء دالا وأدغمت الذال في الدال كما صنّع في

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 127/1.

(2) نفسه، 127/1.

(3) وهي أيضا قراءة أبي جعفر، ينظر: عبد الفتاح القاضي، تاريخ القراء العشرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2002، ص 58.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 462/4.

(5) الكتاب، 597/4.

مدّكر ومطلّع⁽¹⁾، بمعنى: "مضطلع" وغير ذلك، نحو قول الشاعر: (2)

إِنَّ الْكَرِيمَ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ.

بالطاء غير منطوقة⁽³⁾.

واضح من هذا الكلام أنّ أصل اللفظة كما أشار ابن عطية: "تَدَخِرُونَ" على وزن "تَفْتَعِلُونَ"، وبما أنّ الذال مجهور والتاء مهموسة نتج ثقل في النطق، فلجأ الناطق إلى المماثلة بين الصوتين بصوت يُشارك التاء في المخرج والذال في الجهر، فكان صوت الدال، وهذا كان عبارة عن مماثلة تقدّمية؛ بحيث أثر الصوت الأول في الثاني، بعد ذلك نحت أصوات الكلمة نحو تماثل تامّ وكامل تمثّل في إدغام الذال في الدال. فأصبحت: "تَدَخِرُونَ" كما فعلوا في "اطْلَمَ" من "ظلم" و"مُدَّكِر" من "ذكر"، قال الفراء: وبعض العرب يقول: تَدَخِرُونَ؛ فيجعل الدال والذال يعتقان في "تفتعلون" من "نخرت"، وظلمت، تقول: "مُظْلَمٌ" و"مُطْلَمٌ"، و"مُدَّكِر" و"مُدَّكِر"⁽⁴⁾.

3 إدغام التاء في الدال: التاء والدال صوتان لسانيان لثويان يشتركان في المخرج وجميع

الصفات عدا صفة الجهر؛ التي هي من اختصاص صوت الدال، ومن الشواهد القرآنية التي أوردها ابن عطية دليلاً على إدغام التاء في الدال، قوله تعالى: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ [النمل: 66]،

(1) معاني القرآن للفراء، 153/1.

(2) البيت لزهير أبي سلمى، وقد جاء في الديوان:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ.

اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرقى، بيروت. لبنان، ط2، 2005، ص، 115، والكتاب 600/4.

(3) الكتاب، 597/4.

(4) معاني القرآن، 153/1.

يقول: أصله: "تَدَارَكٌ"، أدغمت التاء في الدال⁽¹⁾ بعد أن أُبدلت، ثم احتيج إلى ألف وصل⁽²⁾. في هذا الكلام إشارة مهمة إلى أن المرحلة الأولى من الإدغام تتمثل في الإبدال؛ أي إبدال الصوت المدغم إلى صوت مماثل للصوت المدغم فيه، وقد حدث في هذا الإدغام أو هذه المماثلة انتقال في الصفة من الهمس إلى الجهر، وهذا جيد.

ومثال الإدغام بين هذين الصوتين ما أورده ابن عطية في قول الله تعالى:

﴿فَادَارَأْتُمْ﴾ [البقرة: 72]، يقول: أصله: "تَدَارَأْتُمْ"، وأدغمت التاء في الدال، فتعدّر الابتداء

بمدغم؛ فجلبت ألف الوصل⁽³⁾، إذن أدغمت التاء في الدال، ولأنّ الإدغام يتطلب إسكان

الصوت الأول، والعربية لا تبدأ بساكن، أحتيج إلى ألف وصل ليتمكّن من النطق بالصوت

المدغم، وقد شرح السمين الحلبي التماثل الذي طرأ على اللفظة بقوله: "وأصل "إِدَارَأْتُمْ":

تَدَارَأْتُمْ تفاعلتم من الدّرع، وهو الدفع، فاجتمعت التاء مع الدال وهي مقاربتها، فأريد الإدغام

فقلبت التاء دالا وسكنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الابتداء بساكن فاجتلبت همزة الوصل ليبدأ

بها فبقي: إِدَارَأْتُمْ، والأصل: "إِدْدَارَأْتُمْ" فأدغم وهذا مطّرد⁽⁴⁾ في كل فعل على تفاعل أو تفعل

فأوه دال⁽⁵⁾.

(1) ينظر القراءات الواردة في الكنز في القراءات العشر، ص 212، والمبسوط في القراءات العشر، ص 205.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 6/553.

(3) نفسه، 1/253.

(4) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط8، 1994، ص 356.

(5) الدرّ المصون، 1/434.

ومما أورده ابن عطية أيضا الإدغام في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ﴾ [يوسف: 45]، يقول:

"أصله: "اذتكر" افتعل من الذكر، قُلبت التاء دالا وأدغم الأوّل في الثاني، ثم بدلت دالا غير منقوطة؛ لقوّة الدال وجلدها، وبعض العرب⁽¹⁾ يقول: "إذكّر"⁽²⁾.

طراً على اللفظة ثلاثة تماثلات، المماثلة الأولى تمثّلت في إبدال تاء افتعل دالا لتتاسب الدال في الجهر، وهي مماثلة تقديمية؛ حيث تأثّر الصوت الثاني بالأوّل، والمماثلة الثانية كانت بإدغام الذال في الدال بعد إبدالها دالا، منهم من قال: إذكّر على إبدال التاء دالا وإدغامها فيها.

4. إدغام التاء في الطاء: ومنه في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿يَطْوَفُ﴾ [البقرة: 158]،

أصله: "يَنطَوّفُ"، سكّنت التاء وأدغمت في الطاء، وقرأ أبو السمال: [أَنْ يَطَّافَ]⁽³⁾، وأصله: "يَطنّوْفُ"، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فجاء: "يطتاف"، أدغمت التاء بعد الإسكان في الطاء على مذهب من أجاز إدغام الثاني في الأوّل⁽⁴⁾، وقد خطأ السمين الحلبي ما أورده ابن عطية من تفسير لقراءة أبو السمال؛ بخاصّة ما تعلق بإجازته إدغام الثاني في الأوّل، يقول: "وهذا الذي قاله ابن عطية فيه خطأً من وجهين: أحدهما: كونه يدّعي إدغام الثاني في الأوّل، وذلك لا نظير له"⁽⁵⁾، وأضاف قائلاً: "والثاني: أنّه قال كما جاء في مدّكر؛

⁽¹⁾ وهي قراءة الحسن البصري، الدر المصون، 507/6، والبحر المحيط، 314/5.

⁽²⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 96/5 والدرّ المصون، 507/6.

⁽³⁾ قال السمين الحلبي إنّ هذه قراءة ابن عباس، أما أبو السمال، فقرأ: "يطوف" مخففاً، ينظر: الدرّ المصون، 190/2.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 391/1، والدرّ المصون، 190/2 - 191.

⁽⁵⁾ الدرّ المصون، 191/2.

لأنه كان ينبغي على قوله أن يقال: مذكر بالذال المعجمة ، وهذه لغة رديئة⁽¹⁾. فالأصل في الإدغام أن يفتى الصوت الأول في الثاني.

5 إدغام التاء في الصاد: ومثاله قول الله عز وجل: ﴿يُصَلِّحًا﴾ [النساء: 128]⁽²⁾، قال

ابن عطية: "أصلها: "يُضَطِّلِحًا"، قال أبو الفتح: أبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء؛ فصارت: "يُصَلِّحًا"⁽³⁾. وقد وجّه أبو البقاء هذه القراءة أو هذا الإدغام بقوله: "وأصله: "يُصَتِّلِحًا"، فأبدلت التاء صادًا وأدغمت فيها الأولى"⁽⁴⁾. ومن الناحية الصوتية لا تُبدل التاء صادًا مباشرة في تاء الافتعال، وإنما تبدل طاء؛ أي تُبدل صوتًا وسَطًا بينها وبين الصوت المطبق الصاد، قال سيوييه: "إنما أتوا بالطاء مكان التاء مع حروف الإطباق التي هي الصاد، والضاد والطاء والظاء؛ لأنّ الطاء من حروف الإطباق وهي من مخرج التاء، فجعلوها مكان التاء لموافقتها حروف الإطباق"⁽⁵⁾.

إن نحت أصوات الكلمة نحو التماثل؛ ليكون العمل من جهة واحدة؛ حيث أُبدلت تاء الافتعال طاءً لتتناسب التاء في الشدة والهمس، وتناسب الصاد في التقخيم والإطباق، بعد هذا حدثت مماثلة تقدّميّة بأن أُبدلت الطاء صادًا؛ ليرتفع اللسان ارتقاعاً واحدة، ومثال هذا الإدغام أيضا قول الله تعالى: ﴿يَصْعَدُ﴾ [الأنعام: 125]، حيث أدغم حمزة والكسائي التاء في

(1) الدر المصون، 191/2.

(2) هي قراءة السبعة، الدرّ المصون، 108/3، والكافي في القراءات السبع، ص 85، وجامع البيان في القراءات السبع، 174/2، والحجة في علل القراءات السبع، 381/2.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 36/3.

(4) الدرّ المصون، 108/3.

(5) ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص 63، والكتاب، 599/4.

الصاد⁽¹⁾.

ومما أُدغمت فيه التاء في الصاد قراءة جمهور القراء⁽²⁾ قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾

[البقرة: 280]، بتشديد الصاد على الإدغام من: "تَتَصَدَّقُوا"⁽³⁾، وعلة الإدغام قُرب

المخرجين⁽⁴⁾.

من القراءات القرآنية الواردة بإدغام التاء في الصاد قراءة قول الله تعالى: ﴿تَخْصِفَانِ﴾

[الأعراف: 22]، يقول ابن عطية: قرأ جمهور الناس: ﴿تَخْصِفَانِ﴾ من "خصف"، وقرأ عبد الله

بن بريدة: [يَخْصِفَانِ] بشدّ الصاد⁽⁵⁾، أصلها: "يَخْصِفَانِ"، فأدغمت التاء في الصاد ونقلت

حركتها إلى الخاء، وكذلك الأصل في القراءة بكسر الخاء بعد هذه، لكن لما سكنت التاء

وأدغمت في الصاد اجتمع ساكنان؛ فكُسرت الخاء على عُرف التقاء الساكنين⁽⁶⁾.

من الأمثلة التي تقدّمت نتبين أنه يجوز إدغام التاء في الصاد؛ لقربها منها في

المخرج، وكلاهما حرف مهموس إلا أنّ الصاد من الحروف المستعلية، والتاء من الأصوات

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 458/3، والكافي في القراءات السبع، ص 94، والحجة في علل القراءات السبع، 542/2، والدرّ المصون، 146/4.

⁽²⁾ الدرّ المصون، 649/2.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 109/2.

⁽⁴⁾ الحجة في القراءات، ص 185.

⁽⁵⁾ ينظر: أنجب غلام نبي بن غلام محمد، الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة العربية، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 671.

⁽⁶⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 536/3، والبحر المحيط، 280/4، والدرّ المصون، 284/5.

المستقلة؛ لذا فالإدغام ينقل التاء إلى صوت أقوى منها، فذلك حسن⁽¹⁾.

6. إدغام التاء في السين: ومثل هذا الإدغام موجود في القرآن الكريم، ومما مثل به ابن

عطية قراءة قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ [النساء: 01]، بإدغام التاء في السين⁽²⁾، يقول:

"أصله: [تَسَاءَلُونَ]، أُبدلت التاء الثانية سينا وأدغمت في السين، وهذه قراءة ابن كثير ونافع

وابن عامر وابن عمرو بخلاف عنه، وقرأ الباقر: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بسين مخففة؛ ذلك لأنهم

حذفوا التاء الثانية⁽³⁾. فهذه تاء تتفاعلون تدغم في لغة وتحذف في أخرى لاجتماع حروف

متقاربة، قال أبو علي⁽⁴⁾: وإذا اجتمعت المتقاربة حُفِّت بالحذف والإدغام والإبدال⁽⁵⁾.

لقد أورد ابن عطية قراءتين: القراءة الأولى بإدغام التاء في السين؛ لاجتماعهما في

أنتهما من أصوات اللسان وأصول الثنايا واجتماعهما في الهمس⁽⁶⁾. وقد استحسن هذه القراءة

أبو علي الفارسي⁽⁷⁾. فكلا الصوتان من المخرج الأسنان اللثوي، إلا أن الصاد تفوق التاء

(1) الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، ص 671.

(2) معاني القرآن للقراء، 177/1، والمبسوط في القراءات العشر، ص 99، وحجة القراءات، ص 188 وجامع البيان في القراءات السبع، 156/2، والكافي في القراءات السبع، ص 82.

(3) اختُلف هل التاء المحذوفة الأولى أم الثانية، وذهب هشام بن معاوية الكوفي إلى أن المحذوف هو التاء الأولى، ينظر: القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، دط، دت، ص 1829، والدرّ المصون، 478/1، والحجة في علل القراءات السبع، 335/2.

(4) الحجة في علل القراءات السبع، 335/2.

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 461/2، والبحر المحيط، 164/3.

(6) التفسير الكبير، 139/9، والحجة في علل القراءات السبع، 334/2.

(7) الحجة في علل القراءات السبع، 334/2 والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 415/1.

بما فيها من الصغير، أمّا حجة من قرأ بحذف تاء تتفاعلون⁽¹⁾ فهو استئقال اجتماع الأمثال⁽²⁾؛ حيث يعمل اللسان في إنتاج صوت التاء الأولى، ثم يعود إلى الموضع نفسه لإنتاج صوت مماثل للأول، يليه أيضا إنتاج صوت آخر من المخرج نفسه هو صوت السين، وفي هذا جهد وثقل، ودرءا لهذا الثقل حُذفت التاء الثانية.

7- إدغام التاء في الزاي: في مثل قوله تعالى: ﴿أَزَيَّنْتَ﴾ [يونس: 24]، قال ابن عطية:

أصله: "تَزَيَّنْتُ"⁽³⁾، سكنت التاء لتدغم، فأحتيج إلى ألف وصل⁽⁴⁾ فقد أبدلت التاء زايا وأدغمت في الزاي فجلبت همزة الوصل؛ لتعذر الابتداء بالساكن، فأصبحت: "أَزَيَّنْتُ"، يقول سيبويه: "فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ، أدغم وألحقوا الألف الخفيفة؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن"⁽⁵⁾.

من الأمثلة التي تقدّمت يُمكن القول إنّ التاء تُدغم في أصوات الصغير؛ لقرب المخرج

والصفات.

8. إدغام التاء في الثاء: في نحو قول الله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ﴾ [الكهف: 22]، قال ابن

عطية: "قرأ ابن محيص: [ثَلَاثٌ] بإدغام التاء في الثاء"⁽⁶⁾.

(1) البحر المحيط، 164/3-165، وينظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (468هـ)، الوسيط في تفسير القرآن

المجيد، تحقيق أحمد بن عبد الغني الجمل وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994، 458/3.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 415/1.

(3) قراءة المطوعي عن الأعمش، ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، ص 2376.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 470/4، والدرّ المصون، 178/6.

(5) الكتاب، 605/4.

(6) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 587/5.

بيّن ابن عطية أنّ إدغام التاء في التاء قراءة ابن محيص، ولكن إذا تتبّعنا هذه القراءة وجدنا العلماء يذكرون أنّه قرأ بإدغام التاء في التاء⁽¹⁾ يقول السمين الحلبي: "وقرأ ابن محيص بإدغام التاء المثلثة في تاء التأنيث؛ لقرب مخرجيهما، ولأنّهما مهموسان بعد ساكن معتل⁽²⁾."

أي إنّ التقي ساكنان في هذا الإدغام، الأوّل: صوت المدّ، والثاني التاء الأولى من الصوتين المدغمين، وقد أقرّ سيبويه هذا الإدغام وقال إنّ البيان فيه جيّد.⁽³⁾

9. إدغام التاء في الدال: ومثّل ابن عطية لهذا الإدغام بلفظة: "المُعَذِّرُونَ"⁽⁴⁾، أصلها:

"المعتذرون"، أبدلت التاء ذالا وأدغمت، ثم نقلت حركة التاء إلى العين.

10. إدغام التاء في الشين:⁽⁵⁾ أورد ابن عطية هذا الإدغام ومثّل له بقول الله عزّ وجل:

﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَشَقُّ﴾ [البقرة:]، يقول: أصله: "يَتَشَقُّ"⁽⁶⁾، أدغمت التاء في الشين⁽⁷⁾ فهما

صوتان متقاربان يفصل بين مَخْرَجَيْهِمَا مخرج واحد.

11. إدغام الدال في التاء: تحقّق هذا النوع من الإدغام في قول الله تعالى: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾

[الشعراء: 72]، قال ابن عطية: "وقرأ جمهور القراء: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ بإدغام الدال في التاء⁽⁸⁾

⁽¹⁾ المحتسب في تبين وجوه شولذّ القراءات والإيضاح عنها، 26/2، والبحر المحيط، 113/6، والدرّ المصون، 466/7.

⁽²⁾ الدرّ المصون، 466/7.

⁽³⁾ الكتاب، 497/4.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 383/4.

⁽⁵⁾ قراءة الكسائي من القراءات العشر المتواترة، ص 187.

⁽⁶⁾ وهي قراءة الأعمش وطلحة بن مصرف، الدرّ المصون، 438/1.

⁽⁷⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 257/1.

⁽⁸⁾ ذكر السمين الحلبي أنّ الجمهور قرأ بإدغام ذال إذ في التاء، الدرّ المصون، 529/8.

بعد القلب، ويجوز فيه قياس "مذكر"⁽¹⁾، ولم يقرأ به أحد، والقياس أن يكون اللفظ به "إذْ دَعُونَ"⁽²⁾، والذي منع من هذا اللفظ اتّصال الدال الأصلية في الفعل؛ فكثرت التماثلات"⁽³⁾، معنى هذا أنّ اللفظ والنطق يكون بديل مشدّدة ثم بديل ساكنة، وقد أنكر أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه ابن عطية بقوله: "وهذا لا يجوز؛ لأنّ ذلك الإبدال- وهو إبدال التاء دالا- لا يكون إلّا في افتعل ممّا فآؤه زال أو زاي أو دال، أو جيم شذوذا، ومن تاء الضمير بعد الزاي والدال، وتاء المضارعة ليست شيئاً ممّا ذكرناه فلا تُبدل تآؤه، وقول ابن عطية: "والذي منع من هذا اللفظ" يدلّ على أنّه لولا ذلك لجاز إبدال تاء المضارعة دالا وإدغام الدال فيها"⁽⁴⁾.

12. إدغام الدال في الصاد: وجاء مثل هذا الإدغام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ﴾

[القمر: 38]؛ حيث أدغم ابن محيص الدال في الصاد⁽⁵⁾ وقد علّل مكي بن أبي طالب هذا الإدغام بقوله: "لأنّ الصاد مهموسة رخوة وذلك ضُعبٌ متكرّر فيها، فقد حصل للدال مزيتان على الصاد، وهما الجهر والشدّة؛ اللذان في الدال، فحسن الإظهار لذلك؛ لأنّك إذا أدغمته أبدلت من الدال حرفاً مهموساً رخواً وقد كانت مجهورة شديدة، فعكستها إلى ضعف، ولولا أنّ الإطباق والصفير اللذين في الصاد يقوّيانها ما جاز الإدغام"⁽⁶⁾، إذن ما قوى الإدغام بين هذين الصوتين هو اشتراكهما في المخرج، وتفوق الصاد على الدال بما فيها من صفير.

(1) في رواية السمين الحلبي: "مذكر" بديل مهملّة، الدرّ المصون، 529/8.

(2) في رواية السمين الحلبي: "دَعُونَ"، الدرّ المصون، 529/8..

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 488/6.

(4) البحر المحيط، 23/7، والدرّ المصون، 530/8.

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 152/8.

(6) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 210/1.

13. إدغام الضاد في الطاء: وجاء مثل هذا الإدغام في قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾

[المائدة: 03]، قال ابن عطية: قرأ ابن محيصر: [اْطَّر] بإدغام الضاد في الطاء وليس بالقياس، ولكنّ العرب استعملته في ألفاظ قليلة استعمالاً كثيراً⁽¹⁾، في هذا الإدغام حدثت مماثلتان، المماثلة الأولى كانت بإبدال تاء الافتعال طاء؛ حتى تناسب الضاد في الإطباق، والمماثلة الثانية كانت بإدغام الضاد في الطاء فصارت اللفظة إلى: "اْطَّر"، وذكر ابن عطية بأنّ هذا الإدغام ليس بالقياس، لأنّ فيه انتقال بالصوت من القوّة إلى الضعف، إذ منع اللغويون إدغام الضاد في غيرها، يقول سيبويه: "ولا يدغمونها في الطاء؛ لأنّها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف."⁽²⁾، ولعلّ مثل هذا الإدغام يُنسب إلى بني عقيل لقول الفرّاء: "وسمعت بعض بني عقيل يقول: عليك بأموال الأطباء فاصّعطها فإنّها للطّحل، فغلّب الصاد على التاء"⁽³⁾.

14. إدغام الراء في اللام: تُدغم الراء الساكنة في اللام في مثل قول الله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾

[آل عمران: 31]، قال ابن عطية: "وذكر الزجاج أنّ أبا عمرو قرأ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بإدغام الراء في اللام"⁽⁴⁾، وخطأ القراءة وغلط من رواها عن أبي عمرو فيما حسبت"⁽⁵⁾، واللغويون قد أنكروا بالإجماع إدغام الراء في اللام، يقول مكي بن أبي طالب: "وأما الراء في اللام فقبيح

⁽¹⁾ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 414/1، 348، 104/3،

⁽²⁾ الكتاب، 602/4.

⁽³⁾ معاني القرآن، 153/1.

⁽⁴⁾ هي قراءة يعقوب الخضرمي أيضاً، شرح المفصل، 143/10.

⁽⁵⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 197/2، والدرّ المصون، 126/3.

عند سيبويه والبصريين؛ لأنك تُذهب التكرير الذي في الراء عند الإدغام، فيضعف الحرف"⁽¹⁾، وابن يعيش أيضا ذكر علّة عدم جواز إدغام الراء في غيرها من الأصوات بقوله: "ولا تُدغم الراء إلا في مثلها، ولا تدغم في غيرها؛ لئلا يذهب التكرير الذي فيها بالإدغام"⁽²⁾. وقد أجاز الكسائي والفرّاء إدغام الراء في اللام، والحجّة في ذلك أنّ الراء إذا أذغمت في اللام صارت لامًا، ولفظ اللام أسهل وأخفّ من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للفظ الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد.⁽³⁾، وقد ردّ السمين الحلبي على من خطأ القراءة بإدغام الراء في اللام، بحيث جعلها لهجة للعرب وإن كان البصريون لا يجيزون ذلك، واللهجات على اختلافها حُجّة.

15. إدغام اللام في التاء: ومما أورده ابن عطية في هذا الباب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿هَلْ تُؤبَّبُ﴾ [المطففين: 36]، يقول: "وقرأ"⁽⁴⁾ ابن محيصن وأبو عمرو⁽⁵⁾ وحمزة والكسائي: [هُتُّؤَبَّب] بإدغام اللام في التاء؛ لتقاربهما في المخرج⁽⁶⁾، فالتاء صوت أسناني، واللام صوت لثوي، يفصل بين الصوتين مخرج هو المخرج الأسناني اللثوي، فعلى هذا، الصوتان متقاربان في المخرج، وقد جعل أبو عليّ الفارسي إدغام اللام في الراء أحسن منه

⁽¹⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 218-217/1.

⁽²⁾ شرح المفصل، 143/10.

⁽³⁾ نفسه، 143/10.

⁽⁴⁾ البحر المحيط، 443/8، والدرّ المصون، 728/10.

⁽⁵⁾ الكتاب، 596/4.

⁽⁶⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 566/8، والنشر في القراءات العشر، 07/2.

في التاء، يقول: "فأما إدغام اللام في التاء فإن إدغامها في الراء في: ﴿بَلَّ رَانَ﴾^س

[المطففين: 14] أحسن من إدغامها في التاء، وهو مع ذلك جائز⁽¹⁾.

16. إدغام اللام في التاء: وتمثل هذا الإدغام في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعَلَّمُ﴾ [مريم: 65]،

قال ابن عطية: "قرأها الجمهور بإظهار اللام، وقرأ علي بن نصر عن أبي عمرو بإدغام

اللام في التاء، وهي قراءة عيسى والأعمش، والحسن وابن محيصن، قال أبو علي: (2) "سيبويه

يُجيز إدغام اللام في الطاء والتاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين". (3) ومثل هذا الإدغام

أجازه النحاة، يقول سيبويه: "وهي مع الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة، وليس

ككثرتها مع الراء؛ لأنهن قد تراخين عنها، وهن من الثنايا وليس منهن انحراف". (4)، إذ لا

يفصل بين الراء واللام أي مخرج، في حين يفصل بينها وبين الأصوات الستة المذكورة

مخرج. وإدغام لام "هل" و"بل" مع هذه الأصوات فيه خلاف⁽⁵⁾، ونظير هذا الإدغام في كلام

العرب، قول مزاحم العقيلي: (6)

فَدَرَ نَا وَلَكِنْ هُنَّ عَيْنٌ مُتَيَّمَا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاضِبِ

(1) الحجة في علل القراءات السبع، 388/6.

(2) نفسه، 203/5.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 52/6.

(4) الكتاب، 591/4، وشرح المفصل، 143/10.

(5) النشر في القراءات العشر، 06/2 - 07.

(6) ينظر: الديوان، تحقيق: نوري حمودي القيسي، حاتم صالح الصامن، دط، دت، ص 17.

17. إدغام النون في الواو: ومثال هذا الإدغام في القرآن الكريم، قول الله تعالى: ﴿ن

وَأَلْقَمِ﴾ [القلم: 01]، قال ابن عطية: "قرأ قوم منهم الكسائي بالإدغام دون غنة⁽¹⁾، وقرأ

آخرون بإدغام وبغنة، وقرأ الكسائي ويعقوب وأبو بكر عن عاصم بالإخفاء بين الإظهار والإدغام."⁽²⁾

ذكر ابن عطية أنّ النون أُدغمت في الواو بغنة وبغير غنة، وهذان الوجهان أقرهما علماء العربية⁽³⁾، ولكلّ قراءة حجّة، فحجّة من أدغم بدون غنة أنّه قرأ على أصل الإدغام، وعلّة من أدغم بغنة هي ما بين هذه الأصوات من التشابه؛ ذلك أنّ الغنة التي في النون تشبه اللين الذي في الواو⁽⁴⁾، يقول ابن يعيش عن إدغام النون في الواو: "فذلك من قبل أنّ النون بمنزلة حروف المدّ نحو الواو والياء؛ لأنّ فيها غنة كما أنّ فيها لينا."⁽⁵⁾

18. إدغام القاف في الكاف: إنّ العلاقة الصوتية بين القاف والكاف واضحة وبيّنة؛ حيث

إنّهما صوتان متقاربان في المخرج والصفة، إضافة إلى أنّهما يُبدلان من بعضهما بعض، ومما ورد فيه إدغام القاف في الكاف قوله تعالى: ﴿فَيُغْرَقُكُمْ﴾ [الإسراء: 69]، وقوله أيضاً:

﴿يُورِقُكُمْ﴾ [الكهف: 19]، قال ابن عطية: "وروي عن أبي عمرو الإدغام⁽⁶⁾، وإنّما هو

(1) الكشف لآل وجوه القراءات السبع ولآلها وحججها، 430/2، معاني القرآن للفراء، 72/3، والمبسوط في القراءات العشر، ص269.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 365/8، النشر في القراءات العشر، 18/2.

(3) الكتاب، 588/1، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 222/1، والنشر في القراءات العشر، 18/2.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 222/1.

(5) شرح المفصل، 144/10.

(6) الحجة في علل القراءات السبع، 136/5.

إخفاء، لأنّ الإدغام مع سكون الراء متعذّر، وأدغم ابن محيصرن القاف في الكاف، قال أبو حاتم: وذلك إنّما يجوز مع تحريك الراء"⁽¹⁾.

نلاحظ من هذين المثالين أنّ ابن عطية قد أجاز إدغام القاف في الكاف، بشرط تحريك الصوت الذي يتقدّم الصوت المدغم، وقد استحسّن أبو عليّ الفارسي هذا الإدغام بقوله: "وأما إدغام القاف في الكاف فحسنٌ، وذلك نحو قولك: "الْحَقُّ كَلْدَةٌ"⁽²⁾، وأضاف قائلاً: "وإدغام القاف في الكاف من المزيّة في الحسن أنّ القاف أدخل في الحلق، وهي أوّل مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن"⁽³⁾.

نسب ابن عطية الإدغام في غير موضع إلى تميم والفتك إلى أهل الحجاز⁽⁴⁾، والغرض من ذلك كراهة توالي المصوّتات⁽⁵⁾، واللغويون القدامى أيضاً اهتموا بنسبة الإدغام إلى أصحابه، يقول ابن جنّي: " وذلك مثل "ودّ" في اللغة التميمية و"أمحى" و"أماز" و"أصبر" و"أثاقل" عنه⁽⁶⁾، بمعنى أنّ تميم تميل إلى التشديد، وهذا يتناسب وطبيعتها البدوية الخشنة، وقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة اللهجية بقوله: "فأما بنو تميم فيسكنون الأوّل ويحرّكون الآخر؛ ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة"⁽⁷⁾، أي أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد؛ إذ يصعب

(1) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 513/5، 584.

(2) - الكتاب، 587/4، والحجة في علل القراءات السبع، 136/5.

(3) - الحجة في علل القراءات السبع، 136/5 والكتاب، 587/4.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 114/2-123.

(5) - نفسه، 114/2.

(6) - الخصائص، ص 399، والتصريف الملوكي، ص 88، 85، والكامل في اللغة والأدب، 397/1، والكشف عن وجوه

القراءات السبع وعللها، 152/1.

(7) - الكتاب، 558/4.

ويستثقل على اللسان أن ينطق بصوت من مخرج معيّن، ثم يرجع إلى هذا المخرج مباشرة بعد الانتقال منه، فجنوح تميم إلى الإدغام كان طلباً للسهولة واليسر، واقتصاداً في الجهد العضلي، أمّا قول ابن جني إن أهل الحجاز يميلون إلى التفكيك، فهذا لحرصهم على الإيضاح والبيان، وهي من صفات المتحصّرين⁽¹⁾، لذلك نُسب الإظهار للحجاز.⁽²⁾

خلاصة القول: إن علّة من أدغم هو ثقل النطق الناتج عن تجاور مخرجي الصوتين

المتقاربين أو اتّحادهما في المتماثلين حال نطقهما منفصلين⁽³⁾.

نلاحظ ممّا تقدّم في هذا المبحث أنّ ابن عطية تحدّث عن إدغام الصوتين المتماثلين في الكلمة والكلمتين، إضافة إلى حديثه عن الإدغام في الصوتين المتقاربين، مبيّناً أحكام الإدغام وشروطه، غير غافل عن ذكر الأصوات التي لايجوز فيها الإدغام. نحو إدغام الفاء في الباء والنون في الجيم.

خامساً: أهمية الأصوات في بنية الكلمة:

بدأ البحث في قضايا الدلالة والمعنى منذ الجيل الأوّل لعلماء اللغة؛ وإن لم يشكّل مجال بحث مستقلّ، بل كانت العديد من مسائله متداخلة مع فروع مختلفة من اللغة؛ كما هو الشأن مع الأصوات، فهذه الأخيرة تختلف في قدرتها الدلالية نظراً لاختلاف طبيعتها المخرجيّة. وكما عنى اللغويون القدامى بفكرة دلالة الأصوات وإيحائها، فكذلك لم يغفل عنهم ما

(1) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، ص 70.

(2) ابن عصفور الإشبيني (ت669هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، عبد الله الجبوري، 1971، 318/1.

(3) ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص 30.

للمصوتات على اختلافها من أثر في الدلالة، وهذا ما تؤكدته كثير من الأبواب النحوية والصرفية.

إنّ المصوّت صوت لا يقل في واقع الأمر أهمية عن الصامت، فلهذه الأخيرة دور مهمّ على كل المستويات اللغوية، فالمصوت قوة الحرف وحياته⁽¹⁾ يقول ابن عربي: "الحركات في الحروف هو ما منه الحياة في الأشياء"⁽²⁾. فالمصوّت يحرك الصامت ويخرجه من سكونه وثباته فتعرف هيئته، لأنّه "مجهول ما لم يحرك، فإنّ حرك مئز بالحركة التي تتعلّق به من رفع ونصب وخفض"⁽³⁾. ولولا المصوّتات لما أمكن تأليف الكلام، فالمصوّتات بمثابة الأدوات التي ترتبط بها الكلمات، وتتصل أجزاءها بعضها ببعض، بل قد تحلّ محلّ الكلمات، يقول ابن خلدون (ت808هـ): "الحركات من غير تكلف ألفاظ أخرى"⁽⁴⁾.

تتمتع اللغة بمجموعة من الضوابط التي تحافظ على طابعها الصوتي دونما صعوبة مخارجها أو تنافرها، لكنّ نجد في القرآن الكريم بعض الألفاظ الغريبة لغرابة تأليفها، إلّا أنّها تكون أدقّ و أنسب في الدلالة على المعنى الذي سيقّت من أجله، وفي هذا يقول الرّافعي (ت1356هـ): "حتّى إنّ الحركة ربّما كانت ثقيلة في نفسها لسبب من أسباب النّقل أيّا كان، فلا تَعْدُب ولا تُساع، وربّما كانت أوكس التّصيين في حظّ الكلام من الحرف والحركة، فإذا

(1) رسالة الصاهل والشاجح، ص 440.

(2) ابن عربي، المبادي والغايات في معاني الحروف والآيات، ويليه: "العقد المنظوم في تحوية الحروف من الخواص والعلوم"، تحقيق: سعيد عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 2006، ص 48.

(3) ابن عربي، الفتوحات المكية، تحقيق: عثمان يحيى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد الدراسات لعليا في السوربون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، 277/1.

(4) المقدمة، ص 566.

هي استعملت في القرآن رأيت لها شأنًا عجيبيًا، ورأيت أصوات الأحرف والحركات التي قبلها قد امتَهَدَت لها طريقًا في اللسان.⁽¹⁾

إن الدلالة الصوتية للكلمة مرتبطة بصفات الأصوات واختلافها. وبما يصاحبها من ظواهر أدائية تظهر على المتكلم حال النطق بالكلمة.

ولا نقول إن هذه السمات الصوتية هي التي تعطي الكلمة دلالتها بالكامل؛ بل تساعد أو تقوم على تحديد هذه الدلالة وتخصيصها. وسنحاول أن نطبّق بأمثلة من القرآن الكريم اعتنى ابن عطية بالوقوف عندها.

1_ قال الله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا

رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء:24]، قال ابن عطية: وقرأ الجمهور: [الذَّل] بضم الذال⁽²⁾، وقرأ

سعید بن جبیر وابن عباس وعروة ابن الزبير: [الذَّل] بكسر الذال⁽³⁾، ورُويت عن عاصم

ابن أبي النجود. والذَّل في الدواب ضد الصعوبة ومنه الجمل الذلول، والمعنى يتقارب.

وينبغي بحكم هذه الآية أن يجعل الانسان نفسه مع أبويه في حيِّز ذلّة في أقواله وسكناته

ونظره، ولا يُحدّ لهما بصره، فإنّ تلك هي نظرة الغاضب.⁽⁴⁾

(1) - ينظر، مصطفى صادق الرافعي، اعجاز القرآن و البلاغة النبوية، مراجعة: زياد حمدان ن مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 2004، ص 181.

(2) - معجم القراءات، 4/ 46.

(3) - النحاس، أبو جعفر (ت338هـ)، معاني القرآن، تحقيق: يحي مراد، دار الحديث، القاهرة، دط، 2004، 2/ 652.

(4) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 5/ 463 . 464.

وحتى نتمكن من توجيه القراءة توجيهاً سليماً ، لابدّ من إعطاء الفرق بين "الذَّل" بالضم و"الذَّل" بالكسر.

* الذَّل: يقال: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا و ذِلَّةً، ومَذَّلَهُ، فهو ذالٌّ وذليلٌ. (1) والذَّلُ نقيض العِزِّ، ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا و ذِلَّةً و ذَلَالَةً و مَذَلَّةً، فهو ذليلٌ بيِّنُ الذَّلِّ، والذَّلُ الخِسَّةُ. (2)

أما الذَّلُّ بالكسر: السَّمْحُ عنهما، يقال: رجل ذليلٌ بيِّنُ الذَّلِّ: إذا كان سمحاً لئناً مواتياً. (3) وهو ضدُّ الصَّعوبة، (4) والذَّلُّ والذَّلُّ ضدُّ الصَّعوبة، وبالكسر الرِّفق والرَّحمةُ. (5) وذلَّ يذلُّ ذُلًّا و ذِلًّا يكون في الإنسان والذَّابة. (6)

حجّة من قرأ بالضمّ: من قرأ بالضم حمل الآية معنى: كن لهما بمنزلة الدليل المقهور، إكراما وإعظاما وتبجيلا. (7) أي اخفض لهما جناحك المذلول تعظيماً ورفعاً لمكانة الوالدين، لذلك جاء الضم ههنا يتناسب ومعنى الآية، فالضمة مصوّت يرتفع معه اللسان ناحية أقصى الحنك وفيه تفخيم. هذا الارتفاع هو نفس الرّفعة في المكانة التي خصّها الله سبحانه وتعالى للوالدين، قال العكبري: "بالضمّ وهو ضمير العِزِّ". (8) وقال: ابن جنّي: "الذَّلُّ في الدّابة ضدّ الصَّعوبة، ولا ذُلُّ للإنسان، وهو ضدّ العِزِّ، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضّمة للإنسان

(1) - معاني القرآن، 2 / 652.

(2) - لسان العرب، مادة [ذلل]، 11 / 257.

(3) - معاني القرآن، 2 / 652.

(4) - لسان العرب، مادة: [ذ ل]، 11 / 257.

(5) - القاموس المحيط، مادة: [ذل]، 1015.

(6) - لسان العرب، 11 / 257.

(7) - معاني القرآن، 2 / 652.

(8) - معجم القراءات ، 5 / 47.

والكسرة للدّابة، لأنّ ما يلحق الإنسان أكبر قدرًا ممّا يلحق الدّابة، واختاروا الضّمة لقوّتها للإنسان والكسرة لضعفها للدّابة.⁽¹⁾ حسب كلام ابن جني اختير مصوّت الضمة للإنسان والكسرة للحيوان، ذلك أن الانسان أرفع وأعلى قدرًا من الحيوان.

- حجّة من قرأ بالكسر: بمعنى أطع والديك ولا تمتنع من شيء أراداه.⁽²⁾

وإذا أخذنا الدّل بالكسر بمعنى اللين ، والرّفق كما جاء في المعاجم، والإنقياد على حدّ قول العكبري: "و بالكسر وهو الانقياد."⁽³⁾ فهذه كلّها تحمل معنى الضّعف.

- كذلك قول ابن جنّي في أن الدّلّ بالكسر يكون للدّوابّ، فهذا هو الصّحيح لأنّ الدّلّ شيء محسوس ليس له جناح، وإنّما يكون الجناح للطائر وهو دابّة؛ أي: حيوان.

- ويرى فخر الدين الرّازي: أنّ معنى الآية مأخوذ من أنّ الطائر إذا أراد ضمّ فرخه إليه للتربية خفض له جناحه، ولهذا السّبب صار خفض الجناح كنايةً عن حُسن التّربية، فكأنّه قال للولد: أكفل والديك بأن تضمّهما إلى نفسك كما فعلا ذلك بك حال صغرك؛ فصار خفض الجناح كناية عن فعل التّواضع.⁽⁴⁾ ومنها حُفض صوت الدّال من الدّلّ.

ومن المواضع التي عنى ابن عطية بذكر التغيّرات الدلالية التي تنشأ عن التغيّرات الحركية للكلمة، ما ورد في قول الله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: 140]، يقول:

(1) - معجم القراءات ، 47 / 5 .

(2) - معاني القرآن، 652 / 2 .

(3) - معجم القراءات، 47 / 5 .

(4) - التفسير الكبير، 156 / 20 .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص: [قَرَح] بفتح القاف⁽¹⁾،
وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: [قُرَح] بضم القاف⁽²⁾، وكلّهم سكّن الراء، قال
أبو الحسن الأخفش⁽³⁾ : القَرَح والقُرَح مصدران بمعنى واحد، ومن قال القَرَح بالفتح:
الجراحات بأعينها، والقُرَح بضمّ القاف ألم الجراحات قبل منه إذا أتى برواية؛ لأنّ هذا ممّا لا
يُعلم بقياس⁽⁴⁾.

أورد ابن عطية اختلاف القراء في تحريك لفظة (القَرَح) بين الضمّ والفتح، مبيّنًا لنا أن
هذا الاختلاف في القراءات وُلد اختلافًا في الدلالة، وهذا ما نقله عن الأخفش وأكّده الفراء
بقوله: "وأكثر القراء على فتح القاف،" وقد قرأ أصحاب عبد الله: [قُرَح]، وكأنّ القُرَح ألم
الجراحات، وكأنّ القَرَح الجراح بأعينها"⁽⁵⁾. نلاحظ أنّ الفراء أشار إلى تغليب القراءة بالفتح
معتمدا أداة التشبيه في تبين الفرق الدلالي بين القراءتين، وهذا ما يوحي أنّه غير متأكد من
هذا الأمر، أو أنّه نقله من غير اقتناع. وإلى الدلالة نفسها أشار الزمخشري، عندما قال:
"وقيل هو بالفتح الجراح، وبالضمّ ألمها"⁽⁶⁾.

أشار الأزهري إلى هذه المعاني السابقة، وأضاف أنّه يمكن أن يكون هذا الاختلاف
في القراءات نتيجة اختلاف لهجي، يقول: قال الليث: "القَرَح والقُرَح لغتان في عَضِّ

(1) حجة القراءات، ص 174

(2) نفسه، ص 174

(3) قال الأخفش: "قَرَح" مثل الضعف والضعف، ينظر: معاني القرآن، ص 147.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 366/2.

(5) معاني القرآن، 165/1.

(6) الكشاف، ص 196، وأساس البلاغة، 64-65/2.

السلاح"⁽¹⁾. لكن السمين الحلبي أضاف إلى ما ذكرنا معنى آخر، ننتبئه من قوله: " وقال آخرون: المفتوح: الأثر من الجراحة من شيء يصيبه من خارج، والمضموم أثرها من داخل كالبثرة"⁽²⁾.

ذكر ابن عطية أن هذه الدلالات ممّا لا يعلم بقياس، أي لا يمكن الجزم بصحّتها في هذا الموضوع جزماً مطلقاً؛ لأنها مجرد روايات، ولعلّ هذا الاختلاف الدلالي الناتج عن تغيير مصوّتات الكلمة يتغير بتغيير السياق الذي ترد فيه، وربما هذا ما قصده ابن عطية، وما قصده قبله مكّي بن أبي طالب القيسي، عندما قال: القراءة بالضم على أنّها ألم الجراحات، وقرأ الباقون على أنّها الجراحات بعينها⁽³⁾.

ومن المواضع الأخرى التي نتبين فيها أهمية المصوّتات في تغيير بنية ودلالة الكلمة، قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطَّغَى ﴾ [طه: 45]، أورد فيها ابن عطية ثلاث قراءات: يَفْرِطُ، يُفْرِطُ، يُفَرِّطُ، الأولى: يَفْرِطُ بفتح الياء وضمّ الراء ومعناه: يعجل ويتسرّع بمكروه فينا، ومنه الفارط في الماء، وهو الذي يتقدّم القوم إليه، من ذلك قول الشاعر:⁽⁴⁾

⁽¹⁾ تهذيب اللغة، مادة [ق ر ح]، 102/3-103.

⁽²⁾ السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، 292/3.

⁽³⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 399/1.

⁽⁴⁾ عمير بن شبيب الثعلبي، ديوان القطامي، دراسة وتحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 2001، ص 213، وابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، دط، دت، 304/1.

فَاسْتَعْجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا كَمَا تَقَدَّمَ فَرَطٌ لُورَادٍ.

وهذا المعنى بالضم اتفقت عليه المعاجم العربية، وهي من فَرَطٍ يُفَرِّطُ فُرُوطًا بالضم: سبق

وتقدّم، وفَرَطَ عليه في القول: أسرف وتقدّم، وفَرَطَ عليه: عَجَلَ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا

خَافُ أَنْ يَفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ [طه: 45] ⁽¹⁾، وقال السمين الحلبي في معنى اللفظة في

هذا الموضع: "قوله تعالى: ﴿يَفْرِطُ﴾، أي: يتجاوز، وقيل: يُعَاجِلُنَا ويقدم لنا العقوبة، يقال:

فَرَطَ مِنْ فُلَانٍ أَمْرٌ؛ أي: بَدَرَ، وقال ابن عرفة: معناه: يعجل، فيقدم لنا منه مكروه." ⁽²⁾

وقد حافظت اللفظة على دلالتها بهذا الضبط الحركي في المعاجم الحديثة، يقول أحمد

رضا: "فَرَطَ فَرَطًا وفُرُوطًا القَوْمُ: تقدّمهم ليرتاد الماء ويهيئ الدلاء، فهو فارط" ⁽³⁾.

أما القراءة الثانية التي أوردها ابن عطية فكانت: يُفَرِّطُ بضم الياء وكسر الراء، معناه:

يشتط ⁽⁴⁾ ووافقه في هذا الفراء عندما قال: يُفَرِّطُ: يريد العجلة إلى عقوبتنا، والعرب تقول: فَرَطَ

منه أمر، وأفراط: أسرف ⁽⁵⁾ وهذه اللفظة تحافظ على الدلالة نفسها بالتشديد وبفكّه، يقول

السمين الحلبي: "فَرَطَ يُفَرِّطُ، إذا ضيّع وعجز، وأفراط يُفَرِّطُ الماء: تجاوز الحد واشتط" ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، اعتنى به ووضع هواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، لبنان، ط1،

2007، مادة: [ف ر ط]، 280/10، وتهذيب اللغة، مادة: [ف ر ط]، 148/10.

⁽²⁾ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، 218/3.

⁽³⁾ معجم متن اللغة، "موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دط، 1959، 392/4.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 97/6.

⁽⁵⁾ معاني القرآن، 97/2.

⁽⁶⁾ عمدة الحفاظ في تفسير الألفاظ، 218/3.

وتبقى القراءة الثالثة والأخيرة، وهي: يُفَرِّطُ بضم الياء وفتح الراء، ومعناها: أن يحمله

حامل على التسرّع إلينا⁽¹⁾ وهي من الفَرِّطِ: أي: العجلة⁽²⁾.

ومن المواضع الأخرى التي نشأ فيها عن اختلاف القراءات القرآنية أثر دلالي، ما

جاء في قول الله تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا﴾ [عبس: 27]، قال ابن عطية: "الحَبُّ جمع

حَبَّة بفتح الحاء، وهو كل ما يتَّخذه الناس ويؤثرونه كالقمح والشعير ونحوه، والحَبَّة بكسر

الحاء، كلّ مل ينبت من البذور ولا يُحتقل به ولا هو بمتَّخَذٌ"⁽³⁾، إذن، اختلاف مصوِّتات

البناء أدّى إلى اختلاف في الدلالة، فالفتح في اللفظة يمنحها دلالة البُرِّ، قال الليث: "الحَبُّ

معروف مستعمل في أشياء جمّة من برّ وشعير."⁽⁴⁾ أما الكسرة، فغيّرت دلالة اللفظة إلى ما

لا يمكن تحديده أو تمييزه من بذور، قال الأزهري: "الحَبَّة؛ إذا كانت حبوب مختلفة من كلّ

شيء.⁽⁵⁾ ولها دلالة أخرى أوردها الأزهري عن طريق السماع، يقول: "وسمعت العرب تقول:

رعينا الحَبَّة، وذلك في آخر الصيف؛ إذا هاجت الأرض ويبس النبل والعشب، ولا يقع اسم

الحَبَّة إلّا على بزور العشب والبقول البرية⁽⁶⁾ وهذا يتوافق مع ما أورده ابن عطية.

(1)- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 97/6.

(2)- تهذيب اللغة، 148/10.

(3)- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 541/8.

(4)- تهذيب اللغة، مادة: [ب ر]، 75/3، وتاج العروس من جواهر القاموس، مادة: [ح ب]، 130/1.

(5)- تهذيب اللغة، 75/3.

(6)- نفسه، 76/3.

وعناية ابن عطية بالدلالة الصوتية في القراءات القرآنية لم تكن مقصورة على

المصوّتات فقط، وإنّما تعدّتها إلى الصوامت، مثال ذلك ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَمَا

هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير:24]، قرئت بالضاد والظاء.¹

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو والكسائي ويعقوب، ووريس: ﴿الظَّنِينِ﴾ بالظاء، وقرأ أبو عبيدة²

والباقون: الظنين بالضاد.³

فحجّة من قرأ بالضاد: أنّه أراد به: ما هو ببخيل.⁴ أمّا من قرأ بالظاء فأراد به: ما هو

بمتّهم.⁵ يقول ابن عطية: "وهذا في المعنى نظير وصفه بأمين، وقيل: معناه: بضعيف القوة،

من قولهم: بئر ظنون؛ إذا كانت قليلة الماء، ورجّح أبو عبيدة قراءة الظاء مشالة لأنّ قريشا

لم تبخل محمداً ﷺ فيما يأتي به، وإنّما كذبتة؛ ف قيل ما هو يمتّهم.⁶

. الظنين: المتّهم الذي تظنّ به التّهمة، ومصدره الظنّة، والجمع الظننّ، ورجلٌ ظنينٌ متّهمٌ⁷ ..

¹ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 551/8.

² - التفسير الكبير، 75/31.

³ - المبسوط في القراءات العشر، ص280.

⁴ - تفسير ابن كثير، 191/5 والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 551/8، الكشف عن وجوه القراءات السبع

وعلها وحججها، 463/2.

⁵ - تفسير ابن كثير، 191/5.

⁶ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 551/8 . 552.

⁷ - لسان العرب، مادة: [ظ ن ن]، 4/231 ..

. الضَّئِنُ: الضَّئِنَةُ وَالضَّئِنُ وَالْمَضِنَّةُ وَالْمَضِنَّةُ، كل ذلك رجل ضنين بخيل.¹ ﴿وَمَا هُوَ عَلَى

الْغَيْبِ بِضْنَيْنٍ﴾: ليس متَّهما ولا بخيلا².

نلاحظ أنّ الاختلاف في هذا الإبدال بين الصّوتين أدّى إلى تغيير دلالة الكلمة بالكامل، وهذا ما اتّضح لنا من المفهوم المعجمي، سيّضح ذلك أكثر من تفسير الآية. قال مكّي: "بالضاد أي: ليس محمّد بمتّهم في أن يأتي من عند نفسه بزيادة فيما أوحى إليه، أو ينقص منه شيئا، ودلّ على ذلك أنّه لم تتعدّ إلّا إلى مفعول واحد قام مقام الفاعل، وهو مضمّر فيه، وظننت إذا كانت بمعنى اتّهمت لم تتعدّ إلّا إلى مفعول واحد.³ أي إنّهُ يرجّح أن تكون القراءة الصحيحة بالضاد؛ لأنّها لو كانت بالطاء؛ لتعدّى الفعل ظنّ إلى مفعولين؛ لأنّه كما نعلم من أفعال القلوب التي تتعدّى إلى مفعولين. وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن عطية من ترجيح للقراءة بالطاء.

أمّا من قرأ بالضاد، أي: ليس محمّد ببخيل في بيان ما أوحى إليه وكتمانه، بل بيّنه وبيّنه للناس. وقد روت عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿بِضْنَيْنٍ﴾⁴

قال الرّازي: "أي وما محمّد على الغيب بضمنين، والغيب: القرآن، والضّنين: المتّهم، والمعنى ما محمّد على القرآن بمتّهم، ومن قرأ بالضاد فهو من البخل، والمعنى ليس ببخيل فيما أنزل

¹ - لسان العرب: مادة: [ض ن ن]، 4 / 141.

² - مروان نور الدين سوار، روائع البيان في تفسير مفردات القرآن الكريم، مذيلا ب: تناسق الذرر في تناسق السور للسيوطي، مركز الأفقه، دمشق، دط، دت، ص 586

³ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 2 / 463 .

⁴ - نفسه، 2 / 463 .

الله.¹ وقال قتادة: "كان القرآن غيبا فأنزله الله ﷻ إلى محمد ﷺ فما ضنّ به ﷻ إلى الناس؛ بل نشره وبلغه و بذله لكلّ من أراهه."² وقال ابن كثير: "وكلاهما متواتر ومعناه صحيح."³

وإذا حاولنا ربط هذا الإبدال - إبدال الضاد من الظاء - باللهاجات العربية، نجد أنّه يُنسب إلى بني ضَبّة، قال المبرّد: "وحدثني أبو عثمان المازني أحسبه ﷻ أن أبي زيد قال: كلّ العرب يقولون: فاضت نفسه إلاّ بني ضَبّة فإنهم يقولون: فاضت نفسه."⁴ وهذا الإبدال له ما يبرّره من الناحية الصوتية، فالظاء والضاد صوتان متقاربان في المخرج، وفي الصفة، إلاّ أنّ الضاد شديدة.

ما نستخلصه من هذا المبحث هو أنّ دلالة الأصوات تتخذ أشكالا متعدّدة، وما نظرناه ومثّلنا به لا يمثل إلاّ القليل ممّا أورده ابن طيّبة. وما نستخلصه أيضا هو أنّ ابن طيّبة درس الأصوات دراسة وظيفيّة، وهذا ما أثبتته مباحث الفصل، وكانت مادّته في ذلك القراءات القرآنية واللهاجات العربية، وطبعا استفاد ابن طيّبة من دراسة النحاة وهذا ما أكّده استشهاداته.

وفيما يلي سنحاول أن نقارب ما توصل إليه ابن طيّبة بما توصل إليه الدارسون المحدثون.

¹ - التفسير الكبير: 75 / 31.

² - تفسير ابن كثير: 191 / 5.

³ - نفسه: 191 / 5.

⁴ - الكامل في اللغة و الأدب ، 330/1.

سادسا: تناول ابن عطية للأصوات في ميزان الدرسي الصوتي الحديث:

سنحاول في هذا المبحث أن نعرض نقاط التوافق والاختلاف بين دراسة كل من ابن عطية والدراسة الصوتية الحديثة؛ وبالطبع سنقصر الحديث على بعض الجوانب المهمة من دراسته، نحو المنهج وبخاصة المصطلحات التي وظفها في دراسته.

درس ابن عطية الأصوات العربية أصواتيًا كما درسها وظيفيًا؛ فوصف التغيرات التركيبية التي تنحو فيها نحو التماثل أو التخالف؛ تيسيرا للنطق ورأبا لكل تصدّع قد يصيب أبنية اللغة، وقد توافقت دراسته للأصوات في بعض الجوانب ، و تباينت في جوانب أخرى، وهذا ما سنحاول تبيّنه في هذا المبحث .

1/ المنهج :

اعتمد ابن عطية القراءات القرآنية واللهجات العربية ، و هذا ما نلاحظه بشكل خاصّ في الدراسة الوظيفية ؛ التي أكثر فيها الاستشهاد بأشعار العرب والقراءات القرآنية، ونسب كل تباين إلى القبيلة التي اشتهرت به . وكثيرا ما كان يكرر الاستشهاد بالشاهد نفسه لأكثر من ظاهرة، (1)

إنّ كثرة الشواهد الشعرية والقرآنية⁽²⁾ دليل على أنّ ابن عطية اعتمد النطق والمشافهة في وصف الأصوات . وإن كان من النقد الموجه إلى اللغويين القدامى عامّة أنّهم أسسوا قواعدهم على اللغة المكتوبة دون المنطوقة، فقد ذكر ميشال زكريا أنّ الباحثين في

(1) . ينظر: ص155، 102 من الرسالة.

(2) . ينظر: فهرست الآيات القرآنية وفهرست الأشعار .

مجال الدراسات اللغوية درجوا على الاهتمام بدراسة اللغة في شكلها المكتوب ، وحصروا دراستهم بقواعدها وقضاياها دون أن يولوا أي اهتمام للغة في شكلها المحكي، وهذا الوضع قديم قدم الدراسات اللغوية، وهذا ما أظهر اتجاه القواعد بصورة عامة إلى ما هو مكتوب في اللغات. ⁽¹⁾ ولكن لا ينبغي إطلاق هذا الحكم بهذا التعميم ، لأنه لا يشمل كل مستويات اللغة، فأصوات اللغة العربية وُصفت في البداية خدمة للقرآن الكريم، وكان مصدر وصفها القراءات القرآنية؛ أي المشافهة وليس الكتابة . وإن كان لها دور في كثير من مواطن اللبس والغموض اللذين مسّا الدراسة الصوتية والصرفية، وهذا كان رأي كثير من الدارسين ، يقول محمود فهمي حجازي: "فالواقع أنّ نظرة النحويين العرب للخط جعلتهم يتصوّرون أنّ ما نطلق عليه كسرة طويلة هو كسرة ثم ياء ساكنة." ⁽²⁾ ويرى كانتنو أنّ القدامى "لا يؤسسون قواعدهم على الأصوات وطبائعها بل على الكتابة ورموزها، وقد خدعت الكتابة الأجيال منذ سيبويه حتى الآن، فاستمرّوا بترديد كثير من القواعد الكتابية دون أن يعيروا التفاتا إلى التحليل الأصواتي." ⁽³⁾

إنّ ابن عطية و إن تأثر كغيره من اللغويين بالكتابة، فهو لم يكن مقعداً أو منظرًا؛ لأنّه اعتمد المعلومات الصوتية لغاية تفسيرية، فهو لم يُغيّب التحليل في دراساته، لأنّ المطلع على ما أورده من مادّة يجد أنّه اعتمد التحليل في معظم الأحكام.

(1) - ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث: مبادئها وأعلامها، بيروت . لبنان، 1980، ص: 153.

(2) - محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية "مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية"، مكتبة غريب، الفجالة . القاهرة، ص: 227.

(3) . بارتيل مالبرج ، علم الأصوات ، تعريب : عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، دط ، دت ، ص : 87 .

فما لاحظناه عن ابن عطية أنه اعتمد اعتمادا كبيرا القراءات القرآنية قبل أن يحلّل أو يفسّر أيّ ظاهرة صوتية، فقواعد اللغة العربية أستخدمت من تركيب شفويّة، وإن كان ما دونه اللغويون القدامى ورسموه رسما صوتيا لم يكن مطابقا تماما للعربية المنطوقة، فإنهم في مقابل ذلك لم يضعوا قواعدهم لمجرّد سماعهم تركيبا واحدا من عربي واحد،⁽¹⁾ ونحن ذكرنا سابقا أنّ ابن عطية كان يستشهد على الظاهرة بالقرآن الكريم وبالشعر العربي القديم، ويتعدّها أحيانا إلى الاستشهاد عليها بالحديث النبوي الشريف، يعني أنّه كان يعتمد أكثر من شاهد واحد⁽²⁾، فهو شخّص الأصوات تشخيصا محكما معتمدا تلاوة القرآن المتواترة عن سيدنا رسول الله ﷺ، فكثيرا ما وجدناه يقول: وقرأ الجمهور⁽³⁾، "ويوهن هذه القراءة أنّ تبديل الواو المفتوحة بهمزة ليس بمعروف، وإنّما يُعرف ذلك في المضمومة أو المكسورة."⁽⁴⁾

وقد كان تمام حسان مُنصفا عندما نقد منهج النحاة واللغويين القدامى في الدراسة اللغوية وقال: "فماذا عسى أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملابسات ؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس وطرقا منهجية لم يكن لها وجود في زمانهم، أم نرى ما رأوا من ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية؟"⁽⁵⁾ و نحن بدورنا نقول ما قاله تمام حسان : "فإذا عرفنا ذلك التمسنا العذر لنحائنا إذ باينوا مطالب المنهج الحديث."⁽⁶⁾ أضف إلى ذلك أنّ ما نحسبه اليوم

(1) ينظر: عبد الجليل مرتاض، في مناهج البحث اللغوي، دار القصبية، حيدرة . الجزائر، 2003، ص 42 .

(2) - ينظر الصفحة 60 من الرسالة.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 621/1.

(4) - نفسه، 174/6.

(5) الأصول "دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي"، ص 109.

(6) . الأصول، ص 110 .

منها قد يصير في غد قريب أو بعيد لا شيء، وأنّ ما تبنيناه اليوم معتقدين إياه السبيل القويم قد يهدمه غيرنا في الغد القريب. (1)

وما قدّمناه هو الذي جعل الدارسين المحدثين يقولون إنّ تأثر القدامى بالخط هو الذي جعلهم ينعنون الهمزة ألفا ويدرجونها معها في المخرج، ونحن نعلم أنّه لم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إلّا في منتصف القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ حيث اقتطع رأس العين ووضعه فوق الألف لتدلّ على الهمزة (2) ومع ذلك فقد اعتاد ابن عطية نعت الهمزة بالألف، ويظهر ذلك في مواضع كثيرة من البحث، من ذلك قوله: "أتى بفتح الألف، وإنّي بكسر الألف" (3)، وقوله: "قطع ألف أفضوا" (4) فقد كان ابن عطية يسمي الهمزة ألفا وأحيانا يسميها همزة. (5)

وقد أستعيض عن الهمزة بالألف والواو والياء؛ لأنّ الحجازيين ولا سيما قبيلة قريش لم يكونوا يهمزون في كلامهم؛ تخفيفا، لذلك لمّا شاع رسم الخط عند العرب بين الحجازيين؛ التي كان رجالها يسافرون بتجارة العرب، وكانت الألف في الخط النبطي هي رمز الهمزة؛

(1) في مناهج البحث اللغوي، ص 37 . 38 .

(2) - ينظر: صلاح الدين حسن، المدخل إلى علم الأصوات "دراسة مقارنة"، دار الاتحاد العربي، دط، دت، ص: 99.

(3) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 4/449، 149، 142.

(4) - نفسه، 4/506.

(5) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 4/265، 258.

استعويض عنها بها⁽¹⁾ ومثل هذا لم يغفل عنه ابن عطية؛ حيث مرّ معنا أنّه تحدّث عن إبدال أهل الحجاز الهمزة ألفا إذا كان ما قبلها مفتوح، وياء إذا كان ما قبلها مكسور، وأيضا إبدالها واوا إذا كان ما قبلها مضموما. ⁽²⁾

وتمثّل رأي الدارسين المحدثين فيما ذكره إبراهيم أنيس من أنّ القدامى عامّة أطلقوا على الهمزة ألفا؛ لتفسير المقصود منها، يقول: فربّما أراد بكلمة الألف تفسير المقصود من كلمة الهمزة؛ التي فيما يبدو كانت مصطلحا صوتيا غير مألوف في أيامه، أو حديث العهد بين الدارسين؛ فأراد توضيحه بذكر مرادف له أكثر شهرة وألفة، وهو كلمة الألف. ⁽³⁾ فعلى هذا يرى إبراهيم أنيس أنّ الهمزة أو الهمز مصطلح لم يكن شائع الاستعمال آنذاك؛ لذلك عبّر عن الهمزة بالألف.

والارتباط التاريخي بين الألف والهمزة هو السبب أيضا في هذا الخلط، فالألف ترمز إلى صوتين اثنين، هما: الألف والهمزة؛ حيث إنّ الهمزة متى لم يمكن تخفيفها لم يجز كتابتها إلا ألفا، وهذا ما يظهر في بعض المصاحف. ⁽⁴⁾

(1) - ينظر: سهام موساوي، الضوابط اللغوية للتعرف الآلي على الخط اليدوي العربي "رسم الهمزة العربية أنموذجا"، رسالة تقدمت بها الطالبة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية، تلمسان . الجزائر، 2006 . 2007، ص66.

(2) - ينظر ص 206 من الرسالة.

(3) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص116.

(4) - ينظر: راشد شقوفي، أصوات المد في قراءة نافع، رسالي تقدم بها الطالب لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات العربية، تلمسان . الجزائر، 2008 . 2009، ص84.

نلاحظ ممّا تقدم أنّ ابن عطية سار على منهج اللغويين القدامى في نعت الهمزة ألفاء، نظرا للعلاقة التي تربطهما من حيث الخطّ.

ذكر الدارسون المحدثون أنّ اللغويين القدامى أخطأوا حينما اعتقدوا وجود مصوّت قصير قبل مصوّت طويل⁽¹⁾. يقول إبراهيم أنيس: "ولكنّ القدماء قد ضلّوا الطريق السوي حين ظنّوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل حروف المدّ، فقالوا مثلا أنّ هناك فتحة على التاء في كتاب، وكسرة تحت الراء في كريم، وضمة فوق القاف في يقول، الحقيقة أنّ هذه الحركات لا وجود لها في تلك المواضع." ⁽²⁾ وأضاف: "ويظهر أنّ الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في كتاب، وكسرة تحت الراء في كريم، وضمة فوق القاف في يقول قد جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع." ⁽³⁾

ولكن المتتبّع لما خلفه اللغويون القدامى، يجد أنّ هذا التصريح لم يتعدّ الرسم، فهم لم يقولوا بوجود مصوّت قصيرة وبعده مصوّت طويل يضاعفه في الكمية؛ لأنّهم كانوا مدركين أنّ المصوّتات الطويلة لا يمكن أن تستقل في النطق وحدها، إنّما تكون مُشبعة عن المصوّتات القصيرة التي من جنسها، فقد أشار ابن عطية إلى أنّ الصوت لا يتحمّل أكثر من مصوّت واحد، إمّا أن يكون هذا المصوّت طويلا وإمّا أن يكون قصيرا، وقد

1 - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 39، وأبحاث في أصوات العربية، ص:197، ويُنظر: دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ص 46 - 52 .
2 - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص39.
3 - نفسه، ص 39، وأبحاث في أصوات العربية، ص 97 ، ودور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ص 52.

مرّ معنا هذا في نحو قوله: ﴿لَا وَضَعُوا﴾ [التوبة: 47] ، يقول: "يُحتمل أن تمطل حركة اللام فيحدث ألف بين اللام والهمزة." (1) ففي هذا الكلام إشارة واضحة منه إلى وجود مصوّت واحد بين اللام والهمزة، هو الألف؛ أي الفتحة الطويلة، فلو كان ابن عطية يعتقد وجود مصوّت قصير قبل المصوّت الطويل؛ أي الألف، لقال: "فتحة وألف بين اللام والهمزة"، فإن كان الرسم قد خانته في التعبير عن هذه العلاقة، فإنّه من الناحية الصوتية كان مدركاً أنّ الألف ما هي إلا امتداد وإشباع للفتحة، وهذا ما صرّح به ابن عطية في غير موضع، من ذلك قوله: "فمطلوا الفتحة حتى نشأت عنها الألف" (2) ونحوه، قوله: "ووجهه أنّ فتحة الكاف في (استكنوا) مُطلت فتولّدت الألف" (3) فالألف و الواو و الياء لا تعدو أن تكون مجرد رموز دالة على إشباع وزيادة كمّية المصوّتات القصيرة .

ذكر ابن عطية أنّ المصوّتات الطويلة حروف مدّ ولين ساكنة (4) وهذا أمر لا يتحقّق صوتياً؛ إذ لا يمكن وصف المصوّتات بالسكون؛ لامتيازها بخاصية التصويت، ونظنّ أنّ مردّد هذا الاضطراب في تحديد خاصية الألف وأختيها هو الكتابة لا النطق، يقول براجستراسر: "فالنحويون القدماء، وإن كانوا أَلَمُوا بخواصّ الحروف الصامتة إماماً مقبولاً حسناً، فلم يوفّقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة؛ إلاّ أنهم كانوا يتأثرون بالخط خلافاً للنطق، فرأينا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة نحو: (فعل)،

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 327/4.

(2) نفسه، 346/2، 381.

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 314/6.

(4) نفسه، 463/2.

وأحيانا يكتب بينها حرف من حروف المد، نحو: فاعل، فلم يروا أنّ الحالتين سيان، في أن تنطق بعد الفاء حركة في كليهما، إلا أنّها مقصورة في الأولى، وممدودة في الثانية، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين، أُضيف إلى الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها هو الألف.¹

ما قاله براجستراسر لا يختلف كثيرا عمّا سبق وقدمنا، فهؤلاء الدارسون لا يقدمون دليلا يؤكد ما ذهبوا إليه، ولعلّ وصف ابن عطية لها ب: الساكنة يرجع إلى أنّ صورة الألف تُشبه صورة الهمزة كما أوضحنا سابقا، وصورة الواو والياء المديتين هي صورتها حالة كونها صامتتين.

يظهر إدراك ابن عطية لطبيعة المصوّتات في كثير من الآثار التي أوردها أثناء معالجته للأصوات، أو في بعض القضايا اللغوية، من ذلك قوله: " المدّ كالحركة"⁽²⁾ فلو كانت أصوات المدّ ساكنة صوتيا لما جاز تشبيهها بما ليس منها؛ وهو السكون.

نصّ ابن عطية على أنّه لا يلتقي ساكنان في حشو الكلام، ومع ذلك ذكر أنّ الألف يليها ساكن، نحو: "دابة" و"شابة"، يقول: "وجاز في ذلك الجمع بين ساكنين؛ لأنّ أحدهما حرف مدّ ولين يشبه الحركة"⁽³⁾ ويقول أيضا: "وحقّ الجمع بين ساكنين؛ لأنّ الأوّل حرف مدّ ولين، فالمدّ كالحركة"⁽⁴⁾ بل زيادة على ذلك أوجب زيادة المدّ فيها، وهذا تناقض كبير،

1 . التطور النحوي للغة العربية، ص 53.

(2)- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 1/363.

(3)- نفسه، 2/463.

(4)- نفسه، 1/393.

فالسّاكن لا يُمدّ أصلاً.

لقد لاحظ النحاة القدامى وخاصة القرّاء أنّ سكّون المصوّتات الطويلة غير سكّون الصوامت؛ مع أنّهم وصفوها بالسكّون، يقول ابن الطحان: "السكّون نوعان: حيّ وميّت، فالميّت: محلّ الألف الهاوي، والياء بعد الكسرة، والواو الواقعة بعد الضمة، والحيّ: محلّ الياء والواو بعد فتح، وسائر الحروف حيّ، وقولنا: ميّت، هو إشارة إلى أنّ الألف لا تتحرّز إلى جزء من أجزاء الفم، فهي مذ تتدفع تهوي في هوائه حتى يغوص صوتها في آخره؛ ولذلك سُميت بالهاوي، والهوائي؛ لأنّ سكّونها غير جار في مقطع، ولا حاصل في حيّز، فهو ضدّ السكّون الحيّ؛ لأنّ الحيّ متحرّز كالمتحرك، والمتحرك حيّ".⁽¹⁾

من النصّ الذي تقدّم، يتّضح لنا أنّ وصف المصوّتات الثلاثة بالسكّون الميّت، هو لعدم استعداد الناطق بها؛ أي لا يتهيأ النطق بها، ولا تنقطع في جزء من أجزاء الفم أو الحلق، ومن ثمّ فإنّ السكّون هو من صفة العضو لا صفة الصوت.

إنّ وصف المصوّتات بالسكّون نلحظه حتى عند بعض المحدثين رغم إدراكهم وقولهم إنّها مصوّتات طويلة، وهذا ما نلحظه في بعض المواضع عند عبد القادر عبد الجليل، يقول: "لا يقع صوت الألف (الصائت الطويل) في أوّل الوحدة اللغوية؛ لأنّه صوت ساكن، والعربية لا تبدأ وحداتها بالأصوات الساكنة".⁽²⁾ فتأثّر المحدثين بالخطّ وبالدراسة اللغوية القديمة حقيقة لا يمكن إنكارها.

(1) . شرح الإنشاء في التجويد، ص 77.

(2) . عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، ط1، 1998، ص 93 .

2/ المعالجة تبين معنا أنّ ابن عطية لم يعالج الأصوات معالجة مستقلة؛ وإنما ضمّنها

تفسيره، فكانت دراسته بذلك مدخلا لفهم ألفاظ القرآن الكريم وتفسير قراءاته، وهذا ما غيب الجانب الأصواتي عن دراسته، فأهمّ ما يمكن تسجيله فيما يتعلّق بعدد الأصوات عند ابن عطية أنّه لم يُشر إلى عددها إشارة صريحة، وإنما اكتفى بذكرها وتسميتها، إما متفرقة وإما مقترنة مع بعضها بعض، وأهم ما يُميّز دراسة ابن عطية للأصوات أنّها خلت من الدراسة الأصواتية، نحو تحديد مخارجها وتعدادها وما يتصل بذلك من دراسة؛ لأنّه لم يكن في موضع تنظير، وإنّما في موضع شرح وتفسير. لكن يمكن القول من خلال المادة التي استقرّأها أنّ ابن عطية يعترف بوجود ثلاثة مصوّتات، قد تكون قصيرة، وأطلق عليها مصطلح الحركات، وقد تكون طويلة، وسمّاها: حروف المدّ واللين. وهذا لا يخالف ما يقرّره واقع اللغة، يقول كمال بشر: "استقرّ الرأي حينئذ أنّ بالعربية الفصيحة ثلاث حركات بالتسمية، هي الفتحة والكسرة والضمة، ولكنها قد تكون قصيرة أو طويلة، فهي بهذا الحسبان الأخير ستّ حركات، وهذا ما يقرّره واقع اللغة، وما تؤكّده وظائف هذه الحركات قصيرها وطويلها في بنية الكلمة، وفي التفريق بين المعاني".¹ وقد أخذ بهذا الرأي جملة من الدارسين.⁽²⁾

أما عن كمية المصوّتات، فابن عطية لم يضبط مقدارها بل اكتفى بالقول إنّ المصوّتات الطويلة تنشأ عن مطل المصوّتات القصيرة، أما الدارسون المحدثون فعبروا عن

(1). فن الكلام ، ص 224 .

(2). كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، دط، 2000، ص 130 ، ووليد العناني، اللسانيات التطبيقية وتعليم

اللغة العربية لغير الناطقين بها، الجوهرة، دط، دت، ص 151 .

الفرق في كمية المصوتات بمصطلحات عدّة، منها: الطول والكمية والاستمرارية والمدى، وكلّها مترادفات تفيد الوقت الذي يستغرقه نطق الأصوات.⁽¹⁾ وقد تباينت آراؤهم حول كمية المصوتات الطويلة، فذهب إبراهيم أنيس إلى أنّها تساوي ضعف القصيرة، يقول: "واللغويون عادة يقسمون أصوات اللين إلى نوعين فقط، قصير وطويل، فالفتحة مطلقاً صوت لين قصير، فإذا أصبحت ما يسمّى بالألف الممدودة فهي صوت لين طويل، والفرق عادة بين الفتحة الطويلة والقصيرة هو أنّ الزمن الذي تستغرقه الأولى ضعف الذي تستغرقه الثانية."⁽²⁾ وهذا ما ذهب إليه معظم الدارسين المحدثين.⁽³⁾

والدراسة الأصواتية للأصوات من حيث المخارج لم يكن لها حضور في دراسة ابن عطية، ذلك أنها لم تكن مقصده ولا غايته، فقد كان هدفه الأساس هو تفسير القرآن الكريم. أمّا الدراسة الوظيفية فقد أخذت حقّها من البحث، وهذا ما نلاحظه في الموضوعات المعالجة، بحيث كانت المادّة المأثورة غنيّة؛ وما نلاحظه أيضاً من الدراسة الوظيفية للأصوات بقسميها هو استشهاد ابن عطية بما أثر عن النحاة واللغويين المشاركة في أغلب المواضع، وهو بدراسته هذه لم يخالف ما أقرّه الدرس اللغوي عند المشاركة.

(1) - دراسة الصوت اللغوي ، ص : 197 و سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة: ياسر الملاح، مراجعة: محمد محمود غاني، النادي الأدبي الثقافي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1983، ص 115 .
(2) - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 155.
(3) - جان كانتنو، دروس في علم أصوات العربية ، نقله إلى العربية: صالح القرماضي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966، ص 151، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 51 ، وعبد الغفار حامد هلال، تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007، ص 142.

ونحن لا نُنكر أنّ دراسة ابن عطية للأصوات غلب عليها الطابع الوصفي، ولم تبلغ الدقة المطلوبة لاختلاف الوسائل والأدوات المستعملة في الدراسة، وللغاية من الدراسة أيضا.

3/ المصطلحات:

لعلّ أكبر مشكلة تواجه الباحث في أيّ ميدان هي مشكلة تعدّد المصطلحات العلمية، وهذا شأن الدراسات اللغوية أيضا، فقد اختلفت آراء الدارسين العرب في قضية المصطلح اللغوي الحديث، كما اختلف موقفهم من المصطلحات التراثية القديمة، فكانوا في ذلك فرقا، فريق قال بعدم الأخذ بالمصطلحات القديمة،⁽¹⁾ وفريق تمسّك بالمصطلحات القديمة مادام مدلولها لم يتغيّر، يقول الطيب بكوش: "ولقد حرصنا قدر الإمكان في هذا العمل على ربط الصلة بين الماضي والحاضر، والقديم والحديث، إيماناً منا بأن لا حديث بلا قديم، ولا فضل لقديم يقنع بنفسه ولا يتطوّر أو يتجدّد مع الزمن، فانطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة، ولم نغير منها إلا ما قد يوقع في الغموض والالتباس²

رأينا في هذه الرسالة أنّ ابن عطية اعتمد عدّة مصطلحات في الدلالة على الأصوات والظواهر المتعلقة بها، ومن هذه المصطلحات ما وجد طريقه إلى الدرس الصوتي الحديث، كمصطلح الحركة، والإمالة، ومنها ما لاقى تعديلا أو رفضا ، وسنحاول أن نعرض لكل مصطلح على حدة.

(1) . ينظر: مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، أريد . الأردن، ط1، 2003، ص:91.

(2) . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992، ص: 27 .

أ . مصطلح الحركة : لاحظنا أنّ ابن عطية أكثر اعتماد هذا المصطلح، مدّلاً به على

المصوّتات القصيرة: الفتحة والضمة والكسرة، ويرى بعض الدارسين أنّ تسمية المصوّتات القصيرة حركات دليل على إهمال اللغويين القدامى لها؛ لأنّ لفظ حركة في رأي الدارسين المحدثين لا يقابل لفظ حرف بل لفظ سكون، وهذا راجع في رأي حسام البهنساوي إلى نظام الكتابة العربيّة الذي طمس بعض الشيء معالم المقابلة الأساسية بين الحروف والحركات⁽¹⁾ مع أنّ الباحث نفسه يفضّل استعمال مصطلح الحركة كمقابل لمصطلح الصامت . وإن كان الأمر كذلك فعلاً فالأولى أن يوظّف مصطلحاً غير هذا المصطلح .

وفي مقابل ما ذكرنا نجد تردّداً لهذا المصطلح عند الدارسين المحدثين، فمثلاً استعمل محمود فهمي حجازي مصطلح الحركة كمقابل لمصطلح الساكن أو الصامت، وأطلقه على المصوّتات بنوعيتها: القصيرة والطويلة.⁽²⁾ كذلك عبد الصبور شاهين فضّل مصطلح الحركة، يظهر هذا من توظيفه إياه بكثرة أثناء علاجه لظاهرة الإعلال والإبدال.⁽³⁾

ومن الدارسين من ارتضى الحركات مصطلحاً مقيداً للمصوّتات الطويلة والقصيرة.⁽⁴⁾ وكمال بشر أيضاً فضّل توظيف مصطلح الحركة، يقول: "والرأي عندنا أنّ الأولى، بل الصحيح الواجب الأخذ به هو استعمال المصطلح: حركات، وإطلاقه على

(1) . الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة . مصر، ط1، 2005، ص: 118 .

(2) . علم اللغة العربية، ص : 226 . 227 .

(3) . المنهج الصوتي للبنية العربية " رؤية جديدة في الصرف العربي"، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1980، ص: 170، 182، 185، 186، 191 .

(4) . التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 49، 50 و 51 ، وينظر : نجلاء محمد عمران و زين كامل الخويصي، مختارات صوتية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2007، ص: 162، 163، 164 .

الفتحة والكسرة والضمة (الحركات القصار)، و هذا هو المنهج المتبع لدى الرواد من السابقين، وشاع وذاع بين الثقات العارفين من الدارسين المحدثين.⁽¹⁾ كما أطلق مصطلح الحركات على المصوّتات الطويلة أيضا، يقول: "الحركات مصطلح إنّما يطلق في القديم على الفتحة والكسرة والضمة (-)، وهي ما يعرف في الدرس الحديث بالحركات القصار، وأما الحركات الطوال، وهي: الألف في قال، والياء في قيل، والواو في يقول، فهي موسومة عندهم بحروف المد واللين، وقد درجنا في العصر الحديث على إطلاق الحركات على الطائفتين معا"⁽²⁾.

مما تقدّم يتضح لنا أنّ مصطلح الحركة وجد قبولا لدى الدارسين المحدثين، مع أنه وُظّف في أغلب المواضع للدلالة على المصوّتات القصيرة .

ب . مصطلح المد واللين: وُظّف ابن عطية هذا المصطلح للدلالة على المصوّتات الطويلة؛ حيث عبّر به في الأغلب عن الألف والواو والياء عندما تكون خالصة للمد؛ أي عندما تكون مصوّتات طويلة؛ ويبدو أنّ هذا المصطلح وجد طريقه إلى الدراسة الصوتية الحديثة مع كمال بشر⁽³⁾ وإبراهيم أنيس⁽⁴⁾ إضافة إلى محمود السعران ؛ حيث عبّر عن المصوّتات الطويلة ب: الممدودة اللينة، يقول: "والصوائت العربية الأساسية، هي: الفتحة والكسرة

(1) . ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 440 .

(2) . علم الأصوات، ص 445 ، وينظر: كمال بشر، فن الكلام، دار غريب، القاهرة، ص 222، 223، 224 ، 238.

(3) . علم الأصوات العام، ص 439-440.

(4)- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 28 ، ونلاحظ مثل هذا الاستعمال عند بعض الدارسين الآخرين، ينظر:

المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، وفصول في علم اللغة العام، ص 163.

الفصل الثالث _____ الدراسة الصوتية للصوامت

والضمة، والألف الممدودة اللينة أو الفتحة الطويلة كما في قال، والياء الممدودة اللينة

أو الكسرة الطويلة كما في بيع، والواو الممدودة اللينة أو الضمة الطويلة كما في روح.⁽¹⁾

ويرى فاضل المطلبي أنّ مصطلح المدّ يكاد يكون أكثر المصطلحات تعبيراً عن هذه

الطائفة من الأصوات؛ لإمكان مدّ الصوت بها جزاء خروج الهواء حرّاً إلى خارج الفم من

غير حبس أو تضيق.⁽²⁾

مما تقدّم، نلاحظ اختلاف وتباين الدارسين المحدثين في توظيف واستعمال هذه

المصطلحات، فقد أبقى بعضهم على مصطلح الحركة ليدلّ به على المصوّتات، بينما

استعمل بعضهم مصطلح المدّ واللين، وهذا يجعل من الصعب الالتزام بمصطلح واحد للنص

على ظاهرة معيّنة.

بعد أن تحدّثنا عن المصطلحات الأصواتية، ننتقل للحديث عن بعض المصطلحات

المرتبطة بالدراسة الوظيفية، نذكر منها:

ج . الإمالة: مصطلح وظّفه ابن عطية، وقصد به النحو بالألف نحو الياء، ولاحظنا أنّه

ناوب في الاستعمال بينه وبين مصطلح الكسر، إضافي إلى مصطلح الإضجاع، وقد حدّد

الشروط التي توجب الإمالة نحو: وجود الكسرة، وهو بهذا وافق غيره من النحاة واللغويين

القدامى كما تقدّم معنا⁽³⁾، يقول شريف أسنتيه بعد أن عرّف الإمالة عند ابن الجزري: "وهذا

(1) . محمود السعران، علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"، دار النهضة، بيروت . لبنان، دط، دت، ص 153.

(2) - غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية "دراسة في أصوات المد"، منشورات وزارة الثقافة، العراق، 1984،

ص186

⁽³⁾ ينظر ص121 من الرسالة.

التعريف صحيح صوتيا .¹ و بعد ذلك قدّم التحليل الصوتي للإمالة وقابله بما ذكره القدامى، يقول: "وقد وجد علماء الأصوات أنّ أبرز درجتين بين الفتحة والكسرة هما الدرجتان اللتان تمثلان الثلث الأول والثلث الثاني من المسافة الواقعة بين الفتحة والكسرة، فعند هاتين الدرجتين يتمّ إنتاج حركتين مختلفتين شائعتين في معظم لغات العالم، وإحدى هاتين الحركتين أقرب الحركتين إلى الكسرة، وقد سماها علماء العربية الإضجاع، وأخرهما أقرب إلى الفتحة ، وقد سماها علماء العربية البطح"⁽²⁾ ففي هذا الكلام إشارة إلى أنّ ابن عطية كان موفّقاً في وصف درجات الإمالة، و في التعبير عنها.

ذكر اللغويون القدامى أنّ الغرض من الإمالة هو الاقتصاد في الجهد و طلب الخفة في النطق، وهذا كان رأي تمام حسان من المحدثين⁽³⁾، غير أنّ الدراسات الحديثة أثبتت أنّ الخفة والسهولة لا علاقة لهما بالإمالة ، فتردّدات الألف الممالة أكثر من ترددات غير الممالة ، و زمن نطق الممالة أكثر من زمن غير الممالة .⁽⁴⁾

يظهر لنا . مما تقدّم . أنّ ابن عطية كان موفّقاً في وضع مصطلح الإمالة، إذ أبقت عليه الدراسة الصوتية الحديثة، و إن عدّل في مضمونه .

د . الإبدال: اعتمد ابن عطية مصطلح الإبدال؛ الذي قصد به إقامة صوت مكان صوت آخر لاسباب صوتية تبيّناها ونحن نعرش الأمثلة التي استقرّناها من تفسيره، وهذا المصطلح

(1) . شريف استيتية ، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005، ص 42.

(2) . القراءات القرآنية بين العربية و الأصوات اللغوية ، ص : 42 . 43 .

(3) . تمام حسان، مقالات في اللغة و الأدب ، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، 2 / 203 .

(4) . القراءات القرآنية بين العربية و الأصوات اللغوية ، ص : 118 .

أخذت به الدراسات الصوتية الحديثة بالمفهوم الذي ساقه ابن عطية، ومن خلال الأمثلة التي مرت معنا وجدنا أن هذا الإبدال يتطلب وجود قرابة بين الصوتين المبدلين، قد تكون هذه القرابة من جهة المخرج أو الصفة. والإبدال الذي عرضه ابن عطية كان سببه اختلاف اللهجات، لأنه كثيرا ما كان يقول: وهو لغة. (1) ونحن إذا تتبعنا مفهوم هذا المصطلح في الحديث، وجدناها يتقارب معه تقاربا شديدا، فقد عرّف محمد علي الخولي الإبدال بقوله: "هو تغيير صوت إلى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة ما أو جملة ما" (2) فهذا يؤكد أن ما جاء به ابن عطية في هذا الباب يوافق ما هو عليه الدرس الصوتي الحديث.

هـ . الإدغام: اعتمد ابن عطية هذا المصطلح مشيرا به إلى فناء الصوت في الصوت الذي يليه فناء تاما، وكان ابن عطية . كما مرّ معنا . من الذين أجازوا إدغام الثاني في الأول، وإن كانت أمثلة الإدغام التي أشارا إليها محصورة ومحدّدة لم يستوف فيها جميع الأمثلة التي أجاز فيها النحاة واللغويون القدامى الإدغام؛ وهذا نظرا لطبيعة المادّة المدروسة، فابن عطية كان مقيدا بمادة وحدّدة وواضحة هي القرآن الكريم وقراءاته، وقد أشار عبد الصبور شاهين إلى هذا بقوله: "أنهم ملزمون بما ورد في القرآن من أمثلة دون زيادة، فهم أتباع رواية . يقصد القراء . على حين أن كلا من اللغويين والنحاة يعالج الظاهرة في حدود ما سُمع من العرب، وذلك ميدان رحب متنوع، وهو يساعد على استقصاء جوانب الظاهرة اللغوية استقصاء يسمح

(1) ينظر ص 220 وما بعدها من الرسالة.

(2) ينظر معجم علم الأصوات، ص 09.

بوضع قوانين دقيقة لها من الناحية الصوتية والنحوية." (1)

لقد اعتمد الدارسون المحدثون مصطلح الإدغام بما أنه يفى بالدلالة الحديثة، أي إن دلالاته لم تتغير، فهو يعني تحويل صوتين إلى صوت طويل واحد، (2) وهذا يتكرر كثيرا عند من معظم الدارسين؛ خاصة عند من أهتموا بالموروث اللغوي القديم، نحو عبد الصبور شاهين وتمام حسان. (3)

إنّ ما قدّمه ابن عطية من مصطلحات صوتية لا يختلف كثيرا عما أقرّه الدارسون المحدثون بدليل اعتمادهم لهذه المصطلحات والمدلول الذي أقره ابن عطية وغيره من القدامى.

وخلاصة القول في هذا الفصل أن الدراسة الصوتية عند ابن عطية في أسسها وجذورها من ثمرات درس اللغوي عندالمشاركة، فرغم أنّها كانت محدودة؛ نظرا لطبيعة المادة القرآنية، إلا أنها كانت ثرية جدا بخاصة في جانبها الوظيفي، كما أن بعض المصطلحات المعتمدة فيها وافقت في شكلها ومضمونها ما أقرّه درس الصوتي الحديث.

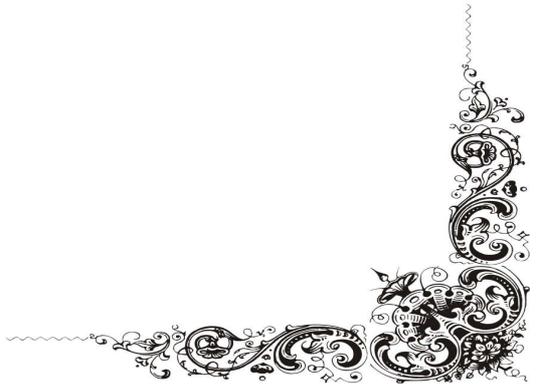
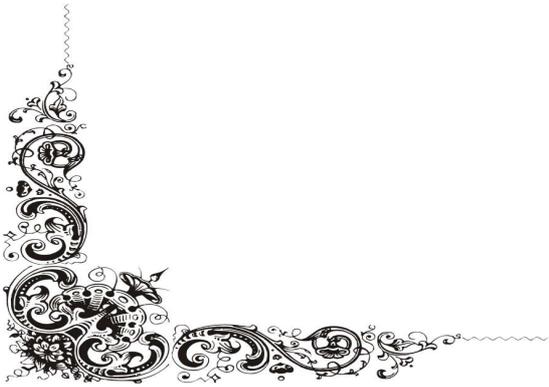
(1) - أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص182.

(2) - معجم علم الأصوات، ص14.

(3) - معجم علم الأصوات، ص182، واللغة العربية معناها ومبناها، ص50.



الخاتمة



لقد أفضى بنا البحث في هذا الموضوع إلى جملة من النتائج نجملها في الآتي:

1/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تفسير غنيّ بالمادة الصوتية؛ نظرا لاعتماد ابن عطية اللغة في تفسير مفردات القرآن الكريم وتوجيه كثير من القراءات القرآنية التي يظهر أن لا يُعد لها في العربية.

2/ درس ابن عطية الأصوات بقسميها: الأصوات والوظيفي ؛ إلا أن الدراسة الأصواتية كانت قليلة جدا مقارنة بالدراسة الوظيفية؛ وهذا لا يعني أبدا أنه لم يول ذلك الجانب عناية واهتماما؛ وإنما السبب في ذلك أن علم الأصوات في زمن ابن عطية لم يكن في مرحلة النشأة والتكوين، بل كان قد استقلّ كعلم خاص، وانتقل إلى مرحلة التلقي والإضافة، أضف إلى ذلك أن غاية ابن عطية لم تكن دراسة الأصوات وإنما تفسير القرآن الكريم باعتماد اللغة في كافة مستوياتها.

3/ كما استثمر ابن عطية الدراسة الصوتية في تفسير كثير من القضايا الصرفصوتية، نحو الإعلال والإبدال، فكما تقدم معنا؛ لولا معرفته الدقيقة بالخصائص النطقية لكل صوت لما أمكنه تفسير تلك التغيرات التي طرأت على كثير من ألفاظ القرآن الكريم، وتوجيه القراءات الواردة بها، وهو بهذا العمل أكد أن المستون الصوتي للغة هو الأول والأساس في ولوج أي مستون آخر .

5/ أما المصطلحات التي اعتمدها ابن عطية في التذليل على الأصوات أو الظواهر بصفة عامة، فهي مصطلحات وافقت ما ورد عند النحاة واللغويين المشاركة، وفي الآن نفسه لم يخالف بها ما وقر في الدرس الصوتي الحديث سواء من ناحية الشكل أو المضمون.

6/ لم يتوافق المنهج الذي اعتمده ابن عطية مع متطلبات الدراسة الصوتية التي تعتمد المنطوق أساساً لها، فهو وإن اعتمد القراءات القرآنية التي تُنقلت مشافهة إلا أنه اعتمد أيضاً كلام العرب من شعر ونثر، وهذا الأخير خضع لما في الكتابة من قصور في ضبط جميع الظواهر الأدائية.

6/ تبين معنا من خلال البحث أن الظواهر الصوتية التي عالجها ابن عطية وهو يفسر مفردات القرآن الكريم كانت محدودة؛ لأنه كان مقيداً بالقرآن الكريم وما ورد فيه من قراءات، أي إن مادة الدراسة نفسها كانت محدودة، ولذلك فإن ماورد من مادة صوتية في المحرر الوجيز لا يمكن له أن يؤسس لدرس صوتي مستقل يمكن موازنته بما وقر في الدرس الصوتي القديم عند المشاركة، أو بما وقر في الدرس اللساني الحديث؛ وهذا راجع أيضاً لكون ابن عطية لم يكن في موضع تنظير، وإنما كان في موضع تفسير واستثمار لما نُظر في اللغة، وهذا ما أدى إلى غياب الدراسة الأصواتية.

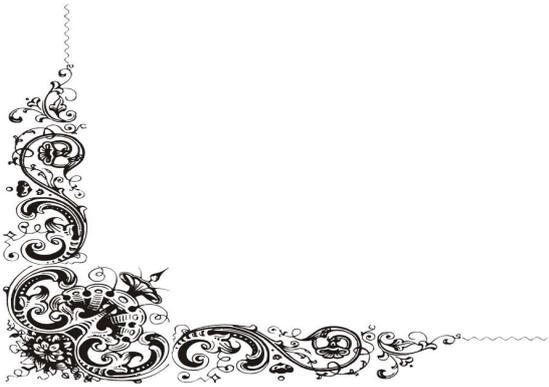
ونحن بهذا لا ندعي أننا أوفينا الموضوع حقّه الكامل من البحث والدراسة، وإنما ثمة جوانب عديدة تحتاج إلى مزيد من الدراسة في ضوء علم اللغة الحديث، فنحن لم

نتناول الظواهر الأدائية لما تحتاجه من دقة في السماع والضبط، على أمل أن نستوفيها فيما يُستقبل من بحث.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



فهرست الرسالة



الصفحة	الآية الكريمة	السورة ورقمها	العدد
106، 78	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	[الفاتحة: 02]	.1
134	﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	[الفاتحة: 04]	.2
75	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	[الفاتحة: 05]	.3
111	﴿نَسْتَعِينُ﴾	[الفاتحة: 05]	.4
232	﴿الصِّرَاطَ﴾	[الفاتحة : 06]	.5
138	﴿عَلَيْهِمْ﴾	[الفاتحة: 06]	.6
209	﴿وَالصَّالِينَ﴾	[الفاتحة: 07]	.7
137	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	[البقرة: 02]	.8
57	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	[البقرة: 06]	.9
202	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	[البقرة: 06]	.10
164	﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾	[البقرة: 08]	.11
153	﴿قِيلَ﴾	[البقرة: 11]	.12
161	﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾	[البقرة: 16]	.13
197	﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾	[البقرة: 19]	.14
144، 75	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ تَحْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾	[البقرة: 20]	.15
198	﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	[البقرة: 21]	.16
195	﴿يَسْتَحْيَ﴾	[البقرة: 26]	.17
108	﴿أَنْبِئُهُمْ﴾	[البقرة: 33]	.18

143,145	﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾	[البقرة: 54]	.19
217	﴿ وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا ﴾	[البقرة: 61]	.20
149	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾	[البقرة: 67]	.21
245	﴿ فَادَارَاتِمُ ﴾	[البقرة: 72]	.22
264	﴿ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَشْقَى ﴾	[البقرة: 74]	.23
208	﴿ أَشْتَرُوا بِهِ ﴾	[البقرة: 90]	.24
137	﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾	[البقرة: 93].	.25
235	﴿ أَتَحَاجُّونَنَا ﴾	[البقرة: 139]	.26
246, 236	﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾	[البقرة: 158]	.27
158	﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ ﴾	[البقرة: 173]	.28
200	﴿ يُطِيقُونَهُ ﴾	[البقرة: 184]	.29
86	﴿ وَلَيْسَ اللَّيْلُ بَأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾	[البقرة: 189]	.30
207	﴿ سَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾	[البقرة: 211]	.31
84	﴿ فَنِصْفُ ﴾	[البقرة: 237]	.32
223	﴿ وَيَبْصُطُ ﴾	[البقرة: 245]	.33
75	﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾	[البقرة: 246]	.34
227	﴿ التَّابُوتِ ﴾	[البقرة: 248]	.35
118	﴿ بِنَهْرٍ ﴾	[البقرة: 249]	.36
59	﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾	[البقرة: 259]	.37

166	﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾	[البقرة: 259].	.38
88	﴿فَصُرَّهُنَّ إِلَيْكَ﴾	[البقرة: 260]	.39
81	﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾	[البقرة: 265]	.40
235	﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾	[البقرة: 271]	.41
78	﴿تَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾	[البقرة: 273]	.42
101	﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ﴾	[البقرة: 278]	.43
260	﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾	[البقرة: 280]	.44
93	﴿وَأَمْرَاتَانِ﴾	[البقرة: 282]	.45
94	﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾	[البقرة: 283]	.46
154	﴿الَّذِي أَوْتُمِنَ﴾	[البقرة: 283]	.47
197	﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَدَّةً﴾	[آل عمران: 28]	.48
253	﴿يَغْفِرَ لَكُمْ﴾	[آل عمران: 31]	.49
130	﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾	[آل عمران: 39]	.50
131	﴿فِي الْمِحْرَابِ﴾	[آل عمران: 39]	.51
243	﴿تَدَّخِرُونَ﴾	[آل عمران: 49]	.52
113	﴿إِنْ تَأْمَنَّهُ﴾	[آل عمران: 75]	.53
215	﴿لِلَّذِي بِيكَّةَ﴾	[آل عمران: 96]	.54
188	﴿بِثَلْثَةِ أَلْفٍ﴾	[آل عمران: 124]	.55
129	﴿سَارِعُونَ﴾	[آل عمران: 133]	.56

239 ،82	﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ﴾	[آل عمران: 140]	.57
83	﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيشُونَ﴾	[آل عمران: 145]	.58
413	﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾	[آل عمران: 146]	.59
107	﴿بِقُرْبَانٍ﴾	[آل عمران: 183]	.60
249	﴿تَسَاءُلُونَ﴾	[النساء: 01]	.61
141	﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنِي وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾	[النساء: 03]	.62
123	﴿ضِعْفًا﴾	[النساء: 09]	.63
89	﴿فَلَا مِثْمَ﴾	[النساء: 11]	.64
160	﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾	[النساء: 66]	.65
98	﴿شَجَرًا﴾	[النساء: 65]	.66
115	﴿كَمَا تَأْلُمُونَ﴾	[النساء: 104]	.67
247	﴿يُصَلِّحًا﴾	[النساء: 128]	.68
147	﴿أَرْنَا﴾	[النساء: 153]	.69
98	﴿حُرْمٍ﴾	[المائدة: 01]	.70
177	﴿غَيْرِ حُلِيِّ الصَّيْدِ﴾	[المائدة: 01]	.71
96	﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾	[المائدة: 03]	.72
253	﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾	[المائدة: 03]	.73
66	﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾	[المائدة: 04]	.74
158	﴿وَأَنْ أَحْكُمَ﴾	[المائدة: 49]	.75

123	﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾	[المائدة:102]	.76
238	﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾	[المائدة: 105]	.77
54	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۗ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾	[الأنعام:01]	.78
204	﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾	[الأنعام: 19]	.79
206	﴿وَهُمْ وَيَنْتَوُونَ عَنْهُ﴾	[الأنعام: 26]	.80
124	﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾	[الأنعام: 80]	.81
167	﴿أَقْتَدِهِ﴾	[الأنعام 90]	.82
81	﴿مِنْ طَلَعَهَا قِنَوَانٌ﴾	[الأنعام: 99]	.83
260	﴿يَصْعَدُ﴾	[الأنعام:125]	.84
182	﴿وَأَنَا أَوْلُ الْمَسْلُومِينَ﴾	[الأنعام: 163]	.85
248	﴿تَخْصِفَانِ﴾	[الأعراف:22]	.86
88	﴿تَضْرَعًا وَخُفْيَةً﴾	[الأعراف: 55]	.87
115	﴿كَيْفَ ءَاسَى﴾	[الأعراف: 93]	.88
205	﴿أَوْ أَمِنِ﴾	[الأعراف: 97]	.89
241	﴿وَنَطْبَعُ عَلَي﴾	[الأعراف: 100]	.90
238	﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾	[الأعراف: 117]	.91
77	﴿تَنْقِمِ﴾	[الأعراف: 126]	.92
199	﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾	[الأعراف: 148]	.93

241	﴿يَضَعُ عَنْهُمْ﴾	[الأعراف: 157]	.94
200	﴿خِيفَةً﴾	[الأعراف: 205]	.95
103	﴿إِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ﴾	[الأنفال: 07]	.96
220	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾	[الأنفال: 06]	.97
78	﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	[الأنفال: 33]	.98
87	﴿بِالْعُدْوَةِ﴾	[الأنفال: 42]	.99
53	﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ﴾	[الأنفال: 59]	.100
80	﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾	[الأنفال: 61]	.101
81	﴿ضِعْفًا﴾	[الأنفال: 66]	.102
14	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	[التوبة: 03]	.103
88	﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾	[التوبة: 42]	.104
164	﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾	[التوبة: 42]	.105
135	﴿وَلَا وُضِعُوا خِلَالَكُمْ﴾	[التوبة: 47]	.106
161	﴿لَقَدْ ابْتَغَوْا الْفِتْنَةَ﴾	[التوبة: 48]	.107
209	﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ﴾	[التوبة: 106]	.108
131	﴿الرَّ﴾	[يونس: 01]	.109
243	﴿لَبِثَتْ﴾	[يونس: 16]	.110
262	﴿أَزَيْنَتْ﴾	[يونس: 24]	.111
104	﴿أَبْنَهُ﴾	[هود: 42]	.112

153	﴿غِيضَ﴾	[هود: 44]	.113
204	﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾	[هود: 72]	.114
153	﴿سَيِّءَ﴾	[هود: 77]	.115
236	﴿مِّن سَجِيلٍ﴾	[هود: 82]	.116
140·182	﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾	[هود: 105]	.117
111	﴿فَتَمَسَّكُمْ﴾	[هود: 113]	.118
4	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾	[يوسف: 02]	.119
64	﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾	[يوسف: 04]	.120
98	﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	[يوسف: 04]	.121
125·208	﴿رُءْيَاكَ﴾	[يوسف: 05]	.122
108	﴿مُتَّبِعِينَ أَقْتُلُوا﴾	[يوسف: 08 . 09]	.123
239 ، 143	﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾	[يوسف: 11]	.124
207	﴿أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾	[يوسف: 13]	.125
231	﴿قَالَ يَبَشِّرِي هَذَا غُلْمٌ﴾	[يوسف: 19]	.126
185	﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾	[يوسف: 32]	.127
238	﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾	[يوسف: 35]	.128
246	﴿وَأَدَّكَرَ﴾	[يوسف: 45]	.129
84	﴿رُدَّتْ﴾	[يوسف: 65]	.130
86	﴿صِنَوَانَ﴾	[الرعد: 04]	.131

179	﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾	[الرعد: 09]	.132
62	﴿بِمُصْرِحِي﴾	[ابراهيم: 32]	.133
260	﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾	[الإسراء: 24]	.134
181	﴿لَيْنَ أَخْرَتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ﴾	[الإسراء: 62]	.135
256	﴿فَيُغْرِقُكُمْ﴾	[الإسراء: 69]	.136
230	﴿يَوْمَ نَدْعُوا﴾	[الإسراء: 71]	.137
6	﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾	[الإسراء: 78]	.138
256	﴿بِوَرِقِكُمْ﴾	[الكهف: 19]	.139
250	﴿ثَلَاثَةَ رَابِعُهُمْ﴾	[الكهف: 22]	.140
93	﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾	[الكهف: 33]	.141
141	﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾	[الكهف: 64]	.142
193	﴿فَأِمَّا تَرِينٌ﴾	[مريم: 26]	.143
126	﴿ءَاتَنِي﴾	[مريم: 30]	.144
126	﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ﴾	[مريم: 32]	.145
192	﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾	[مريم: 55]	.146
255	﴿هَلْ تَعَلَّمُ﴾	[مريم: 65]	.147
65	﴿طه﴾	[طه: 01]	.148
264	﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾	[طه: 45]	.149

103	﴿أَوْ تَحْدِثُ﴾	[طه:113]	.150
163	﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ﴾	[الحج: 54]	.151
129	﴿يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾	[المؤمنون: 61]	.152
250	﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾	[النور: 15]	.153
105	﴿وَلِيَضْرِبَنَّ﴾	[النور: 31]	.154
177	﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾	[النور: 31]	.155
128	﴿مَشْكُوتَةً﴾	[النور: 35]	.156
121	﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾	[النمل:18]	.157
137	﴿أَوْ لَا أَذْنَحْنَهُ﴾	[سورة النمل:21]	.158
211	﴿وَكَشَفْتَ عَنْ سَاقِيهَا﴾	[النمل:44]	.159
244	﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾	[النمل: 66]	.160
251	﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾	[الشعراء: 72]	.161
89	﴿إِمَّهَا﴾	[القصص: 08]	.162
53	﴿فَرِغَا﴾	[القصص:10]	.163
148	﴿يَهْدِي﴾	[القصص:56]	.164
82:139	﴿فَحَسَفْنَا بِهِءٍ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾	[القصص: 81]	.165
54	﴿إِفْكَآ﴾	[العنكبوت:17]	.166
223	﴿أَسْبَغَ﴾	[لقمان: 20]	.167
241	﴿وَبَدَأَ﴾	[السجدة: 07]	.168

170	﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	[الأحزاب: 10]	.169
241	﴿حَسِفَ بِهِمْ﴾	[سبأ: 09]	.170
102	﴿مِنْسَاتِهِ﴾	[سبأ: 14]	.171
159	﴿قُلِ ادْعُوا﴾	[سبأ: 22]	.172
77	﴿ضَلَّتْ﴾	[سبأ: 50]	.173
153	﴿حِيلَ﴾	[سبأ: 54]	.174
101	﴿السِّيِّحِ﴾	[فاطر: 43]	.175
188	﴿يَحْسِرَةَ﴾	[يسن: 30]	.176
148	﴿تَخِصِّمُونَ﴾	[يسن: 49]	.177
236	﴿مَا يَدْعُونَ﴾	[يس: 57]	.178
58	﴿وَانْمَازُوا الْيَوْمَ﴾	[يس: 59]	.179
162	﴿صَّ وَالْقُرَّاءِ ذِي الذِّكْرِ﴾	[ص: 01]	.180
211	﴿بِالسُّوقِ﴾	[ص: 33]	.181
90	﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾	[الزمر: 06]	.182
148	﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾	[الزمر: 07]	.183
153	﴿وَجَائِءَ﴾	[الزمر: 69]	.184
153	﴿وَسِيقَ﴾	[الزمر: 73]	.185
80، 76	﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾	[الشورى: 28]	.186
89	﴿أُمِّ الْكِتَابِ﴾	[الزخرف: 04]	.187

181	﴿يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ﴾	[الزخرفة: 49]	.188
76،80	﴿غَشَوَةٌ﴾	[الجاثية: 23]	.189
76	﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾	[محمد: 22]	.190
211	﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾	[الفتح: 29]	.191
59	﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾	[النجم: 09]	.192
157	﴿اللَّتِ وَالْعُزَّىٰ﴾	[النجم: 19]	.193
164	﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾	[النجم: 50]	.194
252	﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم﴾	[القمر: 38]	.195
163	﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾	[الرحمن: 24]	.196
210	﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾	[الرحمن: 39]	.197
100	﴿عُرْبًا﴾	[الواقعة: 37]	.198
219	﴿كُتِبُوا كَمَا كُتِبَ﴾	[المجادلة: 05]	.199
161	﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾	[الجمعة: 06]	.200
153	﴿سِيَّتِ﴾	[الملك: 27]	.201
256	﴿بِ وَالْقَلَمِ﴾	[القلم: 01]	.202
211	﴿يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾	[القلم: 42]	.203
170	﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾	[الحاقة: 28]	.204
167	﴿سُلْطَانِيهِ﴾	[الحاقة: 29]	.205
159	﴿أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقَوْهُ﴾	[نوح: 03]	.206

160	﴿أَلَوْ اسْتَقَمُوا﴾	[الجن: 16]	.207
160	﴿أَوْ أَنْقِصْ﴾	[المزمل: 03]	.208
143·234	﴿عَلَىٰ أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾	[القيامة: 40]	.209
229	﴿أُقْتَت﴾	[المرسلات: 11]	.210
176	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	[النبأ: 01]	.211
266	﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا﴾	[عبس: 27]	.212
267	﴿وَفَكَهَهَا وَأَبَّا﴾	[عبس: 31]	.213
255	﴿بَلْ رَانَ﴾	[المطففين: 14]	.214
254	﴿هَلْ تُؤَب﴾	[المطففين: 36]	.215
125	﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾	[الضحى: 1-2]	.216
189	﴿لَنْسَفَعًا بِالْإِنصَابِ﴾	[العلق: 15]	.217
149	﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾	[العاديات: 06]	.218
167	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾	[القارعة: 10]	.219
186	﴿وَالْعَصْرِ﴾	[العصر: 01]	.220
224	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾	[الكوثر: 01]	.221

الصفحة	الحديث الشريف	العدد
14	«أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»	1
57	« إنَّ آخرَ وطأةِ الربِّ يومَ وِجِّ بالطائفِ »	2
60	«لِقَابُ قَوْسَيْنِ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»	3
59	« اللهم أشدّد وطأتك على مضر »	4
64	« لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيأُ فِي أَمْسَفَرٍ »	5
224	« واليد المنطية خير من السفلى »	6
67	« ولا تحسّسوا »	7

الصفحة	القائل	القافية	العدد
141	/	أُبَالِ	.1
224	النايعة	أُحِدِ	.2
104	يعلى بن الأحول	أَرِقَانِ	.3
229	/	إِفْتَقَارُ	.4
95	أبو النجم	انْعَصِرْ	.5
174	امرؤ القيس	الأوائلا	.6
24	/	آثِمُ.	.7
207	عنتره	بَائِحُ	.8
197	علقمة	تَصُوبُ	.9
108	عبد مناف بن ربح الهذلي	الجِلْدَا	.10
101	جرير	جِنْفُ	.11
1168	سويد بن الصامت	الجوائح	.12
136	/	خَاتَامِي	.13
141	/	الدَمَا	.14
116	أبو النجم	الدَّهْرَ	.15
89	/	الدوالح	.16
216	/	الرتَمُ.	.17
130	النايعة	بِالرِّفْدِ	.18
94	/	رَقُوبُ	.19
175	بشر بن أبي خازم	الرِّكَابَا	.20
176	حسان بن ثابت	رَمَادِ.	.21
31	/	السُّكُونُ.	.22
7	/	الشَّجَرُ	.23
224	الأعشى	الشَّعِيرَا	.24

228	ابن رواحة	شَقِينَا	.25
117	كثِير	شُمَّتِ	.26
232	قطرب	صَدَيَّا	.27
136	الفرزدق	الصَيَّارِيف	.28
175	خزيمة بن نهد	الظُّنُونَا.	.29
102	جرير	العَرَبُ	.30
140	/	عَرِدَا	.31
187	/	العَصِرُ	.32
102	/	العُومِ	.33
210	كثِير عَزَّة	العواملُ	.34
78	ابن الرقيات	غضبوا	.35
57	ليبيد بن ربيعة	غَمَامُهَا	.36
210	كثير	فَاذْهَامَتْ	.37
184	الأعشى	فَاغْبَدَا	.38
234	/	فَنُعِيَّ	.39
58	عمر بن حنيّ الثعلبي	فَنَقَّوْمَ	.40
244	زهير بن أبي سلمى	فَيَطْلُمُ	.41
24	ابن الجزري	القِرَاءَةَ	.42
232	قطرب	قَفِيَّا	.43
164	أبو الأسود الدؤلي	قليلا	.44
57	لثعلبة بن صعير المازيني	كَافِرِ	.45
8	/	لَنِيمِ	.46
215	النابغة	لَازِبِ	.47
194	الأفوه	مؤوسُ	.48
58	/	المُتَّصِعِرِ	.49

24	ابن الجزري	مُسْتَحَقَّهَا	.50
156	/	المُسْلِمِينَ.	.51
67	/	مَشَيْتُ	.52
232	أبو ذؤيب	مَصْرَعُ	.53
114	العباس بن مرداس	مَعْيُونُ	.54
140	/	مُلْتَبِدًا	.55
66	متمم بن نويرة التميمي	مُؤَايَلَا	.56
85	/	مَانَ	.57
255	مزاحم العقيلي	نَاضِبِ	.58
59	زهير	الهُزْمِ	.59
65	رؤبة	هَيْهَأُوهُ	.60
58	/	وَجَلًّا	.61
24	ابن الجزري	وَصَلَا	.62
212	جرير	الوقودُ	.63
152، 102	امرؤ القيس	وَاعِلِ	.64
181	الأشعري	يَأْتِينَ	.65

الصفحة	اللفظة	الصفحة	اللفظة
194	تَرَائِينَ	7	الأبُّ
235	التزدير	218	أُنْعِيَّة
111	تَشَقَّى	111	إِحْسَى
111	تِعْضِضُنْ	258	إِدَّكَر
111	تِعْضِضِينَ	232	أَسْبَغ
111	تَعْلَم	54	أُسُسُ
247	تَعِي	242	إِسَادَة
198	تَوْتَقِيُونَ	242	إِشَاح
248	التابوه	237	أَصِيلَان
230	ثروغها	265	اطَّر
97	الثُّلُث	111	إِلْم
218	جذث	243	أَفْعَوُ
66	"الجوارح	108	أَنْبِيَهُم
243	حُبْلَوُ	73	إِيَاكَ
98	حُرْم	228	"بَاسْمِكَ"
97	الحلف	241	بدي
212	دَابَّه	227	بَكَّة
6	دُلُوكْهَا	84	بوع
97	الرُّبْع	86	البيوت
224	رثأت	67	التحسس
94	الرَّجُل . رَجُل	245	تَدَارَأْتُمْ

94	فَخَذَ، فَخَذَ	94	رُهْنٌ
229	الفوم	232	سخر
54	قَذَالٍ، قُدْلٍ	232	سراط
263	الْقَرْح	66	السَّفْرَة
76	قَنَطَ	232	سقر
85	قول	60	سقيته، أسقيته
59	قاب	212	شأبه
94	كَبِدٍ، كَبْدٍ	78	الشفع
97،54	الكذب	58	الصَعْرُ
94	كَرْمٍ، كَرْمٍ	232	صقر
97	كَلِمَة	208	صَوِيْبٌ
224	لَبَّاتٍ	54	الضحك
105	لَهُ مَالٍ	65	طه
116	مَحْمُومٍ	63	الطور
220	مُرْجِيُونٍ	54	الظلمات
218	مغائير	238	عَتَى حِينٍ
136	مَلِكِي	77	عَرَضٌ
109	منهم	98، 97	العشر
119	نَحْوَهُ	94	عَضُدٌ، عَضْدٌ
111	نِخَالٍ	92	عُلْبِيٌّ
111	نِعْلَمٍ	94	علم
93	نَهْرًا	76	عَشَاوَة
54	النور	63	الفتاح

57	الوطء	78	الوتر
207	يَسْتَحِي	209	وَقِيَّة
212	يُطَوِّقُونَهُ	81	الوقود
61	يوسف	73	يَخْطَفُ
116	ييجل	140	يرضة

❖ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً - المطبوعة:

- 1) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003.
- 2) إبراهيم السامرائي، في اللهجات العربية القديمة، دار الحداثة، بيروت، 1994.
- 3) إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1990.
- 4) ابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1989.
- 5) ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت . لبنان، ط3، 1994.
- 6) ابن الأثير محمد الدين، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: ظاهر أحمد الزاوي وعمر الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1963.
- 7) أحمد رضا، معجم متن اللغة "موسوعة لغوية حديثة"، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دط، 1959.
- 8) أحمد محمود عبد السميع، قراءة الكسائي من القراءات العشر المتواترة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.
- 9) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.
- 10) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، 2003.
- 11) إخوان الصفا وخلان الوفا، الرسائل، دار صادر، بيروت . دط، دت.

- (12) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهر الهروي (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 2004.
- معاني القراءات، تحقيق: محمد بن عبد الشعباني، دار الصحابة للتراث، طنطا . القاهرة، 2007.
- (15) الإسترابادي، رفي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، 1975.
- (16) الأسعدي، خليل بن الملا العمري الكردي الشافعي (ت 1259 هـ)، الكافية الكبرى في علم النحو، تحقيق: إلياس قبلان التركي، دار صادر، بيروت، مكتبة الإرشاد استانبول، دط، 2007.
- (17) أبو الأسود الدؤلي، الديوان، تحقيق: أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998.
- (18) الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسن بن مهران (ت 381 هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2004.
- (19) الأعشى، الديوان، شرح وتحقيق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، دط، دت.
- (20) الأفوه الأودي، الديوان، تحقيق: محمد التونجي، دار صادر، بيروت . لبنان، ط1، 1998.
- (21) الألوسي، روح المعاني، دار إحياء التراث، دط، دت.
- (22) امرؤ القيس، الديوان، دار الكتب العلمية، ضبطه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دط، دت.
- (23) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577هـ)، البيان

- في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1980.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، 2003.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1971.
- (26) الأنباري، أبو بكر، شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ط5، دت.
- الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.
- (28) أنخل خانتالت بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، نقل: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. مصر، 2006.
- (29) البخاري، الصحيح، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002.
- (30) براجشتراسر Bergastrasser، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، ط2، 1994.
- (31) بشر بن أبي خازم، الديوان، شرح: مجيد طراد، دار الكتاب العربي - بيروت. لبنان، ط1، 1994.
- (32) ابن بشكوال أبو القاسم، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010.
- (33) البطلوس، أبو محمد عبد الله بن السيد (ت521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996.

- (34) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت516هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط1، 1989.
- (35) البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت440 هـ)، في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردودة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، دط، دت.
- (36) ابن الباذش أبو جعفر بن علي بن أحمد بن خلف الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الأنصاري، الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ.
- (37) بارتيل مالبرج، علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، دط، دت.
- (38) الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب البصري (ت403هـ)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق وتعليق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، دط، دت.
- (39) نكت الانتصار لنقل القرآن، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، القاهرة. مصر، 1971.
- (40) التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت771هـ)، شرح مختصر التصريف العزي في فنّ الصرف، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط8، 1997.
- (41) تمام حسان، الأصول "دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي"، دار الثقافة، الدار البيضاء. المغرب، ط1991.
- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 2001.
- مقالات في اللغة، علام الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
- (44) ابن تيمية (ت768هـ)، مقدّمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، دمشق، ط2، 1972.

- رسالة في الأحرف السبعة، تحقيق: فرغلي سيد عرياوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2008.
- مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد قاسم بمساعدة الله، المكتب التعليمي السعودي، المغرب، مكتبة المعارف، الرباط. المغرب، دط، دت.
- نقض المنطق، تحقيق: محمد بن عبد الرزاق حمزة، سلمان بن عبد الرحمن الصنيع، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة. مصر، ط1، دت.
- (48) جرير، الديوان، دار صادر، بيروت. لبنان، ط2، 2005.
- (49) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، خرّج أحاديثه: فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، 2006.
- شرح متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، شرح: عبد الفتاح القاضي، قصر الكتب، البليدة، دط، دت.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، خدمة: عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار البلاغ، الجزائر، 2003.
- النشر في القراءات العشر، تقديم وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2002.
- (53) ابن جزري، أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، تصحيح: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1995.
- (54) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، التصريف الملوكي، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. لبنان، 2005.
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت. لبنان، 2006.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 2007.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، دط، 1999.
- المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1999.
- (59) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، دط، دت.
- (60) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، البيان والتبيين، شرح: موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 2003.
- (61) جان كانتنو، دروس في علم أصوات العربية، نقله إلى العربية: صالح القرماضي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966
- (62) ابن حزم (ت 465هـ)، التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت . لبنان، ط1، 1900.
- (63) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة . مصر، ط1، 2005.
- (64) حسان بن ثابت، الديوان، شرح: عبد أمهنا، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1994.
- (65) أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998.
- تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، 1986.
- تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد

- معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، دت.
- (68) ابن حامي، كتاب ملاحن القراء، تحقيق: محمد عبد الله بن عمر، دار الفكر، دط، دت.
- (69) ابن الخباز، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2002.
- (70) الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنتره، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1992.
- (71) الخفاجي، ابن سنان، سرّ الفصاحة، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي مصيبح وأولاده، القاهرة، دط، 1969.
- (72) ابن خلدون، عبد الرحمن (ت808هـ)، المقدّمة، دار الفكر، بيروت . لبنان، دط، 2004.
- (73) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دط، دت.
- (74) الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1998.
- (75) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت444هـ)، الإدغام الكبير، تحقيق: عبد الرحمن حسن العارف، عالم كتب، دط، 2003.
- التحديد في صنعة الإتقان والتجويد، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2003.
- جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني و يحي مراد، دار الحديث، مصر، دط، 2006.
- الفتح و الإمالة، تحقيق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت

لبنان، 2002.

- المحكم في نقط المصحف، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق . سوريا، 1960.

- المقنع في رسم المصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دط، دت .

- المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987،

(81) أبو ذؤيب، الديوان، تحقيق و شرح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط1، 2003.

(82) الذهبي، العبر في خبر من ذهب، ضبط: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1987،

(83) روبة، الديوان، اعتنى بتصحيحه و ترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت. دط، دت.

(84) رجب عبد الجواد إبراهيم، علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة، المعارف العربية، القاهرة، ط1، 2004.

(85) ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تحقيق: منصور علي عبد السميع، تقديم: محمد إبراهيم عبادة، دار الفكر العربي، 2008.

(86) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي "مظاهره وعمله وقوانينه"، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1983.

- فصول في فقه اللغة، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987.

(88) الرازي، فخر الدين محمد بن عمرو بن الحسن بن الحسن ابن علي التميمي البكري (ت 604هـ)، التفسير الكبير أو "مفاتيح الغيب"، تحقيق: عماد زكي

البارودي، المكتبة التوقيفية، مصر، دط، دت.

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، دت.
- (90) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، اعتنى به ووضع هواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
- (91) الزجاج، أبو إسحق إبراهيم السري (ت311هـ)، تهذيب معاني القرآن وإعرابه، تهذيب: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ط1، 2006.
- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده سلمي، عالم الكتب، ط1، 1988.
- (95) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 337 هـ)، الإبدال والمعاقبة والنظائر، تحقيق: عز الدين التونخي، دار صادر، بيروت، طبعة منقحة، 1991.
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: زكي المبارك، دار النفائس، بيروت . لبنان، ط6، 1996.
- الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دط، دت.
- (98) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت.
- (99) أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، 1997.
- (100) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت 538هـ) . المفصل في صنعة الإعراب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التاويل، اعتنى به:

- مأمون خليل شيجا، دار المعرفة، بيروت . لبنان، ط3، 2009.
- (102) أبو زهرة، زهرة التقاسير، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، دط، دت.
- (103) زهير بن أبي سلمى، الديوان، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفى، بيروت . لبنان، ط2، 2005.
- (104) أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1981.
- (105) السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العبدى، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 2006.
- (106) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت . لبنان، دط، دت.
- (107) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (ت 244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، دت.
- (108) سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة: ياسر الملاح، مراجعة: محمد محمود غاني، النادي الأدبي الثقافي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1983..
- (109) سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط1، دت.
- (110) السمين الحلبي، احمد بن يوسف (ت756هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت.
- عمدة الحقاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
- (112) سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999.
- (113) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (ت

- 458هـ)، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دط، دت.
- (114) السيرافي (ت 368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي و
علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 2008.
- (115) - ما ذكره الكوفيون من الإدغام، تحقيق: صبيح التميمي، دار الشهاب،
الجزائر، دط، دت.
- (116) السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: محمد
أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 2003.
- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دط،
دت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد
المولى، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، 2004.
- (119) ابن شريح، أبو عبد الله محمد (ت 476هـ)، الكافي في القراءات السبع، تحقيق
وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا-القاهرة، دط،
دت.
- (120) شريف استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني
معاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005.
- (121) الشعراء الهذليين، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين، محمود أبو الوفاء،
دار الكتب المصرية، دط، 1965.
- (122) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبد الله
بوزيد، دار عالم الفوائد، جدة، دط، دت.
- (123) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر (ت 548 هـ)، الملل
والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن قاعور، دار المعرفة، بيروت .
لبنان، 1997.

- 124) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة . مصر، دت.
- 125) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت125هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مراجعة، يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط4، 2007.
- 126) الشاطبي، أبو اسحق ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات، ضبط: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، دت.
- 127) صبري الأشوح، إعجاز القراءات القرآنية "دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، مكتبة وهبة القاهرة، ط1، 1998.
- 128) صلاح الدين حسن، المدخل إلى علم الأصوات "دراسة مقارنة"، دار الاتحاد العربي، دط، دت.
- 129) الضبي أحمد بن يحيى بن احمد بن عميرة (899هـ)، بغية الملتمس، دار الكتاب العربي القاهرة، دط، 1967.
- 130) الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، دط، دت.
- 131) ابن الطحان، عبد العزيز الاشيلي السماتي المقرئ (ت 561 هـ)، شرح كتاب الإنباء في تجويد القرآن، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2009.
- 132) طرفة بن العبد، الديوان، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- 133) طلال علامة، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.
- 134) - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرماذي، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992.

(135) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 2004.

(136) الطاهر ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت

. لبنان، ط1، دت.

(137) عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار

الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 2006.

(138) عبد الجليل مرتاض، بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، مؤسسة

الأشراف، بيروت . لبنان، 1988.

- في مناهج البحث اللغوي، دار القصبية، حيدرة . الجزائر، 2003.

(140) ابن عبد ربّه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، شرح: أحمد

أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان،

دط، دت.

(141) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر،

الجزائر، 2007.

(142) عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي "أبو عمرو

العلاء"، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة،

دط، دت.

- المنهج الصوتي للبنية العربية " رؤية جديدة في الصرف العربي"، مؤسسة

الرسالة، سوريا، 1980.

(145) عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر،

دمشق، 1998.

(146) عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط1993، 2.

147) عبد الغفار وحامد هلال، تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات

الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007،

148) عبد الفتاح القاضي، تاريخ القراء العشرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1،

2002.

- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت-

لبنان، دط، 1981.

150) عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار صفاء عمان، الأردن،

2005.

- علم الصرف الصوتي، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، ط1،

1998.

152) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، فراءة وتعليق: محمود محمد شاكر،

مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989.

153) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين، القاهرة، دط، دت.

154) عبد الله شريط، تاريخ الثقافة والأدب في المشرق والمغرب، المؤسسة الوطنية

للكتاب، الجزائر ط3، 1983.

155) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا

الإعلال في العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2007.

156) عبد المجيد عبد السلام المحتسب، اتجاهات التفسير في العصر الراهن،

مكتبة النهضة الإسلامية، عمان- الأردن، ط3، 1982.

157) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت .

لبنان، 1979.

158) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، تحقيق: محمد حسين محمد

- محمد شرف، عبد السلام هارون، المطابع الأميرية، 1984.
- (159) أبو عبيد الهروي أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الشافعي (ت412هـ)، كتاب الغريبين: غربي القرآن والحديث، تحقيق: محمود محمد الطناجي، القاهرة، دط، 1970.
- (160) ابن عباس، اللغات في القرآن، تحقيق توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة القاهرة، 1995.
- (161) ابن عربي، الفتوحات المكية، تحقيق: عثمان يحيى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد الدراسات لعليا في السوربون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.
- المبادي والغايات في معاني الحروف والآيات، ويلييه: "العقد المنظوم في تحوية الحروف من الخواص والعلوم"، تحقيق: سعيد عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 2006.
- (163) العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- (164) العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، دار الجيل، بيروت. لبنان، ط2، دت.
- (165) ابن عصفور (ت699هـ)، شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، تحقيق: صاحب أبو جناح، دط، 1982.
- المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبوري، 1971.
- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط8، 1994.
- (168) ابن عطية، الفهرس، تحقيق: محمد أبو الأجنان محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983.
- (169) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق وتعليق:

- الرحالة الفاروق، السيج عبدالعال السيد إبراهيم، عبد الله ابن إبراهيم الأنصاري، محمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط2، 2007.
- (170) العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.
- (171) علقمة بن عبدة، الديوان، شرح و تعليق: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت. لبنان، ط1، 1996.
- (172) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط1، 1981.
- (173) - الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المامون للتراث، دمشق، ط، 1991.
- (174) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- (175) علي بن أحمد صبره (ت 1367 هـ)، العقد الفريد في فن التجويد، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- (176) عمير بن شبيب الثعلبي، ديوان القطامي، دراسة وتحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 2001.
- (177) العيني، بدر الدين محمود أحمد (855هـ)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، 2007.
- (178) ابن عادل الدمشقي، أبو عمر بن علي (880هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998.

(179) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتتوير، مؤسسة التاريخ، بيروت. لبنان، ط1، دت.

(180) الغزالي، أبو حامد الغزالي (ت 505 هـ)، جواهر القرآن، تحقيق: محمد رشيد رضا الفيّاتي، دار إحياء العلوم، بيروت. لبنان، 1986.

(181) غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية "دراسة في أصوات المد"، منشورات وزارة الثقافة، العراق، 1984.

(182) الفخراني أبو السعود. البحث اللغوي عند إخوان الصفا، مطبعة الأصالة، مصر، ط1، 1991.

(183) ابن فرحون المالكي (799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، محمد الأحمدى أبو النور، مطبعة المدينة، والسلام، 1972.

(184) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت 207 هـ)، معاني القرآن، تقديم وتعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

(185) فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، منهج المدرسة الأندلسية في التفسير "صفاته وخصائصه"، مكتبة التوبة، ط1، 1997.

(186) فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004.

(187) الفارابي، أبو نصر (ت 339 هـ)،، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت. لبنان، 1970.

(188) ابن فارس، الحسن بن زكريا، الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 2007.

(189) فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، شركة العائط لصناعة الكتاب، ط2، 2006.

190) ابن قتيبة الدينوري، أدب الكتائب، اعتنى به: درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، دط، 2004.

191) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محي الدين الأصغر، المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسسة الإشراف الدوحة، ط2، 1999.

- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، نكتبة دار التراث، القاهرة، طبعة جديدة منقحة، 2006.

- عيون الأخبار، تحقيق: محمد الإسكندري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، 2002.

193) قدامة ابن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، د ط، دت.

194) القرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد الأنصاري المغربي (ت 461 هـ)، الموضح في التجويد، ضبط: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 2006.

195) القرطبي، عبد الله بن محمد بن أحمد أبو بكر، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط1، 2006.

196) القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، دط، دت.

197) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (-624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، دط، دت.

198) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: سيد عمران، عامر صلاح، دار الحديث، القاهرة، 2002.

199) القالي البغدادي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، الأمالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1975.

200) كثير عزة، الديوان، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت . لبنان، 1971.

201) الكسائي، معاني القرآن، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، طبعة 1998م.

202) الكلبي، ابن جزي أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي الشهيد (ت 488 هـ)، المختصر البارع في قراءة نافع، تحقيق: محمد الطبراني، مراجعة: توفيق بن أحمد العبقرى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2003.

203) كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000.
- فن الكلام، دار غريب، القاهرة.

205) ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد، تلقيب القوافي و تلقيب حركاتها، تقديم وتحقيق: محمد إبراهيم البناء، المكتبة الملكية، دار ابن حزم، السعودية، ط1، 2006.

206) لبيد بن ربيعة، الديوان، دار صادر، بيروت، دط، دت.

207) المبرد أبو العباس، (ت285هـ)، الكامل في اللغة و الأدب، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1993.
- المقتضب، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1999.

209) المتلمس الضبي، الديوان، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة والنشر، دط، 1970.

210) أبو مجاهد عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، تفسير سورة الإخلاص، مكتبة الدار، المدينة المنورة، دط، دت.

(211) محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1985.

(212) محمد حسن الذهبي، محمد حسن الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، دط، دت.

(213) محمد حسن الذهبي، علم التفسير، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

- التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، دط، دت

- علم التفسير، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

(216) محمد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

(217) محمد صالح الضالع، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، مثير الإسكندرية، دط، دت.

(218) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، دط، دت.

(219) محمد عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، موسوعة فلسفية شاملة، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 2000.

(220) محمد عبد المنعم خفاجة، قصة الأدب في الأندلس، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، دط، 1962.

(221) محمد عطية الأباشي، الآداب السامية مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وعروقها وأسرار جمالها، ط2، 1984.

(222) محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982.

(223) محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، مجمع البحوث الإسلامية الأزهر، دط، 1970.

(224) محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة
الموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض . المملكة العربية
السعودية، ط1، دت.

(225) محمود السعران، علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"، دار النهضة، بيروت .
لبنان، دط، دت.

(226) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية "مدخل تاريخي مقارنة في ضوء
التراث واللغات السامية"، مكتبة غريب، الفجالة . القاهرة، دط، دت.

(227) محي الدين شيخ زاده، حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي
البيضاوي، ضبط: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت .
لبنان، ط1، 1999.

(228) محي الدين صبري الكردي، جامع البدائع، حقوق الطبع محفوظة للناسر،
ط1، 1921.

(229) المرزباني أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (384هـ)، معجم الشعراء،
تحقيق: فاروق سليم، دار صادر، بيروت، ط1، 2005.

(230) مروان نور الدين سوار، روائع البيان في تفسير مفردات القرآن الكريم، مذيلا
ب: تناسق الدرر في تناسق السور للسيوطي، مركز الأوقاف، دمشق، دط، دت.

(231) مزاحم العقيلي، الديوان، تحقيق: نوري حمودي القيسي، حاتم صالح الصامن،
دط، دت.

(232) مسلم، ابن صحاح أبو الحسن النيسابوري، الصحيح، تحقيق: نظر بن محمد
الفاريابي أبو قتيبة، طار طيبة، 2006.

(233) مساعد بن سليمان ناصر الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن
الجوزي، دط، دت.

(234) مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تصحيح محمد

- شرف الدين، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، دط، دت.
- (235) مصطفى صادق الرافعي، اعجاز القرآن و البلاغة النبوية، مراجعة: زياد حمدان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 2004.
- (236) مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، أربد . الأردن، ط1، 2003.
- (237) المعري، أبو العلاء (ت 449هـ)، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، القاهرة . مصر، ط2، 1984.
- رسالة الغفران، وضع حواشيه، علي حسين فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2001.
- شرح اللزوميات، تحقيق: سيدة حامد، و منير المدني، و زينب القوصي، وفاء الأعصر، مراجعة حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.
- (240) المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسن عباس، دارصادر، بيروت . لبنان، دط، 1968.
- (241) مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، دط، دت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، دار الحديث، القاهرة، 2007.
- (243) مكي الصقلي (ت 501)، تثقيف اللسان وتنقيح الجنان، تحقيق، عبد العزيز مطر، القاهرة، 2004.
- (244) ابن منظور المصري(ت711هـ)، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د ط، دت.
- (245) مهدي المخزومي، عبقرى من البصرة، دار الرائد العربي، بيروت . لبنان،

ط2، 1986.

(246) ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث: مبادئها وأعلامها، بيروت. لبنان، 1980.

(247) ابن مالك، جمال الدين الأندلسي (ت672هـ)، سبك المنظوم وفك المختوم، تحقيق وتعليق: عدنان محمد سلمان، فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2004.

(248) مالك متمع ابنا نويرة، الديوان، تأليف: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، دط، 1968.

(249) النباهي المالقي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن، تأريخ قضاة الأندلس، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1983.

(250) نجلاء محمد عمران و زين كامل الخويصي، مختارات صوتية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2007.

(251) النحاس، أبو جعفر (ت338هـ)، القطع والانتفاف، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2002.

(252) معاني القرآن، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2004.

(253) ابن النديم، الفهرست، شرح: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1996.

(254) النابغة الذبياني، الديوان، تقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

(255) أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ضبط: أحمد عبد السلام، تخريج: أبو هاجر، دط، دت.

(256) محمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1،

.1988

(257) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (468هـ)، الوسيط في تفسير القرآن
المجيد، تحقيق أحمد بن عبد الغني الجمل وجماعة، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط1، 1994

(258) الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه (ت 740هـ)، الكنز في
القراءات العشر، تحقيق: ناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،

ط1، 1998.

(259) وليد العناني، اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها،
الجوهرية، دط، دت،

(260) ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين (ت 643 هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب،
بيروت، لبنان، ومكتبة المنتهى، القاهرة، مصر، دت.

(261) ياقوت الحموي، معجم الأدياء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب
الإسلامي، ط1، 1993.

ثانيا . الرسائل الجامعية:

(262) أنجب غلام نبي بن غلام محمد، الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات
القرآنية واللهجات العربية، رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة
العربية، المملكة العربية السعودية، 1989

(263) سميرة رفاص، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، رسالة
تقدمت بها الطالبة لنيل شهادة الدكتوراه في الصوتيات، جامعة سيدي
بلعباس، 2007، 2008.

(264) فتيحة باريك، الجوانب اللغوية في رسائل ابن حزم الأندلسي، مذكرة تقدمت
بها الطالبة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، تلمسان . الجزائر،
2008 . 2009.

265) فرح ديدوح، الصوائت العربية بين النحاة والفلاسفة، رسالة تقدمت بها الطالبة

لنيل شهادة الماجستير في الصوتيات، جامعة تلمسان - الجزائر، 2010،

266) فيصل بن جميل بن حسن غزاوي، منهج الإمام ابن عطية الأندلس في

عرض القراءات وأثر ذلك في تفسيره، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه في أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية

السعودية

267) مولاي عبد الحفيظ طالبي، الإبدال في اللغة العربية، رسالة تقدم بها الطالب

لنيل شهادة الماجستير في اللغة، حلب، 1990

ثالثا . الدوريات:

268) إبراهيم العريض، العربية قبل سيبويه وبعده، مجلة اللسان العربي، مجلة

دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب، الرباط، 1975، المجلد

12، الجزء 1

269) أسكندر نايف، ابن سينا و الموسيقى، ترجمة: نايف أبو كرم، مجلة التراث

العربي، مجلة فصلية صدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق . سوريا،

1984، العددان/ 15 - 16.

270) عبد الفتاح المصري، الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية

العربية والمعاصرة، مجلة التراث العربي، منشورات اتحاد لكتاب العرب،

دمشق، سوريا، العدد: 13.

271) لطيفة عبو، اللحن الجلي والخفي في علم التجويد، مجلة الأثر: مجلة

جامعية محكمة، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 8ماي، 2002.

272) محمد بلقاسم، الدرس الصوتي في سر صناعة الإعراب لابن جني، مجلة

الأثر، مجلة دورية أكاديمية تصدر عن كلية الآداب و العلوم الانسانية

جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: 4، ماي 2005.

273) مولاي عبد الحفيظ طالبي، تعاقب في اللهجات العربية القديمة، مجلة كلية الآداب، تلمسان، العدد1، 2000.

الصفحة	الموضوع
أ - هـ	مقدمة
9 - 1	تمهيد: علاقة علم التفسير بعلوم اللغة
68 - 10	الفصل الأول ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس
11	أولاً: بوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس
12	1/ عند علماء المشرق.
33	2/ عند علماء الأندلس:
42	ثانياً: ابن عطية والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز
42	1/ ابن عطية شخصيته ومكانته العلمية
43	أ . ميلاده ونشأته
43	ب . ثقافته وعلمه
45	ج . مصادره
47	2/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: التعريف والمضمون
47	أ . التعريف بالكتاب.
49	ب . زمن تأليف التفسير.
50	ج . القيمة العلمية للتفسير.
52	د . منهج ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.
55	1 . الحرص على ضبط الألفاظ.
57	2 . الحرص على تحرير معنى اللفظ في اللغة:
58	3 . كثرة الاستشهاد.
60	4 . الاستشهاد بكلام اللغويين
62	5 . عنايته بالقراءات القرآنية.
64	6 . عنايته باللهجات.

66	7 . الترجيح باللغة
190 - 69	الفصل الثاني الدراسة الصوتية للمصوتات
70	أولاً: الدراسة الأصواتية للمصوتات.
70	1/ كمية المصوتات.
71	2/ المصوتات خفة وثقلا .
74	ثانياً: الدراسة الوظيفية للمصوتات.
74	1/ التناوب بين المصوتات.
75	أ- بين الفتح والكسر
80	ب- بين الفتح والضم
84	ج- التناوب بين الكسر والضم
92	2/ الإسكان
105	3/ المماثلة بين المصوتات.
105	أ . الإتياع.
110	ب . كسر حرف المضارعة .
116	ج . تحريك الصوت الحلقى بالفتحة.
118	4/ الإمالة.
133	5/ المدّ والقصر في المصوتات.
134	أ- مدّ المصوتات
140	ب- قصر المصوتات
143	. الاختلاس .
152	. الإشمام .
150	6/ مصوت التخلص من التقاء الساكنين .
165	7/ الوقف.

191 - 287	<p>الفصل الثالث</p> <p>الدراسة الصوتية للصوامت</p>
196	أولاً: الإعلال.
205	ثانياً: تحقيق الهمزة وتسهيلها.
214	ثالثاً: الإبدال.
215	1. إبدال الميم من الباء
217	2. إبدال ث من الفاء
219	3. إبدال التاء من الدال
219	4. إبدال الصاد من السين
224	5. إبدال النون من اللام
225	6. إبدال العين من الحاء
227	7. إبدال الهاء من التاء
229	8. إبدال الهمزة من الواو
230	9. إبدال الواو من الألف:
231	10. إبدال الياء من الألف:
233	رابعاً: الإدغام.
241	1. إدغام الفاء في الباء
243	2. إدغام التاء في التاء
244	3. إدغام التاء في الدال:
246	4. إدغام التاء في الطاء
247	5. إدغام التاء في الصاد
249	6. إدغام التاء في السين
250	7- إدغام التاء في الزاي
250	8. إدغام التاء في التاء
251	9. إدغام التاء في الذال
251	10. إدغام التاء في الشين

251	11. إدغام الدال في التاء
252	12. إدغام الدال في الصاد
253	13. إدغام الضاد في الطاء
253	14. إدغام الراء في اللام
254	15. إدغام اللام في الثاء
255	16. إدغام اللام في التاء
256	17. إدغام النون في الواو
256	18. إدغام القاف في الكاف
258	خامسا: أهمية الأصوات في بنية الكلمة .
270	سادسا: تناول ابن عطية للأصوات في ميزان الدرر الصوتي الحديث
270	1/ المنهج
279	2/ المعالجة
281	3/ المصطلحات
289	خاتمة
292	فهرست المذكرة
293	أولا: فهرست الآيات القرآنية.
305	ثانيا: فهرست الأحاديث النبوية الشريفة.
306	ثالثا: فهرست الأشعار
309	رابعا: فهرست اللغة
312	خامسا: فهرست المصادر والمراجع
338	سادسا: فهرست الموضوعات

المستخلص:

يتناول هذا الموضوع الدرس الصوتي عند المفسرين في القرن السادس الهجري "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية أنموذجاً"، محاولة مآ تتبّع جهود ابن عطية في الميدان الصوتي، ومحاولة الكشف عن منهجه كمفسر للقرآن الكريم في توظيف المعارف الصوتية، وكذا تحديد ضوابط التعامل مع هذه الظواهر في تفسير القرآن الكريم.

.الكلمات المفتاحية: المفسرون، القراءات القرآنية، الظواهر الصوتية، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

Résumé

Ce sujet traite de leçon de voix chez les commentateurs du 6ème siècle hégire "l'éditeur bref dans l'explication du livre modèle d'Ibn Atiya", une tentative de notre part de suivre les efforts d'Ibn Atiya dans le domaine acoustique, et essayer de détecter son approche interprète du Saint Coran dans l'emploi des connaissances acoustiques, en plus de déterminer les contrôles des comportements face à ces phénomènes dans l'interprétation du saint Coran.

Mots clés: les commentateurs– lectures coraniques– phénomènes acoustiques– Ibn Atiya– éditeur bref explication dans le saint Coran.

Summary

This research turns around the phonetic aspect of interpreters during the sixth century of the islamic calendar, taking "al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz" of Ibn Atiyah as an example; attempting to highlight the efforts of Ibn Atiyah in the phonetic field, and to unveil his approach in applying the phonetic knowledge as an interpreter of the holy Quran. Additionally, it aims at specifying the way in which these phenomena should be dealt with when interpreting the holy Quran.

Key words: Interpreters, Quranic Recitations, Phonetic phenomena, Ibn Atiyah, al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz.

نشأ الدرس الصوتي عند العرب نشأة أصيلة؛ لأنّ الدافع الأساس للعناية به هو الحفاظ على القرآن الكريم وفهم ألفاظه، وهذا ما دفع علماء اللغة إلى تأمل أصوات اللغة ودراستها دراسة علمية تعتمد الملاحظة والاستقراء، فكان القرآن الكريم المادّة اللغوية الأكثر دقةً لمثل هذه الدراسات، كيف لا وهو الخطاب الإلهي الذي نزل على النبي محمد ﷺ بلسان العرب ولغته لتيسير فهمه؛ لذلك كان علم تفسير كلام الله من أشرف العلوم، فقد قال محمد ﷺ: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه »، ومن أجل تحقيق ذلك استثمر علم التفسير كثيرا من العلوم التي انتشرت بانتشار التدوين، فقد شغل علماء المسلمين في كيفية تفسير القرآن الكريم وما ينبغي للمفسّر أن يعتمد في تفسير ألفاظه وتراكيبه ومعانيه وصور دلالاته، وقد نبّهوا في مقدّمات تفاسيرهم على العدّة التي ينبغي للمفسّر أن يتسلّح بها وكانت اللغة من بين هذه العدّة.

وانطلاقا من هذا المعطى، يهمنّا كثيرا الوقوف على الجهود التي بذلها ابن عطية في المجال الصوتي، فعلم التفسير من أهمّ العلوم التي انصرفت إلى النظر في معاني ألفاظ القرآن ودلالاتها، وشرحها استنادا إلى المعارف اللغوية وما يتعلّق بها، ومن التتفاسير التي بسطت القضايا اللغوية في مجال تفسير القرآن الكريم والوصول إلى معانيه: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لابن عطية (ت543هـ)؛ الذي أجمع أهل العلم على أنّه غاية في الصحة والدقّة والتحرير، وعليه ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا: "الدرس الصوتي

عند المفسرين في القرن السادس الهجري المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية أنموذجاً؛ محاولين سبر جهود ابن عطية في مادة محدّدة وواضحة؛ هي تفسيره.

ولا نُنكر أنّ ما شجّعنا أكثر على تناول هذا الموضوع الأستاذ المشرف؛ لعلمه بأهمية وفائدة الدراسات التي تصبّ في هذا الموضوع، فتوظيف المعلومات الصوتية في كتب التفسير لم يحظ بدراسة منفصلة تستقرئ جوانبه والجهود التي بُذلت من قبل المفسرين في التأسيس له، ومناهجهم في ذلك بطريقة وصفية تحليلية.

وهذا لا يُنكر وجود دراسات سابقة تستحقّ الذكر؛ تناولت جوانب أخرى من الدراسة الصوتية عند المفسرين، نذكر منها: "الظواهر الصوتية في كتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز في ضوء علم اللغة الحديث" لعبد القادر سيلا، إضافة إلى "الدرس النحوي في تفسير ابن عطية" لعبد الحسين خليل مليطان.

ومن المفيد أن نذكر أنّه حين اخترنا هذا الموضوع لم يكن يدفعنا إلّا الموضوع نفسه، ولم يكن نصب أعيننا غاية بذاتها نتوخّاها ونرمي إلى إقامة الدليل عليها غير الغاية المجردة التي سينتهي إليها البحث الموضوعي وحده، فقد لاحظنا كثرة الظواهر الصوتية في التفسير فأردنا تتبّعها؛ لأنّها شكّلت ظاهرة لا يمكن إغفالها.

إضافة إلى رغبتنا في الكشف عن منهج ابن عطية في توظيف المعارف الصوتية وأثرها في التفسير، ومعرفة ضوابط التعامل مع هذه المادة في تفسير القرآن الكريم، مما جعل الإشكال في هذه الدراسة يأخذ الصياغة التالية: ما هو منهج ابن عطية في عرض المادة الصوتية؟ وهل ترقى جهوده في هذا الميدان إلى أن تؤسس درسا صوتيا مستقلا له منهجه ومصطلحاته الخاصة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن نعرضه في تمهيد وثلاثة فصول، استهلناه بمقدمة وذيّلناه بخاتمة.

تناول التمهيد: علاقة علم التفسير بعلم اللغة، حاولنا من خلاله أن نبين كيف تخدم اللغة بصفة عامة علم التفسير، إضافة إلى عرض رأي العلماء في ذلك، فقد أشار العلماء المفسرون في مقدّمات تقاسيرهم إلى العدة والعلوم التي ينبغي على المفسر أن يمتلكها، نحو: القراءات والأحكام والنسخ، والحديث والقصص، والتصوّف وأصول الدين وأصول الفقه، واللغة والنحو والبيان؛ إذ لا يُمكن تفسير كلام المولى عزّ وجلّ باعتماد أصول الفقه فقط، أو علوم اللغة لوحدها؛ وإنّما يتمّ ذلك بعلوم كثيرة يكمل بعضها بعض، فقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب؛ لذا وجب تفسيره باللغة التي نزل بها، فمعرفة اللغة وعلومها شرط أساس لكلّ طالب علم؛ لأنّ اللغة هي الوسيلة الفضلى للتبحّر في مختلف العلوم، وبسبب هذه

العلاقة التي تجمع علم التفسير بسائر العلوم، جعله ابن عطية (ت542هـ) العلم الذي استنفذ فيه كل معارفه.

وأفردنا الفصل الأول للحديث عن ابن عطية وبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس، خصصنا المبحث الأول منه لبوادر الدرس الصوتي عند علماء المشرق والأندلس؛ بدأناه بتتبع أصول ونشأة علم الأصوات عند المشاركة بداية بأبي الأسود الدؤلي، فقد كان اللحن في القرآن الكريم حافزا لأبي الأسود الدؤلي (ت 67 هـ) مع أمثاله على وضع حلّ يجنب القارئ الوقوع في مثل هذا الخطأ؛ الذي يُغيّر معنى الآيات الكريّمات، والذي يؤدي في مواضع كثيرة إلى تغيير حكمه تعالى، فالخطّ العربي الذي كُتب به مصحف عثمان رضي الله عنه لا يعرف النقط ولا الشكل، ولهذا لم يكن هذا الخطّ بمأمن من التصحيف والتحريف.

والدراسة الصوتية التي أثرت عن سيبويه ومن تأخّر عنه وافقت إلى حدّ قريب ما أقرّه علم الأصوات الحديث، فقد تمكّن اللغويون القدامى من تقديم دراسة علمية للأصوات العربية، أقرّ علم الأصوات الحديث كثيرا من جوانبها؛ رغم الفرق الهائل في أدوات البحث؛ حيث اعتمد القدامى الملاحظة والاستقراء فقط.

ولعلّ بداية النحو واللغة في الأندلس كانت على يد جودي بن عثمان (ت198هـ)، حيث كان هذا الأخير أوّل من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس، فقد بزغ نجم الدراسات

اللغوية في الأندلس في القرن الرابع الهجري، نتيجة التطور الذي أخذ فيه منذ نشأته، وثمة عوامل كثيرة جعلت النحو واللغة بصفة عامّة تأخذ مكانها بين العلوم الكثيرة التي عرفتھا الأندلس، فتمثّل أهم عامل في ثقافة الحكّام وحبّهم للعلم؛ إضافة إلى بناء المراكز الثقافية استمرّت الحركة العلميّة اللغوية في الأندلس نحو مسيرتها إلى أن ظهر علماء أجلاء، نذكر منهم: ابن حزم (ت465هـ)، وقد بلغت العناية بالنحو العربي أوجها في عهد ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)؛ الذي كان عارفا بعلوم اللغة، ومؤلفاته تشهد على ذلك، ومن ناحية الأندلس: ابن الطراوة (ت528هـ) كان نحوياً ماهراً، أدبياً بارعاً، سمع عن الأعم الشنتمري (ت476هـ) كتاب سيبويه، إضافة إلى شيخ المقرئين: ابن شريح (ت539هـ)؛ وقد أخذت الدراسة الصوتية حقّها من البحث والدراسة في نهاية القرن السادس الهجري على يد ابن رشد (ت595هـ)، فقد اهتمّ علماء الأندلس بالقراءات وعلم التجويد لارتباطه بالقرآن الكريم فألّفوا فيه التآليف الكثيرة، نذكر منهم: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)؛ الذي كان عالماً في النحو وفي القراءات وعلومها، لقد كان هدف هؤلاء العلماء وغيرهم ممّن لم نذكرهم وضع أسس قراءة القرآن الكريم وقواعد تلاوته، وهو ما يضمّه علم القراءات وعلم التجويد.

أمّا المبحث الثاني فكان لابن عطية والمحرم الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تناولنا فيه التعريف بابن عطية من حيث شخصيته وثقافته العلميّة، والمصادر التي كوّنّت

شخصيته العلميّة؛ والتي اعتمدها في تفسيره، والمصادر التي أخذ منها ابن عطية، وهو يؤلف المحرّر الوجيز كثيرة جدًا ومتنوعة بتنوّع ثقافته العامّة، فلا غرابة أن يُطلق عليه تسمية الفقيه التي كانت أسمى الألقاب، فابن عطية كان عالما محيطا بجملّة من العلوم والمعارف نتيجة البيئة التي نشأ فيها؛ حيث نشأ وترعرع في بيت علم وفضل، كما تطرّقنا إلى الحديث عن كتاب المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، فعرفناه وبينّا زمن تأليفه، مُشيدين بالقيمة العلميّة لهذا التفسير استنادا إلى ما ذكره العلماء وما قيل حوله. فهذا التفسير يُعدّ من أحسن التفاسير التي أُلّفَت في القرن السادس الهجري؛ حيث خالف فيه صاحبه منهج المفسّرين الذين تقدّموه، وأثر به فيمن جاء بعده. ، فالمنهج الذي اعتمده في تأسيس تفسيره يُنمّ بشكل واضح عن الثقافة الواسعة والشاملة له، والمصادر التي اغترف منها خير دليل على ذلك، فقد كانت متنوّعة بتنوّع معارفه والعلوم التي جمعها، وهذا ما انعكس في تفسيره: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ الذي استند فيه إلى قواعد ومبادئ قائمة على الدقة والاستقصاء.

وقد ختمنا هذا الفصل بالحديث عن منهج ابن عطية في التفسير، وذلك من خلال ذكر طريقته في تفسير مفردات القرآن الكريم ومنهجه في الاستشهاد، حيث وجدناه ينوّع في

استشاداته، إذ يستشهد بالقرآن الكريم؛ والحديث النبوي الشريف إضافة إلى الشعر العربي القديم.

أمّا الفصل الثاني فوسمناه: الدراسة الصوتية للمصوّتات، استهّليناه بالحديث عن الإشارات التي أوردها ابن عطية في متن تفسيره؛ والتي تتعلّق بالجانب الأصواتي للمصوّتات، بعد ذلك قسّمناه إلى سبعة مباحث؛ تناولنا فيها مختلف الظواهر الصوتية التي توفّر عليها المحرّر الوجيز من التناوب بين المصوّتات؛ فقد تطرّقنا في هذا المبحث إلى الحديث عن اختلاف اللهجات العربية في المناوبة بين المصوّتات الثلاثة، والذي كان الداعي إليه بالدرجة الأولى: طلب الخفّة، وأردفنا هذا المبحث بالحديث عن التناوب بين المصوّتات والسكون، ، إضافة إلى المماثلة بين المصوّتات؛ التي أخذت أشكالاً كثيرة تمثّلت في ظواهر تتعلّق بالضبط الحركي، نحو تحريك الصوت الحلقّي بالفتحة، فقد تبين معنا أنّ الصوت الحلقّي يؤثر مصوّت الفتحة؛ ذلك أنّ وضع اللسان مع كلا الصوتين يستوي في قاع الفم كما في وضع الراحة. ومن مظاهر التغيّر الحركي: كسر حرف المضارعة؛ وهو ما يُعرف بتلثة بهراء، إضافة إلى حديثنا عن ظاهرة الاتباع، ونقصد بها إتباع المصوّت لمصوّت آخر عادة ما يكون بعده، كذلك تطرّقنا إلى الحديث عن الإمالة، إضافة إلى المدّ والقصر في المصوّتات، وختمنا هذا الفصل بالحديث عن الوقف واختلاف القراء فيه.

في حين خصّصنا الفصل الثالث للدراسة الصوتية للصوامت، قسّمناه إلى ستّة مباحث حسب ما توفّر من مادّة في المحرر الوجيز، فجعلنا المبحث الأوّل لظاهرة الإعلال؛ حاولنا أن نبين فيه كيف استثمر ابن عطية المعلومات الصوتية في تفسير الظواهر الصرفية، والثاني تحدّثنا فيه عن تحقيق الهمز وتسهيله وعن الداعي إليه؛ ناسبين إياه إلى قبائله المعينة، أمّا المبحث الثالث فكان للإبدال؛ ذكرنا فيه الإبدال الحاصل بين مجموعة من الأصوات التي تجمعها قرابة مخرجية، وتطرّقنا أيضا إلى الإدغام، وبعدها انتقلنا إلى الحديث عن اهتمام ابن عطية بالدلالة الصوتية؛ وذلك من خلال اختلاف القراءات القرآنية. وختمنا الفصل بالحديث عن الدراسة الصوتية عند ابن عطية في ميزان الدرس اللساني الحديث؛ تحدّثنا في هذا المبحث عن طبيعة منهجه والطريقة التي عالج بها الأصوات، مبينين في الآن نفسه موقف الدارسين المحدثين، ومركّزين على نقد المصطلحات التي اعتمدها ابن عطية مقارنة بما هو معتمد في الدراسات اللسانية الحديثة؛ بما أنّ مفتاح كلّ علم مصطلحاته.

أما الخاتمة فكانت حوصلة لأهمّ النتائج المتوصّل إليها في هذا البحث.

وجاءت فصول المذكّرة مندرجة في المنهج الوصفي والتحليلي معًا؛ بخاصة أثناء عرض المادّة الصوتية التي استقرّأناها من التفسير، مع اللجوء إلى المنهج التاريخي في بعض المسائل التي تطلّبت ذلك؛ بخاصة ما تعلق بعرض آراء العلماء في مسألة أو ظاهرة

معينة وتتبع الظواهر اللفظية، وتجلّى في الرسالة المنهج المقارن؛ حيث وازنا بين دراسة ابن عطية وما أقره الدرس اللساني الحديث؛ فكان التحليل أداتنا في ذلك أيضا.

وقد اعتمدنا في هذا البحث جملة من المصادر والمراجع تراوحت بين القديم والحديث اختصت باللغة والقراءات القرآنية إضافة إلى المعاجم.

فيما يخص النحو، اعتمدنا: الكتاب لسبويه والمقتضب للمبرد، ومؤلفات ابن جنّي، نذكر منها: سر صناعة الإعراب والخصائص، وقد كانت غنية بالمادة الصوتية خاصة ما تعلّق منها بالدراسة الوظيفية.

وفي صنف القراءات والتفسير عدنا إلى مكي بن أبي طالب في مؤلفه: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، وعدنا أيضا إلى الحجّة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، كما اعتمدنا كتاب ابن جنّي: المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، مع حجّة القراءات لأبي زرعة. ومن التفاسير، اعتمدنا: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ وهو محلّ الدراسة إضافة إلى الدرّ المصون للسمن الحلبي والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي بحيث نقل لنا هذان المؤلفان كثيرا من آراء ابن عطية في بعض المسائل المتعلقة بتوجيه القراءات.

وأفدنا في المعاجم من تهذيب اللغة للأزهري ولسان العرب لابن منظور، إضافة إلى معجم الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس.

وقد أفضى بنا البحث في هذا الموضوع إلى جملة من النتائج نجملها في الآتي:

1/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تفسير غنيّ بالمادة الصوتية؛ نظرا لاعتماد ابن عطية اللغة في تفسير مفردات القرآن الكريم وتوجيه كثير من القراءات القرآنية التي يظهر أن لا بُد لها في العربية.

2/ درس ابن عطية الأصوات بقسميها: الأصوات والوظيفي ؛ إلا أنّ الدراسة الأصواتية كانت قليلة جدا مقارنة بالدراسة الوظيفية؛ وهذا لا يعني أبداً أنه لم يولِ ذلك الجانب عناية واهتماماً؛ وإنما السبب في ذلك أنّ علم الأصوات في زمن ابن عطية لم يكن في مرحلة النشأة والتكوين، بل كان قد استقلّ كعلم خاص، وانتقل إلى مرحلة التلقي والإضافة، أضف إلى ذلك أنّ غاية ابن عطية لم تكن دراسة الأصوات وإنّما تفسير القرآن الكريم باعتماد اللغة في كافة مستوياتها.

3/ كما استثمر ابن عطية الدراسة الصوتية في تفسير كثير من القضايا الصرفصوتية، نحو الإعلال والإبدال، فكما تقدم معنا؛ لولا معرفته الدقيقة بالخصائص النطقية لكلّ صوت لما أكنه تفسير تلك التغيرات التي طرأت على كثير من ألفاظ القرآن الكريم، وتوجيه

القراءات الواردة بها، وهو بهذا العمل أكد أن المستوى الصوتي للغة هو الأوّل والأساس في ولوج أي مستوى آخر .

5/ أما المصطلحات التي اعتمدها ابن عطية في التدليل على الأصوات أو الظواهر بصفة عامة، فهي مصطلحات وافقت ما ورد عند النحاة واللغويين المشاركة، وفي الآن نفسه لم يخالف بها ما وقر في الدرس الصوتي الحديث سواء من ناحية الشكل أو المضمون.

6/ لم يتوافق المنهج الذي اعتمده ابن عطية مع متطلبات الدراسة الصوتية التي تعتمد المنطوق أساسا لها، فهو وإن اعتمد القراءات القرآنية التي تُنقلت مشافهة إلا أنه اعتمد أيضا كلام العرب من شعر ونثر، وهذا الأخير خضع لما في الكتابة من قصور في ضبط جميع الظواهر الأدائية.

6/ تبين معنا من خلال البحث أنّ الظواهر الصوتية التي عالجها ابن عطية وهو يفسّر مفردات القرآن الكريم كانت محدودة؛ لأنه كان مقتدا بالقرآن الكريم وما ورد فيه من قراءات، أي إنّ مادّة الدراسة نفسها كانت محدودة، ولذلك فإنّ ماورد من مادّة صوتية في المحرر الوجيز لا يمكن له أن يؤسس لدرس صوتي مستقلّ يمكن موازنته بما وقر في الدرس الصوتي القديم عند المشاركة، أو بما وقر في الدرس اللساني الحديث؛ وهذا رادع أيضا لكون ابن عطية لم يكن في موضع تنظير، وإنما كان في موضع تفسير واستثمار لما نُظّر في اللغة، وهذا ما أدّى إلى غياب الدراسة الأصواتية.

ونحن بهذا لا ندّعي أننا أوفينا الموضوع حقّه الكامل من البحث والدراسة، وإتّما
ثمّة جوانب عديدة تحتاج إلى مزيد من الدراسة في ضوء علم اللغة الحديث، فنحن لم
نتناول الظواهر الأدائية لما تحتاجه من دقّة في السماع والضبط، على أمل أن نستوفيها
فيما يستقبل من بحث.

Introduction

The voice lesson Grew up at Arabs as authentic grew; because the basis aim was for the care of the Coran and understand its words, and this is that lead the linguists to study sounds language based on observation and induction, the Coran was the language the most accuracy for such studies, since it is the divine speech which came down to the Prophet Muhammad , peace be upon him, with Arabs mouthpiece and language to facilitate its understanding; this is why the interpretation of the word of Allah was the best science , Muhammad , peace be upon him, said: « » , In order to achieve that, invest aware interpretation, lot of sciences that have spread by writing, Muslim scientists Main in how to interpret the Coran and what should the Mavs t have to be adopted in the interpretation of its words and its meanings and images significance.

And from this fact, it's important to stand on the efforts made by IbnAtiya in the audio field, knowing that the interpretation is the most sciences that goes out to look at the meanings of the words of the Coran and their implications, and explained on the basis of linguistic knowledge, among the interpretations which seized linguistic issues in the field of interpretation of the Coran and access to its meaning , " the editor brief to interpret the Holy book" of IbnAtiya (d . 543 AH);

which scholars are unanimously agreed that its very accuracy of editing, so , we decided that the theme of our research : "Voice lesson at the commentators in the sixth century AH editor brief explanation in the Holy Book of Ibn Atiya as a model"; trying sounding efforts of Ibn Atiya of a specific and clear matter; is to interpret it.

We do not deny that what encouraged us to address this issue the supervising professor; his knowledge of the importance and usefulness of the studies that are in the subject, Hiring audio information in the written explanation did not receive a separate study aspects and the efforts that have been made by the interpreters, and denounced it using a descriptive way of analytical.

It doesn't deny the existence of previous studies worth mentioning; dealt with other aspects of the acoustic study when the commentators, among them: "acoustic phenomena in the book incandesce R. brief to interpret the Holy Book in the light of the knowledge of the language to talk" of Abdel Kader Sylla, in addition to the "grammar lesson in the interpretation of Ibn Attiya "Mohamed Hussein Khalil Mlitan.

And it is useful to recall that while choosing this topic we were focusing on the same subject, and our aim was to achieve the objective research, we have

noted the large number of acoustic phenomena in the interpretation that we wanted to follow; because this phenomenon cannot be ignored.

Additionally to our desire to detect the approach of Ibn Attiya in employing sound knowledge and its impact on the interpretation, and learn to deal with these controls Article in its interpretation of the Coran, which make the Forms In this study takes the following : What is the approach of Ibn Atiya concerning the presentation of the sound material, and does live up its efforts in this field to establish his own method and terminology of an independent lesson .

And the nature of the subject has necessitated that we are introducing in the preliminary and three chapters, starting with an introduction and terminated with a conclusion.

The preface: relationship of science interpretation and the science of language, in which we tried to show how it serves the language generally the interpretation, in addition to the Presentation of the opinion of the scientists.

And we separate the first chapter to talk about Ibn Atiya and signs voice lesson according to east scientists and scholars of Andalusia, we specified the first topic with the sound lesson according to east scientists and scholars of Andalusia; we started to track the origins and genesis of phonology when Easterners

beginning with Abi EL asouadAdouali, or a second topic was Ibn Atiya and editor brief to interpret the Holy book, we dealt with the definition of Ibn Atiya concerning his personal and his cultural science, and resources that formed the scientific character; and adopted in its interpretation, So as we talk about the book of EL moharirElwajeez to interpret the Holy book, so we define it and notified the authored time, based on what the scholars have said and what was said about it. We terminate this chapter with talking about curriculum of Ibn Atiya in his interpretation, and through the way of interpretation of the Coran and his method of quotation.

The second chapter: Acoustic study of the sounding, we started by talking about references cited by Ibn Atiya in his interpretation; and concerning aspect of sounds, Then divided by seven sections; we dealt with it a different acoustic phenomena, After that we divided it to seven researches; dealt with various sound phenomena which provide the brief editor of rotation between sounding and between sounding and (secoun) ; It takes many forms represented in exactly the phenomena related to move toward the annular slot,

While we assign Chapter III for the voice study of consonants, we divided it into six sections according to ElmoharirElwajeez, We utterly Section one for *Alialal*

phenomenon; it was intended to show the importance of phonology in interpreting *Alialal* issues , The second challenge idol in it for the achievement of *Elhamz* and facilitate it and calling it; referring it to their designated tribes, the third section was for *El ibde* additional to *El idghem* , and then we moved to the attention of Ibn Atiya of sound give indications; and through differing readings, and finalize the chapter talking about the acoustic study of Ibn Atiya in the lesson of modern linguistic balance; focusing on criticism of the terminology adopted by Ibn Atiya compared to what is supported in modern linguistic studies; since the key of each science is its terminology.

The conclusion was the gizzard of the most important results in this research.

The chapters both subsumed in the descriptive and analytical ; Especially during the presentation of the audio material that get it of interpretation, with recourse to the historical method in some of the issues that overlooks bit; especially as learning the views of scientists on the issue or a particular phenomenon and repent all phenomena, and manifestation of the letter in the comparative approach; where we balanced between the study of Ibn Atiya and what linguistics talk; The analysis was our tool in that , too.

We have adopted in this research a number of sources and references ranged between the old and the recent specialized on language and Coranic readings additional to dictionaries.

Regarding Enahou, adopted: book of Sibawayh and the brief of Elmobarad, and the books of Ibn jini, including: the secret of expressing characteristics industry, has been rich in its article sound especially what learning including functional studies.

In class of readings and interpretation we come back to Makki ibn AbiTalib in his book: detecting the faces of the seven readings and illis and arguments, and also El hoja fi Ilal El kiraatEssaba of Abi Ali Elfarissi, as we have adopted the book of Ibn Jini: El mohatassab fi tabyinwoujoushawadelkiraatwael idahaanha, , with Argument readings of Abizara. From the interpretations adopted El mouharirelwajiz fi tafssir el kitabelaziz; It is under study , added edderelmassounlissaminelhalabiwa el bahr el mouhit of AbiHayen el andaloussi so we got from these two authors many of the views of Ibn Atiya of some of the issues related to directed readings.

And we reported in the lexicons of refining the language of Azahari and lissanel Arab Ibn Manzur, as well as a glossary of Zubaidi: Taj Elarouss min JawahirElkamouss.

Among the difficulties that we have encountered what's unwillingly and rougher selection between a mother wrote data readings; to demonstrate reading and other guidance, as well as novels and shootout amid evidence and sometimes contradictory.

I would give sincere thanks and gratitude to my teachers Bourouba Mahdi and Abdul Jalil Murtad; who were truly the best of their guidance as a reference.

Date: Saturday 15 April 201 Student: Farah Didouh.

Conclusion

This research led us in this topic to a number of results are summarized in the following:

1 / El Mouharir el wajeer fi tefssir el kitabelaziz full of the sounding matter; due to the adoption of Ibn Atiya the language to interpret the vocabulary of the Quran and directing many of the Coranic readings.

2 / Ibn Atiya has study the sounds in their two sections: Sounding and functional; however, soundingstudy was very small; compared to the functional study; This does not mean that he did not give that side care and attention; but the reason for this is that phonology at the time of Ibn Attia was not in the origination and formative stage, but he had boarded a special science, and go in his time to receive and add stage.

3 / as Ibn Attia invested acoustic study in the interpretation of many of the issues Elsarfsoutiya, about Alialal and lbdal, as provided to us does not know exact characteristics accents for each voice to what I have for the interpretation of those changes that have occurred in many of the words of the Coran, and direct readings contained in it, with this work he insist the sound level of the language is the basis for the access of any other level.

5 / The terminology adopted by Ibn Atiya of pampering in the sounds or phenomena in general , they did not violate the terms of their revered in the lesson lingual On the authority of both Eshakl or Elmadmoun.

6 / What we realized from the sound material in ElmouharirElwajeer , it cannot be established to study the independent voice which can be balanced by including revered in the ancient voice lesson when Easterners or as revered in the lesson lingual talking; so that Ibn Atiya

was not in a position endoscopy, but it was in a position interpretation and investment to look at the language, and this is what led to the absence of Sounding study.

We do not claim that we have fulfilled the full right of this research and study, but then of many aspects need further study in the light of modern linguistics.

Finally, the best closing speech and the good of the closing words of peace and mercy of God be upon you.

نصف سنوية تصدر عن جامعة جرش / الأردن
العدد السادس عشر صيف ٢٠١٢

مجلة البحر الثقافية





مجلة
عجوة
الثقافية

رئيس هيئة التحرير

أ. د. محمد ربيع

مدير التحرير

د. أحمد العرود

مجلة فصلية تصدر عن جامعة جرش

الأردن / العدد السادس عشر

صيف 2012

هيئة التحرير

د. جودي بطاينة

د. عباس عبد الحليم عباس

الهيئة الاستشارية

أ. د. خالد الكركي - المؤسس

أ. د. ناصر الدين الأسد

أ. د. محمود السمرة

أ. د. صلاح جرار

أ. د. محمد شاهين

أ. د. علي الشرع

أ. د. محمد المجالي

أ. د. أحمد فليح

أمجد ناصر

د. محمد المسفر

قاسم حداد

محمد علي شمس الدين

مجلة
عجوة
الثقافية

JERASH

AL-THAQAFIAH



الإشراف اللغوي

د. أحمد فليح

الفنان محمد الجالوس

المراسلات باسم هيئة التحرير

ص. ب : ٣١١ جرش ٢٦١٥٠ الأردن

هاتف : ٠٠٩٦٢-٢-٦٣٥٠٥٢١ فرعي : ٣٦٧

فاكس : ٠٠٩٦٢-٢-٦٣٥٠٥٢٠

البريد الإلكتروني : Ahmedurood@yahoo.com

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر عن وجهة نظر هيئة التحرير

أو جامعة جرش الأهلية.

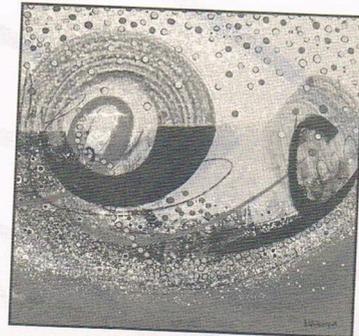
يشترط أن تكون المواد الواردة إلى المجلة غير منشورة مسبقاً، ومخزنة على قرص مدمج.

ترتيب المواد في المجلة خاضع للاعتبارات الفنية.

لا تعاد المواد المرسله إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

السعر : ١,٥٠٠ دينار أردني.

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية (١٨٧٣) ٢٠٠٤/د



العدد ١٦ | ٢٠١٢ | جرش

المحتويات

٣	أ.د. محمد ربيع	المبتدأ
١٨-٦	د. فرح ديدوح	المصوتات في التراث اللغوي
٢٤-١٩	د. نضال الشمالي	المدير العام لزياد قاسم
٤٠-٢٥	بقلم نضال القاسم	تحولات الدلالة في تجربة أحمد الخطيب
٥١-٤١	د. خلف جرادات	رباعيات درويش
٥٦-٥٢	د. جمال حمداوي	النقد النسائي
٦٢-٥٨	منى بشليم	هوامش الوجد/ قصة
٦٤-٦٣	أ.د. منتصر الفضنفرى	قصص قصيرة جداً
٦٦-٦٥	انتصار عباس	حلوى الماء/ قصة
٦٨-٦٧	عزمي الشرع	ماسح الاحذية/ قصة
٧١-٧٠	بشرى البستاني	هذا العصر لا يتسع لحبي/ شعر
٧٤-٧٢	كايد هاشم	الليل والشتاء والشعر/ شعر
٧٦-٧٥	د. أحمد غطاشة	اليك فقط.../ شعر
٧٨-٧٧	نعيمة عماشة	ماذا سيفعل الشعراء؟/ شعر
٩١-٨٠	أمينة بالهاشمي	رمز الحب وأبعاده الإنسانية
١٠٧-٩٢	عبدالحليم ريوقي	أنواع التضمين
١١٩-١٠٨	جعفر العقيلي	دراسة في حياة العباس بن مرداس
١٢٤-١٢٠	زياد أبو لبن	أثر هزيمة حزيران
١٢٩-١٢٥	د. جودي بطاينة	مرثاة المتنبي
١٣٦-١٣٠	د. نجود حوامدة	من صور الرومانسية
١٥٢-١٣٨	يوسف البحيري	نصّ الأسئلة
١٥٨-١٥٣	منال نصري أبو خليل	أنصت... يحبك الناس
١٦٣-١٦٠	د. خالد الشبخلي	اليانصيب
١٦٧-١٦٤	د. فؤاد عبدالمطلب	غابرييل غارسيا ماركيز
١٧٠-١٦٨	د. فاطمة البدراني	قصائد مختارة
١٧٥-١٧٢	ريا الزغول	مكتبة جرش
١٧٦	د. أحمد العرود	آخر الكلام

دراسات ونقد

ابداع / قصة شعر

مدارات

قراءات

ترجمات

مكتبة جرش

آخر الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين. والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

وتمضي السنون، وتتصرم الأيام عجلي، والعاقل من اهتبل الزمن وانتفع به، لصالح نفسه وأمته، وعقباؤه. وهكذا يبزغ فجر العدد السادس عشر، من المجلة الثقافية في جامعة جرش، مشكاة هدى، ونبراس فكر، وموئل ثقافة، ينهل من حفافيتها المتلقون، الحراس؛ على العلم والثقافة، من لدن كتبة تمرسوا بتجارب الحياة، تفتح فضاء رحباً، وتستشرف آفاقاً واعدة، وترود نواميس جديدة للتغيير، والتدبير، نحو الأحسن والأفضل، من قبل أن سنن الحياة وديمومة الحراك هو التجديد والتغيير، في وتأثر الأشياء، وبعث الرؤى. فالموات، والتوثن لدى المألوف يجعل الحياة بالية، عتيقة لا يسيغها المرء.

والحياة العامرة بالجدة والإبداع، والانفتاح، تفضي إلى مناخ عبق بالعطاء. وها هي مجلة جرش الثقافية تواجه التحديات الصارمة، من لدن نوافذ فكرية أخرى مزاحمة.

ما أحوج أمتنا اليوم إلى وعي ناهض، وفكر متحرر مستنير، وشباب فاعل منتج؛ لانتشائنا من وهادات الضعف، والانكسار، لتثبع من جديد فكراً وألقاً. والله ولي التوفيق.

رئيس التحرير

أ.د. محمد ربيع

ملف دراسات ونقد

دراسات ونقد

المصوتات في التراث اللغوي القديم بين الرسم والأداء



فرح ديدوح

النطق والمشافهة في وصف الأصوات، وإن كان من النقد الموجه إليهم أنهم أسسوا قواعدهم على اللغة المكتوبة دون المنطوقة، فقد ذكر ميشال زكريا أن الباحثين في مجال الدراسات اللغوية درجوا على الاهتمام بدراسة اللغة في شكلها المكتوب، وحصرها دراستهم بقواعدها وقضاياها دون أن يولوا أي اهتمام للغة

اعتمد اللغويون القدامى القراءات القرآنية و اللهجات العربية، وهذا ما نلاحظه بشكل خاص في الدراسة الوظيفية؛ التي أكثرها فيها الاستشهاد بأشعار العرب والقراءات القرآنية ونسبوا كل تباين إلى القبيلة التي اشتهرت به، وكثرة الشواهد الشعرية والقرآنية دليل على أن اللغويين القدامى اعتمدوا

في شكلها المحكي، وهذا الوضع قديم قدم الدراسات اللغوية، وهذا ما أظهر اتجاه القواعد بصورة عامة إلى ما هو مكتوب في اللغات. ١

ويبدو من كلامه أنّ هذا النقد يشمل الدارسين المحدثين أيضا كما يشمل جميع اللغات، و لكن لا ينبغي إطلاق هذا الحكم بهذا التعميم؛ لأنه لا يشمل كل مستويات اللغة، فأصوات اللغة العربية وُصفت في البداية خدمة للقرآن الكريم، وكان مصدر وصفها القراءات القرآنية؛ أي المشافهة، وليس الكتابة. وإن كان لها دور في كثير من مواطن اللبس والغموض اللذين مَسَا الدراسة الصوتية والصرفية، وهذا كان رأي كثير من الدارسين، يقول محمود فهمي حجازي: «فالواقع أنّ نظرة النحويين العرب للخط جعلتهم يتصوّرون أنّ ما نطلق عليه كسرة طويلة هو كسرة ثم ياء ساكنة. ٢» ويرى كانتنو أنّ القدامى «لا يؤسسون قواعدهم على الأصوات وطبائعها بل على الكتابة ورموزها، وقد خدعت الكتابة الأجيال منذ سيبويه حتى الآن، فاستمروا بترديد كثير من القواعد الكتابية دون أن يعيروا التفاتا إلى التحليل الأصواتي.» ٣

إنّ القدامى وإن تأثروا بالكتابة في التعقيد، فهذا لا يعني أنهم غيّبوا التحليل في دراساتهم، فالمطلع على الأبواب النحوية وبخاصة الصرفية يجد أنهم اعتمدوا التحليل في كثير من الأحكام والقواعد. إضافة إلى ذلك كان النحاة الأوائل على وعي لهذا الفارق بين النطق والكتابة، فقد ذكر الزجاجي أنّ الهجاء على ضربين: ضرب منه للسمع، وضرب منه لرأي العين، والواحد قد يكتب على المعنى واللفظ على خلافه. ٤

وذكر تمام حسان أنّ اللغويين القدامى اعتمدوا في استباطهم القواعد اللغة المحكية؛ حيث اعتمدوا مشافهة الأعراب، إلا أنهم قبل التعقيد كانوا يحوّلون ما سمعوا إلى نص مكتوب، يقول: «بل إنه حتى هذا الاتصال باللغة الحية لم يكن ينسجم مع مطالب الدراسة الصوتية؛ لأن أصحاب الرحلة الذين استمعوا إلى هذه الأصوات الحية كانوا يحوّلون ما سمعوا إلى نص مكتوب، ولم يحاولوا أن يجعلوا رحلتهم رحلة بحث ميداني بالمعنى الدقيق بأن يصلوا إلى تصنيف الظاهرة أو التجريد منها في أثناء السماع.» ٥ فرغم أنهم شافهوا

الأعراب وجمعوا اللغة من قبائلها إلا أنهم حال التعقيد تعاملوا مع الخط مع ما كان يعانيه من نقص، يقول: «فحين عادوا إلى ما كتبوا لم يعودوا في الحقيقة إلى لغة مسموعة منطوقة، وإنما عادوا إلى نص مكتوب، فلم تكن قيمة هذه المشافهة التي كانت بأكثر من قيمة الرواية عن الشعراء الجاهليين؛ لأن كلاً من النصين كان مكتوبا وليس منطوقا وقت إجراء الملاحظة، ومن ثمّ لم يكن النحاة يستطيعون من خلال ما دونوا أن يبدؤوا بإنشاء النظام الصوتي للغة العربية، ولا سيما إذا تذكرنا أنّ الخط العربي في تلك الحقبة (وفي وقتنا إلى حدّ ما) كان عرضة لكثير من اللبس بسبب النقص الذي اتسم به من حيث الإعجام، والإعراب، وضبط البنية الداخلية للكلمة.» ٦

يبدو أنّ ما ذكره تمام حسان خطأ وقع فيه جماع اللغة واللغويين القدامى، ولعلّ تأثيره كان أكبر في مجال الدراسة الصرفية؛ لأن الأصوات اللغوية كان مصدرها الأول القراءات القرآنية التي تُنوّقت مشافهة، وأغلب النحاة كانوا قرّاء وحفّاظا لكتاب الله الكريم، وبالتالي كان وصفها مباشرة يعتمد التجربة والأداء، والاختبار المباشر انطلاقا من المقعدين أنفسهم. وأضاف تمام حسان: «النحاة حين بدأوا ملاحظاتهم النحوية على اللغة صادفوا اللغة العربية مكتوبة، ولا يمكن للكتابة في أيّ لغة أن تستقرّ وتؤدّي الغرض منها إلا إذا كان واضعوا هذا الخط وقواعد الإملاء ذوي حدس بالنظام الصوتي للغة إن لم يكونوا ذوي وعي به ومعرفة له، ولقد وجد النحاة أنّ الخط العربي قد استقر على أساس نظام صوتي مكوّن من تسعة وعشرين وحدة صوتية، لكل واحدة منها رمز يدل عليها، ووجدوا أنّ ستة وعشرين من هذا المجموع ذات وظيفة مطردة، وأن الثلاثة الباقية ذوات وظيفة مزدوجة تتراوح بين اللين والمد، ولكنهم وجدوا النظام خلوا من الحركات، ومن ثمّ كان الخط العربي قبل أبي الأسود مقطوعا لا فونولوجيا، وما دام النظام الصوتي للغة العربية قد قام بحدس الكاتبين قبل ظهور النحو؛ فإنّ النحاة لم يجدوا من الضروري أن يقوموا بجهد جديد للوصول إلى النتيجة نفسها.» ٧

إنّ الأمر الواضح والمؤكد في الخط العربي هو أنّ نظام المصوّتات فيها وُضع على أساس صوتي، وفيما يتعلق بالمصوّتات

الطويلة؛ فهي تشترك وأشباه المصوتات في الرمز الكتابي؛ أي أن وظيفته مزدوجة كما ذكر تمام حسان، ولعل هذا ما دفعهم إلى تخصيصها بمصطلح واحد هو العلة أو اللينة، رغم إشارتهم إلى أن مصطلح العلة يرمز إلى ثلاث مجموعات من الأصوات، هي: المدية، واللينة، والصامته.

ارتكز البحث اللغوي العربي القديم على الملاحظة المباشرة بواسطة اللغة الشفاهية أو المنطوقة، فالقراءات القرآنية سُجِّلت مشافهة، والآداب الجاهلية وحتى الإسلامية والأموية والعباسية الأولى دُوِّنت سماعاً ومشافهة، وقواعد اللغة العربية استنبطت من تراكيب شفوية، وإن كان ما دُوِّنه ورسموه رسماً صوتياً لم يكن مطابقاً تماماً للعربية المنطوقة. وهذا ما ذكره تمام حسان. فإنهم في مقابل ذلك لم يضعوا قواعدهم لمجرد سماعهم تركيباً واحداً من عربي واحد، بل اعتمدوا توظيف قواعدهم العقلية وملاحظاتهم الحسية. ٨ فالعلماء القدامى شخَّصوا الأصوات تشخيصاً محكماً معتمدين تلاوة القرآن المتواترة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشمل هذا التشخيص مخارج الأصوات وصفاتها محذَّرين من الخروج عن النمط المحدد للصوت. ٩ وكان تمام حسان مُنصفاً في موقفه من منهج النحاة واللغويين في الدراسة اللغوية، نتيب موقفه هذا من قوله: «فماذا عسى أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملابس؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس وطرقاً منهجية لم يكن لها وجود في زمانهم، أم نرى ما رأوا من ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية؟» ١٠

وكان رأيهم في ذلك أن النحاة كانوا على صواب في اعتمادهم اللغة الأدبية في الدراسة والتععيد؛ ذلك أن الدرس اللغوي نشأ أصلاً خدمة للقرآن الكريم وصوناً له من اللحن والتحريف، والقرآن الكريم أنزل بدوره باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية؛ لذلك كان لزاماً عليهم أن يدرسوا اللغة التي أنزل بها، إضافة إلى ذلك، كانت لغة التخاطب أكثر اختلافاً وتشعباً على أسنة القبائل من اللغة الأدبية، فلم يكن من الممكن أن ينشأ لها نحو واحد كما نشأ للغة الأدبية. ١١ ولذلك كانت هذه اللغة معيار النطق السليم، فلو اعتمدوا نطق كل القبائل العربية على اختلاف لهجاتها، لوجدوا أنفسهم أمام مشكلة

أخرى هي تعدد نطق الصوت الواحد، فبأيها يأخذون. ونقول ما قاله تمام حسان: «فإذا عرفنا ذلك التمسنا العذر لنحابتنا إذ باينوا مطالب المنهج الحديث» ١٢. أضف إلى ذلك أن ما نحسبه اليوم منهجاً قد يصير في غد قريب أو بعيد لا شيء، وأن ما تبنيناه اليوم معتقدين إياه السبيل القويم قد يهدمه غيرنا في الغد القريب. ١٣

وفيما يلي سنحاول أن نعرض بعض القضايا التي اختص بها اللغويون القدامى، والتي يرى الدارسون المحدثون أن الرسم أوقع اللبس والغموض فيها.

١ - إقحام الألف مع الهمزة في المخرج:

أقحم اللغويون العرب الهمزة والألف في مخرج واحد، هو أقصى الحلق، مع أنهما في الواقع من مخرجين مختلفين، وعلّة هذا الإقحام على ما يبدو هو الخطأ؛ لأنه لم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إلا في منتصف القرن الثاني الهجري، على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)؛ حيث اقتطع رأس العين ووضع فوق الألف لتدل على الهمزة ١٤، ومع ذلك، فقد اعتاد العرب القدامى نعت الهمزة باسم الألف، ويظهر ذلك في كتابات معظم اللغويين القدامى، من ذلك قول الفراء (ت ٢٠٧هـ)؛ «قالوا: أبغي، ففتحوا الألف الأولى من بغيت» ١٥. ومن ذلك أيضاً تسميتهم همزة الاستفهام ب: ألف الاستفهام ١٦. ويتضح نعت الهمزة بالألف في قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ)؛ «ويجوز أن يكتب (الممدود إذا نصب) بثلاث ألفات، تقول: لبست رداً وكساءً، وأكلت سواً، وشربت دواً» ١٧.

ونجد مثل هذا عند الفلاسفة المسلمين أيضاً، من ذلك قول الفارابي (ت ٣٣٩هـ)؛ «وحرف الألف: أعني الألف التي تستعمل في الاستفهام تقوم مقام هل، كقولنا: أزيد قائم؟» ١٨. ومثله عند ابن عربي (ت ٦٣٨هـ) في قوله: «والألف التي من أصل الكلمة مثل: الأعراف والأديار» ١٩.

أوضح بعض النحاة والفلاسفة هذا الإشكال وفرّقوا بين الألف والهمزة، من ذلك قول الفراء: «فأكثر ما يكتب الهمز على ما قبله، فإن كان ما قبله مفتوحاً كتبت بالألف، وإن كان مضموماً كتبت بالواو، وإن كان مكسوراً كتبت بالياء،

وربما كتبتها العرب بالألف في كل حال؛ لأن أصلها ألف، قالوا: تراها إذا ابتدأت تكتب بالألف في نصبها وضمها وكسرها، مثل قولك: أمرو وأمرت، وقد جئت شيئاً إمرأ، فذهبوا هذا الذهب. ٢٠

وقرئ الألفش (ت٢١٥هـ) بين الألف والهمزة بقوله: والهمزة ليست بالألف، وهي حرف على حياله، وإن تكتب ألفاً. ٢١ يعني أن الهمزة صوت مستقل وإن كانت تكتب ألفاً. ٢٢. وقريب من هذا الكلام ما ذكره ابن جني في قوله: «علم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة، وإنما كتبت الهمزة واوا مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة، لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال. ٢٣

فقد استعيز عن الهمزة بالألف والواو والياء؛ لأن الحجازيين ولاسيما قبيلة قريش لم يكونوا يهزون في كلامهم للتخفيف؛ لذلك لما شاع رسم الخط عند العرب بين الحجازيين التي كان رجالها يسافرون بتجارة العرب، وكانت الألف في الخط النبطي هي رمز الهمزة؛ استعيز عنها بها. ٢٤. أما إذا استقرنا تراث الفلاسفة المسلمين؛ فإننا نجدهم أيضاً يجعلون الألف رمزا للهمزة المنطوقة، يقول البطيوسي (ت٥٢١هـ): «الألف صورة الهمزة» ٢٥، ويقول ابن عربي: «ثم إن الله تعالى جعل أول الحروف المجهولة في القرآن الألف في الخط والهمزة في اللفظ». ٢٦

من كل ما تقدم يتبين لنا أن الهمزة رُسمت ألفاً؛ لأنها لم تكن في البداية مقيدة برمز خاص، وبعدها قيّدت برمز كان العرب قد اعتادوا رسمها ألفاً، وهذا ما أكده جابر بن حيان (ت١٩٩هـ)، وابن عربي، فهما يريان أن الألف نصف حرف، والهمزة النصف الآخر، وجمعهما يصيران حرفاً واحداً. ٢٧. ولعل ذلك يتوضّح أكثر من قول ابن عربي: «صورة الهمزة في الرسم عينا لطيفة أو صورة العين في الرسم همزة عظيمة القدر؛ لأن العين علم الهمزة، كما الهمزة علم الألف». ٢٨. ثم إن رأس العين إذا أضيف إلى الألف تتحقق الهمزة خطأ، وهي التحقّق الفعلي للألف. فمتى حرّكناها أو بالغنا في مدّها تصير همزة.

ومما يعضّد أن العلاقة بين الألف والهمزة لا تتعدى الرسم، أنّ اللغويين القدامى كثيراً ما يعبرون عن الألف ب: الألف اللينة أو الألف الساكنة، أو ألف المدّة، يقول ابن جني: «فأما المدّة التي في نحو: قام، وسار، وكتاب، وحمار، فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحقّقة التي في أحمد وإبراهيم وأترجة؛ إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة؛ فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما». ٢٩ فابن جني كان على وعي أنّ الألف تختلف عن الهمزة في المخرج وإن كانت تشركها في الصورة. وهذا ما أكده سعد الدين التفتازاني (ت٧٧١هـ)؛ حيث جعل الألف على ضربين: لينة ومتحركة. ٣٠، وقال في موضع آخر معللاً تلقيب الهمزة بالألف: «حركات الألفات؛ أي الهمزات، وعبر عنها بها؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً تكتب على صورة الألف، ويُقال لها الألف، قال في الصحاح: الألف على ضربين: لينة ومتحركة؛ فاللينة تسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة في الأوائل؛ أي في أوائل الفعل». ٣١ ويعضّد ذلك قول ابن حامي (ت١٣١٨هـ): «اتفق جميع المسلمين وخصوصاً العلماء وأهل القرآن أنّ الحروف الأصلية القرآنية الصحيحة لا تتعدى تسعة وعشرين حرفاً، أو ثمانية وعشرين على الخلاف في الألف والهمزة، هل تعدّان حرفاً واحداً أو حرفين». ٣٢

وأما رأي المحدثين في هذه المسألة تتمثل في ما ذكره إبراهيم أنيس من أنّ القدامى أدرجوا الألف مع الهمزة في المخرج لتفسّر المقصود منها فقط، يقول: «إن الذين نقلوا عن سيبويه قد حملوا كلامه أمراً لم يقصده حين ذكر الألف بعد الهمزة، فربما أراد بكلمة الألف تفسير المقصود من كلمة الهمزة؛ التي فيما يبدو كانت مصطلحاً صوتياً غير مألوف في أيامه، أو حديث العهد بين الدارسين، فأراد توضيحه بذكر مرادف له أكثر شهرة وألفة؛ وهو كلمة الألف». ٣٣

فعلى هذا يرى إبراهيم أنيس أنّ الهمزة أو الهمز مصطلح لم يكن شائع الاستعمال آنذاك؛ لذلك عبّر عن الهمزة بالألف. وتمثّل رأي رمضان عبد الله في قوله: «وإنما يرجع الخلط بين الهمزة والألف إلى اشتراكهما في التسمية، كما في سأل وسال، وكذلك لتشابه الهمزة والألف في كتابتهما أحياناً، وكذلك لأن الهمزة المفتوحة أو الساكنة وقبلها فتح قد تقلب ألفاً في

نحو: فأس- فاس، ملأ- ملا، وذلك واضح في اللهجات القديمة والحديثة على السواء.» ٣٤

نفهم من هذا الكلام أنّ القدامى جعلوا الألف من مخرج الهمزة؛ لأنها في الغالب متى سُهِّلت وحققت في النطق تستحيل مصوّتا طويلا من جنس المصوّت القصير المصاحب لها. وقد يكون نظام الكتابة السبب في هذا الإشكال، يقول: «فما يدلّ على أنّ الكتابة العربية تأرجحت بين أسلوب قديم يُهمل الحركات في الكتابة، ويبدو أنّ هذه البلبلة في الكتابة قد انعكست بشكل واضح على نظرة القدماء للهمزة من الناحية الصوتية، فالخليل اعتبر الهمزة حرف علة وساواها بها، فقد قسّم أبجديته الصوتية من حيث المخارج إلى قسمين: أحدهما خاص بالحروف الصحاح، وبدأ بصوت العين، وختمه بالياء والميم، والثاني يشمل الحروف الأربعة: الألف والواو والياء والهمزة.» ٣٥

إنّ الارتباط التاريخي بين الألف والهمزة هو السبب في هذا الخلط، فالألف ترمز إلى صوتين اثنين، هما: الألف والهمزة؛ حيث أنّ الهمزة متى لم يمكن تخفيفها لم يجر كتابتها إلا ألفا، وهذا ما يظهر في بعض المصاحف.

وأما عبد القادر عبد الجليل فيعلّل إدراج الهمزة مع المصوّتات الطويلة في المخرج بقوله: «والهمزة عند الخليل تُصنّف مع أصوات اللين، وهذا يعود إلى الجزء الثاني من أجزاء الائتلاف الذوقي للهمزة، وهو الصائت الطويل؛ الذي يمثل الحركة المصاحبة للصوت أثناء عملية التذوق وليس للجزء الأول الذي يمثله صوت الهمزة.» ٣٦

ولكن فيما يبدو لم يكن ما تقدّم هو السبب الوحيد في نعت الهمزة بالألف، فقد ذكر المبرّد (ت٢٨٥هـ) أنّ مخرج الهمزة يقرب من مخرج الألف. ٣٧ وذكر أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) أنّ علة اختيار الألف دون الواو والياء للدلالة على الهمزة هو مشاركة الألف الهمزة في المخرج ومفارقتها الواو والياء في الخفة. ٣٨

وعلّل علي القارئ (ت١٠١٤هـ) ٣٩ جعل الألف من مخرج الهمزة بأنّ مبدأها مبدأ الحلق ويمتدّ ويمرّ على جميع هواء الفم، وبأنّ الذين جعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق هم

الذين أسقطوا مخرج الجوف أمثال سيبويه ومكي بن أبي طالب. ٤٠ وهذا يعني أنّ الداني يقصد بالمخرج: الجوف؛ لأنّ الألف والواو والياء والهمزة أصوات جوفية؛ مبدؤها الجوف عند أغلب اللغويين القدامى، وكون الألف أخفّ أختيها في النطق كما ذكر الداني راجع إلى وضعية اللسان حال النطق بها؛ حيث يكون مستويا في قاع الفم كما في وضع الراحة. ٤١

٢- وجود مصوّت قصير قبل مصوّت طويل من جنسه: ذكر الدارسون المحدثون أنّ اللغويين القدامى أخطأوا حينما اعتقدوا وجود مصوت قصير قبل مصوّت طويل ٤٢ يقول إبراهيم أنيس: «ولكنّ القدماء قد ضلّوا الطريق السوي حين ظنوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلا أنّ هناك فتحة على التاء في كتاب، وكسرة تحت الراء في كريم، وضمة فوق القاف في يقول، الحقيقية أنّ هذه الحركات لا وجود لها في تلك المواضع.» ٤٢ وأضاف: «ويظهر أنّ الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في كتاب، وكسرة تحت الراء في كريم، وضمة فوق القاف في يقول قد جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع.» ٤٣

ولكن المتبّع لما خلّفه اللغويون القدامى يجد أنّ هذا التصريح لم يتعدّ الرسم، فهم لم يقولوا بوجود مصوّت قصيرة وبعده مصوّت طويل يضاعفه في الكمية؛ لأنهم كانوا مدركين أنّ المصوّتات الطويلة لا يمكن أن تستقلّ في النطق وحدها، وإنما تكون مشبعة عن المصوتات القصيرة التي من جنسها، فقد أشار أبو عمرو الداني أنه في الأصل كانت ترسم مطّة (فتحة) فوق الألف والواو والياء إذا تليّت بهمزة، أو صوت مدغم للدلالة على زيادة مدّها، لكنّ بعض الكتاب كانوا يغلطون ويرسمون المطّة فوق الحرف الذي يسبق حروف المدّ ٤٤، ولعلّ هذا تعدى إلى المد الطبيعي فرسموا مصوّتات قصيرة فوق الصامت الذي يسبقه للدلالة على إشباعه وتمكينه بخاصّة ونحن نعلم أنّ كلا من الواو والياء كانا رمزا لثلاثة مجموعات من الأصوات، هي: المدّ واللين والصامتة؛ لذلك في اعتقادنا وُضعت رموز المصوتات القصيرة فوق الحرف الذي يسبق المصوّتات الطويلة إشعارا بها. أضف إلى

ذلك أنّ القدامى كانوا مُدرّكين للطبيعة الواحدة لأصوات المد والحركات، فإنّ كان الرسم قد خانهم في التعبير عن هذه العلاقة، فإنهم من الناحية الصوتية كانوا مدرّكين أنّ الألف والواو والياء ما هي إلا امتداد وإشباع للفتحة والضمة والكسرة على الترتيب، وهذا ما صرّح به ابن جنّي وغيره من اللغويين في غير موضع. من ذلك قوله: «الحركات أبعاض لهذه الحروف، وأنك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هي بضعه. ٤٥» وقوله: «إن بدأت بالكسرة، فقد جئت ببعض الياء وأدنت بتامها». ٤٦

ففي القول الأخير، إشارة واضحة إلى عدم وجود مصوّت قصير مستقلّ عن المصوّت الطويل الذي يليه، فابن جنّي بيّن لنا أنّه كي نتمكّن من نطق الياء المديّة لأبد من نطق جزء منها، وهو ما يمثل مصوّت الكسرة، بعد ذلك يتم نطق الجزء المتبقي منها، فتتشكل لنا الياء المدية، وهذا ما أكّده أيضا بقوله: «الطويلة توابع للحركات ومنشأة عنها، وأنّ الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة. ٤٧» وبقوله: «المفتوح هو الذي إذا أشبعت حركته حدث عنها الألف، نحو: ضاد ضرب، لك أن تشع الفتحة فتقول: ضارب. ٤٨» فالألف والواو والياء لا تعدو أن تكون مجرد رموز دالة على إشباع وزيادة كمّية المصوّتات القصيرة.

ستختم هذه المسألة بنص لابن جنّي، أورده أثناء حديثه عن موقعيّة المصوّت في السلسلة الكلامية، ونقله نقلا كاملا لأهميته: «ولأنه يوضح لنا مسألة أخرى تتعلق بعدّ المصوّتات الطويلة أصواتا ساكنة، يقول فيه: «فإن قلت: ما تكرر أن تكون الحركة تحدث مع الحرف المتحرّك البتّة، ثم تأتي بقية حرف اللين التي هي مكملّة للحركة حرفا مستأنفة بعد الحركة التي حدثت مع الحرف البتّة، كما قد نشاهد بيننا من الأشياء ما يصحبه بعض لغيره، ثم يأتي تمام ذلك البعض فيما بعد، فلا يجرم من هذا أن يكون ذلك البعض الذي شوهد أوّلا مصاحبا لغيره في حكم البقية التي جاءت من بعده، بل يكون الجزء الأوّل مصاحبا لما وُجد معه، والجزء الثاني آتيا من بعده، ونظير هذا: رجل له عشرون غلاما، فقدم و معه منهم عشرة،

ثم أوفى بعد استقراره بمن وافى في جملته من غلمانهم بقيّتهم، فليس تأخّر من تأخر منهم بموجب تأخّر من تقدّم منهم، فما أنكرت مع ما مثلنا أن تكون الحركة حادثة مع الحرف، وتكون المدّة التي تحدث لإشباع الحركة مستقبلية فيما بعد، فالجواب أنّ هذا التمثيل إنما يصحّ فيما أمكن تقطّعه وتجزّؤه؛ لأنه قد يمكن أن يحضر بعض الغلمان مع مالكهم و يغيب بعض، فأما ما اتصلت أجزاءه وتتابع وتواتر شيئا فشيئا، ولم يمكن قطعها ثم العود إلى تمامها، فقد جرى لذلك مجرى الجزء الواحد الذي لا يسوغ تجزّؤه. فمحال أن يكون له حكم إلا وهو مشتمل عليه، وذلك حكم حرف المدّ؛ الذي يحدث عن تمكين الحركة، ومطلها، واستطالها، هو من هذا الوجه في حكم الحركة، والحركة في حكمه؛ لأنه لا يمكن فصل الحركة منه، والعود إلى استتمامه؛ لأنّ هذه المدّة المستطيلة إنما تسمى حرفا لئنا ما دامت متّصلة، فمتى عَقَّتْها عن الاستطالة بفصل ما، فقد أخرجتها عن اللين والامتداد الذي في شرطها. ٤٩

فكلام ابن جنّي ينفي أي اعتقاد بوجود مصوّت قصير منفصل عن المصوّت الطويل الذي يليه، فقد أجاب عن هذا النقد الموجه لقدامى النحاة واللغويين في فترة مبكرة، بأنّ تساءل عن ذلك بقوله: «ما تُنكر أن تكون الحركة تحدث مع الحرف المتحرّك البتّة، ثم تأتي بقية حرف اللين التي هي مكملّة للحركة حرفا مستأنفة بعد الحركة التي حدثت مع الحرف البتّة.» وبقوله: «فما أنكرت مع ما مثلنا أن تكون الحركة حادثة مع الحرف، وتكون المدّة التي تحدث لإشباع الحركة مستقبلية فيما بعد.» ولتوضيح ما قاله مثل لنا برجل له عشرون غلاما قدم معه عشرة منهم فقط، ووافته البقية فيما بعد، وكان جوابه أنّ هذا ممكن؛ لأنه يمكن لأجزائه أن تنفصل وتليها باقي الأجزاء وحدها، لكنّ هذا لا ينطبق على المصوّتات الطويلة أو حروف المدّ؛ لأنه لا يمكن لأجزائها أن تنفصل ثمّ تتتابع، فهي كتلة واحدة، كما أن تحقّقها يتوقّف على الصامت المصاحب لها، إن انفصلت أجزاءها ذهبت وأصبحت مصوّتا قصيرا، فهذه الأجزاء إشباع وامتداد للمصوّتات القصيرة، يقول ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) مؤكّدا قول ابن جنّي: «فلا تخلو الحركة أن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، وكلّ واحدة ينشأ عنها

حرف من جنسها يتصل بها.» ٥٠ ومتى رُمنا قطعها ذهب ما فيها من مدّ ولين. فما تقدّم ينفي اعتقاد النحاة من الناحية النطقية وجود مصوِّت قصير قبل الصامت الذي يسبق المصوِّت الطويل.

وقد عدّ إبراهيم أنيس قول ابن جني في وجود فتحة ممالاة نحو الضمة قبل ألف التفخيم في كلمة «الصلاة» مما يؤخذ عليه، وأنه وهم منه. ٥١ ونظن أن هذا الوهم لا يتعدى الرسم أيضاً؛ لأنّ ابن جني قال: «وكما أن الحركة أيضاً هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة، فكذا الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة؛ لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها.» ٥٢ فقبل إمالة المصوِّت الطويل لا بدّ من إمالة بعضه أو جزئه الأول؛ الذي هو مصوِّت قصير في الأصل، وهذا لم يكن مذهب ابن جني فقط بل كان مذهب الفراء من قبله والمعري (ت ٤٩٤هـ) من بعده، وبالتالي ليس في كلام ابن جني ما يؤخذ عليه.

ومثل هذا نجده عند اللغويين القدامى من الفلاسفة المسلمين؛ إذ لم يكن في كلامهم أيضاً ما يشير إلى وجود مصوِّت قصير قبل المصوِّت الطويل ومستقلّ عنه، بل كان كلامهم واضحاً بدليل أنهم سموا الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة ٥٣. فقد ذكر الكندي (ت ٢٦٠هـ) أنّ المصوِّتات القصيرة لا تظهر في الخط إلا في بعض المواضع، على عكس المصوِّتات الطويلة، يقول: «المصوِّتة في اللسان العربي إنما تظهر في الخط إذا كانت عظاما، فأما صغارها فإنها لا تظهر في الخط العربي، إلا أن تكون في أول الكلمة، أو الصفة، أو التصريف، أو غير ذلك. فإنّ واو محمد التي فيما بين الميم والحاء لا تظهر في الخط العربي؛ لأنها صغيرة، وكذلك ألف محمد التي فيما بين الحاء والميم الأخرى؛ التي فيما بين الحاء والدا، وألفه التي بين الميم والدا، فإنها صغار؛ فلذلك لم تظهر في الخط العربي.» ٥٤

ولعلّ هذا يؤكّد ما قلناه من أنّ الرموز التي وُضعت قبل المصوِّتات الطويلة لم تكن في الأصل موجودة، وإنما وُضعت فقط للدلالة على زيادة مدّها وإشباعها، ومما ينفي أيضاً

وجود مصوِّت قصير قبل المصوِّتات الطويلة قول الكندي: «ناطق ألفها الكبرى؛ التي بين نونها وطائها.» ٥٥ فلو كان الكندي يعتقد وجود مصوِّت قصير قبل المصوِّت الطويل؛ أي الألف، لقال: ناطق ألفها الصغرى والكبرى التي بين نونها وطائها.

ما نخلص إليه هو أنّ وضع رموز للمصوِّتات القصيرة فوق الصامت الذي يتقدّم المصوِّت الطويل لا يدلّ بأي شكل على اعتقاد القدامى بتحقيقه نطقاً، وإنما هو من اعتقاد الدارسين المحدثين فقط، فالألف والواو والياء هي في الحقيقة مجرد رموز دالة على زيادة الإشباع والمد في المصوِّتات القصيرة. وما اتّهم به بعض الدارسين المحدثين القدامى وقع فيه كثير منهم، ومثال ذلك ما قاله محمد مكي نصر أثناء حديثه عن كيفية المدّ: «هو أنّ تمدّ صوتك بقدر النطق بحركتين، إحداهما حركة الحرف الذي يسبق حرف المدّ، ومثاله قولك: بَبْ، فحركة الباء الأولى هي حركة الحرف الذي سبق المدّ، وحركته الثانية هي حركة حرف المدّ، نحو: قال، يقول، قيل، فحركة القاف هي إحدى الحركتين، والألف في قال والواو في يقول والياء في قيل هي الحركة الثانية.» ٥٦ فكلام هذا الدارس يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّه يتوهّم وجود مصوِّت قصير قبل المصوِّت الطويل، ومع ذلك وجود نصّ واحد لا ينهض دليلاً على هذا الاعتقاد. ٢ - سكون المصوِّتات الطويلة :

ذكر اللغويون القدامى أنّ المصوِّتات الطويلة حروف ساكنة ٥٧ وأيضاً عند بعض الفلاسفة المسلمين مثل محي الدين ابن عربي الذي يرى أنّ الألف ليست حرفاً، كما ليست حركة أيضاً. ٥٨ ونظنّ أنّ مردّ هذا الاضطراب في تحديد خاصية الألف وأختيها هو الكتابة لا النطق، يقول براجستراسر: «فالنحويون القدماء، وإن كانوا أمّواً بخواصّ الحروف الصامته إماماً مقبولاً حسناً، فلم يوفّقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة؛ إلا أنّهم كانوا يتأثرون بالخط خلافاً للنطق، فرأينا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامته نحو (فعل)، وأحياناً يكتب بينها حرف من حروف المد، نحو: فاعل، فلم يروا أنّ الحالتين سيان، في أنّ تنطق بعد الفاء حركة في كليهما، إلا أنّها مقصورة في الأولى، وممدودة في الثانية،

هلال:» لكن وصف علماء العربية بأنهم لم يوفقوا إلى معرفة الصوائت بناء على الملحظ الكتابي غير مسلم على إطلاقه؛ لأن لغة العرب جاءت منطوقة قبل أن تكون مكتوبة، وقد اقترحت الكتابة والضبط بعد أن سادت العربية بزمن طويل. «٧٣

إن وصف المصوتات بالسكون نلحظه حتى عند بعض المحدثين رغم إدراكهم وقولهم إنها مصوتات طويلة، وهذا ما نلحظه في بعض المواضع عند عبد القادر عبد الجليل، يقول: «لا يقع صوت الألف (الصائت الطويل) في أول الوحدة اللغوية؛ لأنه صوت ساكن، والعربية لا تبدأ وحداتها بالأصوات الساكنة. «٧٤ فتأثر المحدثين بالخط وبالدراسة اللغوية القديمة حقيقة لا يمكن إنكارها.

وختاماً نقول إن اللغويين القدامى كانوا على وعي تام بالطبيعة الصوتية للمصوتات، وهذا ما أثبتته الآثار اللغوية التي قمنا بإيرادها واستقراؤها، فالنتائج التي توصلوا إليها فيما يخص طبيعة هذه الأصوات وافقت إلى حد كبير الدراسة اللسانية الحديثة؛ على الرغم من الفارق الكبير في الزمن وفي أدوات البحث، وعلى الرغم أيضاً من إنكار أو تجاهل كثير من الدارسين لهذه النتائج والدراسات، فقد بين لنا البحث إدراك الدارسين القدامى للطبيعة الصوتية والواحدة للمصوتات القصيرة والطويلة، أو الطبيعة الصوتية الواحدة للحركات وأصوات المد التي تسكن أعضاء النطق عن الحركة معها، وهو ما أدى بهم إلى وصفها بالسائنة، فتح كدارسين ندعي التزامنا وتقيدنا بالمنهج العلمي لا ينبغي لنا إطلاق أحكام مجحفة بحق الدرس اللغوي القديم؛ لأن مصدره الأساس هو القرآن الكريم، والقرآن الكريم صالح لكل زمان ومكان، إضافة إل أننا لم نستقري بعد كل ما قدمه اللغويون العرب القدامى؛ لأننا لم نستغرق كل ما كتبوه، ومثل هذا القصور لا يسمح لنا بالحكم على دراسة القدامى أو على منهجهم، ونقول إنه قاصر عن الأداء معتمد الرسم والخط، فالأولى بنا بدل توجيه الأحكام أن نستقري تراثنا ونحاول فهمه ودراسته انطلاقاً من اللغة ذاتها قبل أن نقابل ظاهره بالدراسات الأخرى سواء العربية الحديثة أو الغربية.

أن الألف وُصفت بالسكون؛ لأنها لا تقبل الحركة، وهذا ينطبق أيضاً على الواو والياء؛ لأن هذه الأصوات متى تحرّكت تستحيل إلى أصوات أخرى، فالألف تصير همزة، والواو والياء المديتين تستحيلان صامتين، وبما أن الحرف إما ساكن أو متحرك وُصفت هذه الأخيرة بالسكون. وقال المبرّد في مواضع أخرى: «الألف مدّة، فما فيها عوض من الحركة.» ٦٧ و«المدّة عوض من الحركة.» ٦٨ ومثال ذلك أيضاً قوله: «فحروف المدّ حيز على حدة، ألا ترى أنك تذكرهنّ في مواضع الحركات، فيبدلن من الإعراب على ما تدل عليه الحركات.» ٦٩ ما قاله المبرّد يدل على أن المصوتات الطويلة والقصيرة من طبيعة واحدة.

إضافة إلى أن اللغويين القدامى نصّوا على أنه لا يلتقي ساكنان في حشو الكلام، ومع ذلك ذكروا أن الألف يليها ساكن، نحو: دابة، وشابّة، بل زيادة على ذلك أوجبوا زيادة المدّ فيها، وهذا تناقض كبير، فالساكن لا يُمدّ أصلاً.

وقد أبان ابن جني عن تردّده في طبيعة الألف، فهي حرف أم حركة، يقول: «ولكن القول عندي أنّ الألف لما كانت حرفاً في الحقيقة من وجه، ومشابهة للحركة من وجه آخر.» ٧٠ وذكر في موضع آخر أنّ الألف تشبه الحركة، وهي أكثر من الفتحة «لوقوع الألف التي هي أكثر من الفتحة همزة أولى.» ٧١ فلا يمكن أن يكون الساكن أكثر من حيث الكمية من المصوت؛ بل هو دليل على انعدام التصويت أصلاً.

كما قال أثناء حديثه عن همز المصوتات: «وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف السائنة في: بأز وسأق وتأبل، ونحو ذلك، إنما هو عن دقة صنعة، وليس هكذا من غير مسكة، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدّة أوجه أنّ الحركة إذا جاورت الحرف الساكن يصير لجواره إياها كأنه محرّك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة بأز هي في نفس الألف.» ٧٢ نظن أنّ كلام ابن جني واضح بما يكفي لنقول إنّ النحاة كانوا على وعي بطبيعة الألف وأختيها، فقط نظام الكتابة والعروض ربما منعهم من التصريح أنها حركات طويلة.

إن كل ما تقدم، يبيّن لنا أن اللغويين القدامى كانوا مدرّكين من الناحية النطقية أنّ أصوات المدّ هي حركات وليست حروفاً ساكنة كما يتبيّن ذلك من الخط، يقول عبد الغفار حامد

- هوامش البحث:
- ٢٥ - البطلبيوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ٢ / ١٣٠.
- ٢٦ - الفتوحات المكية، ١ / ٢٧، ٢٧٠ - ابن عربي، الرسائل، ص: ٨٥، والفتوحات المكية، ١ / ٣٢٧.
- ٢٨ - ابن عربي، المبادي والغايات في معاني الحروف والآيات، ص: ٧١.
- ٢٩ - ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١ / ٥٦، ونظر: ابن جني، المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ص: ١٢٣.
- ٣٠ - التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّي، ص: ٥١.
- ٣١ - نفسه، ص: ٣٢، ٥١ - ابن حامي، ملاحن القراء، ص: ١٤٦.
- ٣٢ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: ١١٦.
- ٣٤ - رمضان عبد الله، أصوات اللغة العربية بين الفصحى واللهجات، ص: ٦٥.
- ٣٥ - نفسه، ص: ٦٥.
- ٣٧ - المقتضب، ١ / ٣٨، ١٧٢ - يُنظر: حسن سري، الرسم العثماني للمصحف الشريف: مدخل ودراسة، ص: ١٥٧.
- ٣٩ - هوعلي بن محمد نور الدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها، الأعلام، ١٢ / ٥.
- ٤٠ - ينظر: محمود محمد عبد المنعم الفند، اللمعة البديرة شرح متن الجزرية، ص: ١٦.
- ٤١ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: ٣٩، وحسام سعيد النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، ص: ١٩٧، وينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ص: ٤٦ - ٥٢.
- ٤٢ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: ٣٩.
- ٤٣ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: ٣٩، وأبحاث في أصوات العربية، ص: ٩٧، وعبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، ص: ٥٢.
- ١ - ميشال زكريا، الأسنية «علم اللغة الحديث: مبادئها وأعلامها»، ص: ١٥٣.
- ٢ - محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص: ٢٢٧.
- ٣ - بارتيل مالبرج، علم الأصوات، ص: ٨٧.
- ٤ - الزجاجي، الجمل في النحو، ص: ٢٧٣، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ٥، ٣٤٧ - تمام حسان، الأصول في النحو، ص: ١٠١، ٦، ١٠١ - نفسه، ص: ١٠١، ٧ - نفسه، ص: ١٠٢.
- ٨ - ١٠٣ - ينظر: عبد الجليل مرتاض، في مناهج البحث اللغوي، ص: ٩، ٤٢ - أبو السعود أحمد الفخراني، أصوات القرآن الكريم «منهج دراستها عند المرعشلي في كتابيه: جهد النقل وبيانها»، ص: ١٣٧.
- ١٠ - تمام حسان، الأصول في النحو، ص: ١٠٩.
- ١١ - نفسه، ص: ١٠٩ - ١١٠.
- ١٢ - نفسه، ص: ١٣، ١١٠ - في مناهج البحث اللغوي، ص: ٣٨ - ٣٧.
- ١٤ - يُنظر: صلاح الدين حسن، المدخل إلى علم الأصوات «دراسة مقارنة»، ص: ٩٩.
- ١٥ - الفراء، معاني القرآن، ١ / ٩٩، مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتثقيح الجنان، ص: ٣٠٩.
- ١٦ - المبرد، المقتضب، ١ / ١٧، ٦٢٢ - ابن جني، ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصود وممدود، ص: ٩٠.
- ١٨ - الفراء، كتاب الحروف، ص: ١٩، ٢٠٢ - ابن عربي، الفتوحات المكية، ١ / ٣٣٠، ٢ / ٢٠، ١٤٩ - الفراء، معاني القرآن، ١ / ٦٠.
- ٢١ - الأخفش، كتاب العروض، ص: ١١٤.
- ٢٢ - الفراء، معاني القرآن، ١ / ٢٣، ٦٠ - سر صناعة الإعراب، ١ / ٥٥، وأبو عمرو الداني، المحكم في نقط الصحف، ص: ١١٩، وشرح جمل الزجاجي، ٢ / ٣٢٤، ٣٢٦.
- ٢٤ - ينظر: سهام موساوي، الضوابط اللغوية للتعرف الآلي على الخط اليدوي العربي «رسم الهمزة العربية أنموذجاً»، ص: ٦٦.

- ٤٤ - المحكم في نقط المصحف، ص: ٤٥، ٥٤ - سر صناعة الإعراب، ١/ ٣٤.
- ٤٦ - نفسه، ١/ ٤٧، ٣٥ - سر صناعة الإعراب، ١/ ٣٨.
- ٤٨ - نفسه، ١/ ٤٩، ٤٣ - سر صناعة الإعراب، ١/ ٤٥ -
- ٥٠ - ابن الدهان، الفصول في القوافي، ص: ٤٠.
- ٥١ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: ٣٩.
- ٥٢ - سر صناعة الإعراب، ١/ ٦٧.
- ٥٣ - ينظر: الكندي، رسالة في استخراج المعنى، ص: ٢٣٧، والفارابي، الموسيقى الكبير، ص: ١٠٧٢، وابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: ٢١-٢٢.
- ٥٤ - رسالة في استخراج المعنى، ص: ٢٣٦ - ٢٣٧، ٥٥ - نفسه، ص: ٢٣٩.
- ٥٦ - خير الدين سيب، الأسلوب والأداء في القراءات القرآنية دراسة صوتية تباينية، ص: ٢٤٠.
- ٥٧ - سيويه، الكتاب، ٤/ ٢٧٩-٣١٢، والمقتضب، ١/ ٢٣١-٢٥٩، وابن جني، الخصائص، ص: ٥١٨، ٧٣١، وسر صناعة الإعراب، ١/ ٥٦-٥٧، وابن جني، المنصف، ص: ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٧٣، والفصول في القوافي، ص: ٣١، والمعري، رسالة الصاهل والشاحج، ص: ٦٠٠، والمعري، شرح اللزوميات، ص: ٢٢٣، والبطلبيوسي، الحل في شرح الخلل الواقع من أبيات الجمل، ص: ٣٠٢، والفتوحات المكية، ١/ ٢٧٦-٢٧٩، ٢/ ١٣٩، ٢/ ١٥٩، ١٢/ ٢٧٦، والمبادي والغايات في معاني الحروف والآيات، ص: ٤٨، وينظر: ابن عربي، حكم الفصوص والفتوحات المسمى: مجمع البحرين في شرح الفصين، ص: ١١٧.
- ٥٨ - المبادي والغايات في معاني الحروف والآيات، ص: ١١٣.
- ٥٩ - براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص: ٥٣.
- ٦٠ - سعد عبد العزيز مصلوح، في النقد اللساني «دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف»، ص: ١٤٢.
- ٦١ - ينظر: محمد فتوح أحمد، الرمز والرمزية في الشعر المعاصر، ص: ٣٦٤.
- ٦٢ - داود عبده، الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير، ص: ٤٧.
- ٦٣ - ابن الطجان، شرح الأنباء في التجويد، ص: ٧٧.
- ٦٤ - رسالة الكندي في استخراج المعنى، ص: ٢١٥، ٢٢٢.
- ٢٢٣، ٢٣٦، ٦٥، ٢٣٧ - الكتاب، ٤/ ٢٧٩.
- ٦٦ - المقتضب، ١/ ٣٣٨.
- ٦٧ - نفسه، ١/ ٢٣١.
- ٦٨ - نفسه، ١/ ١٥.
- ٦٩ - المقتضب، ١/ ٢٣٧.
- ٧٠ - المنصف «شرح كتاب التصريف»، ص: ٣٩٥.
- ٧١ - نفسه، ص: ٧٢، ٣٩٥ - ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢/ ١٤٨.
- ٧٢ - عبد الففار حامد هلال، تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث، ص: ٢٩.
- ٧٤ - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص: ٩٣.

مكتبة البحث:

- ١ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤، ١٩٧١.
- ٢ - الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ). كتاب العروض، تحقيق وتقديم: أحمد محمد عبد الدايم عبد الله، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، ١٩٨٩.
- ٣ - براجستراسر Bergastrasser، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط٢، ١٩٩٤.
- ٤ - البطلبيوسي، أبو محمد عبد الله بن السيد (ت ٥٢١ هـ). الافتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦.
- الحل في إصلاح الخلل الواقع من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت - لبنان.
- ٦ - بارتيل مالبرج، علم الأصوات، تعريف: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، دط، دت.
- ٧ - التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت ٧٧١ هـ)، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، شرح

- وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط ٨، ١٩٩٧.
- ٨ - تمام حسان، الأصول «دراسة استمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي»، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ط ١٩٩١.
- ٩ - ابن جنى، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦.
- ١٠ - سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧.
- ١١ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٢١ - المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي العتل العين، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، ط ١، ٣١، ٢٠٠٦ - التصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- ١٤ - ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصود وممدود، تحقيق: عبد الباقي الخزرجي، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، دط. دت.
- ١٥ - حسن سري، الرسم العثماني للمصحف الشريف «مدخل ودراسة»، مركز الإسكندرية، ط ١، ٢٠٠٠.
- ١٦ - حسام سعيد النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط ١، ١٩٩٨.
- ١٧ - ابن حامي، كتاب ملاحن القراء، تحقيق: محمد عبد الله بن عمر، دار الفكر، دط، دت.
- ١٨ - خير الدين سيب، الأسلوب والأداء في القراءات القرآنية دراسة صوتية تباينية، دار الكلم الطيب، دمشق، ط ١، ٢٠٠٧.
- ١٩ - ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت ٥٦٩هـ)، اتصال في القوافي، تحقيق: محمد عبد المجيد الطويل، دار غريب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٥.
- ٢٠ - الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت ٤٤٤ هـ)، المحكم في نقط المصحف، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، سوريا، ١٩٦٠.
- ٢١ - داود عبده، الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير، ملتقى تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل، ١٩٨٧، الرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩١.
- ٢٢ - رمضان عبد الله، أصوات اللغة العربية بين الفصحى واللهجات، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط ١، ٢٠٠٦.
- ٢٣ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٣٣٧ هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دط، دت.
- ٢٤ - الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ٧، ١٩٨٦.
- ٢٥ - سعد عبد العزيز مصلوح، في النقد اللساني «دراسات و مباحثات في مسائل الخلاف»، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤.
- ٢٦ - سهام موساوي، الضوابط اللغوية للتعرف الآلي على الخط اليدوي العربي «رسم الهمزة العربية أنموذجا»، رسالة تقدمت بها الطالبة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية، تلمسان - الجزائر، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
- ٢٧ - سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- ٢٨ - ابن سينا، أبو علي الحسين (ت ٤٢٨ هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، مراجعة: طه عبد الرؤف سعيد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٢٩ - صلاح الدين حسن، المدخل إلى علم الأصوات «دراسة مقارنة»، دار الإتحاد العربي، دط، دت.
- ٣٠ - ابن الطحان، عبد العزيز الاشبيلي السماتي المقرئ (ت ٥٦١ هـ)، شرح كتاب الإنشاء في تجويد القرآن، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط ١، ٢٠٠٩.

- ٤٢ - الفارابي، أبو نصر (ت ٣٣٩ هـ)، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت- لبنان، ١٩٧٠.
- ٣٤ - الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة: محمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط١، دت.
- ٤٤ - الكندي يعقوب بن اسحق (ت ٢٦٠ هـ)، رسالة في استخراج المعنى، ضمن كتاب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، تحقيق: محمد مراياتير، ويحيى مير علم، ومحمد حسان الطيان، تقديم: شاكر القحام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، دت.
- ٤٥ - المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٩.
- ٤٦ - محمد فتوح أحمد، الرمز والرمزية في الشعر المعاصر، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٤.
- ٤٧ - محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية «مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية»، مكتبة غريب، الفجالة- القاهرة، ط١، دت.
- ٤٨ - محمود محمد عبد المنعم الغند، اللعة البديرية شرح متن الجزرية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٦.
- ٤٩ - المعري، أبو العلاء (ت ٤٤٩ هـ)، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٢، ١٩٨٤.
- ٥٠ - شرح اللزوميات، تحقيق: سيدة حامد، ومنير المدني، وزينب القوصي، وفاء الأعصر، مراجعة: حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٥١ - مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ)، تثقيف اللسان وتثقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٥٢ - ميشال زكريا، الألسنية «علم اللغة الحديث: مبادئها وأعلامها»، بيروت- لبنان، ١٩٨٠.
- ٣١ - عبد الجليل مرتاض، في مناهج البحث اللغوي، دار القصبه، حيدرة- الجزائر، ٢٠٠٣.
- ٣٢ - عبد الغفار حامد هلال، تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧.
- ٣٣ - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، أزمنا للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ١٩٩٨.
- ٣٤ - عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٣٥ - ابن عربي، حكم الفصوص والفتوحات، المسمى مجمع البحرين في شرح الفصين، شرح: ناصر ابن الحسين الكيلاني، الآفاق العربية، ٢٠٠٧.
- ٦٣ - الرسائل، وضع حواشيه: محمد عبد الكريم الثمري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨.
- ٧٣ - الفتوحات المكية، تحقيق: عثمان يحيى، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالتعاون مع معهد الدراسات لعليا في السوربون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- ٨٣ - المبادي والغايات في معاني الحروف والآيات، ويليهِ : «العقد المنظوم في تحوية الحروف من الخواص والعلوم»، تحقيق: سعيد عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٦.
- ٣٩ - ابن عصفور (ت ٦٩٩ هـ)، شرح جمل الزجاجي «الشرح الكبير»، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، ١٩٨٢.
- ٤٠ - الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تقديم وتعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٤١ - الفخراني أبو السعود، أصوات القرآن الكريم «منهج دراستها عند المرعشلي في كتابيه: جهد المقلّ وبيانه، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٩٩١.